جـامـعـة الأزهـــــــر- غـــــزة

عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي

كليـة الاقتـصاد والـــعلوم الإداريـة

بـرنامج ماجستير العلـوم السيـاسيـة



ثورة ٢٥ يناير في مصـر: أسبابـها وتداعياتـها وانعكاساتها المتوقعة على القضـية الفلسطينية

25th January Revolution in Egypt: Its Causes and its Consequences and its Expected Reflections on the Palestinian Issue

إعـــداد الباحث

كمال على أحمد أبو شاويـش

إشــــــراف

الأستاذ الدكتور
إبراهــيم خليل أبــراش
أســتاذ عــلم الاجتــماع السياســي
جامعة الأزهر- غزة

الأستاذ الدكتور
ريــاض عــلي العـــيلة
أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية
جامعة الأزهر- غزة

قدمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في العلوم السياسية- كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية- جامعة الأزهر- غزة

أيار/مايو ٢٠١٣ م - ١٤٣٤ هـ

جامعـــــة الأزهـــــر – غـــــزة
عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي
كليـــة الاقتـــصاد والعلـــوم الإداريـــة
ماجـــستير العلـــوم الـــسياسية



نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة عمادة الدراسات العليا بجامعة الأزهر – غزة على تشكيل لجنة المناقشة والحكم على أطروحة الطالب/ **كمال علي احمد أبو شاويش**، المقدمة لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية لنيل درجة الماجستير في العلوم السياسية وعنوانها:

ثورة 25 يناير في مصر: أسبابها وتداعياتها وانعكاساتها المتوقعة على القضية الفلسطينية

وتمت المناقشة العلنية يوم الخميس بتاريخ 2013/06/20م.

وبعد المداولة أوصت اللجنة بمنح الطالب/ **كمال علي احمد أبو شاويش**، درجة الماجستير في الاقتصاد والعلوم الإدارية تخصص العلوم السياسية.

توقيع أعضاء لجنة المناقشة والحكم :

أ. د. إبراهيم خليل أبراش (مشرفاً ورئيساً) .... التاريخ: 5/ 7/ 2013م
د. رياض علي العيلة (مشرفاً) .... التاريخ: 5/ 7/ 2013م
أ. د. أسامة محمد أبو نحل (مناقشاً داخلياً) .... التاريخ: 5/ 7/ 2013م
د. عبد الناصر محمد سرور (مناقشاً خارجياً) .... التاريخ: 7/ 7/ 2013م

23-06-2013

بسم الله الرحمن الرحيم ﴿وَقُل رَّبِّ زِدنِي عِلما﴾

الكلمة نور.. وبعض الكلمات قبور

وبعض الكلمات قلاع شامخة يعتصم بها النبل البشري..

الكلمة فرقان بين نبي وبغي

* * *

وما دين المرء سوى كلمة .. وما شرف الله سوى كلمة

مفتاح الجنة في كلمة .. دخول النار على كلمة

وقضاء الله هو كلمة

* * *

بالكلمة تنكشف الغمة

الكلمة نور .. ودليل تتبعه الأمة.

إن الكلمة مسؤولية .. إن الرجل هو كلمة، شرف الله هو الكلمة

عبد الرحمن الشرقاوي

مسرحية "الحسين ثائراً"

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى كل الأهل والأصدقاء

إلى روح الوالدة العزيزة رحمها الله

إلى الوالد الغالي الذي ألهمني روح المثابرة

إلى إخوتي وأخواتي

وإلى زوجتي وأبنائي الذين كابدوا معي خلال سنوات الدراسة وإعداد الرسالة

وأهدى هذه الرسالة إلى روح الرئيس الشهيد الخالد / ياسر عرفات، الذي علمنا معنى الذات الوطنية

والى أرواح شهداء ثورتنا جميعاً، الذين حملوا المشاعل وأناروا لنا الدرب، كي نعبر الجسر الواصل ما بين اليأس والرجاء

وأهديه أخيراً إلى روح الثائرين محمد البوعزيزي وخالد سعيد اللذين غرسا بذرة الربيع العربي

شكر وتقدير

الشكر لله أولاً الذي أتم عليّ نعمته بأن أكملت هذا العمل المتواضع . .

وأتقدم بالشكر الجزيل لكافة الأساتذة في قسم العلوم السياسية بجامعة الأزهر بغزة، على ما بذلوه من جهد معنا ، وبخاصة الأستاذين د . إبراهيم أبراش و د . رياض العيلة، اللذين تكرما بالإشراف على هذه الرسالة .

وأخص بالشكر هنا الأساتذة والإخوة الذين التقيتهم في جمهورية مصر العربية، فقد كانوا كرماء ، ولم يبخلوا عليّ بوقتهم وعلمهم .

كما وأتقدم بالشكر لكل من ساعدني في إخراج هذه الرسالة تنقيحاً وتنسيقاً ، فلهم مني جميعاً خالص الشكر والامتنان .

وأشكر أيضاً كل الأخوة والزملاء الذين سهلوا لي مهمتي وساعدوني في إتمام هذا العمل .

المُلخص

بحثت هذه الدراسة في أسباب وتداعيات ثورة ٢٥ يناير، وانعكاساتها المتوقعة على القضية الفلسطينية، وهي حاولت الإجابة على السؤال الرئيسي: كيف ستتجه القيادة المصرية الجديدة في تعاملها مع الصراع العربي– الإسرائيلي والقضية الفلسطينية؟ وانطلقت الدراسة من فرضية أساسية هي، أن القضية الفلسطينية من وجهة النظر المصرية هي قضية قومية، وعلى رأس أولويات الأمن القومي العربي والمصري تحديداً، وعليه فإن سياسة مصر تجاه الملف الفلسطيني، لن تشهد تحولات جذرية/راديكالية، وإنْ تغيّرت القيادات المصرية، مع الأخذ بالحسبان تأثير الرأي العام الضاغط على القيادة المصرية، لجهة تبني مواقف أقل تسامحاً تجاه ممارسات إسرائيل العدوانية على الشعب الفلسطيني.

وبحثت الدراسة في الأسباب التي أدّت لاندلاع ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، والتغيرات السياسية الجارية على الساحة المصرية، وما أفرزته من نتائج وتداعيات، بسبب عملية التدافع السياسي خلال المرحلة الانتقالية. وحاولت الدراسة رصد وتحليل التحولات الثورية والأيديولوجية داخل نخبة صنع القرار، وتأثير الرأي العام والبيئة الداخلية والخارجية، بخاصة في ظلّ الانقسام السياسي، والتراجع الاقتصادي الذي تشهده مصر، وانعكاسات ذلك على السياسة الخارجية المصرية تجاه العلاقة بإسرائيل والقضية الفلسطينية.

ومن خلال دراسة وتحليل بعض المواقف والأحداث التي رُصدت، خلال السنة الأولى من حكم الرئيس المصري الجديد (محمد مرسي)، خلُصت الدراسة لجملة من النتائج تتلخص في: أنّه على الرغم من النزعة الثورية، وتأثير الرأي العام، وبالرغم من صعود قيادة جديدة للحكم، ممثلة بجماعة الإخوان المسلمين (ذات الخلفية العقائدية المعادية للمشروع الصهيوني)، فإن سياسة مصر تجاه إسرائيل، لم تشهد تغيراً يُذكر عمّا كانت عليه، في ظلّ النظام السابق. وفي حين أن القيادة المصرية الصاعدة، ليس لديها رؤية جديدة لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي، وإيجاد حلول عادلة للقضية الفلسطينية، فإن القواسم الحزبية المشتركة بين الإخوان المسلمين وحركة حماس، قد شكلت انحيازاً أيديولوجياً واضحاً، لجهة حركة حماس على حساب منظمة التحرير، والسلطة الوطنية الفلسطينية، وهذا ما انعكس بالسلب على المقاربات المصرية للتعامل مع قطاع غزة، وبالتالي على استمرار حالة الانقسام الفلسطيني الداخلي، مما يهدد وحدة القضية الفلسطينية.

ولذلك حذرت الدراسة من استمرار حالة الانقسام الفلسطيني الداخلي، الذي يمثل مدخلاً لبعض القوى الإقليمية، والتي تحاول من خلاله لعب أدواراً في عملية التسوية، قد تكون على حساب الحقوق الفلسطينية المشروعة، بما يخدم مصالحها مع الولايات المتحدة والغرب، في ظلّ غياب إجماع عربي

وتوافق فلسطيني داخلي. واختتمت الدراسة بمجموعة من النتائج والتوصيات، تصلح –ربما– كبرنامج عمل وطني، خلال مرحلة التحول، وإعادة التشكيل، التي تعيشها مصر ومعها المنطقة العربية.

Abstract

This study examines the causes and consequences of the January 25 revolution, and its expected reflections on the Palestinian issue, it tries to answer the main question: How the new Egyptian leadership will trend in dealing with the Arab-Israeli conflict and the Palestinian issue? And the study kicks off from a basic hypothesis that is, the Palestinian issue from the Egyptian viewpoint is a national issue, and at the head of the Arab national security priorities and Egyptian specifically. Accordingly, Egypt's policy towards the Palestinian affairs will not see radical changes, even though the Egyptian leadership has changed. Taking into account the impact of public opinion, in terms of the adoption of compressor less tolerant attitudes toward Israel's, aggressive practices against the Palestinian people.

This study examines the reasons that led to the outbreak of the January 25 revolution, and political changes taking place in the Egyptian arena, and the excreted results, and repercussions due to the political scramble process, during the transitional phase. The study attempts to monitor and analyze the revolutionary and ideological changes within the elites rule-making, and the impact of public opinion, and the internal and external environment, especially in light of the political division and economic decline witnessed in Egypt, and the implications for the Egyptian foreign policy towards the relationship of Israel and the Palestinian issue.

Through the study and analysis of some situations and events that spotted, during the first ten months of the reign of the new Egyptian president, the study concluded for a variety of results can be summarized as: that in spite of the revolutionary trend, and the impact of public opinion, and in spite of the rise of a new leadership to rule, represented by the Muslim Brotherhood, with ideological background of anti-Zionist project, but the orientations of Egyptian policy towards Israel has not changed compare with the previous regime policy. And while the emerging Egyptian leadership have not a new vision or political imagination to end the Arab-Israeli conflict and finding just solutions to the Palestinian issue, has formed denominators partisan joint biased ideologically clear in terms of 'Hamas' at the expense of the PLO and the Palestinian National Authority, witch is reflected negatively through the Egyptian approaches deal with the Gaza Strip, especially in light of the internal Palestinian division, which threaten the unity of the Palestinian issue.

Therefore, the study warned of the continuing of the internal Palestinian division, which represents a gateway to some of the regional powers, may be trying of which to play roles in the settlement process, may be at the expense of the legitimate Palestinian rights, in order to serve its interests with America and the West, in the absence of an Arab consensus, and internal Palestinian compatibility. And the study concludes with a set of several results and recommendations serve as a national action program, during the transition and restructuring that prevailed in Egypt and all the Arab region.

جدول المحتويات

مقدمـــة

عاشت الأمة العربية عقود من التخلف والاستعباد، استوطن فيها الخوف والجبن الإنسان العربي، وتعطلت مفاعيل التطور والإبداع. وما أن جاء ديسمبر ٢٠١٠ حتى دقّت ساعة الحقيقة. لم يكن الشاب التونسي (محمد البوعزيزي) يعلم أنه حين أشعل النار في نفسه وحرق جسده، احتجاجاً على واقعه الظالم، بأنه قد أشعل النار في كل المنطقة العربية، وحرق مراحل من التخلف والاستبداد. وشكّلت التجربة التونسية نموذجاً مُلهماً للرفض وعدم الإذعان لما هو قائم، فصارت "البوعزيزية" تعويذة للثائرين الحالمين بالحرية والانعتاق من سطوة الجلّاد. ورغم أنه كان لتونس قصب السبق، إلّا أن مصر كانت مهداً للثورة الشعبية الشاملة.

لقد شهدت مصر مُنذ عصر الانفتاح الاقتصادي، وسياسة الخصخصة تحولات اقتصادية–اجتماعية، أثرت على منظومة القيم وسلوكيات المجتمع، ودفعت الطبقة الوسطى المصرية فاتورة السياسات الاقتصادية، التي اعتمدها النظام المصري، حين برزت فئة رجال الأعمال، التي احتكرت ثروات البلاد عبر زواج غير شرعي مع رجالات السلطة، فنشأت في السنوات الخمس الأخيرة قبل الثورة، ما عُرف بـ"دولة رجال الأعمال"، التي طوَّعت السياسة في خدمة مصالحها. فظهرت الفجوة بين طبقات المجتمع، وازداد باستمرار عدد المصريين الواقعين تحت خط الفقر، وكذا الرازحين تحت القهر، وازدادت معدلات البطالة وتراجعت مؤشرات التنمية البشرية، رغم ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي. وتراجعت بالتالي، منظومة القيم في المجتمع المصري، فظهرت حالات الإهمال والاستهانة بالبشر، واستشرى الفساد بطريقة سرطانية بشعة، وتراجعت قيمة العلم والعمل. ولم تكن الأحوال السياسية في مصر أقل سوءاً؛ فقد عمد النظام إلى تجريف الحياة السياسية، وسعى لتحجيم دور الأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني، فخرجت مجموعات من الأُطر الموازية شكّلها الشباب عبر تجمعاتهم المختلفة. واستخدم النظام "دولة البوليسي" في قمع المعارضين، وحركات الاحتجاج، التي تزايدت بكثرة، ولإحكام سيطرته، وتمرير مشروع توريث الحكم. تزامن هذا كله، مع تطور ملحوظ في وسائل الاتصالات والإعلام، التي لعبت دوراً مهما في نقل الصورة للشعب المصري.

لم يكن أمام المصريين من حلٍّ لأوضاعهم إلا بالثورة؛ ففعلها المصريون، وقرّروا أن يضعوا حداً للإهانة؛ فجاءت الثورة الشعبية العارمة لتحطم كل البردغمات، التي وصَّفت عجز الشعب المصري، وعزوفه عن الفعل الثوري، ووضعت حداً نهائياً لأسطورة "الحاكم الفرعون".

إن أهم سمة لثورة ٢٥ يناير –كما كل ثورات الربيع العربي عموماً– أنها ثورة بلا قيادة، في زمن موت وسقوط الأيديولوجيا. وهذا ما تسبب في إرباك عملية التحول الديمقراطي، فلم تستطع القوى الثورية أن ترسم طريقها خلال المرحلة الانتقالية، كما أن غياب القيادة الوطنية الموحدة، أفسح المجال لصعود

قوي لتيارات الإسلام السياسي عموماً، وجماعة الإخوان المسلمين على وجه الخصوص، لتسود حالة عدم التوافق، وتدخل مصر بعدها في نفق الانقسام السياسي، الذي فرز المجتمع المصري إلى فسطاطين (مدني–إسلامي). وتستمر فصول المرحلة الانتقالية إلى الآن، ما بين مد وجذب، لتظل الساحة المصرية مفتوحة على كافة الاحتمالات.

تناقش هذه الدراسة الانعكاسات المحتملة للثورة المصرية على القضية الفلسطينية. فلقد لعبت مصر دوراً مركزياً في الصراع العربي– الإسرائيلي، حرباً وسلاماً. وتفيد دروس التاريخ الحديث، أنه لا يمكن فهم تطور القضية الفلسطينية، إلّا في سياق فهم تطورات النظام العربي، وفي القلب منه مصر، وأن الصراع العربي الاسرائيلي عادةً ما يُعاد تشكيله، مع كل الاحداث الكبرى في المنطقة، لذلك كان لابد لسؤال الاستمرارية والتغيير في سياسة مصر الخارجية، أن يفرض نفسه بقوة: كيف سيبدو المشهد في اليوم التالي للثورة؟ وهل ستشهد مصر إعادة هيكلة للسياسة الخارجية، ومن بينها سياستها تجاه الصراع العربي –الإسرائيلي والقضية الفلسطينية؟، وهل ستؤثر ثورة ٢٥ يناير، على رؤية مصر الجديدة للصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية؟ وهل التحولات الثورية ستشكل قيمة مضافة للقضية الفلسطينية، وهي تسعى لشق طريقها نحو تدشين الدولة الفلسطينية؟ ويثور السؤال عن موقع القضية الفلسطينية من أولويات القوى الثورة، التي عبّرت –ضمن ما عبّرت عنه– حالة الرفض لسياسات نظام مبارك، تجاه القضية الفلسطينية والعلاقة بإسرائيل، أم أن الانشغالات الداخلية، وانغماس الشعب المصري ونُخبه السياسية، في القضايا الداخلية ستضع القضية الفلسطينية في مرتبة متدنية على جدول أعمال الثورة؟ وهل ستنعكس حالة اللايقين التي تعيشها مصر، ومعها الأمة العربية، بالسلب على حاضر ومستقبل القضية الفلسطينية؟ وما هي حدود تأثير الرأي العام والقُوى الناعمة، على توجهات السياسة المصرية، تجاه إسرائيل والقضية الفلسطينية؟.

ولعلَّ صعود جماعة الإخوان المسلمين لسدة الحكم في مصر، بما لها من خلفية عقائدية واضحة، تجاه المشروع الصهيوني، تزيد من حالة الغموض في المشهد المصري الملتبس. وتثير هذه الدراسة التساؤلات، حول رؤية الإخوان المسلمين للعلاقة المصرية–الإسرائيلية، وعملية التسوية. كما أنّ الشراكة الأيديولوجية بين جماعة الإخوان المسلمين وحركة حماس تبرِّر التساؤل حول خصوصية تلك العلاقة، ومدى تأثيرها على رؤية مصر "الجديدة"، للوضع الفلسطيني الداخلي، بمعنى هل ستؤثر الانحيازات الأيديولوجية للرئيس المصري الجديد، على موقف مصر من منظمة التحرير والسلطة الوطنية الفلسطينية؟ والأهم من ذلك كله، ما هي المقاربات المصرية، للتعامل المستقبلي مع قطاع غزة، في ظل حالة الانقسام الفلسطيني الداخلي، وسيطرة حركة حماس عليه؟.

وانطلقت هذه الدراسة من عدة فرضيات رئيسية، تتمحور حول: محدوديّة التغيّر في السياسة المصرية تجاه القضية الفلسطينية، استناداً على مجموعة من الأسس والمحددات، التي تحكم علاقة مصر

بالقضية الفلسطينية، وازدياد تأثير الرأي العام على صنّاع قرار السياسة الخارجية تجاه إسرائيل، وأن الثورة المصرية ستفضي إلى تشكيل نموذج مصري ناهض، قادر على استعادة دورها الإقليمي، حتى ولو تعثَّرت المرحلة الانتقالية. وحاولت الدراسة الإجابة على السؤال الرئيسي: كيف ستتجه القيادة المصرية الجديدة في تعاملها مع القضية الفلسطينية؟ وقد وضع الباحث عدة تساؤلات فرعية لهذه الدراسة، حاول الإجابة عنها خلال الفصول البحثية. واعتمدت الدراسة على مجموعة من المناهج البحثية، التي ساعدت الباحث في الإجابة على تساؤلات الدراسة.

وكما تعددت المناهج البحثية تعددت أيضاً وسائل جمع البيانات والمعلومات، فقد اعتمد الباحث على مجموعة من الكتب والدراسات الحديثة، ومجموعة ضخمة من الدراسات العلمية والمقالات البحثية، المنشورة عبر الدوريات العلمية المتخصصة، وكذلك عبر المواقع الالكترونية، ومراكز الدراسات المعتبرة. وقد اعتمدت الدراسة في جزء منها على البيانات والمصادر الأولية، التي جمعها الباحث، من خلال المقابلات الشخصية، التي أجراها مع عدد من المسؤولين والقيادات الحزبية، والنخب السياسية والأكاديمية المصرية، من المتخصصين في الصراع العربي– الإسرائيلي والقضية الفلسطينية.

وبقدر ما طرحت هذه الدراسة من تساؤلات، حاولت أيضاً وضع إجابات، لذلك تم تقسيم الدراسة إلى خمسة فصول بحثية، حاولت الإجابة على التساؤلات الفرعية التي تثيرها الدراسة. فجاء **الفصل الأول** (ثورة ٢٥ يناير: الاسباب والتداعيات) ليُلقي نظرة بانورامية شاملة على الأوضاع والظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي عاشتها مصر قبل ٢٥ يناير ومهّدت الطريق وكانت سبباً للثورة. وسعى الباحث أيضاً لرصد وتحليل جملة من النتائج والتداعيات التي أعقبت الثورة، ومن ثمّ استخلاص جملة من الدروس المستفادة من ثورة ٢٥ يناير وثورات الربيع العربي عموماً.

ثم انتقلت الدراسة لتحليل علاقة مصر بالقضية الفلسطينية، فحاولت أن ترسم خطاً ناظماً وتستخلص مجموعة من المحددات والأسس، التي حكمت توجهات السياسة المصرية تجاه القضية الفلسطينية خلال الجمهورية الأولي (بين ثورتي يوليو ١٩٥٢– ويناير ٢٠١١)، وهذا ما تمّ استعراضه خلال **الفصل الثاني**، الذي ركّز على فترة حكم مبارك، حين تطوّر الدور المصري في الصراع العربي الإسرائيلي بعد انطلاق عملية التسوية، ومع بروز دور مصري فاعل في عملية ترتيب البيت الفلسطيني، ازدادت أهميته بعد حالة الانقسام الفلسطيني الداخلي. وجاء **الفصل الثالث** لدراسة مستجدات ما بعد الثورة، من حيث تأثير الرأي العام، والنزوع الثوري لتغيير السياسة الخارجية، والتحولات الأيديولوجية للنُخبة الحاكمة، بالإضافة للتحولات التي طرأت على البيئتين: الداخلية والخارجية، ومدى تأثيرها على قرار السياسة الخارجية تجاه القضية الفلسطينية، واختتم هذا الفصل برصد وتحليل مجموعة من المواقف التي مرّت خلال مرحلة ما بعد الثورة، وكيف بدا سلوك القيادة الجديدة في العلاقة مع إسرائيل والملف

الفلسطيني الداخلي في ظل حالة الانقسام. ومن ثمّ، صار ممكناً المقاربة والمقارنة بين نمطين من التعامل المصري مع القضية الفلسطينية (مرحلة ما قبل الثورة وما بعدها).

وبقدر ما تتعرض هذه الدراسة للماضي والحاضر، فإنها تدلف إلى المستقبل، من خلال عدة سيناريوهات، تستشرف فيها مآلات الثورة المصرية، ومستقبل المرحلة الانتقالية. لذلك، خُصّص **الفصل الرابع** ليشكل رؤية للمستقبل، فتم وضع ثلاثة سيناريوهات محتملة: مصر الناهضة، والإبقاء على الوضع الحالي، والاحتراب الداخلي. وفي حين رجحت الدراسة السيناريو الثاني (استمرار الوضع الحالي والانتظار لجولة الانتخابات القادمة)، إلا أنها أبقت الباب مفتوحاً على باقي السيناريوهات. ثم تطرَّقت الدراسة لمستقبل القضية الفلسطينية، في ظل الأوضاع المصرية القائمة والمحتملة؛ ففي حين استنتجت الدراسة استمرار اتفاقية السلام المصرية–الإسرائيلية دون تغيير، إلا أن السلام مع إسرائيل سيصبح أكثر برودة، ورجَّحت الدراسة تطور العلاقات المصرية الإسرائيلية في الشق الأمني، مع استمرار الاتفاقيات التجارية على حالها. وعلى صعيد عملية التسوية السلمية على المسار الفلسطيني، استبعدت الدراسة احتمال التوصل لأي تسوية عادلة في المدى المنظور. وأما في الوضع الفلسطيني الداخلي، فقد استعرضت الدراسة المقاربات المطروحة للتعامل المستقبلي مع قطاع غزة، في ضوء المشاريع الإسرائيلية، الهادفة إلى فصل القطاع عن باقي الأراضي الفلسطينية، ودفعه تدريجياً باتجاه مصر، بخاصة في ظل حالة الفوضى، وإعادة التشكيل التي تشهدها المنطقة العربية.

وخرجت الدراسة بمجموعة من النتائج والتوصيات، الخاصة بالوضع الفلسطيني، خلال المرحلة الانتقالية التي تعيشها مصر. وحذرت الدراسة من خطورة هذه المرحلة على القضية الفلسطينية، بما قد تحمله من مساومات ومقايضات، قد تشكِّل فرصة للولايات المتحدة وإسرائيل، لإجراء صفقة/تسوية تاريخية، لن تكون في صالح القضية الفلسطينية. لذلك، أوصت الدراسة القيادة الفلسطينية، بضرورة العمل الفوري على تجسيد الوحدة الوطنية، وصياغة خطة استراتيجية شاملة للتحرر الوطني، تعيد وضع القضية الفلسطينية على سلم أولويات شعوب الربيع العربي، وتعيد طرحها في المحافل الدولية، بما يضمن إنجاز الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.

مشكلة الدراسة:

تبحث هذه الدراسة، في الأسباب المختلفة التي دفعت الشباب المصري، للخروج في ثورة شعبية عارمة في ٢٥ يناير ٢٠١١، وتداعيات هذه الثورة على المستويين: المحلي والعربي والإقليمي. ودراسة التحولات الحاصلة في مصر، من حيث صعود قيادة جديدة ذات خلفية عقائدية، وضغوط البيئة الداخلية والخارجية، وتأثيرها على سياسية مصر الجديدة تجاه إسرائيل. ومحاولة استشراف رؤية القيادة المصرية الجديدة للصراع العربي- الإسرائيلي، وعملية التسوية، وكذلك رؤيتها للوضع الفلسطيني الداخلي، في ظل علاقة الشراكة الحزبية التي تربطها بحركة حماس، وتأثير ذلك على تعاملها مع قطاع غزة، في ظل حالة الانقسام الفلسطيني.

تساؤلات الدراسة: من خلال المشكلة البحثية، تثير هذه الدراسة سؤال رئيسي ومجموعة من الأسئلة الفرعية.

السؤال الرئيسي: هل ستشهد الجمهورية الجديدة، تحولات في سياسة مصر وتوجهاتها نحو الصراع العربي–الإسرائيلي، في ظل قيادة جماعة الإخوان المسلمين، وكيف سينعكس ذلك على القضية الفلسطينية؟ بمعنى هل أن تغيير الساسة في مصر، سيتبعه تغيير في السياسة؟

الأسئلة الفرعية: ويتفرع عن السؤال الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية، هي:

١) ما هي الظروف التي أدَّت لاندلاع ثورة يناير في مصر؟ ما هي أهم نتائجها وتداعياتها المحلية والعربية والإقليمية؟
٢) ما هي المحددات الرئيسية التي حكمت توجهات مصر، تجاه الصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية، خلال الجمهورية الأولى، وما مدى ثباتها؟
٣) هل أثرت التحولات الثورية والخلفية العقائدية للرئيس المصري الجديد، على توجهات مصر تجاه إسرائيل والقضية الفلسطينية؟ وهل اختلفت عما كان سائداً خلال فترة مبارك؟
٤) ما هي رؤية القيادة المصرية الجديدة (جماعة الإخوان المسلمين) للفصائل الفلسطينية، في ظل حالة الانقسام الفلسطيني الداخلي، وهل تتعامل بمنطق "الدولة"، أم بمنطق "الجماعة" مع الوضع الفلسطيني الداخلي؟
٥) ما هي السيناريوهات والمسارات المستقبلية المتوقعة للثورة المصرية، وكيف ستنعكس على ملفي التسوية على المسار الفلسطيني، والعلاقة بقطاع غزة؟

فرضيات الدراسة: تنطلق الدراسة من الفرضيات التالية:

- إن القضية الفلسطينية بالنسبة لمصر، هي قضية قومية تحكمها اعتبارات القواسم التاريخية والحضارية، وهي على رأس أولويات الأمن القومي المصري لاعتبارات جيواستراتيجية، وأن السياسة الخارجية المصرية تجاه الملف الفلسطيني، تحكمها أسس ومحددات ثابتة، وأن عوامل الاستمرارية فيها أكثر من عوامل القطيعة. وبالتالي، لن تشهد السياسة المصرية تحولات جذرية/راديكالية تجاه القضية الفلسطينية، حتى وإن تغيرت القيادات المصرية.
- إن التحولات الثورية في مصر، ستزيد من قوة الرأي العام الضاغط على القيادة السياسية، لجهة تبني مواقف أكثر جرأة في السياسية الخارجية، وأقلّ تسامحاً تجاه ممارسات إسرائيل العدوانية على الشعب الفلسطيني.
- إن التحولات الداخلية في بنية النظام السياسي في مصر، ستقود بالضرورة إلى تحولات هامة في مُدخلات ومُخرجات السياسة الخارجية، وممارسة العلاقات الدولية، وبالتالي، فإن نجاح مصر في معالجة قضايا بيئتها الداخلية، سيؤدي إلى استعادة دورها الإقليمي، وقيادتها لمشروع نهضوي عربي، حتى وإن طالت المرحلة الانتقالية وتعثرت.
- إن المرحلة الانتقالية التي تعيشها مصر والمنطقة العربية، في ظل الثورات العربية، بما تشهده من تحولات سياسية، وإعادة تشكُّل، وحالة الانكفاء على القضايا الداخلية، تمثل فرصة تاريخية للولايات المتحدة الأمريكة وإسرائيل، لكي تحاول تمرير حلول تصفوية للقضية الفلسطينية.

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة لتحقيق مجموعة من الأهداف، أهمها:

١) دراسة وتحليل الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي عاشها الشعب المصري، خلال السنوات العشر الأخيرة، وبالتالي الأسباب الحقيقية التي دفعت بالشباب خصوصاً، والشعب المصري عموماً، للخروج والثورة على النظام في ٢٥ يناير ٢٠١١.

٢) دراسة وتحليل أهم نتائج وتداعيات المرحلة الانتقالية التي أعقبت الثورة، وكذلك أهم الدروس المستفادة من الثورة المصرية، وثورات الربيع العربي عموماً.

٣) التعرف على محددات السياسة الخارجية المصرية تجاه القضية الفلسطينية، التي تبلورت خلال الجمهورية الأولى، ودور مصر في الملف الفلسطيني الداخلي تحديداً، خلال السنوات الخمس الأخير من فترة مبارك.

٤) رصد وتحليل ما طرأ من مدخلات جديدة على بيئة صنع قرار السياسة الخارجية المصرية بعد الثورة، وانعكاس تلك المستجدات على سياسة مصر الخارجية.

٥) تحليل أثر التغيرات الثورية والخلفية العقائدية للرئيس المصري الجديد –كونه ينتمي لجماعة الإخوان المسلمين– على رؤية مصر الجديدة للصراع العربي الإسرائيلي.

٦) رصد وتحليل مواقف القيادة المصرية الجديدة تجاه الوضع الفلسطيني الداخلي، وخصوصاً علاقة مصر بقطاع غزة.
٧) التعرف على السيناريوهات والمسارات المحتملة للثورة المصرية، وكيف ستنعكس على المقاربة المصرية لملف التسوية الفلسطينية ومستقبل التعامل مع قطاع غزة.
٨) الخروج بمجموعة من التوصيات العملية ووضعها أمام القيادة والشعب الفلسطيني عموماً، علَّها تكون مرشداً للخروج من حالة الإرباك التي تعيشها المنطقة العربية ومعها القضية الفلسطينية.

أهمية الدراسة: تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها:
١) تلقي الضوء على أكبر وأهم ثورة شعبية في العالم العربي في التاريخ الحديث، لما تتمتع به مصر من تأثير كبير، ووزن سياسي وديموجرافي في المنطقة، ولمساهماتها الفكرية والثقافية المؤثرة في كافة الشعوب العربية.
٢) تناول ظاهرة مازالت قيد النمو والتطور حتى الآن (الثورة المصرية)، وتكمن أهمية الدراسة بالتالي بأنها من بواكير الدراسات التي تبحث بشكل جاد أثر الثورة المصرية على القضية الفلسطينية، وتفتح الباب أمام دراسات مستقبلية، تتناول تأثير ثورات الربيع العربي على القضية الفلسطينية.
٣) تعتمد على المصادر الأولية للحصول على المعلومات، من خلال المقابلات العلمية المسجلة، التي أجراها الباحث مع نُخبة من القيادات السياسية والحزبية المشتغلة في الساحة السياسية المصرية.
٤) حاولت أن تُجلي الغموض، عن بعض الجوانب في رؤية جماعة الإخوان المسلمين للصراع العربي الإسرائيلي، والقضية الفلسطينية، وموقفهم من الأوضاع الفلسطينية الداخلية.
٥) حاولت استشراف مستقبل الأوضاع، وإلى أين تتجه عملية التدافع السياسي في مصر على المدى المنظور. واستشراف كذلك، مستقبل العلاقات المصرية الإسرائيلية، وعملية التسوية على المسار الفلسطيني، ووضع قطاع غزة.

مناهج الدراسة: استعان الباحث في هذه الدراسة بعدة مناهج علمية، هي:
- **المنهج التاريخي:** استخدم الباحث المنهج التاريخي في هذه الدراسة، لتتبع الموقف الرسمي المصري تجاه القضية الفلسطينية خلال الجمهورية الأولى، واستنتاج خط عام ناظم لهذه العلاقة، في محاولة لاستخلاص مجموعة من الأسس والمحددات، التي حكمت علاقة مصر بالقضية الفلسطينية، ومن ثمّ استنتاج ما هو ثابت وما هو متغير فيها، وبالتالي كيف ستنسحب على المواقف المستقبلية لأي قيادة سياسية.
- **المنهج الوصفي التحليلي:** اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي بأكثر من نوع من الدراسات الوصفية؛ منها تحليل المضمون (المحتوي) (Content Analysis)، الذي يبحث في

اتجاهات الجماعات والأفراد بطريقة مباشرة من خلال كتاباتها وصحفها وفنونها وأقوالها، وما يرتبط بجمع المعلومات التي وردت في الوثائق والبيانات الرسمية الصادرة عن النظام أو الأحزاب التي تناولت الحالة في مصر، والتي يمكن أن توفّر بيانات كثيرة يمكن تحليلها للتوصل لنتائج تتعلق بالأسئلة المطروحة والفرضيات الموضوعة، فضلاً عن الندوات والمقالات في الصحف والمجلات.

واستخدم الباحث هنا وسيلة المقابلة المسحية مع بعض قيادات السياسية، وقيادات الأحزاب المصرية الفاعلة في الساحة والممثلة في البرلمان المصري، ومع مجموعة من النخب الفكرية والأكاديمية من كبار الباحثين المتخصصين في الصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية، بالإضافة لبعض القيادات الفلسطينية المتواجدة على الساحة المصرية. وقد راعى الباحث التوزيع الموضوعي في انتقاء العينة من حيث: التوزيع الحزبي والفكري؛ راعى الباحث مقابلة معظم التيارات السياسية (إخوان مسلمين، الجماعة الإسلامية، قوميين، ناصريين، اشتراكيين، ليبراليين، وليبراليين اجتماعيين)؛ من حيث التخصص (قيادات حزبية رفيعة، ومسئولين سياسيين، وأعضاء برلمان سابقين، وباحثين متخصصين)؛ من حيث الطبيعة (قيادات مدنية، وقيادات عسكرية –لواءين سابقين في المخابرات العامة والجيش)؛ بالإضافة للملحق الثقافي بالسفارة الفلسطينية بالقاهرة، وباحثين ومؤرخين فلسطينيين مقيمين في القاهرة. هذا فضلاً عن عشرات اللقاءات التي أجراها الباحث مع قيادات ميدانية شابة من الائتلافات الثورية ذات توجهات فكرية مختلفة، بما وفَّر للباحث فرصة جيدة للملاحظة عن قرب ومعايشة الواقع.

- **منهج تحليل النظم**: استخدم الباحث منهج تحليل النظم (Political Analysis)، أو ما يُعرف بـ"اقتراب ايستون"، نسبة إلى عالم السياسة الأمريكي "ديفيد ايستون" (David Easton)، والذي يرى فيه ايستون وجوب تبسيط الحياة السياسية المعقدة المركبة، والنظر إليها تحليلياً على أساس آلي منطقي على أنها مجموعة من التفاعلات التي تتم في إطار النظام السياسي من ناحية، وبينه وبين بيئته من ناحية أخرى. هذا الإطار التحليلي للنظام السياسي هو دائرة متكاملة ذات طابع ديناميكي من التفاعلات السياسية، تبدأ هذه الدائرة الديناميكية بالمدخلات وتنتهي بالمخرجات[١]. وسعى الباحث عبْر هذا المنهج لدراسة وتحليل المدخلات والمستجدات، التي طرأت على بيئة

(١) جابر سعيد عوض، "اقتراب تحليل النظم في علم السياسة". ورقة مقدمة في ندوة بعنوان: **إقترابات البحث في العلوم الاجتماعية**، ١٩٩٢. على الرابط (https://sites.google.com/site/misraffairs/system_analysis) 3.4.2013.

صُنع قرار السياسة الخارجية في مصر ما بعد الثورة، سواءً البيئة الداخلية أو الإقليمية أو الدولية، ومدى تأثيرها على توجهات السياسة المصرية تجاه إسرائيل والقضية الفلسطينية.

- **منهج صنع القرار**: واستعان الباحث كذلك، بمنهج صنع القرار (Rule-Making) الذي يفرض نفسه بحكم هذه المهمة. ويمكن فهم هذا المنهج/النموذج من اعتبارين: **الأول** أن السياسة في النهاية تتضمن صناعة قرارات، وأن عملية صنع القرار هذه هي أهم جوانب الدراسة السياسية، ومن ثمّ فإن النموذج لا يدَّعى أنه يفسر كل الظواهر السياسية، بل هو يفسر ما يعتقد أنّه الجانب المحوري في هذه الظواهر. **والثاني** رغم أن مُنظّروا منهج صنع القرار يسلمون بأنّ الدولة هي الوحدة الأساسية في العلاقات الدولية، ولكنهم يؤكدون بأنّ أفعال الدولة إنّما يقوم بها أولئك الذين يعملون باسمها، ومِن هنا فإنّ الدولة ما هي إلا صانعوا قرارها، فعندما نتحدث عن أن الدولة قد دخلت الحرب نعني أن صانعي القرار في هذه الدولة اتخذوا القرارات التي أفضت إلى ذلك، وعندما نقول أن مجلس الشعب في مصر قد اتخذ قراراً ما، فإن ذلك يعني أن أغلبية معينة من أعضائه هم من وافقوا على هذا القرار. ومن الاعتبارين السابقين حاول أنصار نموذج صنع القرار تأكيد مسألتين أساسيتين: **أولاهما** تحديد صانعي القرار، **وثانيتهما** إيجاد وسيلة منظمة لدراسة كيفية اتخاذ القرارات(١). وهذا ما حاول الباحث فعله خلال الدراسة؛ لاستنتاج كيف ومَن يصنع قرار السياسية المصرية تجاه القضية الفلسطينية؟!، وفحص ما إذا كانت عملية مؤسسية أم لا ؟، وأهمية موقع ودور رئيس الجمهورية في صنع قرار السياسة الخارجية؟، ومدى تأثير العوامل الشخصية والخلفية الفكرية، والتصورات والمدركات الخاصة بالنخبة الحاكمة على عملية صنع القرار، تحديداً فيما يخص العلاقة بإسرائيل والقضية الفلسطينية؟.
- **منهج دراسة النخبة:** استعان الباحث في جزء من دراسته بمنهج اقتراب النخبة؛ لما يتميّز به من قدرة على دراسة سمات النخبة وتغيرها وقنوات تجنيدها، وتصوراتها وخلفياتها الفكرية والأيديولوجية، والربط بين وظيفة النخبة ومركزها ودورها المؤثر، وذلك لفهم طبيعة العلاقات داخل النظام السياسي، من خلال التحليل العلمي للعلاقة بين منصب النخبة ودورها في صناعة القرار.
- **المنهج المقارن:** المقارنة تعني إبراز وإظهار وتفسير وتعليل أوجه التشابه أو الاتفاق والتباين والاختلاف بين الوحدات موضوع الدراسة. وهنا استخدم الباحث المنهج المقارن للبحث من منظور مقارن مواقف النظام المصري في عهد الرئيس مرسي، ومواقف النظام المصري في عهد الرئيس السابق محمد حسني مبارك تجاه القضية الفلسطينية. وذلك لمعرفة مدى التحوّل الحاصل في

---

(١) أحمد يوسف أحمد، "الحالة المصرية"، (في) نفين مسعد (تحرير وتنسيق)، **كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية.** الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٠، ص ص ٤٤٩-٤٥٠.

مواقف النظام الجديد تجاه العلاقة بإسرائيل والقضية الفلسطينية، على أن تتم المقارنة اعتماداً على منهج تحليل النظم ومنهج صنع القرار في كلا النظامين.

- **منهج استشراف المستقبل:** يمكن تعريف عملية استشراف المستقبل بأنها "التنبؤ المشروط من منظور احتمالي وعلمي نسبي"(١). واستخدم الباحث في هذه الدراسة منهج استشراف المستقبل، لمحاولة استشراف مآلات ومسارات الثورة والسيناريوهات المتوقعة في الحالة المصرية، وكذلك اتجاهات السياسة الخارجية، في ظل القيادة المصرية الصاعدة بعد الثورة. حيث يمكن النظر للمستقبل بدلالات الحاضر عبر قراءة السياق العام للأحداث، ومن خلال تقنية بناء السيناريوهات. فقد اعتمد الباحث في إنتاج وبناء تلك السيناريوهات على عدة طرق، منها مثلاً: طريقة **التنبؤ من خلال التناظر**؛ وهو توقع أن تتكرر بعض أنماط الحوادث كما هي من وقت لآخر، ويقوم أسلوب التناظر أو التماثل أو المشابهة (Method of Analogy) على استخراج بعض جوانب الصور المستقبلية استناداً إلى أحداث أو سوابق تاريخية في مرحلة أو أخرى. **والاسقاط بالقرينة**؛ الذي يقوم على افتراض أن ثمّة ارتباط زمني بين حدثين، حيث يقع أحدهما قبل الآخر عادةً، بحيث يمكن التنبؤ بالحدث اللاحق استناداً إلى الحدث السابق. **وتحليل آراء ذوى الشأن والخبرة**؛ عن طريق المقابلة الشخصية. **والاستثارة الفكرية أو العصف الذهني** (Brain Storming). **وأساليب تتبع الظواهر**؛ ويقصد بطريقة تتبع الظواهر (Monitoring) استخدام طائفة متنوعة من مصادر المعلومات في التعرف على الاتجاهات العامة، مع افتراض أن الاتجاهات العامة التي يتم الكشف عنها هي التي ستسود في المستقبل(٢).

حدود ونطاق الدراسة:

النطاق المكاني للدراسة، هو جمهورية مصر العربية وفلسطين. وأما النطاق الزماني، فهو الفترة الممتدة من يناير ٢٠١١ حتى ٢٠١٣، مع المرور سريعاً على المرحلة الماضية، لاستخلاص ثوابت السياسة المصرية تجاه القضية الفلسطينية. وأما النطاق الموضوعي للدراسة، فيقتصر على سياسية مصر الخارجية تجاه القضية الفلسطينية.

---

(١) ضياء الدين زاهر، **مقدمة في الدراسات المستقبلية: مفاهيم- أساليب- تطبيقات**. مركز الكتاب للنشر، القاهرة، ٢٠٠٤م، ص ٥١.

(٢) إبراهيم العيسوي، **الدراسات المستقبلية ومشروع مصر ٢٠٢٠م**. معهد التخطيط القومي، القاهرة، ٢٠٠٠م، ص ص ١٧-٢٠.

معيقات الدراسة: واجه الباحث نوعين من المعيقات أثناء إعداد هذه الدراسة أهمها:

* **أولاً: إشكاليّات تتعلق بالمنهج**

١) الثورة المصرية هي ظاهرة جديدة ولم تستقر، ولم تحقق أهدافها إلى الآن، ولم تكتمل بعد عملية التحوّل الديمقراطي و بناء مؤسسات النظام السياسي الجديد، وبالتالي قد يبدو من الصعب التواصل لنتائج وتعميمات دقيقة، فيما يتعلق بتوجهات السياسة الخارجية للجمهورية الجديدة، نظراً لكون السياسة الخارجية عادة ما تنضج وتُرسم خطوطها العامة على مدى زمني متوسط وبعيد.

٢) كما أن ديناميات الحراك الشعبي والسياسي مازالت متفاعلة، وبالتالي تبدو عملية التنبؤ بمن سيحكم مصر وكيف سيتطور الوضع المصري مستقبلاً، عملية محفوفة بالمخاطر.

٣) طبيعة القيادة المصرية الجديدة (جماعة الإخوان المسلمين)، تجعل عملية التحليل أكثر تعقيداً، وذلك بسبب الطبيعة السرية للجماعة من ناحية، ولحداثة تجربتهم في الحكم من ناحية أخرى. هذا علاوة على حالة الغموض حول رؤية الجماعة الحقيقية وتوجهاتها المستقبلية في السياسة الخارجية عموماً، وتجاه العلاقة بإسرائيل والقضية الفلسطينية خصوصاً، ولعلّ حالة التناقض والازدواجية ما بين الرؤية التقليدية والخطاب الجماهيري الشعبوي للإخوان حول رؤيتهم للمشروع الصهيوني من جهة، وبين المواقف السياسية الرسمية للنظام المصري الجديد من جهة أخرى، تؤكد حالة الغموض والالتباس الحاصل.

٤) إشكالية أخرى في المنهج أيضاً، حيث يبدو من الصعب تحديد رؤية النظام المصري الجديد من الصراع العربي–الإسرائيلي بمعزل عن تطورات الأحداث الجارية في العالم العربي، بخاصة فيما يتعلق بدول الطوق، وعلى رأسها سوريا. ومن ناحية أخرى، فإن موقف الإخوان المسلمين من أي قضية بالتأكيد له ارتباطات خارجية، لكون إخوان مصر هم جزء من التنظيم الدولي لجماعة الإخوان المسلمين، وعليه فإن فهم توجهات مصر الخارجية (في ظل حكم الإخوان)، يتبلور في ضوء فهم موقف التنظيم العالمي للجماعة، وهذا موضوع بحث آخر.

* **ثانياً: إشكاليات فنية ولوجستية:**

٥) قلة المراجع والكتب المتوفرة حول موضوع الدراسة، حيث أن الثورة المصرية لم يمضِ عليها أكثر من عامين. ورغم الإنتاج الفكري الهائل حول الثورة المصرية، إلا أن المادة العلمية المتوفرة حول مستقبل السياسة الخارجية المصرية عموماً، وتجاه إسرائيل خصوصاً في ظل الجمهورية الجديدة قليلة، والدراسات والأبحاث الجادة في هذا المجال شحيحة جداً.

٦) الأداة المسحية (أداة المقابلة) التي اعتمد عليها الباحث في جمع جزءٍ من بيانات هذه الدراسة، تطلب السفر إلى مصر والإقامة فيها لمدة أربعين يوم، بما تكبده مهمة السفر والإقامة من أعباء مادية ونفسية. وقد تأخرت عملية السفر لمصر لظروف فنية مما زاد من فترة كتابة وإعداد الرسالة.

٧) حالة الانقسام السياسي والانحيازات الأيديولوجية للباحثين والكتّاب والنخب الفكرية والسياسية، قد تجعل المعلومات والتحليلات عُرضة للأهواء والميول الفردية، أكثر منها تحليلات موضوعية مبنية على أسس متينة.

مصطلحات الدراسة:

١- الثورة:

تعددت تعريفات الثورة وتنوعت بحسب الحقل الذي يتم تناولها من خلاله، أما في العلوم الاجتماعية والسياسية فيمكن تعريف الثورة بأنها: "التغييرات الجذرية في البنى المؤسسية للمجتمع، تلك التغييرات التي تعمل على تبديل المجتمع ظاهرياً وجوهرياً من نمط سائد إلى نمط جديد يتوافق مع مبادئ وقيم وأيديولوجيا وأهداف الثورة، وقد تكون الثورة عنيفة دموية، كما قد تكون سلمية، وتكون فجائية سريعة أو بطيئة تدريجية"(١). ويعرف (كرين برنتون) الثورة في كتابه (تشريح الثورة The Anatomy of Revolution) بأنها: "عملية حركية دينامية تتميز بالانتقال من بنيان اجتماعي إلى بنيان اجتماعي آخر"(٢). ولقد تعددت تعريفات علماء الاجتماع للثورة ولكنها تشترك في نقاط عامة، وبالجمع بين ما هو مشترك في هذه التعريفات يمكن تعريفها بأنها: "التغيير خارج إطار نظام قانوني لا تتوافر فيه إمكانية التغيير، فهي تغيير فجائي وكلى يتم خارج إطار نظام قانوني لا تتوافر له الشرعية". وهي بهذا تختلف عن الإصلاح الذي هو التغيير من خلال نظام قانوني تتوافر فيه إمكانية التغيير، فهو تغيير تدريجي جزئي سلمى يتم من خلال نظام قانوني تتوافر له الشرعية(٣).

٢- ثورات الربيع العربي:

يشير مفهوم ثورات الربيع العربي (Arab Spring) إلى الثورات والإنتفاضات التي شهدها العالم العرب منذ نهاية العام ٢٠١١. حيث بدأت الثورات الشعبية من تونس وامتدت لمصر وليبيا واليمن وسوريا، فيما يشبه موجة ثورية تسعى للتخلص من حكم النظم المستبدة. وقد تميزت هذه الثورات، التي أطلقت شرارتها شريحة من الشباب تحديداً من أبناء الطبقة الوسطى، بأنها كسرت حاجز الخوف، واتسمت

---

(١) شعبان الطاهر الأسود، **علم الاجتماع السياسي قضايا العنف السياسي والثورة**. الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ٤٧.

(٢) يوري كرازين، **علم الثورة في النظرية الماركسية**. (ترجمة سمير كرم)، دار الطليعة، بيروت، ط١، ١٩٧٥، ص ٣١.

(٣) صبري محمد خليل، "مفهوم الثورة بين العلم والفلسفة والدين". ملتقى الوحدة العربي. على الرابط (http://arab-unity.com/vb/t/1857) 16.11.2011.

بطابعها السلمي في أغلب الأحيان (على الأقل في بداياتها)، وبغياب القيادة والأيديولوجيا عن الحركات الثورية، وتلخصت مطالبها في العيش والحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

٣- الثورة المضادة:

تمثل الثورة المضادة مجموعة العوامل والعوائق التي تقف معارضة للثورة وتسعى لإخمادها، وباعتبار الثورة عملية تغيير فإن هذا التغيير يُقابل بعملية مقاومة من النخب المسيطرة الرافضة للتغيير، لأن الثورة تقضي على امتيازاتهم[١]، إضافة إلى من يشعرون أن الثورة قد تهدد مصالحهم، إلى جانب أولئك الذين لم تحقق لهم الثورات الأطماع التي كانوا يطمحون إليها، كل هؤلاء ومن يتحالف معهم يكونون ثورة مضادة[٢].

٤- الدولة العميقة:

يشير هذا المفهوم إلى قوة الدولة بعد الثورات، واستخدم هذا المفهوم في تركيا (Derin Devlet)، للاشارة الى شبكة التحالفات الواسعة بين القوى السياسية ومؤسسات الدولة، خاصة المؤسسة العسكرية والمدنيين الموالين لها، والتي تلعب من خلالها هذه القوى دوراً مهماً في التأثير في العملية الديمقراطية، من خلال قمع وقتل المعارضين، والصحفيين، والقوى المناوئة للدولة، والاقليات، خاصة الذين يمثلون تهديداً لعلمانية الدولة، أو يسعون لتحجيم سيطرة الدولة على العلاقات الخارجية[٣]. وتتمثل الدولة العميقة في وجود شبكات الفساد والمصالح وتغلغلها، من خلال أجهزة الدولة الضبطية، ممثلة في الأمن والضرائب وغيرهما، وتغلغلها في المجتمع. ويشير تحليل أمل حمادة لمفهوم الدولة العميقة، أيضاً، إلى "الدولة الأمنية التي تتغلغل فيها شبكات المصالح والفساد بين رجال المؤسسة العسكرية، ورجال الأعمال، ورجال القضاء، وأعضاء المجالس التشريعية، بشكل يقترب من نمط الدولة داخل الدولة. بالإضافة لتغلغل الدولة، من خلال مؤسساتها الأمنية والخدمية في المجتمع، بشكل يحرم المجتمع من القدرة على الحركة المستقلة أو الحرة"[٤].

---

(١) صفوان قدسي، **تشريح الثورة المضادة**. منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ١٩٨٣، ص ٥ وما بعدها.

(٢) عبد الوهاب الكيإلى، **الموسوعة السياسية**. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الجزء الأول، بيروت، ١٩٧٩، ص٨٧٥.

(٣) H. Akin Unver, "Turkey's Deep-State and the Ergenekon Conundrum", *The Middle East Institute*, No. 23, Aprail, 2009 ; And, Dexter Filkins, "The Deep State", *The New Yorker*, March 12, 2012.

(٤) أمل حمادة، "معادلة جديدة؟: إعادة تشكل العلاقة بين الدولة والمجتمع بعد الثورات العربية". ملحق اتجاهات نظرية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، السنة ٤٨، العدد (١٨٩)، يوليو ٢٠١٢، ص ص ١٥-١٧.

٥- التحول الديمقراطي (Democratic Transformation)

عملية التحول الديمقراطي تأتي بعد عملية الإنتقال الديمقراطي، التي هي حالة تاريخية وفترة زمنية محدودة، يتم فيها الإنتقال إلى نظام حكم ديمقراطي وفق توافق تعاقدي، يتجسد في دستور ديمقراطي يوضع موضع التطبيق، وينتج عن عملية الانتقال الديمقراطي قطع الصلة بنظام حكم الفرد أو القلة، ويتم بموجبها إنتقال السلطة قولاً وفعلاً من الفرد أو القلة (Oligarchy) إلى الشعب. وأما عملية التحول الديمقراطي فهي عملية مستمرة وليست حالة وفترة زمنية محدودة، بل هي صيرورة ذات إتجاه إصلاحي تقدمي، تهدف إلى استيعاب الديمقراطية كنظام للحكم ودمجها في الثقافة الوطنية، وانعكاسها على السلوك الفردي والجماعي، باعتبارها تتضمن خُلق وقيمة وتعبر عن ثقافة وسلوك، وليست فقط مجرد عملية توافق سياسي فرضته الضرورة عندما تم الإنتقال من نظام حكم الفرد أو القلة إلى نظام حكم الكثرة[1].

الأدبيات والدراسات السابقة:

الدراسات التي تناولت الثورة المصرية من حيث أسبابها وتداعياتها والمراحل التي مرت بها، والسرد التاريخي لأحداثها كثيرة ومتنوعة، ومعظمها عملية توثيق للثورة، لكن الدراسات التي تناولت أثرها وانعكاساتها المتوقعة على القضية الفلسطينية قليلة، ويمكن مراجعة ما توفر منها:

١) كتاب: ثورة ٢٥ يناير.. قراءة أولية ورؤية مستقبلية

هذا الكتاب من إصدارات مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، في مارس ٢٠١١، تحرير د. عمرو هاشم ربيع، وشارك فيه مجموعة من الباحثين في أكثر من تخصص. وقد تمّ تقسيم هذا الكتاب إلى خمسة أبواب يضم كل منها عدة فصول مختلفة تتناول كافة المواضيع التي تتحدث عن الثورة ماضياً وحاضراً ومستقبلاً. وجاء في مقدمة هذا العمل، الثورات لا تأتي فجأة.. هكذا يقول الدكتور محمد سعيد إدريس، الذي تحدث فيها باستفاضة عن محفّزات أو مقدمات الثورة المصرية. ويستعرض الكاتب بداية العمل الثوري والتي تمثّلت في ظهور الحركة المصرية من أجل التغيير "كفاية" في سبتمبر ٢٠٠٤، أما بالنسبة للشرارة الأخيرة التي ساهمت في اندلاع ثورة مصر وانتهاءً بحادث كنيسة القديسين بالإسكندرية الذي وقع في الساعات الأولى للعام ٢٠١١.

---

(١) علي خليفة الكواري، "نحو مفهوم جامع يعزز الانتقال إلى الديمقراطية في البلاد العربية". محاضرة قدمت في نادي العروبة في البحرين بتاريخ ٢٠٠٨/٢/٢٦. نقلا عن موقع: مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية. على الرابط
(http://www.dctcrs.org/s4328.htm) 15.8.2011.

واختتم الكتاب برؤية مستقبلية للثورة من حيث الدستور المستقبلي، والانتخابات الرئاسية، برلمان المستقبل، تطوير جهاز الشرطة بعد الثورة، واستراتيجية وطنية مستقبلية للحدّ من الفساد ومكافحته، مستقبل حركات الاحتجاج، كيف يمكن إعادة بناء الجهاز الإداري للدولة، مستقبل إدارة المؤسسات الإعلامية القومية، مواجهة الثورة المضادة واستكمال الثورة.

٢) كتاب: ٢٥ يناير ثورة شعب

وهو كتاب من إعداد وتحرير أحمد سعيد تاج الدين، ومن إصدار الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، ٢٠١١. جاء في مقدمته أن ثورة ٢٥ يناير هي ثورة فريدة في التاريخ المصري المعاصر، كما أجمع على ذلك عشرات المحللين السياسيين من مختلف أنحاء العالم. فهي ثورة بلا قائد، انضمت إلى صفوفها على الفور جماهير غفيرة. ولعله من الضروري التأكيد على أن شباب ٢٥ يناير قد ألهموا العالم كله معاني جديدة للحرية والثورة.

ويختم الكتاب بالحديث عن الجيش المصري ودوره عبر التاريخ وخصوصاً في ثورة ٢٥ يناير، ويلاحظ الكاتب من قراءة التاريخ المصري أن الجيش واكب دائماً حركة الشعب المصري. ويستعرض مواقف الجيش أثناء الثورة وكيف كان ضامناً لأمن المواطنين واستمرار الثورة؛ وقد تناغم خروجه للشارع في ثورة الخامس والعشرين من يناير، بعد انسحاب الشرطة يوم الجمعة ٢٨ يناير، مع حركة الجماهير الثورية، وجرت أحوال الثورة من يومها حتى ١١ فبراير على مستوى فائق من التحضر.

٣) الثورة العربية والقضية الفلسطينية (دراسة تحليلية للثورات العربية وتأثيرها على القضية الفلسطينية)

مؤلف هذا الكتاب الدكتور إبراهيم أبراش، أستاذ العلوم السياسية بجامعة الأزهر–غزة، وهو من إصدارات مركز التخطيط الفلسطيني التابع لمنظمة التحرير الفلسطينية، ضمن سلسلة قراءات استراتيجية، وقد قسّم الكاتب هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول رئيسية.

ويستخلص الكاتب مجموعة من الدروس والعبر المستفادة؛ فالثورات العربية كسرت حاجز الخوف من السلطة، وأن المجتمعات العربية لا تخلو من مصادر القوة، وأن الثورات العربية ردّت الاعتبار للقوى المجتمعية، وأن الثورات العربية قد أسقطت فزاعة الإسلام السياسي، والثورات العربية لم تقم على النظم القائمة فقط بل وعلى الأحزاب السياسية التقليدية أيضاً، كما أن الثورات أسهمت في عودة الروح والفكرة الوطنية، وأن الثورة السلمية أجدى من العنف الحزبي المسلح، وأن هذه الثورات عزّزت وأعادت إنتاج دور مصر المركزي في المنطقة، وأن الثورة لا تكتمل إلا بإنجاز أهدافها، وأخيراً فإن الثورة ثقافة أيضاً. مؤكداً أن أحد أهم تأثيرات الثورات العربية على القضية الفلسطينية هو ثورة شباب فلسطين (الحراك

الشبابي لإنهاء الانقسام الفلسطيني). وكيف أن شباب فلسطين تأثروا بما حصل في الوطن العربي وقرّروا الخروج للشارع في انتفاضة شعبية عارمة ضد الانقسام، لسوء الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية. وكانت الدعوة في ١٥ آذار ٢٠١١ التي شاركت فيها جموع غفيرة من أبناء الشعب الفلسطيني في كافة أماكن الوجود الفلسطيني. لقد كانت رسالة شباب فلسطين موجهة للقيادة الفلسطينية "التقليدية"، السلطة الفلسطينية وحكومة حماس في غزة، وكذلك الأحزاب الفلسطينية. فقد سئم الشباب حالة التهميش الممنهج ضد الشباب، وهنا فإن شباب فلسطين لا يقلدون غيرهم بل يصححون مسار ثورتهم.

٤) كتاب: الثورة المصرية بين المرحلة الانتقالية والقضية الفلسطينية

مؤلف هذا الكتاب الدكتور عبد العليم محمد عبد العليم، الخبير بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، والمتخصص في القضية الفلسطينية، وهذا الكتاب صادرت عن دار نشر "مكتبة جزيرة الورد"، سنة ٢٠١١. ويربط الكتاب بين الثورة المصرية ومشكلات الانتقال إلى الديمقراطية وبين القضية الفلسطينية، عبر مجموعة من الدراسات والآراء والمقالات، حيث يرى المؤلف أن هناك صلة وثيقة بين الثورة المصرية في حال تمكنها من تحقيق أهدافها المعلنة وبين مصير الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية.

اعتبر الكاتب أنه عندما تدافع مصر عن فلسطين وحقوق الشعب الفلسطيني فإنها في الواقع تدافع عن نفسها، وعن ميراثها الحضاري والتاريخي في نصرة المظلومين والضعفاء، وأن فلسطين توجد في وعي المصريين ووجدانهم على السواء، ولن يقبل المصريون تحت أي ظرف بحاكم أو نظام يعادي فلسطين ويصادق أعداء الشعب الفلسطيني على حساب القضية الفلسطينية. ويجمع الكتاب بشكل عام بين تطور مجريات الداخل قبل وبعد الثورة ومجريات الوضع الفلسطيني، وتأثير الثورة المصرية على العلاقات الفلسطينية والمصرية والإسرائيلية.

٥) الخيار الديمقراطي العربي والقضية الفلسطينية

هذه الدراسة للدكتور أسعد غانم، الأستاذ بجامعة حيفا، نشرت في مجلة إضافات (المجلة العربية لعلم الاجتماع) الصادرة عن مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (١٥)، صيف ٢٠١١. يتناول فيها الباحث كيف أن الربيع العربي حرّك المياه الراكدة في الوضع العربي الداخلي، ومحيطه المجاور. وبالنسبة للفلسطينيين تبدو أجواءٌ من التفاؤل تطفو على السطح، ويدلل الكثيرون على ذلك من خلال الإشارة إلى توقيع اتفاق المصالح بين حركتي فتح وحماس، وكذلك الحراك الجماهيري الذي واكب الذكرى الـ ٦٣ للنكبة. وقدّم الباحث قراءة لعدة محاور ربط فيها بين ما يحدث عربياً والقضية الفلسطينية وهي: القضية الفلسطينية في الثورات العربية، وفيها تطرّق لحضور القضية الفلسطينية في الثورات العربية، ويستنتج أنها

كانت مسألة هامشية في تلك الثورات، ولم تكن قضية مركزية على أجندتها؛ إلا أنّ القضية الفلسطينية تكسب اهتمام بعد نجاح الثورات، ويذكر عدة أمثلة للدلالة على ذلك؛ وأخيراً، استحضار القضية الفلسطينية من أجل قمع الثورات، ويشير هنا للحالة السورية بالتحديد.

ثم ينطلق للصراع العربي الإسرائيلي، فيرى أن مكانة إسرائيل الاستراتيجية سوف تتأثر كثيراً على خلفية التغيرات الهائلة التي جرت وتجرى في الوطن العربي، خصوصاً أن إسرائيل لا تبدي أية نية في قبول المبادرة العربية للسلام.

ويخلص في نهاية دراسته إلى مجموعة معان ممكنة فلسطينياً للثورات العربية: انفتاح الوطن العربي أمام الفلسطينيين؛ وبناء المشروع الوطني؛ وتشكيل الكتلة الثالثة كبديل عن العمل الحزبي؛ وإنهاء حالة "تحييد السياسة"، فيرى أن أهم دروس الثورات العربية فلسطينياً، هو إعادة الاعتبار للسياسة، أي إعادة إشراك الفلسطينيين عموماً في إعادة بناء الكيان الوطني الفلسطيني (م. ت. ف)؛ النضال غير العنيف ومواجهة عنف الدولة، حيث أن النضال غير العنيف أهم قنوات العمل الفلسطيني، ويستطيع الفلسطينيون اللجوء إلى هذا التكتيك من أجل الدفع بأكبر عدد منهم؛ وضوح الشعار، والمطلوب هنا مطلب محدد وشامل لعموم الفلسطينيين ليصبح شعاراً رئيسياً للمرحلة. ويختتم دراسته بالقول إن الخلفية التي أدت إلى الثورات العربية هي أيضا موجودة لدى الفلسطينيين، وربما بشكل أعمق وأقوى، نتيجة للصراع المباشر واليومي مع إسرائيل. لكن المهم فلسطينياً هو أن تسيطر إرادة شعبية ونخبوية مشتركة لتحول دروس الثورات العربية إلى عمل سياسي عيني في السياق الفلسطيني.

٦) الثورة المصرية ومستقبل العلاقات المصرية الإسرائيلية وانعكاساتها على القضية الفلسطينية

هي دراسة من إعداد عمرو زكريا خليل، الباحث في الشئون الإسرائيلية، تناول فيها مستقبل العلاقات المصرية الإسرائيلية بعد ثورة ٢٥ يناير وتداعياتها على القضية الفلسطينية.

وفي مقدمة ورقته يستعرض العلاقات المصرية الإسرائيلية قبل ٢٥ يناير، حيث شهدت العلاقات المصرية الإسرائيلية خلال الفترة من ١٩٩٦ وحتى ٢٠١١، تراجع في فترة حكم نتنياهو ثم بعد اندلاع انتفاضة الأقصى (٢٠٠٠)، ولكن شهدت العلاقات تحسناً ملحوظاً بعد انسحاب شارون من قطاع غزة (٢٠٠٥) حيث أعيد السفير المصر لتل أبيب، وتمّ الإفراج عن الجاسوس الإسرائيلي عزام عزام، وتم التوقيع على اتفاقية الكوز في ديسمبر ٢٠٠٤، وعلى اتفاقية الغاز في أغسطس ٢٠٠٥. ولم يتوقف الحوار بين مصر وإسرائيل في قضايا الأمن والقضايا المرتبطة بالعلاقات الإسرائيلية الفلسطينية. وارتبطت العلاقات المصرية الإسرائيلية في تلك الفترة بما يدور بين إسرائيل وجيرانها العرب خاصة الفلسطينيين، وهذه سمة ميّزت العلاقات بين البلدين منذ توقيع على معاهدة السلام بينهما.

ويخلص الكاتب في دراسته إلى أنه لاستشراف مستقبل العلاقات المصرية الإسرائيلية بعد ثورة ٢٥ يناير لا بد الأخذ في الاعتبار عدة نقاط هي: الجيش المصري ودوره في الحفاظ على السلام؛ والمصالح المصرية الأمنية والاقتصادية وتأثرها بإلغاء معاهدة السلام؛ ودور الولايات المتحدة في الحفاظ على السلام في المنطقة. ويستنتج منها أن مصر سوف تلتزم بالسلام مع إسرائيل وذلك للحفاظ على أمنها القومي وتتفرغ للنمو الاقتصادي خاصة بعد فترة طويلة من التدهور الاقتصادي والفساد، وكذلك للتعافي من آثار الثورة المصرية وما تعرضت له البلاد من ركود اقتصادي، وخسارة كثير من موارد دخلها المهمة. إلا أن مصر لن تصبح أداة لتحقيق أهداف إسرائيل في المنطقة، وأنها ستتحول لتصبح عنصر ضغط على إسرائيل من أجل التقدم في حل القضية الفلسطينية، كما أنها لن تكون عاملاً من عوامل زيادة معاناة الشعب الفلسطيني، بل مساندة كبيرة لقضيته.

٧) العلاقات العربية–الفلسطينية: مستجدات ما بعد الثورة

هذه الدراسة للكاتب محمد جمعة، الباحث بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ضمن سلسلة إصدارات المركز من كراسات استراتيجية – ٢٠١٢، يستعرض فيها المواقف العربية بعد الثورة من ملف التسوية، والعلاقة مع كل من حركة فتح وحماس، وملف المصالحة الفلسطينية.

فلقد أنهت الثورات العربية –دون شك– حالة الانسداد السياسي التي عانى منها العالم العربي لعدة عقود، لكنها بالمقابل لم تفضِ حتى الآن إلى تحولات استراتيجية على صعيد السياسات العربية تجاه القضية الفلسطينية، كتلك التحولات التي شهدتها المنطقة في أعقاب موجة المد الثوري العربي الأول في الخمسينيات من القرن العشرين. وفى هذا السياق، يعتقد الكاتب أنه لم يحدث أي تغيير يذكر في مقاربة الدول العربية لمسيرة التسوية، فلم تسحب "المبادرة العربية للسلام" أو حتى "تسلح بأنياب"، ويستوي في المسئولية عن ذلك الدول التي أطاحت الثورة فيها بنظمها القديمة، بتلك التي نجت نظمها حتى الآن.

ويختم دراسته بالقول، أن تداعيات موجة الربيع العربي لم تكن جميعها في صالح حماس على حساب فتح، أو العكس. وإنما جاءت على نحو شبه متوازن، وبشكل لم يخل تقريباً بميزان القوى بين الطرفين. وأن تلك التطورات، حتى الآن، بقدر ما جلبت مكتسبات لحماس، بقدر ما وضعت أمامها تحديات من نوع جديد. وأن تداعيات الربيع العربي حتى هذه اللحظة، لا توفر فرصاً على صعيد عملية المصالحة.

تعقيب على الدراسات السابقة:

من خلال اطلاع الباحث على الدراسات السابقة، وغيرها من الكتب والدراسات والأوراق، التي تناولت موضوع الثورة المصرية، توصل إلى:

١) أن معظم هذه الدراسات تناولت الثورة في حد ذاتها، أي عملية وصف ورصد وتوثيق لأحداث الثورة، ورغم أنها أعمال قيمة جداً استعرض فيها الكتاب أسباب وتداعيات ثورة ٢٥ يناير، إلا أنها افتقرت لتحليل التغيرات المتوقعة في السياسة الخارجية المصرية عموماً وتجاه إسرائيل والقضية الفلسطينية خصوصاً.

٢) بعض الدراسات تناولت الثورات العربية ككل وأثرها أو انعكاساتها على القضية الفلسطينية، وهذا في حد ذاته مدخل جيد لتناول موضوع دراستنا، لكنه ليس كافياً لدراسة وتحليل الحالة المصرية، فالثورة المصرية بالتأكيد سيكون لها انعكاساتها المباشرة والقوية على القضية الفلسطينية أكثر من أي ثورة في بلد آخر، وذلك لما لمصر من دور طليعي ومباشر في الصراع العربي–الإسرائيلي.

٣) الدراسات التي تناولت أثر الثورة المصرية على الصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية، أعدت في الشهور الأولى للثورة المصرية، ومعظمها لم يتطرق للمرحلة التي تلت صعود الرئيس محمد مرسي لموقع رئاسة الجمهورية.

٤) أما الدراسة الأخيرة للكاتب محمد جمعة، رغم أنها تفصّل العلاقات العربية الفلسطينية في ظل الثورات العربية، إلا أنها كانت سابقة لأحداث مهمة منها العدوان الإسرائيلي على غزة (نوفمبر ٢٠١٢)، والإعلان الدستوري المكمل بما تسببه من حالة انقسام سياسي ومجتمعي.

وأما عن هذه الدراسة فهي:

أولاً: الأحدث من حيث السياق الزمني، وعنصر الزمن هنا نقطة مهمة جداً لأن الأحداث شهدت تطورات دراماتيكية بصعود رئيس جمهورية من جماعة الإخوان المسلمين، وحادث مقتل الجنود المصريين على حدود رفح (آب ٢٠١٢)، بما شهده من انفتاح وتعاون مصري مع حركة حماس واستقبال الرئيس مرسي لإسماعيل هنية، وما تلاها من خروج المجلس العسكر من المشهد السياسي وتفرد رئيس الجمهورية بالقرار السياسي. ثم جاء العدوان الإسرائيلي على غزة في نوفمبر ٢٠١١ (عملية عمود السحاب)، الذي لعبت في مصر دوراً مركزياً، وهو كان عملياً أول اختبار للنظام المصري الجديد، وبعدها حالة الانقسام السياسي في مصر الذي حدث بعد الإعلان الدستوري المكمل، بما له من تداعيات على عملية التحول الديمقراطي في مصر، وبالتالي انعكاساتها على السياسة الخارجية والقضية الفلسطينية.

ثانياً: أن هذه الدراسة تميزت عن باقي الدراسات السابقة في عنصر الاستشراف أو التوقع لمستقبل العملية السياسية ومآلات الثورة المصرية، وكذلك اتجاهات السياسة الخارجية المصرية تجاه القضية الفلسطينية، ومستقبل علاقة مصر بإسرائيل وعملية التسوية، وكذلك كيفية إدارة الملف

الفلسطيني والمقاربات الخاصة بالتعامل مع قطاع غزة في ظل حالة الانقسام الداخلي، وما يترتب عليه من إشكالات.

ثالثاً: من حيث الشمولية، فقد تطرقت هذه الدراسة بشيء من التفصيل لعلاقات مصر بالقضية الفلسطينية خلال الجمهورية الأولى، بهدف استخلاص الأسس والمحددات التي حكمت علاقة مصر بالقضية الفلسطينية. وركزت على السنوات الخمس الأخيرة من عهد مبارك، التي شهدت تطورات كثيرة على صعيد العلاقة بالوضع الفلسطيني الداخلي بخاصة بعد الانقسام الفلسطيني، وقد هدف الباحث من ذلك لإجراء مقارنة بين العهدين (ما قبل الثورة وما بعدها).

رابعاً: ما يميز هذه الدراسة أنها تستقي المعلومات من مصادرها الأصلية ومن صناع القرار أنفسهم، حيث اعتمدت في جزء مهم منها على رأي الأطراف المشاركة في العملية السياسية في مصر، بما يفترض درجة أعلى من الصدقية في عملية التحليل والتوقع.

الفصل الأول

ثورة ٢٥ يناير: الأسباب والتداعيات

- مصر من الداخل.. الطريق إلى الثورة
- مصر.. تداعيات مع بعد الثور
- ثورة يناير: استشراف المآلات والدروس المستفادة

تمهـــيد:

المصريون لا يثورون.. فقد تعودوا الصبر الطويل على حكامهم، مهما بلغ طغيانهم مداه، لقد تناولت العديد من الدراسات تفسير غياب الفعل الثوري لدى المصريين، وعمدت جُل تلك التأويلات إلى تفسير ذلك بطبيعة الشخصية المصرية وخصوصيتها، التي تنزع دائماً باتجاه الميل الفطري والمفرط، إلى تكريس الوضع الراهن والإذعان له مهما بلغ من تدهور، حسبما أكد جمال حمدان في موسوعته الخالدة "شخصية مصر"، الذي حدد فيها خمسة أركان للشخصية المصرية، وهي: "التدين والمحافظة والاعتدال والواقعية والسلبية"، وقد خلص حمدان، إلى أن سمة الاعتدال تجعل الشعب المصري تلقائياً، شعباً غير ثوري، مؤكداً بالنص: "أن ما تحتاجه مصر أساساً إنما هو ثورة نفسية، بمعنى ثورة على نفسها أولاً، وعلى نفسيتها ثانياً، أي تغيير جذري في العقلية والمُثل وأيديولوجية الحياة، قبل أي تغيير حقيقي في حياتها وكيانها ومصيرها.. ثورة في الشخصية المصرية، وعلى الشخصية المصرية.. ذلك هو الشرط المسبق لتغيير شخصية مصر"[(١)]. وهذا الأمر أكده أيضاً، المؤرخ الإنجليزي (أرنولد توينبي) بالقول: إن الفلاح المصري يفضل الموت، على أن يثور على حاكمه، ويوشك أن يؤلهه، حتى وإن كان فاسداً[(٢)].

ومن جهة أخرى، أرجعت تفسيرات عدم ثورية المصريين إلى أوضاعهم المعيشية الخانقة، التي أجبرتهم على المهادنة، ولم تدع لهم متسعاً للتمرد أو الثورة. كما ذهبت تفسيرات سياسية إلى الزعم بأن اتساع هامش الحريات نوعاً ما، خلال السنوات القليلة الماضية، خصوصاً ما يتصل بحرية التعبير، أدت إلى حالة من "تنفيس" الغضب. وثمة رأى آخر، عَمد إلى إرجاع العزوف المصري عن الفعل الثوري، إلى غياب الأركان والمتطلبات الكفيلة بإيجاد ذلك الفعل، ومنها: القيادة الوطنية الموثوق فيها، التي تحظى بدعم وثقة الجماهير، فضلاً عن الفكرة، أو البرنامج الشامل أو الرؤية المتكاملة، ويرى بشير عبد الفتاح: "أن الواقع المصري يبخل بمثل هذه المتطلبات مجتمعة على المصريين"[(٣)].

لكن ومع نهاية العام ٢٠١٠، بدا المشهد مختلفاً تماماً في مصر والعالم العربي عموماً؛ وكان علينا أن نحصد المفاجأة. فقد جاءت الثورات العربية كرد فعل مباشر، على فشل الأنظمة العربية في إدارة الدولة، فكانت الثورة التونسية، وكان معها "الربيع العربي"، الذي فتح فصلاً جديداً في التاريخ العربي

---

(١) جمال حمدان، **شخصية مصر**. الجزء الثاني، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨١.

(٢) أسامة الغزالي حرب، "لماذا لا يثور المصريون؟". جريدة المصري إليوم، ٢٠٠٧/٩/٣.

(٣) بشير عبد الفتاح، "إشكالية الفعل الثوري عند المصريين". الجزيرة نت– مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٠/٧/٢١. على الرابط
(http://soutalhaq.net/forum/showthread.php?t=23066) 17.11.2011.

المعاصر. فلماذا، إذن، ثار المصريون؟ وهل كان لديهم من الأسباب والمداخل، ما يبرر كل هذا الغضب العارم، الذي امتد من أقصى البلاد إلى أقصاها؟.

في هذا الفصل، سيحاول الباحث، أن يلقى نظرة بانورامية شاملة على الواقع المصري قُبَيل يناير ٢٠١١م، وسوف يتطرق لوصف الأوضاع الداخلية، كتوطئة لفهم ما كانت عليه الأحوال، وبالتالي تحليل الظروف والأسباب والمناخات المختلفة، التي سادت الحالة المصرية على مدار السنوات المنصرمة، والتي كانت مداخل جوهرية وأساسية، هيّأت للحظة الانفجار، ومهدت الطريق، وسوغت لاندلاع الثورة، ومن ثم التداعيات والنتائج، التي أعقبت سقوط النظام المصري، على أن يختتم الفصل بجملة من الدروس المستفادة.

المبحث الأول: مصر من الداخل.. الطريق إلى الثورة

كانت الظروف المحيطة بمصر من خارجها والنابعة منها، تنبئ منذ سنوات بنشوب ثورة، وساد فراغ سلبي في مصر لسنوات عديدة قبل نشوب الثورة، تفوح منه رائحة التشاؤم واليأس والعجز، أسباب كثيرة ومتنوعة، شكلت ضغطاً كبيراً على كاهل المصريين، يمكن طرح جملة منها:

المطلب الأول: معالم الحياة السياسية

على الرغم من مضي أكثر من ثلاثة عقود على الانتقال من صيغة التنظيم السياسي الواحد، إلى صيغة التعددية الحزبية المقيدة في مصر، فإنها لم تشهد تحولاً ديمقراطياً حقيقياً؛ حيث أفضت عملية الانتقال إلى مجرد هامش ديمقراطي يتسع أحياناً، ويضيق أحياناً أخرى، طبقاً لإرادة السلطة الحاكمة، وبالتالي فالنظام المصري لا يستند إلى أسس دستورية وقانونية، تجسِّد ما يُعرف بـ"الدستور الديمقراطي"، ولا إلى تعددية سياسية حقيقية، ولذلك تصنف أدبيات متخصصة في التحول الديمقراطي، النظام السياسي المصري ضمن فئة النظم المسماة بـ"شبه التسلطية" أو"التسلطية التنافسية" أو"الديمقراطية الشكلية"[(١)]، أو ما يمكن أن يطلق عليه النظام "الانتخابي السلطوي" (Electoral Authoritarianism)[(٢)]، وهي تلك النظم التي تتيح التعددية السياسية، في حين أنها تجردها من أي فاعلية ممكنة، ولذلك فقد أصبح النظام السياسي المصري، يمثل حالة نموذجية لنجاح النُّخبة الحاكمة في تفريغ عملية التحوّل الديمقراطي من

(١) حسن نافعة، "خصائص نظام الحكم المصري من منظور علم السياسة"، الجزيرة نت، ٢٠٠٥/٥/١٧. على الرابط (http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/6b3f9-4455c46-46ad-9bee-5c3b30fa7246) 7.10.2011.

(٢) **السلطوية الانتخابية: المفهوم والحالة المصرية**. سلسلة الأوراق النظرية–الورقة الأولى، منتدى البدائل العربي للدراسات، القاهرة، ٢٠١١.

محتواها الحقيقي؛ حيث هُندست هذه العملية على النحو، الذي يعزز من قدرة النظام على الاستمرار في السلطة، وذلك اعتماداً على آليات دستورية وقانونية وسياسية وأمنية[١].

ولقد تعايش النظام السياسي في مصر لسنوات طويلة مع أزمة هيكلية حادة، جعلته عاجزاً عن مواجهة احتجاجات منظمة، ومن أبرز ملامح هذه الأزمة: هشاشة قاعدة النظام، إذ أظهرت الثورة النظام أقرب إلى "هيكل عظمي" بلا قاعدة ولا رأس، قامت على "زبائنية فجة"، انعدم فيها الانتماء، وصار الولاء مرتبطاً بمصالح مباشرة ومؤقتة في الأغلب. وازدادت هشاشة هذه القاعدة بشكل مطرد، نتيجة زواج السلطة بأصحاب الثروة، والتي كان أخطرها منحهم مساحات واسعة من الأرض، في إطار "إقطاع عقاري"، تهون مفاسد الإقطاع الزراعي القديم مقارنة به[٢]. وهنا يمكن رصد معالم الحياة السياسية في مصر في عهد مبارك، وتفنيد مجموعة من الأسباب السياسية، التي أدّت لاندلاع الثورة، أهمها:

أولاً: غياب التوازن بين السلطات وهيمنة السلطة التنفيذية وشخصنتها، إنّ أحد أبرز العوامل التي أسهمت في خلق وتعميق الأزمة البنائية، التي يعاني منها النظام السياسي المصري، يتمثل في غياب مبدأ التوازن بين السلطات؛ حيث تهيمن السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، كما تقوم بدور في تقليص استقلال السلطة القضائية، حيث يمثل التفرد والاستبداد بالسلطة، أحد الملامح الرئيسة للنظام السياسي، وذلك بسبب السلطات الدستورية الضخمة، التي يتمتع بها رئيس الجمهورية، سواءً في ظل الظروف العادية أو الاستثنائية[٣]. وبحكم رئاسته للحزب الوطني الديمقراطي، الذي يحتكر الحياة السياسية في مصر، فإن رئيس الجمهورية يسيطر من الناحية العملية على السلطتين التنفيذية والتشريعية، ناهيك عن صلاحياته القضائية التي يخوّلها الدستور والقانون[٤].

---

(١) حسنين توفيق إبراهيم، "أزمة النظام السياسي المصري: التوازن بين السلطات ومعضلة الشرعية". الجزيرة نت–مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٠/١١/٢٥. على الرابط
(http://studies.aljazeera.net/files/2011187105658651422/08/2011) 3.12.2011.

(٢) وحيد عبد المجيد، ""نهاية الإهانة": ثورة ٢٥ يناير ضد النظام الهش في مصر"، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، السنة ٤٧، العدد (١٨٤)، أبريل ٢٠١١، ص ٦٢.

(٣) من بين ٥٥ مادة في الدستور المصري (دستور ١٩٧١) تتضمن صلاحيات أو سلطات، اختص رئيس الجمهورية بحوالي ٣٥ صلاحية بما نسبته ٦٣% من إجمالي السلطات والصلاحيات. للمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع لـ: عاطف السعداوي، "انتخابات ٢٠٠٥ وبناء الجمهورية الثانية". الجزيرة نت، ٢٠٠٥/٥/١٧. على الرابط
(http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/8ab4eca4-3bd9557-4717-5-d96187a0#0#45749) 2.5.2012.

(٤) أيمن السيد عبد الوهاب، "التفريق بين رئاستي الجمهورية والحزب الحاكم مطلب إصلاحي". الجزيرة نت–المعرفة، ٢٠٠٥/٥/٢٠.
(http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/43-1569-76343970cc-95c325-٧da3e2e0#0#677) 16.3.2012.

ثانياً: غياب مبدأ التداول السلمي للسلطة أو تقاسمه، وهذه نتيجة منطقية لشخصنة السلطة، واحتكار مقوماتها، لاسيما أنه بمقتضى الدستور يستطيع رئيس الجمهورية الاستمرار في الحكم مدى الحياة(١). ومن جهة أخرى، فقد اعتُبرت الانتخابات نوعاً من آلية اختيار الأفراد، الذين يُسمح لهم بالاستفادة من الدولة في المستقبل، لذلك خرجت العمليات الانتخابية وكأنها مزاد يتنافس فيه النخب الاقتصادية والعائلية، على حق الحصانة البرلمانية(٢)، كما أن إجراء الانتخابات كانت تُضفي الشرعية المزيفة داخلياً وخارجياً على النظام السياسي، وتعطي العالم الخارجي انطباعاً بأن هناك شرعية، فالقادة يحصلون على الفوائد المرتبطة بمظهر الديمقراطية الليبرالية، للاستفادة من المساعدات الأمريكية والأوروبية، والقروض المخفضة للمؤسسات المالية العالمية(٣). وأكثر من ذلك، فقد أسدى هذا الدور التجميلي الذي لعبته أحزاب المعارضة، من خلال مشاركتها في الانتخابات، شكلاً تعددياً لبرلمان به حكومة ومعارضة، وشرعية ديمقراطية زائفة ورخيصة، ووفرت للحكومة –حسب عمرو حمزاوي– فرصة للادِّعاء الباطل في الداخل والخارج، بالتزامها الإصلاح وحرصها على عدم الاستئثار بالحكم(٤). وقد وفّر هذا المنهج عدة مزايا للنظام، حيث أضفى على وجوده قدراً من الشرعية، بالإضافة إلى تمكنه من تسويق نفسه للغرب على أنّه الخيار الأفضل لمصالحهم، وأنّه البديل الوحيد لسيطرة قُوى إسلامية متطرفة فيما عُرف بسياسة "فزاعة الإخوان المسلمين"(٥).

ثالثاً: جمود النخبة الحاكمة وتكلّسها، تتسم القيادات السياسية المتنفذة والفاعلة في مجال العمل العام عموماً، بالجمود والترهل والتكلّس، وقد أصابتهم الشيخوخة سواءً العمرية أو الشيخوخة الفكرية، التي حافظت على أنماط وأساليب تقليدية بالية في إدارة الشأن العام، حتى صارت مصر "دولة العواجيز" كما وصفها الشاعر المصري عبد الرحمن الأبنودي. وقد شملت حالة الثبات والجمود في المواقع التنظيمية، السلطة التنفيذية ورئيسها، والسلطتين التشريعية والقضائية(٦). فهذه النخبة شاخت في مواقعها، وقد اقترن هذا الوضع بسيادة نزعة "تكنوقراطية" في تعيين الوزراء؛ ولذلك أصبحت ظاهرة "الوزير غير السياسي

---

(١) حسب المواد (٧٧) من الدستور المصري، يتم اختيار رئيس الجمهورية عبر استفتاء عام لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد لأكثر من دورة. وبالتإلى يمكن تجديد انتخابه مدى الحياة حسب المادة (٧٧).

(٢) خالد كاظم أبو دوح، "ثورة ٢٥ كانون الثاني/يناير في بر مصر.. محاولة للفهم السوسيولوجي". مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٣٨٧)، مايو ٢٠١١، ص ١١٨.

(٣) ليزا بليدز، "حالة التنافس السياسي في مصر". مجلة الديمقراطية، العدد (٢٦)، نوفمبر ٢٠٠٩، ص ٢٧.

(٤) عمرو حمزاوي، "ثمانية أسباب لدعوة المعارضة لمقاطعة انتخابات مجلس الشعب المقبلة". (في) عمر الشوبكي (وآخرون)، **حال مصر ٢٠١٠ عام قبل الثورة**. منتدى البدائل العربي للدراسات، القاهرة، ٢٠١١، ص٢٢.

(٥) محمود شريف بسيوني، **الجمهورية الثانية في مصر**. دار الشروق، ط ١، القاهرة، ٢٠١٢، ص ٢٩.

(٦) ضياء رشوان، "جمود وشيخوخة نظام: الأرقام لا تكذب". جريدة الشروق المصرية، ٢٠١٠/٦/٢٨.

المُعَمِّر في المنصب"، من أبرز ملامح النخبة الوزارية في عهد مبارك، مما ترتب على هذا الوضع غياب أو ضعف قيادات الصف الثاني.

رابعاً: وجود خلل كبير في النظام الحزبي التعدّدي، فالحزب الوطني الديمقراطي احتكر الأغلبية البرلمانية منذ تأسيسه، في أواخر السبعينيات من القرن الماضي، وإلى جواره وجد ٢٣ حزباً سياسياً (حتى يناير ٢٠١١)، معظمها غير معروف للمصريين، كما أن أحزاب المعارضة المعروفة كانت غير قادرة على القيام بدور سياسي فاعل ومُؤثّر. ومن المؤكد أن الحزب الوطني استمدّ قوته من عاملين، **أولهما:** أن رئيس الدولة هو رئيس الحزب، **وثانيهما:** التداخل بين أجهزة الحزب وأجهزة الدولة، وتوظيف الأخيرة لحساب الحزب، وبخاصة خلال الاستحقاقات الانتخابية؛ ولذلك فإن النظام الحزبي التعددي في مصر هو أقرب إلى نظام الحزب المسيطر أو المهيمن، منه إلى نظام التعددية الحزبية بالمعنى المتعارف عليه(١).

خامساً: غموض مستقبل النظام السياسي وطرح ملف التوريث، وبخاصة في ظلّ الحالة الصحية للرئيس مبارك، الذي بلغ من العمر ٨٢ عاماً، واستمرار الجدل السياسي حول ملف التوريث؛ وبذلك فإن أسئلة من قبيل: من هو الرئيس القادم لمصر؟ وماذا بعد مبارك؟ أصبحت مطروحة على نطاق واسع، سواءً على المستوى الداخلي أو الخارجي(٢). فقد برز الدور الذي كان يلعبه جمال مبارك "الابن" في الساحة السياسية، من خلال ترأسه للجنة السياسات في الحزب الوطني الحاكم، رافعاً راية الإصلاح السياسي وترويجه لشعار "الفكر الجديد"، وحرصه على الظهور أمام المصريين في أكثر من مناسبة، وكذلك اهتمامه بكرة القدم كوسيلة لكسب جماهيرية، هي مستمدة في الأصل من جماهيرية اللعبة نفسها(٣). وفي واقع الأمر، إنّ طرح ملف التوريث، وإنهاء الجمهورية القائمة، والانتقال إلى ملكية واقعية، وبالتالي حدوث رِدة على مبادئ ثورة يوليو ١٩٥٢، قد أجّج مشاعر الوطنية المصرية، وأدّى لتكاتف كل الحركات السياسية المعارضة، لتقف في مواجهة مشروع التوريث، هذا فضلاً عن حالة التململ داخل

---

(١) حسنين توفيق إبراهيم، "أزمة النظام السياسي المصري: التوازن بين السلطات ومعضلة الشرعية". مرجع سابق

(٢) للمزيد من التفاصيل حول الجدل في مسألة انتقال الرئاسة في مصر بعد مبارك انظر على سبيل المثال: أسامة الغزالي حرب، "مصر ما بعد مبارك"، جريدة المصري إليوم، ٢٠٠٩/١٠/٢٥ ؛ وكذلك وثيقة نشرها موقع ويكيليكس (ضمن رزمة الوثائق الدبلوماسية الأمريكية المسربة عبر موقع ويكيليكس الالكتروني) صنفت بالسرية أرسلتها السفيرة الأمريكية بالقاهرة (مارجريت سكوبي) بتاريخ ٢٠٠٧/٥/١٤ حملت عنوان (انتقال الرئاسة في مصر PRESIDENTIAL SUCCESSION IN EGYPT). على الرابط (http://wikileaks.org/cable/07/05/2007CAIRO1417.html) 2.7.2012.

(٣) خالد كاظم أبو دوح، **الرياضة والخطاب الإعلامي: رؤية سوسيولوجية نقدية**. سلسلة قضايا، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٩.

المؤسسة العسكرية نتيجة لهذا الطرح[١]. وبعبارة أخرى، إنّ قضية الوراثية في الحكم، وتسلط الأسرة الحاكمة، أسهمتا بشكل مباشر في تفاقم الوضع والاحتقان السياسي[٢].

سادساً: ضعف المشاركة السياسية، حيث بات المصريون في حالة عزوف –أو بالأحرى استقالة– عن السياسة، فالأحزاب السياسية هي في معظمها أحزاب بلا جماهير أو قواعد شعبية حقيقية. كما أنّ استمرار نهج تزوير الانتخابات والتلاعب في نتائجها، جعل قطاعاً كبيراً من الناخبين على قناعة، بأنّ أصواتهم لا قيمة لها، وأن نتائج الانتخابات محسومة سلفاً، سواءً شاركوا فيها أو لم يشاركوا، الأمر الذي أدّى إلى ضعف المشاركة في الانتخابات[٣]. كما أن الحركات السياسية الجديدة، وعلى الرغم من أهمية الدور الذي قامت به في عملية الحراك السياسي التي شهدته مصر، إلا أنّها كانت حركات نخبوية.

سابعاً: تزوير نتائج الانتخابات البرلمانية الأخيرة لصالح الحزب الوطني الحاكم، أُجريت انتخابات مجلس الشعب في ٢٨ نوفمبر ٢٠١٠، أي قبل شهرين من اندلاع الاحتجاجات، وحصل الحزب الوطني الحاكم على ٩٧% من مقاعد المجلس، أي أنّ المجلس خلا من أيّ معارضة تُذكر، مما أصاب المواطنين بالإحباط. فقد استخدمت الانتخابات المصرية، لتجيير السياسة لصالح استراتيجيات بقاء الحزب الحاكم، ولحسم صراعه التاريخي مع الإخوان المسلمين، وقُوى المعارضة الوطنية الأخرى. هذا بالإضافة، إلى انتهاك حقوق القضاء المصري، في الإشراف على تلك الانتخابات، ولعلّ هذه الانتخابات خير شاهد على حجم التردّي السياسي والأخلاقي، بتجريف الأرض تحت أقدام المعارضة السياسية المصرية وتشكيل مجلس شعب غير مسبوق في تمثيله، فلقد اعتقد هؤلاء أن هذا المجلس المشوّه هو الطريق الآمن لتمرير ملف التوريث[٤]. وفي هذه الانتخابات لم تكن المنافسة أشرس مع المعارضة، وإنّما بين مرشحي الحزب الحاكم، وتمّ تزويرها بهذا الإسفاف، توطئة لتنفيذ عريضة التوقيع بالدمّ لشرعنة التوريث[٥]. وكان نتيجة لهذا التزوير العلني للانتخابات، وإخراج المعارضة من تحت قبة البرلمان، أنْ دفعها للنزول للشارع في مواجهة الحكومة والأمن والحزب الحاكم، مُشكِّلةً ما أسمته "البرلمان الشعبي" كبرلمان ظل. وفي واقع الأمر، كان لهذه لإفرازات هذه الانتخابات الأثر الكبير في خروج الشباب والأحزاب للثورة.

---

(١) أحمد سعيد تاج الدين (معدا)، **٢٥ يناير ثورة شعب**. هيئة الاستعلامات المصرية، القاهرة، ٢٠١١، ص ٣٢.

(٢) زياد حافظ، "ثورة يناير في مصر: تساؤلات الحاضر والمستقبل". (في) "مصر.. إلى أين؟"، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٨٥)، آذار ٢٠١١، ص ٦٩. وهي في الأصل حلقة نقاش عقدت بدعوة من مركز دراسات الوحدة العربية، في بيروت بتاريخ ٢٠١١/٢/١٢.

(٣) حسنين توفيق إبراهيم، "أزمة النظام السياسي المصري: التوازن بين السلطات ومعضلة الشرعية". مرجع سابق.

(٤) أحمد سعيد تاج الدين (معدا ومحررا)، **٢٥ يناير ثورة شعب**. مرجع سابق، ص ٣٢ .

(٥) جاسم خالد السعدون، "ربيع العرب.. فائت أم دائم؟". مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٣٩٠)، أب/أغسطس ٢٠١١، ص ١٢٨.

ثامنـاً: سـوء إدارة السياسـة الخارجيـة لمصـر، وكمـا أن إدارة الدولـة لقضـايا السياسـة الداخليـة أصابها الكثير من العوار، فإنّ سياسة مصر الخارجية اتّسمت بالفوضى والارتجال والاستكانة والارتهان للخارج. فقد تعاظمت الهيمنة الإسرائيلية في المنطقة العربية، خلال السنوات الأخيرة بصفة خاصة، ومنذ توقيع معاهدة السلام المصرية–الإسرائيلية عام ١٩٧٩ بصفة عامة؛ وحدث هذا التوحش في وقت بذلت فيه حكومات مبارك جهوداً ضخمة لتعزل الرأي العام المصري، في ظلّ استمرار العلاقات التجارية بين شركات يملكها رجال أعمال محسوبين على النظام الحاكم وشركات إسرائيلية، تنفيذاً لرغبة أمريكيا، التي رهنت سياسة مصر الخارجية مقابل بعض المعونات، كما تدهورت مكانة مصر الإقليمية، وهذا التدهور لم يكن من نصيب العلاقات المصرية–العربية فحسب، بل كان أيضاً من نصيب العلاقات المصرية–الأفريقية، والمصرية بدول أمريكا الجنوبية، وبالصين، والهند، ودول وسط آسيا، وتحوّل دور مصر إلى المتفرج (وأحياناً المشارك) على مآسي الأمّة[١]. إلّا أنّه لم يُغضب الشباب المصري أمرٌ في السياسة الخارجية لنظام مبارك، مثلما أغضبهم تعامله مع ملف الصراع العربي الإسرائيلي[٢]. هذا فضلاً عن تهديد الأمن المائي المصري، بسبب إهمال مصر لعلاقاتها مع دول حوض النيل، وبروز الدور الإيراني والتركي الفاعل، في كافة الملفات السياسية والأمنية في المنطقة، ومُؤخراً الدور الذي تلعبه دولة قطر، وهي مساحة الفضاء الحيوي، الذي كانت تشغله السياسة الخارجية المصرية في مراحل سابقة.

وخلاصـة القـول، إنَّ النظـام السياسـي عـانى مـن أزمـات عديـدة، عكسـت نفسـها علـى الدولـة والمجتمع، وعمّق إحساس الجميع بالغُربة والاضطهاد، نظام عانى من أزمة بنيوية عميقة متجذرة، تهيْمن فيه السلطة التنفيذية ورئيسها، على معظم السلطات، نظام فاقد للمصداقية والشرعية، وأما الانتخابات البرلمانية فهي مجرد آلية للتنافس الداخلي بين أعضاء الحزب الحاكم، تُحسم نتائجها، غالباً، عبر أجهزة الأمن، و"بلطجيّة" النظام وليس عبر صناديق الاقتراع، وهي مجرد محاولة تزيينية، للتغطية على عيوب نظام شاخ وتكلّس. نظام أوليجارشي (Oligarchy)[٣]، وإن بدا أكثر حداثة وتطور، من تلك الأشكال التقليدية لحكم القلّة التي عرفها تاريخ الفكر السياسي، ويُضاف إليه محاولات محمومة، لا تخفى على الناظرين، لتمرير مشروع توريث الحكم لنجل الرئيس مبارك.

---

(١) زياد حافظ، "ثورة يناير في مصر: تساؤلات الحاضر والمستقبل". (في) "مصر .. إلى أين؟"، مرجع سابق، ص ٧٢.

(٢) محمود شريف بسيوني، **الجمهورية الثانية في مصر**. مرج سابق، ص ٣٦.

(٣) الأوليجارشي أو الأوليجاركيا (Oligarchy): هي حكم القلة، وهي شكل من أشكال الحكم بحيث تكون السلطة السياسية محصورة بيد فئة صغيرة من المجتمع، تتميز بالمال أو النسب أو السلطة العسكرية.

المطلب الثاني: ملامح الحياة الاجتماعية والاقتصادية

على مدى نصف قرن، جرت مياه كثيرة في نهر المجتمع المصري، وحدثت على الصعيد الواقعي تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، من الصعب أن يتصورها خيال؛ فقد بدأ المجتمع منذ صباح ثورة يوليو ١٩٥٢، من مجتمع تقوده أيديولوجيا ليبرالية مشوَّهة، فإذا به ينتهي بعد نصف قرن إلى مجتمع تقوده أيديولوجيا ليبرالية فاسدة، إلى جانب منظومات قيميّة تجاورها، قد تختلف أو تتناقض معها، وانتهى في العقد الأول من الألفية التالية، إلى مجتمع تسيطر عليه الطبقة العليا نفسها، بعواطفها الأنانية، ونزعاتها الفردية، وتحالفاتها مع البرجوازية العالمية. مجتمع بدأ بالثورة على الفساد، وتغيير القيم الفاسدة في مطلع الخمسينيات من القرن الماضي، فإذا به ينتهي إلى مجتمع مُنتج للفساد، متخلٍ عن القيم، تعوق حالته عملية الإصلاح والتغيير[١]. وعلى الصعيد الاقتصادي بدأت تطفو ظاهرة "رجال الأعمال"، في النصف الثاني من سبعينيات القرن العشرين، عندما بدأ الانفتاح الاقتصادي، وشهدت تلك الفترة ظهور سريع وقوي للاقتصاد الأسود والفساد، لمنْ يعملوا على الأصول العامة للدولة، ومن يتربّحوا من وظائفهم الحكومية[٢]. وهنا يمكن رصد أهم ملامح الحياة الاجتماعية والاقتصادية، والتي مهّدت الطريق للثورة، ومنها:

أولاً: انهيار منظومة القيم في المجتمع المصري

كشفت دراسة مصرية شاملة لمنظومة القيم في المجتمع المصري، خلال الخمسين عاماً المُنصرمة، عن نتائج مُثيرة، في مقدمتها: شعور المواطن المصري بالظلم واليأس والإحباط، وغياب العدالة، وانعدام الثّقة بين الشعب والحكومة، وانحياز الدولة لرجال الأعمال وأصحاب النفوذ على حساب البسطاء، واعتبرت الدراسة أن "زيادة أعداد الفقراء ومن يعيشون تحت خط الفقر، دليل على الخلل الموجود في منظومة العدالة الاجتماعية"، وأن "التغيرات التي شهدها المجتمع المصري تركت آثاراً كبيرة على سلوكيات المواطنين، ومنظومة القيم، وشكْل الأُطر الثقافية والاجتماعية"، وقد تعجّب أحمد درويش، من أنّه، على الرغم من أنّ الشعب المصري بالغ التديّن، إلا أنّه يفصل بين المعاملات والعبادات، لدرجة انتشر معها الفساد الصغير، ليُشكّل ظاهرة، وأصبح سلوكاً يومياً، حتى أن الدراسات الخاصة، أثبتت أن

---

(١) علي ليلة، "تحولات الثقافة ومنظومات القيم في مصر". مجلة الديمقراطية، العدد (٣١)، يوليو ٢٠٠٨. متوفر على موقع الأهرام الرقمي، على الرابط (http://digital.ahram.org.eg/Community.aspx?Serial=915992) 7.10.2011.

(٢) أحمد سيد النجار، (في) برنامج "دولة رجال الأعمال"، برنامج وثائقي من إنتاج قناة الجزيرة، عرض على فضائية الجزيرة بتاريخ ٢٠١١/١٠/١٣.

نسبة الرشوة بين موظفي الدولة وصلت إلى ٥٥%، وقد أشارت الدراسة إلى أنّ المواطن المصري قد دخل من بداية حقبة التسعينيات، في ظل عدّة متغيرات في القيم والسلوك، في مقدمتها[1]:

١- **انتفاء قيمة العدالة**، حيث علا شأن لاعبي كرة القدم والفنانين، في حين تراجعت حظوظ المفكرين والعلماء، وغابت العدالة الوظيفية بسبب المحسوبية، ومن ثمّ باتت قيم النفاق والوصوليّة والنفعيّة والتواكل، والصعود على أكتاف الآخرين، هي الصفات الغالبة.

٢- **تراجع قيمة القدوة**، إذ أصبح الناس يفتقدون النموذج الذي يقتدون به، خصوصاً في ظل انتشار أخبار فساد أصحاب المناصب العليا والزعماء السياسيين والروحيين، وبالتالي فإن شيوع تلك النماذج كان له تأثيره السلبي المباشر على قيم الأجيال الجديدة.

٣- **تراجع قيمة الأسرة**، التي أصبحت تواجه خطر التفكك في ظل غياب التراحم، وزيادة مؤشرات الفردية والأنانية، والاستغراق في المظهرية، والتطلعات الشخصية.

٤- **تراجع قيمة الإحساس بالأمان والطمأنينة**، ففي عهد جمال عبد الناصر، كان ميل المصري للطمأنينة قوياً، لاعتماده على الدولة، التي وفرت له كل شيء، وفي عهد أنور السادات بدأ القلق والاكتئاب يتسربان إليه، واستمر ذلك خلال الثمانينيات والتسعينيات وحتى نهاية عهد مبارك. وشهدت أيضاً تراجع قيمة الانتماء للوطن؛ إذ أصبح المواطن المصري جزيرة منعزلة مستقلة عن الوطن، يشعر بوحدة غريبة وانكفاء على الذات، ولذلك لم يعد غريباً أن تتزايد معدلات الهجرة للخارج.

٥- **تراجع قيم العلم والعمل**، وازداد احتقار اللغة، كما تراجع التفكير العلمي، ومعهما تراجعت قيمة العمل الذي أصبح مقصوراً إما على أصحاب الواسطة، أو خريجي الجامعات الأجنبية، وإزاء انتشار الفساد تراجعت قيمة الأمانة، وشاع التسيب واللامبالاة.

ثانياً: تراجع دور الطبقة الوسطى

الطبقة الوسطى هي خريجي نظام التعليم، والعاملين في مجال الثقافة، والفنون، والآداب، والبحث والتطوير العلميين، وأصحاب المشروعات الصغيرة، وهنا يوجد الجزء القلب في الطبقة الوسطى، هم المهنيين، والأطباء والمهندسين والصحفيين والتجاريين..الخ[2]. إنها الطبقة التي شكّلت العمود الفقري

(١) أحمد درويش، "منظومة القيم في المجتمع المصري خلال الخمسين عاماً المنصرمة"، دراسة شاملة اشرف عليها الدكتور أحمد درويش، شملت كل محافظات مصر وجميع الفئات والتخصصات في المجتمع المصري بشرائحه المختلفة. عرض أهم نتائجها: همام سرحان، أكتوبر ٢٠٠٩، عبر موقع swissinfo.ch. موجود على الرابط (http://www.swissinfo.ch/ara/detail/content.html?cid=1298122) 5.1.2012.

(٢) أحمد سيد النجار، (في) برنامج "دولة رجال الأعمال"، مرجع سابق.

لنهضة المجتمع المصري منذ ثورة ١٩١٩، لكنها ترهّلت وتشرذمت وفقدت جانباً كبيراً من قوة شكيمتها وكبريائها؛ إذ ضاق بها الرزق، وفقدت مكانتها الوظيفية والاجتماعية المتميزة، و"تريع" (نسبة إلى ريع النفط) الكثير من أبنائها، فأصبحت طبقة مُنهكة، تعيش وضعاً معنوياً ومادياً مؤلماً ومتهتكاً، وهي الطبقة صاحبة المشروعات، والمفتقرة إلى الفرص المناسبة في هذا المجتمع(١)، بينما تتوفر حوافز أخرى أكثر قوة لدى أفراد الطبقة الوسطى، الحريصين دوماً على الترقّي والصعود، إما للحاق بمن فوقهم، أو لتمييز أنفسهم عمن هم دونهم، أو لحرصهم أكثر من غيرهم على تغيير المجتمع إلى الأفضل(٢).

لقد تدهورت منظومة القيم، تحت وطأة الفساد السياسي والاستبداد، وإرهاب الدولة، وشيوع البطالة، وانتهازية الأحزاب السياسية، وتدهور معها مستوى معيشة الطبقة الوسطى، بسبب غلاء أسعار المواد الغذائية الأساسية(٣). وكانت الطبقة الوسطى جزءاً لا يتجزأ من كلّ هذه التحولات الاقتصادية–الاجتماعية، ولكن قطاعاً كبيراً من أبناء الطبقة الوسطى كانوا يشعرون بالامتعاض، من جراء ما يحيط بهم من خمول ووهن سياسي، وكانوا يعبرون عن ذلك صراحةً في أحاديثهم وممارساتهم. ولقد شكّل هؤلاء أغلبية، داخل الطبقة الوسطى، اختارت أن تقاوم بالصمت، والامتناع عن المشاركة(٤). وفي الواقع، لقد تغيرت منظومة القيم في المجتمع المصري على نحو تدريجي، واحتلّت قيم الفهلوة، والثراء السريع الصدارة، وأصبح رجل الأعمال النموذج الذي يتقدم على الأستاذ الجامعي والطبيب والقاضي(٥).

ولذلك فإن الطبقة الوسطى سحقت وتغير دورها وأولوياتها، وأصبحت في مصر بلا وزن طبقي، أو تأثير سياسي، وتوقفت عن الإنتاج والإبداع، وتهمش دورها في عملية التنمية، هذه الطبقة التي تلقّى أبناؤها قسطاً وافراً من التعليم العالي، تنامى لديهم الشعور والإحساس بالظلم والقهر السياسي والاجتماعي، في ظل تعطشهم للحرية والمشاركة في صنع واقعهم ومعالجة قضاياهم الحياتية والسياسية؛ لذلك لم يكن مستغرباً أن أول من نزل إلى الشارع في ٢٥ يناير هم الشباب من أبناء الطبقة الوسطى، بمعنى أنها لم تكن ثورة جياع، أو فقراء، يبحثون عن لقمة عيشهم، أو مجرد هبة لمطالب فئوية، بل عبرت عن إحساسهم الدفين بالتهميش السياسي، وظمأهم للحرية، وتحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية.

---

(١) محمود عبد الفضيل، **نواقيس الإنذار المبكر**. دار العين للنشر، القاهرة، ٢٠٠٨، ص ٢٤.

(٢) جلال أمين، "ماذا حدث للثقافة المصرية في نصف قرن ١٩٥٢– ٢٠٠٢". موقع: وجهات نظر. على الرابط (http://www.weghatnazar.com/article/article_details.asp?id=93&issue_id=6) 17.10.2011.

(٣) جميل مطر، "الثورة المصرية: الخلفيات والبدايات". (في) "مصر .. إلى أين؟"، مرجع سابق، ص ص ٨٨– ٨٩.

(٤) احمد زايد، "أركيولوجيا الثورة وإعادة البعث للطبقة الوسطي". مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، السنة الحادية عشرة، العدد (٤٢)، ابريل ٢٠١١، ص ٢٩–٣٠.

(٥) فهمي هويدي، "عن الفساد وسنينه"، الجزيرة نت– المعرفة، ٢٠٠٦/١١/٢٣. على الرابط (http://www.aljazeera.net/books/pages/9bc31b45-ca2a-4e31-bec9-0838df08ff1f) 3.1.2012.

ثالثاً: تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمواطنين

أصبح المواطن المصري في معاناة يومية من تردي حالته المعيشية، والتي ترسَّخت في ظل العوامل التالية[(١)]:

١. ارتفاع مستويات الأسعار في مصر بشكل مُبالغ فيه، فأصبحت فئة عريضة من المواطنين غير قادرة على تلبية احتياجاتها اليومية الأساسية، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع نسبة السكان تحت خط الفقر.
٢. ارتفاع معدلات البطالة وخاصة بين الشباب من حملة الشهادات الجامعية، وعدم قدرتهم على الحصول على وظيفة تتناسب ومؤهلهم الدراسي.
٣. ازدياد ظاهرة المهمشين وسكان المقابر والعشوائيات في مصر.
٤. زيادة عدد الاعتصامات والمظاهرات والمطالب الفئوية، والتي طالبت الحكومة بتحسين أوضاعهم الوظيفية، ومنها: التعيين وتحسين مستويات الأجور.

رابعاً: برامج الخصخصة ونهب المال العام

منذ بداية تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي في مطلع تسعينيات القرن الماضي، بدأت مصر تخوض مرحلة "خصخصة بلا حدود"، وقد نفّذت هذه العملية بغياب استراتيجية واضحة، أو بـ"استراتيجية مجهولة"، مما أثار الرأي العام، خاصة أن كل صفقة في مشروع الخصخصة كانت محل انتقاد، سواءً من حيث القيمة التي بيعت بها، أو الشروط التي حصل عليها المشتري، أو سيطرة شركات أجنبية على أسواق تلك الشركات، لتحقق احتكاراً لبعض السلع في السوق المصري، أو لجوء المشتري للبيع فيما بعد لشركات عالمية، بأضعاف الثمن الذي اشترى به. ولعل ما أثير في البرلمان المصري عن غياب نحو ١٣ مليار جنيه من حصيلة الخصخصة عن حسابات الحكومة، يؤكد ما أثير من شبهات الفساد، وكانت أكبر المساوئ هي الآثار الاجتماعية التي ترتبت على عملية الخصخصة، من تسريح العمالة، وعدم توفير فرص عمل بديلة، وعدم التفكير في استخدام حصيلة الخصخصة في أعمال بنية أساسية، ومشاريع إنتاجية، تفتح مجالاً لفرص عمل جديدة[(٢)].

وكان نتاجاً للزواج غير الشرعي للسلطة والثروة، هو استغلال نفوذ بعض المسئولين لإبرام صفقات غير مشروعة، وتحقيق مصالحهم الشخصية ومصالح معارفهم، الأمر الذي أدى إلى إهدار المال

---

(١) أحمد سعيد تاج الدين (معدا ومحررا)، **٢٥ يناير ثورة شعب**. مرجع سابق، ص ٢٩-٣٦.

(٢) عبد الحافظ الصاوى، "الاقتصاد المصري وخصخصة بلا حدود". الجزيرة نت- المعرفة، ٢٠٠٧/٨/٩. على الرابط (http://www.aljazeera.net/opinions/pages/0-2958908eb45-3ba-b5df-67fb293d98f3) 3.4.2012.

العام، والاختلاس، وسلب حقوق المواطنين، وإضاعة ثروات البلاد من أراضي وممتلكات عامة، وقد قدّرت منظمة النزاهة المالية الدولية متوسط حجم التدفقات غير المشروعة للخارج في مصر، خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٨)، بحوالي ٦،٤ مليار دولار سنوياً[١]. كما ويقدّر الخبراء أنّ ما يقارب ٥٠٠ مليار جنيه مصري جرت من خلف ظهر الحسابات القومية، ومصفوفة تدفقات الدخل القومي الرسمية، في السنوات العشر الأخيرة أو الـ١٥ عاماً على أكثر تقدير[٢].

خامساً: غياب العدالة الاجتماعية

تشير البيانات الصادرة عن وزارة المالية المصرية، إلى أنّ مخصصات دعم السلع التموينية، الموجهة للفقراء، وغالبية الطبقة الوسطى، قد تراجعت بشكل كبير في الموازنة العامة للدولة، للأعوام المالية الثلاثة الأخيرة من عهد مبارك، في المقابل ازدادت مخصصات الدعم الحكومي المقدم للطاقة (محروقات وكهرباء)، وهذا الدعم الكبير لمواد الطاقة يذهب في معظمه إلى الرأسمالية الكبيرة، من مالكي شركات الحديد والإسمنت والأسمدة والألمونيوم، وكل الشركات المستهلكة للطاقة بكثافة. وفي الوقت الذي استمرّ فيه دعم الحكومة للصادرات، الذي يُقدم لكبار المصدرين، تراجعت قيمة الدعم المقدم لتنمية الصعيد، والدعم المقدم لإسكان محدودي الدخل، وتراجع دعم الأدوية والتأمين الصحي، ودعم المزارعين والحاصلات الزراعية؛ وبالتالي، فإن الدعم الذي كانت تحصل عليه حفنة من المصدرين النافذين سياسياً يزيد عن دعم الفلاحين، والأدوية والتأمين الصحي، وإسكان محدودي الدخل، وتنمية الصعيد، وهو نوع من التعدي الفظّ على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للفقراء والطبقة الوسطى، لصالح الطبقة الرأسمالية الكبيرة، وهو ما يجعل الحكومة تُسخِّر الإنفاق العام لزيادة الأثرياء ثراءً، وزيادة الفقراء فقراً[٣].

سادساً: الإصلاح الاقتصادي في مصر.. نمو بلا تنمية

لقد شهد الاقتصاد المصري، وفقاً لتقرير صندوق النقد الدولي لعام ٢٠٠٧، عاماً آخر من الأداء المبهر، مدعوماً بإصلاحات مستدامة، وإدارة اقتصادية حصيفة، وبيئة استثمارية مواتية، كما أن التقرير

---

(١) "ثورة الشعب المصري: ملهمة شعوب العالم". تقرير صادر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصري (أعده مجموعة من الباحثين)، فبراير، ٢٠١١. على الرابط
(http://photoauto.ahramonline.org.eg/articles.aspx?Serial=465942&eid=1367) 3.2.2012.

(٢) عبد الخالق فاروق، "السلطة والثروة والعلاقة الشهواء: كيف تحول الفساد إلى بنية مؤسسية متكاملة في مصر؟". الجزيرة نت– مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١١/٢/٣. على الرابط
(http://studies.aljazeera.net/files/2011/08/201187111023557441.htm) 13.2.11.2011.

(٣) أحمد السيد النجار، "الاقتصاد المصري ومعضلة الفقر والتهميش كمحصلة للسياسات الاقتصادية العامة"، الجزيرة نت– مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١١/٢/١٠.

كال المديح "للحكومة الإصلاحية"، لتنفيذها خطة الإصلاحات، رغم تذمّر الطبقات الفقيرة والوسطى من الارتفاعات الكبيرة في أسعار المواد الغذائية. فأرقام النمو هذه –التي أثارت إعجاب صندوق النقد الدولي– كانت بالنسبة للمصريين بكل بساطة موجات متعاقبة من تسريح العمال، وخفض الأجور، وإحالات بالجملة على التقاعد المبكر، ووقف الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية(١). وعلى الرغم من الإدارة الاقتصادية الحصيفة، والبيئة الاستثمارية المواتية –التي يراها صندوق النقد الدولي–، فقد أفاد تقرير التنمية البشرية العربية لعام ٢٠٠٩، أن معدلات الفقر في مصر تبلغ ٤١% من إجمالي عدد السكان(٢). وواقع الأمر، لقد تزايدت مشاعر الإحباط لدى المصريين تجاه إصلاحات حكومية، تحقق "نمواً بلا تنمية".

سابعاً: ظاهرة الفساد وإهدار الثروات القومية

الحالة المصرية تكاد تكون نموذجية، في دراسة كيفية تحول الفساد في مجتمع ما من حالات انحرافات فردية معزولة، إلى ممارسة مجتمعية شاملة بالمعنى الحقيقي لا المجازي للكلمة(٣). وهنا يمكن التمييز بين نوعين من الفساد في مصر، **الأول:** ما يمكن تسميته فساد الكبار؛ أي المتنفذين والمتربعين على قمة الهرم الاجتماعي والسياسي(٤). وأما **الثاني:** ما يُطلق عليه فساد الصغار والفقراء، "حيث لم تعد ممارسات الفساد والرشوة والواسطة والمحسوبية، تقتصر أو تنحصر في الكبار وحدهم، فقد تسربت إلى ممارسات الناس العادية في قطاعات الخدمات الحكومية وغير الحكومية"(٥). فقد ازداد باستمرار عدد الأفراد الذين لا يستطيعون مجرد البقاء على قيد الحياة، بدون الخروج عن القانون، فأصبح الفساد في هذا الظرف يشكّل مؤسسة، وأصبحت الرشوة الصغيرة والكبيرة متوقعة بل وواجبة، يجري دفعها واستلامها علناً دون أي شعور بالخجل، وفي واقع الأمر، لقد أصبح الفساد هو نفسه القانون الذي لا يجوز الخروج عليه(٦).

---

(١) "الطريق إلى ميدان التحرير"، الجزيرة نت– الاقتصاد والأعمال، ٢٠١١/٩/١٩.

(٢) المصدر: تقرير التنمية البشرية العربية لعام ٢٠٠٩.

(٣) حسني محمود حسن، "دراسة تحليلية لأسباب الفساد في مصر قبل ثورة ٢٥ يناير: نحو رؤية مستقبلية لمنع ومكافحة الظاهرة". مركز العقد الاجتماعي التابع لمجلس الوزراء المصري. على الرابط (www.socialcontract.gov.eg) 7.12.2011.

(٤) جلال أمين، **مصر والمصريون في عهد مبارك**. دار ميريت، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ٦٣.

(٥) عبد الخالق فاروق، "السلطة والثروة والعلاقة الشهواء: كيف تحول الفساد إلى بنية مؤسسية متكاملة في مصر؟". مرجع سابق.

(٦) حسنين توفيق إبراهيم وحامد عبد الماجد قوسي، "الانتخابات التشريعية ومستقبل التطور السياسي والديمقراطي في مصر". مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٣٢٦)، نيسان ٢٠٠٦، ص ٦٤.

وفي دراسة أعدّتها منظمة الشفافية الدولية حول مصر عام ٢٠٠٩ جاء فيها: "أن حالات الفساد في ازدياد، والآليات والقوانين واللوائح المعمول بها حالياً، غير كافية لمعالجة تحدي الفساد في مصر"[(١)].

وأما عن إهدار الثروات القومية، فالأمثلة هنا كثيرة ومتعدّدة، تؤكد بوضوح سوء استغلال الثروات القومية، منها على سبيل المثال: صفقة بيع الغاز لإسرائيل، ومشروع تشكا، وترعة السلام، هذا فضلاً عن تأجير أو بيع أراضي الدولة بأسعار رمزية، لرجالات السلطة أو لمقربين منها، وتمثل المساحة المنهوبة من أراضي مصر، ما يزيد عن مساحة خمس دول عربية مجتمعة: (فلسطين، الكويت، قطر، لبنان، والبحرين)[(٢)].

ويمكن القول، إنَّ ثقافة الفساد والإهمال، قد انتشرت في المجتمع المصري، نتيجة لتدهور منظومة القيم، فأصبح الفساد والإهمال سمة رئيسية في كافة مناحي الحياة، وقدّم المصريون في الممارسة اليومية نموذجاً نادراً من "التديّن المغشوش"، حافظ بامتياز على الفساد والرشوة والتحرش الجنسي، وكل القيم التي تتناقض مع مبادئ الدين، حتى صار كثيرٌ من الناس، بوصف عاطف عبد الحميد: "فاسداً كلٌ على قدر استطاعته، وغدت البلاد في بعض قطاعاتها "فسادستان" و"نفاقستان" و"ضياعستان""[(٣)]. ولا شك أن تردي الأحوال الاقتصادية كانت سبباً في بؤس المصريين وغضبهم. وباختصار، إنّ الدولة التي لا تستطيع، ولا تسعى، لتوفير أبسط متطلبات وحقوق مواطنيها، نتيجة لسياساتها، عليها أن تنتظر تلك اللحظة التي يخرج فيها هؤلاء الفقراء والمهمشين، من مدن الصفيح التي تأويهم، شاهرين سيوف غضبهم في وجه تلك السياسات الفاشلة، مطالبين بحقوقهم المفقودة وبعضاً من العدالة الاجتماعية الغائبة.

---

(١) أحمد فاروق غنيم (وآخرون)، **دراسة حول نظام النزاهة الوطني– مصر ٢٠٠٩**. منظمة الشفافية الدولية، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ١٠.

(٢) كان اللواء مهندس عمر الشوادفى، رئيس جهاز المركز الوطني لاستخدامات الأراضي، قد أعلن أن نحو ١٦ مليون فدان قد تم الاستيلاء عليها من مافيا الأراضي تقدر قيمتها بنحو ٨٠٠ مليار جنيه. وتمثل المساحة المنهوبة ما قيمته ٦٧،٢ ألف كم مربع وهو ما يزيد عن مساحة خمس دول عربية مجتمعة: (فلسطين التاريخية ٢٦،٦ ألف كم مربع، الكويت ١٧،٨ ألف كم مربع، قطر ١١،٤ ألف كم مربع، لبنان ١٠،٤ ألف كم مربع، والبحرين ٥،٦٧ ألف كم مربع)؛ المرجع: "سجل الفساد في مصر .. إذا لم يحصلوا على الأراضي والقصور فمن يحصل عليها .. كفاكم حقد!!!". موقع إنقاذ مصر، ٢٠١٠/٣/٨. على الرابط
(http://www.saveegyptfront.org/news/?c=200&a=28499) 17.11.2011.

(٣) عاطف معتمد عبد الحميد، "مصر.. ملامح دولة صنعت التاريخ". الجزيرة نت– مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١١/٢/١٠. على الرابط
(http://studies.aljazeera.net/files/20118710416414323/08/2011.htm) 16.11.2011.

المطلب الثالث: انتهاكات حقوق الإنسان والحريات العامة

استعاض النظام السياسي الهش في مصر عن القاعدة الاجتماعية، بجهاز أمن تغوّل وتغلغل في أعماق المجتمع، فبدا كما لو أنّه قوة لا تُقهر. ولم يقرأ أركان النظام دلالة الثورات الجديدة، التي حدثت في العقد الأول في القرن العشرين، في بعض بلاد شرق أوروبا ووسط آسيا، كان الجهاز الأمني قوياً في هذه البلاد، بل طاغياً باطشاً في بعضها، لكنه انهار في أيام، وأحياناً في ساعات، بل بدا في بعضها كما لو أنّه تبخّر[١]. حتى أنّ هذا النظام لم يعي الدروس، ولم يستخلص العبر من الثورة الجماهيرية، التي عاشتها تونس قبل أسابيع فقط من اندلاع ثورة يناير، فتعامل وكأنّ الأحوال في مصر أكثر استقراراً، وأن النظام المصري أكثر رسوخاً عنه في الحالة التونسية، لقد اعتمد النظام المصري على المقاربات الأمنية، لتثبيت أركانه، وتسويف الأوضاع السياسية والاقتصادية، وهنا يمكن استعراض بعض الآليات، منها:

أولاً: استمرار حالة الطوارئ

استمرّ العمل بقانون الطوارئ منذ العام ١٩٨١ دون انقطاع، وقد تمّ تمديده لمدة عامين اعتباراً من ١ يونيو ٢٠١٠، ورغم تأكيد القرار الجمهوري الخاص بتمديد حالة الطوارئ، وتطبيقه سوف يقتصر على حالات مواجهة أخطار الإرهاب والمخدرات، فإن الخبرة تؤكد أن قانون الطوارئ، بما يتضمنه من قيود متنوعة على حقوق المواطنين وحرياتهم، كثيراً ما استُخدِم في مواجهة قوى المعارضة السياسية، والحركات الاحتجاجية السلمية، فقد انصرف عمل وزارة الداخلية وأجهزتها المتعددة، إلى تحقيق الأمن السياسي، الذي هو في نهاية المطاف أمن النظام الحاكم[٢].

وبموجب قانون الطوارئ فإن للحكومة الحق أن تحجز أي شخص لفترة غير محددة، لسبب أو بدون سبب واضح، وأيضاً بمقتضى هذا القانون، لا يمكن للشخص الدفاع عن نفسه، وتستطيع الحكومة أن تبقيه في السجن دون محاكمة[٣]. وبناءً عليه، توسعت سلطة الشرطة، وعلقّت الحقوق الدستورية، وفرضت الرقابة، وقيّد القانون بشدة أيّ نشاط سياسي غير حكومي، مثل: تنظيم المظاهرات، والتنظيمات السياسية غير المرخص بها.

---

(١) وحيد عبد المجيد، "نهاية الإهانة: ثورة ٢٥ يناير ضد النظام الهش في مصر"، مرجع سابق، ص ٦٢.

(٢) أحمد سعيد تاج الدين (معدا ومحررا)، **٢٥ يناير ثورة شعب**. مرجع سابق، ص ٣٣.

(٣) منتصر الزيات، "التشريعات المقيدة للحريات عقبة في طريق الإصلاح بمصر". الجزيرة نت، ٢٠٠٥/٥/٢٠. على الرابط
(http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/279292db-47-5414b8-bccd-37593a53c0#0#455) 8.2.2012.
وكذلك يمكن الرجوع لنصوص ومواد القانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ وهو المعروف بقانون الطوارئ.

ثانياً: الممارسات القمعية لجهاز الشرطة ضد المواطنين

تميّز عصر مبارك عن غيره من العصور الديكتاتورية بعدم اقتصار التعذيب على النشطاء السياسيين، بل تجاوز هذا ليطال المواطنين المدنيين في أقسام الشرطة، التي أصبحت سلخانات للتعذيب وإهدار الكرامة وآدمية جميع المواطنين(١). وتفيد تقارير حقوقية، بأن سلطات الأجهزة الأمنية قد توسعت حتى تحوّلت مصر إلى دولة بوليسية؛ حيث يوجد مليون ونصف رجل أمن وشرطة، وذات سجون متمرّسة في التعذيب(٢). ويفيد تقرير آخر، بأنه "ليس هناك حماية للمصريين من التعذيب، الذي يمارس بشكل منهجي وروتيني"، وفيما يخص القبض العشوائي والاحتجاز التعسفي، فقد توسعت أجهزة الشرطة في الأعوام الأخيرة في حملات المداهمة الجماعية والعشوائية، لا سيما في أعقاب وقوع تفجيرات أو اعتداءات جنائية أو طائفية، كما اعتادت أجهزة الأمن على احتجاز عائلات كاملة؛ كرهائن لإجبار مطلوبين على تسليم أنفسهم(٣). ويرى الحقوقي منتصر الزيات: "أن ثقافة الاستبداد التي تُدرّس في كليات الشرطة، تصنع من طالب الشرطة ضابطاً منحازاً للسلطة، متسلّحاً بأدوات القهر والسبّ وانتهاك حقوق الإنسان"(٤)، حتى أصبحت عمليات التعذيب "فلكلور"، على حد وصف أحمد سيد النجار(٥).

وتُعتبر مصر في عهد مبارك من أكبر الدول التي يوجد بها سجون غير قانونية، يُمارس بها كافة أنواع وأشكال التعذيب المنظم واللاأخلاقي، وانتهاك لآدمية الإنسان(٦). كما أن الإحصائيات تشير إلى أنّ عصر مبارك قد شهد صدور أكثر من ١٠٠ ألف قرار اعتقال سياسي، أي بمعدل ٤ آلاف قرار اعتقال كل عام، وشهد أيضاً أكثر من ٧ آلاف دعوى تعويض وتظلّم أمام القضاء، بسبب الاعتقالات والتعذيب،

---

(١) رباب المهدي (وآخرون)، "٢٤ عاماً على حكم مبارك". أوراق اشتراكية، مركز الدراسات الاشتراكية – مصر، سبتمبر ٢٠٠٤ . موجود علي الرابط
(http://www.e-socialists.net/node/4076) 5.11.2011.

(٢) ساري حنفي، "ثورتا الياسمين والميدان: قراءة سوسيولوجية". مجلة إضافات (المجلة العربية لعلم الاجتماع)، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (١٣)، شتاء ٢٠١١، ص ٥.

(٣) ملتقى منظمات حقوق الإنسان المستقلة، "شاهد عيان أمام الأمم المتحدة: كارثة حقوق الإنسان في مصر". تقرير منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية المصرية لآلية الاستعراض الدوري الشامل، على موقع: المبادرة المصرية للحقوق الشخصية. على الرابط
(http://eipr.org/report/492/491/05/02/2010) 4.6.2012.

(٤) منتصر الزيات، "التشريعات المقيدة للحريات عقبة في طريق الإصلاح بمصر"، مرجع سابق.

(٥) أحمد سيد النجار، عبر برنامج "دولة رجال الأعمال"، مرجع سابق.

(٦) محمد فرج، (في) "السجون في عهد مبارك.. سلخانات للتعذيب وانتهاك لحرية المواطن". ندوة نظمها حزب العمل بمشاركة بعض القوى السياسية والوطنية المصرية بنقابة المحامين، في ٩/١١/ ٢٠٠٦. على الرابط
(http://www.masress.com/alshaab/1863) 17.4.2011.

فهي أرقام قياسية لم تصل إليها أيّ دولة ديكتاتورية في العالم، لذلك أصبحت مصر في ترتيب آخر عشرة دول في ميزان الحريات والشفافية[١].

ولقد تغلغل جهاز أمن الدولة في كل مكان، وأصبح تقريباً هو الحاكم في كل شيء من وراء ستار، يتدخل في اختيار القيادات، ويراقب الأنشطة بما في ذلك أنشطة المؤتمرات، مهما كان موضوعها، ويراقب الأفراد في تحركاتهم الشخصية[٢]، بل وامتدّ أيضاً إلى تعطيل تنفيذ أحكام القضاء في الكثير من الحالات[٣]. ومن الأمثلة الواضحة على جرائم التعذيب والقتل، مقتل الشاب خالد سعيد أثناء تعذيبه في إحدى مراكز الشرطة بالإسكندرية، ولم يقدّم الجُناة إلى المحاكمة، وكان لهذه الجريمة الأثر الجماهيري الواسع، فأسس الشباب صفحة الكترونية "كلنا خالد سعيد"، للدفاع عن تلك القضية، وكانت تلك الصفحة هي أول من دعا للخروج في ٢٥ يناير ٢٠١١.

ثالثاً: تقييد الحريات السياسية

لم تلعب الأحزاب السياسية، باستثناء الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم، دوراً رئيسياً في عملية الحوكمة في مصر[٤]، وشهدت البلاد تمويتاً منظماً للسياسة (من أحزاب ونقابات وجمعيات) تمّ تغييبها قسراً. فقد ارتضى المعارضون بدور "الديكور"، الذي حاول به النظام الحاكم أن يوهم العالم بأن لديه ديمقراطية وتعددية سياسية، ولو أراد بعض رجال الأحزاب أن يمارسوا دور المعارضة بشكل جدّي، فسيجدون أنفسهم مكبلين بترسانة من القوانين التي تضيق حركتهم[٥]، فرغم أن الدستور المصري قد نصّ على حرية تشكيل الأحزاب، فإن قانون الأحزاب قد وضع قيوداً كثيرة أمام تأسيسها، كما وضع صلاحيات كثيرة للجنة شؤون الأحزاب؛ إذْ أنّ من حقها تجميد نشاط أيّ حزب، أو تعطيل صحيفته، أو وقف أي قرار من قراراته[٦]. وقد استغلت اللجنة هذا الحق عندما قامت بتجميد نشاط عدد من الأحزاب، وهذا ما

---

(١) أحمد شعبان، (في) "السجون في عهد مبارك.. سلخانات للتعذيب وانتهاك لحرية المواطن". المرجع السابق.

(٢) أحمد زايد، "أركيولوجيا الثورة وإعادة البعث للطبقة الوسطي". مرجع سابق، ص ٢٨.

(٣) ملتقى منظمات حقوق الإنسان المستقلة، "شاهد عيان أمام الأمم المتحدة: كارثة حقوق الإنسان في مصر"، مرجع سابق.

(٤) أحمد فاروق غنيم (وآخرون)، **دراسة حول نظام النزاهة الوطني– مصر ٢٠٠٩**، مرجع سابق، ص ١٠.

(٥) أحمد مجدي حجازي، "الثورة المصرية علامة حضارية فارقة". مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، العدد (٤٢)، ابريل ٢٠١١، ص ٤٢–٤٣.

(٦) القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الخاص بنظام الأحزاب السياسية. المصدر: ملحق تشريعات المحاماة–الدستور والقوانين الأساسية المكملة له، دار الطباعة الحديثة، مصر. موجود على موقع الجزيرة نت .

أثّر على مسيرة الحياة الحزبية كماً وكيفاً[١]، كما وقامت اللجنة وحتى عام ٢٠٠٦، برفض ما يزيد عن ٧٥ طلباً لتأسيس أحزاب جديدة[٢]. ومن كثرة القيود والشروط والإجراءات التي تفرضها لجنة شؤون الأحزاب، أصبح المصريون يتندرون بها، فأطلقوا عليها تهكماً "لجنة منع الأحزاب".

والواقع أن القيود المفروضة على تلك الأحزاب قد أضعفتها، وجعلتها غير مؤثرة في المجتمع؛ هذا فضلاً عن العجز الذاتي والخلل البنيوي الذي أصاب تلك الأحزاب، ولا يقل الوضع سوءاً في النقابات المهنية، والاتحادات العمالية والطلابية، والجمعيات الأهلية والخدمية، عن حالة الأحزاب، فالتشريعات والقوانين واللوائح التنفيذية، فضلاً عن التدخل السافر لأجهزة الأمن، جعلت من مؤسسات المجتمع المدني مجرد صورة "كريكوتيرية"، لا تعبّر عن حقيقة مجتمع تسوده حالة من الحراك المجتمعي الجاد.

غير أن الدور "الديكوري" للمعارضة الحزبية التقليدية في مصر بدأ في الانكشاف، عندما ظهرت معارضة جديدة خارج إطار النظام الحزبي منذ تأسيس حركة "كفاية" في أواخر عام ٢٠٠٤، وحتى إعلان "الجمعية الوطنية للتغيير" في أوائل عام ٢٠١٠، ووصل انكشاف هذه الأحزاب إلى حدّ الاستهانة بها، بل بلغ مبلغاً يدفع إلى إنكار وجودها، ليس بالمعنى الفيزيقي بطبيعة الحال، بل بالمعنى السياسي[٣].

رابعاً: تزايد الحركات الاحتجاجية

لا يتمتع المصريون بالحق في حرية التجمع السلمي، وتستخدم الدولة القيود التشريعية والعنف المفرط، في حرمانهم من ممارسة هذا الحق[٤]. إلا أنّ الأعوام الخمسة الأخيرة من عهد مبارك، قد شهدت تدفقاً سريعاً في حركات الاحتجاج الاجتماعي المطلبي، بحيث أصبحت هذه الاحتجاجات هي السمة المميزة لهذا العقد المنصرم، وقد كان إضراب المحلّة في ديسمبر ٢٠٠٦، بمثابة نقطة تحول كبرى في تاريخ الحركات الاحتجاجية، لاسيما وأنّ تأثيره امتدّ ليشمل مُختلف القطاعات "Spill over effect"[٥].

---

(١) وحيد عبد المجيد، "المعارضة الحزبية في مصر: اختلالات البناء وضعف الأداء". الجزيرة نت- مركز الجزيرة للدراسات، ١٣ أكتوبر ٢٠١٠. على الرابط
(http://studies.aljazeera.net/files/201187112232431/08/2011.htm) 7.2.2012.

(٢) محمد السعيد إدريس، "مقدمات الثورة". (في) عمرو هاشم ربيع (محررا)، **ثورة ٢٥ يناير (قراءة أولية ورؤية مستقبلية)**. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠١١، ص ١٣.

(٣) وحيد عبد المجيد، "المعارضة الحزبية في مصر: اختلالات البناء وضعف الأداء"، مرجع سابق.

(٤) ملتقى منظمات حقوق الإنسان المستقلة، "شاهد عيان أمام الأمم المتحدة: كارثة حقوق الإنسان في مصر"، مرجع سابق.

(٥) نادين عبد الله، **فهم وتطوير حركات الاحتجاج الاجتماعي: رؤية اجتماعية - سياسية**. سلسلة أوراق البدائل، منتدى البدائل العربي للدراسات بالتعاون مع مؤسسة "فريدريش إيبرت "FRIEDRICH EBERT"، القاهرة، ٢٠١١، ص٣.

وقد ازداد عدد هذه الحركات الاحتجاجية من (٢٦٦) في ٢٠٠٦، إلى (٦١٤) في عام ٢٠٠٧، وصل عدد هذه الاحتجاجات إلى (٦٣٠) في ٢٠٠٨، و(٦٠٩) في ٢٠٠٩[١].

وقد عرفت مصر نمطين من الاحتجاجات: احتجاجات سياسية وأخرى اجتماعية، أما الاحتجاجات السياسية فقد بدأت مع الانتفاضة الفلسطينية الثانية في العام ٢٠٠٠، وانتقلت إلى قضايا الداخل، مع تأسيس الحركة المصرية من أجل التغيير "كفاية" في العام ٢٠٠٤، التي لا يمكن إنكار أن تأسيسها كان له أثره الواضح في رفع سقف المطالب، ورغم أن قدرتها على حشد الجماهير اتّسمت بالمحدودية، إلا أن "ثقافة الاحتجاج" التي نشرتها كان لها مفعول أكبر من الحركة ذاتها، والتي مهّدت الطريق لما أسماه عمرو الشوبكي بالجيل الثاني من الاحتجاجات، وهي احتجاجات اجتماعية وفئوية، وجزئية الحيّز والمطلب[٢]. ولم يكن ميدان هذا النمط الثاني من الاحتجاجات هو الشارع، وإنّما محل العمل، للتعبير عن تضرر العاملين من التعسف، أو بخس الحقوق الواقع عليهم من رؤسائهم في العمل، وظلّت احتجاجات "منزوعة الدسم"؛ أي بعيدة عن المطالب والتيارات السياسية[٣].

خامساً: الدور التنويري للإعلام الخاص

لم يعد الإعلام الحكومي يحتكر الخبر والمعلومة، منذ انتشار الإعلام الخاص في عصر الفضائيات المفتوحة، فلقد لعبت وسائل الإعلام والقنوات الخاصة دوراً رئيسياً في نقل الصورة والحدث، وعرضها على الرأي العام المُغيّب من قِبل النظام والإعلام الرسمي، ولا شك أن برامج "التوك شو Talk show" التي ظهرت في السنوات الأخيرة في مصر، كانت من مقدمات الثورة، "إن الكلام الذي يُقال ليلاً في برامج التوك شو كفيل بأن يفجّر بلد"[٤]؛ فلم يكن هنالك قضية عامة إلا ويتمّ تناولها، ابتداءً من قضايا ارتفاع الأسعار حتى السياسة الخارجية، مروراً بالانتخابات التشريعية والرئاسية والنقابية، وقضايا الفساد المالي والإداري داخل أروقة الدولة. هذا فضلاً عن عشرات المقالات والأعمدة اليومية والتحقيقات الصحفية في الجرائد اليومية، التي تناولت الأوضاع السياسية والاقتصادية. إنّ حجم الوعي والإدراك

---

(١) "العمال والثورة المصرية"، تقرير صادر عن مؤسسة أولاد الأرض لحقوق الإنسان والمركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، الحوار المتمدن، العدد (٣٢٨٧)، ٢٠١١/٢/٢٤. موجود على الرابط (http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=#247691) 13.12.2011.

(٢) عمرو الشوبكي، "الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر–المغرب–لبنان–البحرين)". مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٣٨٤)، شباط ٢٠١١، ص ١٠٥.

(٣) عمرو الشوبكي، "لماذا لن يثور المصريون؟". جريدة المصري إليوم، ٢٠١٠/٧/١٥.

(٤) جمال فهمي، (في) برنامج تحت المجهر "فضائيات رجال الأعمال"، برنامج وثائقي من إنتاج قناة الجزيرة، عُرض بتاريخ ٥ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠١١.

الشعبي بمدى الفساد والإهمال والاستهتار بكل ما يدور من حولهم، زاد من حالة الغضب والاحتقان، وبالتالي فجّر لديهم رغبةً هائلة، ووجّه انتباههم لتناول قضايا الشأن العام، وولّد لديهم الإحساس العميق بالظلم والقهر والحسرة، وبالتالي دفعهم –أو على الأقل ساهم في دفعهم– للتفكير في البدائل الأخرى، إنّ الظلم وحده لا يفجّر ثورة، لكنّ المعرفة والوعي والإحساس به هو الكفيل بإشعالها.

سادساً: قيام الثورة الشعبية التونسية

اندلعت الثورة الشعبية في تونس في ١٨ ديسمبر ٢٠١٠، (أي قبل ٣٨ يوماً من اندلاع ثورة الغضب المصرية)، احتجاجاً على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السيئة، واستطاعت هذه الثورة في أقل من شهر الإطاحة بالرئيس التونسي زين العابدين بن علي (الذي حكم البلاد لمدة ٢٣ سنة بقبضة من حديد)، هذا النجاح الذي حققته الثورة الشعبية التونسية أظهر أن قوّة الشعب العربي تكمن في تظاهره وخروجه إلى الشارع، كما أن الموقف الحيادي للجيش وفّر قوة مساندة للشعب، ولم يُستخدم كأداة في النظام لقمع الشعب، ولقد شكّلت تلك الثورة النموذج الملهم للشعوب العربية، وعزّز لديها الثقة بقدرتها على تغيير الأنظمة الجاثمة على صدرها، وتحقيق تطلعاته في الحرية، وهنا يُسجل للتجربة التونسية قصب السبق، ليس لأنها سبقت غيرها بمعيار الزمن، فكانت الأولى عربياً، بل لأنها سجلت براءة اختراع "الثورة الشعبية" العربية، وبعبارة أخرى، إنّ الثورة في تونس قد لفتت الانتباه وجذبت الأنظار بقوة لخيار الثورة، الذي لم يكن قبل ذلك إلا مجرد فكرة خيالية، تُطرح في الأعمال الأدبية، من باب التفاؤل الحالم. وهنا سبب آخر يضاف لرزمة الأسباب، التي تسبَّبت في اندلاع ثورة ٢٥ يناير.

وأخيراً، إنّ الثورة المصرية لم تكن حدثاً مفاجئاً، إلّا بالنسبة لأولئك الذين تعاموا عن التعامل مع مقدماتها، وهي جدّ كثيرة ما بين اقتصادية، وسياسية، واجتماعية، ونفسية، وظلّت أسباب الغضب تتراكم عبر ثلاثين عاماً، تبدّدت فيها كل أرصدة القوة المصرية. ويثير الانهيار السريع للنظام السياسي في مصر، بعد ثمانية عشر يوماً فقط على نشوب الثورة، أسئلة عن أزمات هذا النظام التي تفاقمت تحت السطح، في حين بدا الأمر فوقه وكأن هذا النظام قادرٌ على الاستمرار إلى ما شاء الله(١).

خلاصة القول، لقد عاش المصريون، في السنوات العشر الأخيرة من عصر مبارك، حياة اقتصادية واجتماعية رثّة، بسبب السياسيات الخاطئة للنظام، الذي احتكرته مجموعة من رجال الأعمال، فأنشأت "رأسمالية المحسوبية"، وظهرت الفجوة بين طبقات المجتمع جرّاء ذلك، وتزايد باستمرار عدد العاطلين عن العمل، ومن يعيشون تحت خط الفقر، في ظلّ ارتفاع هائل وغير مسبوق لكلفة العيش بالحد الأدنى. وأمّا على الصعيد السياسي فقد وجد المصريون أنفسهم أمام مجال سياسي مُؤمَّم بالكامل

---

(١) وحيد عبد المجيد، "نهاية الإهانة: ثورة ٢٥ يناير ضد النظام الهش في مصر"، مرجع سابق، ص ٦٢.

لحساب شلة، وأحزاب ضعيفة ومجتمع مدني محاصر ومطحون، وجهاز بيروقراطي فاسد ومترهل، ودولة غائبة. ولم يكن بالحسبان، أن تتمكن طليعة من الشباب من الانفكاك من جبرية الموت البطيء، إلا أنهم أبدعوا خلال الأعوام الأخيرة، في ابتكار أساليب مُستحدثة، للوصول للمواطن العازف عن المشاركة والاهتمام بالشأن العام، فجاءت التشكيلات والأطر الموازية (كحركة كفاية وحركة شباب ٦ ابريل والجمعية الوطنية للتغيير)، كبديل عن فشل الأحزاب التقليدية. وواقع الأمر، أن تلك الأجسام الموازية قد أفضت لحالة من الحراك المجتمعي المتصاعد، وألقت بحجارتها في مياه السياسة الراكدة، وعبّرت بجلاء عن محاولة واعية لتخطي حواجز الحياة السياسية المصرية وجمودها، وبحثوا عن ذواتهم في دولتهم الخاصة، التي وجدوها أخيراً في "دولة الميدان".

لم يعد السؤال: (لماذا قامت الثورة؟) مقبولاً إذن، بل السؤال الأكثر واقعية هو: لماذا تأخرت الثورة كل هذا الوقت؟ فقد كان واضحاً، أن هذا النظام يتجه نحو نهايته، وبأنّ مصر لن تترك ثأرها، لأنّ كل ما كان يقع عليها، كان هنالك ما يشبه العدّاد الخفي؛ الذي يعد كل سوءات هذا النظام بشخوصه ووجوهه البليدة، والكآبة التي نشرها في مصر، وبالقتل الذي مارسه على الشخصية المصرية، كان ينتظر انتهاء العدّ التنازلي للحظة الميلاد الكبير؛ ميلاد الثورة.

المبحث الثاني: مصر.. تداعيات مع بعد الثورة

لم تنفض جموع المتظاهرين من ميدان التحرير، الذي شهد ١٨ يوماً من الاعتصام المتواصل، ثم سقط النظام، حتى عادت إليه من جديد في أكثر من ٢٧ "مليونية" بمطالبات مختلفة، وبأسماء لأيام جُمع متعددة، لاستكمال مشروع ثورتها الذي لم يكتمل بعد. ولأول مرّة في التاريخ، نجد ثورة تُسقط حكماً، ثم يقوم الثوار بتنظيف الميدان والشوارع المحيطة به، في إشارة للنموذج الحضاري الذي صُبغت به ثورة ٢٥ يناير. وعلى الجانب الآخر من الصورة، عكست الثورة جوانب أخرى من التباينات الفكرية والسياسية، ستظلّ محل جدل وانقسام لدى المصريين، ولم يعُد يوحّدهم أي رؤية مشتركة لمستقبل مصر، سوى بعض الأهداف العامة، التي صارت جزءاً من أحلام الثورة.

على رصيف التحرير ثَم الكثير ما يختلف عليه الساسة في مصر فيما يشبه صراع للإرادات؛ فهنالك أولاً قوى ثورية تقدمية، تسعى للتغيير الجذري، في مواجهة قوى تحاول الإمساك بتلابيب الماضي، وهنالك قوى مدنية (ليبرالية ويسارية وقومية)، في مواجهة قوى إسلامية صاعدة، وهنا يحتدم الجدل، وأحيانا الصراع، حول هوية الدولة المؤملة بعد الثورة. وقد تبدى هذا الصراع (صراع الإرادات)، في أكثر من صورة وهيئة وشكل، وعلى عدة مستويات وأبعاد، فبدا في جانب منه صراع بين الجديد والقديم "له

تعبيراته السياسية، والفكرية، والثقافية، وأبعاد أخرى تدور وحول قضايا العدالة الاجتماعية"[١]. كما وعبرت الثورة –ضمن ما عبرت عنه– عن أزمة جيلية لأجيال جديدة[٢]. وصراع بين الميدان والبرلمان، وبالتالي صراع ما بين الشرعية الثورية والشرعية الدستورية. ويمكن هنا رصد مجموعة من التداعيات التي أعقبت الثورة، أهمها:

المطلب الأول: الثورة المصرية والتشكيك بالمؤامرة

سادت في بعض الأوساط الجماهير والنخب العربية حالة من التشكيك المهووس، وكثر الحديث عن مؤامرة غربية أمريكية استعمارية، تقف وراء الثورة المصرية، والثورات العربية عموماً. وأما الحالة المصرية –كونها موضوع الدراسة– فلا يحتاج الأمر لكثير من التدقيق والتمحيص، لنسف فكرة "المؤامرة" المزعومة، ولا أجدني بالمقابل متحمساً لنفي وجودها، إلا إيماناً بقدرة الشعب المصري على صياغة حاضره ومستقبله، وتقديراً للمعاناة ولحجم التضحيات التي قدمها الشعب المصري على مدار عقود، في سبيل البحث عن الحرية والكرامة.

أولاً: ثورات محلية الأسباب

لقد استطاعت مصر خلال ١٨ يوماً من الثورة، أن تتحرر من الأوتوقراطية السياسية المتوحشة والفاسدة، ونجحت في إسقاط نظام حسني مبارك، بفعل عواملها الداخلية؛ إذ لم يكن موقف إدارة أوباما من أحداث الثورة، ورفع يدها عن النظام المصري، السبب المباشر أو الحاسم في سقوطه. فقد أظهر موقف أركان الإدارة الأمريكية ارتباكاً حقيقياً من الأزمة المصرية، وعجزاً نسبياً من جانب السياسة الأمريكية الخارجية على التأثير في مجرى الأحداث. ويشكِّل سقوط نظام مبارك ضربة موجعة للولايات المتحدة الأمريكية، فهو الحليف الدائم لها، ذلك أن نظام مبارك كان يمثل من وجهة النظر الأمريكية–الإسرائيلية، الركيزة الإقليمية لسياسة أمريكا، والاستقرار الاستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط، والضامن الحقيقي لبقاء "اتفاقية كامب ديفد". ولا جدال في أن خروج مصر من معادلة الصراع مع إسرائيل أربك كل الموازين العربية، وأتاح للكيان الإسرائيلي تحقيق فائض في قوته العسكرية في المنطقة[٣].

---

(١) محمد فرج، "الثورة والصراع بين القديم والجديد". مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، السنة الحادية عشرة، العدد (٤٤)، أكتوبر ٢٠١١، ص ٥٦-٦٢.

(٢) هالة مصطفى، "مرحلة انتقالية بلا توافق". مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، السنة الثانية عشرة، العدد (٤٥)، يناير ٢٠١٢، ص ٧.

(٣) توفيق المدني، "ربيع الثورات الديمقراطية العربية". مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٣٨٦)، نيسان ٢٠١١، ص ١٢٦.

ويرى الباحث أن الحديث عن "المؤامرة"، هو في حد ذاته مؤامرة؛ تهدف إلى تسفيه الجهد العربي والمصري المتراكم، عبر سنين طويلة من التضحية والمعاناة، كما تستهدف في ذات الوقت، التقليل من الإنجاز الكبير، الذي تحقق بإسقاط أعتى أنظمة البطش والتخلف، ودخول العرب إلى عصر الحرية والتنوير والتحديث، وكأن الإنسان العربي قد كُتب عليه، أن يظل خانعاً مستكيناً، دون تململ أو حراك.

إن تدبُر حركة التاريخ تفيد، بأن سنة أو صحوة الحركة الديمقراطية تحل في بيئة منسجمة ثقافياً، ترزح تحت خط القهر، والأمثلة واضحة في سبعينيات البرتغال وإسبانيا (فرانكو)، وفي ثمانينيات أمريكا اللاتينية، وفي أوروبا الشرقية، وفي التسعينيات في وسط أسيا. إنه قانون تراكم القهر، وقانون تراكم الوعي، فمصر تعرضت لتبعية المستعمر الخارجي، وقهر المستبد الداخلي، وعندما خرج الشعب عن صمته وحطم القوالب والأنماط التقليدية، أصبح حينها في نظر دعاة نظرية "المؤامرة"، مجرد ألعوبة في يد أجهزة الاستخبارات الأجنبية، وعملائها من بعض منظمات المجتمع المدني.

وهنا لا يمكن إنكار وجود دعم غربي حقيقي لبعض المنظمات الأهلية، ومؤسسات المجتمع المدني، وأن الغرب بلا شك، يريد استغلال ذلك الدعم لمصلحته في المقام الأول، ولكن النضال المدني الحقيقي ناتج في الأساس من عمق الشعوب العربية، وأما دور تلك المنظمات، فيتركز في استثمار الاحتجاجات الموجود ومحاولة دعمها، ومن الأمثلة على ذلك حركة "كفاية"، التي لها دور في مسيرة الاحتجاجية، وأيضاً التحركات العمالية الاحتجاجية التي تعتبر أعظم رافد ومقوي للاحتجاج السياسي في مصر، فقد كانت تحركات عفوية ومتأسسة على شروطها الواقعية[(١)].

وما يجب ملاحظته هنا هو أن هذه الثورات جاءت من نقطة الصفر تقريباً، فهي انطلقت من البيئات الشعبية أساساً، واندلعت نتيجة تراكم حالات من الظلم والإحباط واليأس، وانعدام اليقين والغضب. ولعل هذا يفسر عفوية الثورات، فهي اندلعت فجأة من خارج التوقعات، ومن دون هياكل تنظيمية، أو هيئات قيادية، ومن دون برامج سياسية[(٢)]. وبعبارة أخرى، إنها احتجاجات لم تولد بسبب هيئات ومنظمات المجتمع المدني، بل إن تلك المنظمات وجدت وترعرعت على أثر تلك الاحتجاجات.

وأكثر من ذلك، فإن المنظرين لفكرة "المؤامرة" مصرون على إعطاء الغرب، وعلى رأسه أمريكا، حجماً ودوراً في صيرورة الأحداث، أكثر مما تتمناه هي ذاتها؛ فقد شهد العديد من الكتاب الغربيين

---

(١) عبد العزيز الحيص، "هل الربيع العربي مؤامرة أميركية؟". الجزيرة نت– المعرفة، ٢٠١٢/١/٢٢. على الرابط (http://www.aljazeera.net/opinions/pages/3259ed85-052f-485f-9a72-0dd0645d07a5) 4.6.2012.

(٢) ماجد كيالي، "إذا لم تكن هذه ثورات فما هي الثورة إذاً؟". الجزيرة نت–المعرفة، ٢٠١٢/٣/١٣. على الرابط (http://www.aljazeera.net/opinions/pages/eb0c0f1d-9d5f-4a64-91ea-6037e008092f) 9.7.2012.

اللامعين، ومراكز بحثية عديدة بأن أمريكا والغرب تفاجئوا بالثورات العربية[(١)]، كما تفاجأ حكام العرب وساستها على حدٍ سواء، فلماذا يصر بعض العرب على منح أمريكا شهادة التفوق في تحريك وإدارة الثورات العربية، في حين أن كتابها ومفكريها، يقرون بالفشل الذريع لمراكز الأبحاث في قدرتها حتى على التنبؤ بالثورات، بل وفشل الإدارة الأمريكية في تقدير موقف حول الأحداث، وتملمها لا سيما في البدايات.

وما يدعم هذا القول، هو مراكز الدراسات وخزانات الفكر الغربية (Think Tanks)، فلقد كانت بعض مراكز الفكر هذه تتحدث عن بطء ردة فعل السياسة الغربية تجاه أحداث الربيع العربي، كما وقدمت مراكز الفكر الغربية قراءات مرتبكة للربيع العربي، بدءًا من كونها لم تستطع التنبؤ به وقراءة إرهاصاته قبل حدوثه، وصولاً إلى عدم تقديمها لقراءات تتعرف بشكل واضح على وجهة الأحداث أثناء الثورات، وفي أواخر ديسمبر ٢٠١١ كتب البريطاني (دونالد ماكنتاير)، في صحيفة "إندبندنت"، مقالاً بعنوان: "كيف ضَبط الربيع العربي الغرب متلبساً؟"، يمر فيه على الأحداث التي تؤكد كيف أن الثورات العربية فاجأت الغرب وأربكته. ويختم بقوله إن الأمر الأكثر أهمية خلف كل هذه الأحداث، هو أن يتعلم الغرب التواضع، فهو لم يصنع هذه الثورات، ولا يستطيع إيقافها[(٢)].

ثانياً: موقف الادارة الامريكية من ثورات الربيع العربي

باغتت موجة الاحتجاجات ضد الرئيس التونسي، زين العابدين بن علي، والرئيس المصري حسني مبارك، الإدارة الأمريكية، ولم يكن رد فعل هذه الإدارة المبدئي هو تأييد المتظاهرين، بل طالبت الأطراف المعنية "بضبط النفس"، بما يعزز ضمنياً استمرار النظام القائم، وقد تشكل الموقف الأمريكي من الثورات العربية بمقدار أهمية كل دولة بالنسبة للمصالح الأمريكية[(٣)].

وهنا، يمكن تتبع الموقف الأمريكي من ثورات الربيع العربي عموماً، والثورة المصرية خصوصاً، من خلال رصد المواقف والتصريحات الرسمية للإدارة الأمريكية خلال مجريات الأحداث، فعند اندلاع الاحتجاجات المصرية في ٢٥ يناير ٢٠١١، لم تكن إدارة "أوباما" ترى أن هناك أي تهديد لسيطرة "مبارك" على السلطة، ودعت "هيلاري كلينتون"، وزيرة الخارجية الأمريكية، كل الأطراف لضبط النفس،

---

(١) أنظر على سبيل المثال: جاك أ. قبانجي، "لماذا "فاجأتنا" انتفاضتا تونس ومصر؟ مقاربة سوسيولوجية". مجلة إضافات (المجلة العربية لعلم الاجتماع)، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (١٤)، ربيع ٢٠١١، ص ١٠ وما بعدها.

(٢) عبد العزيز الحيص، "هل الربيع العربي مؤامرة أميركية؟". مرجع سابق.

(٣) جاسون براونلى، ""المحافظة الأمريكية": ردة فعل إدارة أوباما تجاه ثورة ٢٥ يناير في مصر". مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، السنة ٤٨، العدد (١٨٩)، يوليو ٢٠١٢، ص ٤٤.

لكنها لم تسحب تأييدها لـ"مبارك": "نرى في تقديرنا أن الحكومة المصرية مستقرة، وتبحث عن طرق للاستجابة للاهتمامات والاحتياجات المشروعة للشعب المصري"(١). وبحلول نهاية الأسبوع، وبعد وفاة المئات، واحتشاد عشرات الآلاف في ميدان التحرير، بدأ رد البيت الأبيض يتشكل، ففي صباح يوم الأحد ٣٠ يناير ٢٠١١، صرحت "كلينتون" بأن الإدارة تؤيد "الانتقال المنظم" للسلطة(٢)، وببساطة فإن عقيدة هيلاري كلينتون تشتمل على حماية رهانات أميركا عن طريق الوقوف على بعد واحد من كافة الأطراف والمعسكرات، والحفاظ على اتصالات مع كافة القطاعات المختلفة من المجتمع(٣). وبعد تنحي مبارك وتولي المجلس العسكري لحكم البلاد، أشاد "أوباما" بالنتيجة التي آلت إليها الأزمة، قائلاً: "إن الشعب المصري تحدث، وسُمِعَ صوته، ولن تكون مصر أبداً مثلما كانت عليه"(٤). فبدا إسراع المسئولون الأمريكيون بالإشادة بهذا الانتصار، كما لو كانوا هم الذين يسعون على طول الخط، لإحداث التغيير الديمقراطي(٥).

صحيح أن المؤامرة موجودة، ويجب أن نتوقعها دائماً؛ ذلك لأن مصالح الغرب في المنطقة العربية لا تنتهي، ولكن علينا أن نكون أكثر حذراً، ونحن نقيم الدور الأمريكي والغربي في التأثير على مجريات الأحداث، أثناء الثورة المصرية. ولكن لماذا الحديث عن الدور الأمريكي بالذات، كمهندس لثورات الربيع العربي؟ أولم يسهم الإعلام المصري الخاص والعربي (كالجزيرة والعربية) في تأجيج الثورة، من خلال تغطيته المستمرة لأحداثها؟ بل ربما لعب في معظم الأحايين دور المحرض الفعلي لأحداثها. إن الخشية من "المؤامرة" الخارجية قائمة، ويجب أن تظل كذلك، فمصر (قلب الأمة العربية النابض)، مُعَولٌ عليها، ومتوقعٌ منها أن تنهض من عثرتها سريعاً، لتقود مشروعاً نهضوياً عربياً، يُعلي من شأن العرب في المحافل الدولية والإقليمية، ومأمول من القوى الثورية أن تعيد صياغة مستقبل مصر، ومعها العالم العربي. لذلك فإن المؤامرة على مصر تكون واقعية تماماً، لتنسج خيوطها حول الثورة وإمكانية نجاحها، في إحداث قطيعة شاملة مع العصر البائد، والانقلاب على السياسات، التي ارتهنت بها مصر، وجعلتها تابعاً للسياسة الأمريكية منذ عقود. وهنا تكمن المؤامرة التي من أجلها قامت الثورة.

---

(١) "US Urges Restraint in Egypt, Says Government Stable", Reuters, January 25, 2011. (http://af.reuters.com/article/topNews/idAFJOE70O0KF25012011) 21.10.2011.

(٢) Mark Landler, "Clinton Calls for Orderly Transition to Greater Freedom in Egypt", New York Times, January 31, 2011

(٣) ماكسميليان فورت، "مصر والإمبراطورية الأميركية". الجزيرة نت–المعرفة، ٢٠١١/٢/١٦. على الرابط (http://www.aljazeera.net/opinions/pages/6697ad2e-ecff-4295-a40c-a3da24dc36d7) 5.32012.

(٤) Office of the Press Secretary, *"Remarks by the President on Egypt"*, February 11, 2011. (http://www.whitehouse.gov/the-press-office/2011/02/11remarks-president-egypt) 2.10.2011

(٥) جاسون براونلى، ""المحافظة الأمريكية": ردة فعل إدارة أوباما تجاه ثورة ٢٥ يناير في مصر". مرجع سابق، ص ٣٧.

إن إلصاق تهمة "المؤامرة" على الثورة المصرية، في رأي الباحث، مصدره فريقين، فأما **الأول:** فهو النظام السابق وأتباعه، من بقايا الحزب الحاكم وأجهزته الأمنية، أو من يدورون في فلكه من متنفذين ومنتفعين، أو ما يطلق عليهم بـ"الثورة المضادة". وأما الفريق **الثاني:** فيمثله شريحة واسعة من المواطنين العاديين، الذين نشأوا وكبروا وأمضوا ردحاً طويلاً من حياتهم في كنف النظام السابق، وقد ألفوه وتعايشوا معه بخيره وشره، ووفقوا أوضاعهم، ورتبوا حياتهم، وقنعوا بها كما هي على حالها. والحاصل أنهم قد تأثروا نفسياً ومادياً، نتيجة لما شهدته مصر من أحداث دامية خلال الثورة، وما عانوه من انفلات أمني بعد رحيل النظام، هذه الفئة من الناس يغلب عليها نزوعها للاستقرار، الذي ارتبط في ذهنهم بالقبضة الأمنية القوية. ولا شك أن الثورة المضادة والدعاية المتكررة، وانتشار أعمال البلطجة، بالإضافة لتراجع الأحوال المعيشية للمواطنين، التي صارت الثورة في نظرهم مرادفاً للفوضى وقطع الأرزاق، قد أسهمت جميعها في تعميق وتعزيز الشعور، أو بالأحرى الميل لتصديق فكرة المؤامرة لدى المواطنين البسطاء، هذا بالإضافة للحملات التي شنتها بعض النظم العربية، التي تخشى من تصدير الثورة لبلدانها، في حال نجاح التجربة المصرية.

أضف إلى ذلك، الصورة الذهنية المشكلة لدى المواطن العربي، حول تغيير وإسقاط الأنظمة السياسية نتيجة للتدخل الأمريكي في أفغانستان والعراق وقبلها في الصومال. فكلها كانت تجارب مريرة؛ خلفت الخراب وجلبت الدمار لتلك البلدان، وتركت خلفها الكثير من الهواجس والخوف من طقوس التغيير، أيً كان نوع هذا التغيير، فاستوطن هذا الخوف في العقل والوجدان العربيين، ليضاف إلى ذلك الخوف الفطري المُستمد والمُستدعى من الموروث القديم، مما جعل المواطن العربي البسيط يفضل الإبقاء على حكامه الظلمة الفاسدين، على الخوض في مضمار عملية تغييرية غير مأمونة العواقب والنتائج، إنهم باختصار، يقايضون على مستقبلهم الموعود بحاضرهم المرير، عملاً بالمثل الشعبي (عصفور في اليد ولا عشرة على الشجرة)، لأنهم فيما يبدو غير مستعدين لدفع فاتورة التغيير للأفضل.

وخلاصة القول، إنَّ الثورة المصرية لم تكن بنت يومها لكي توصم بالمؤامرة، ولم يكن صباح يوم ٢٥ يناير ليفاجئ الناس، بأن ثورة شعبية قد نزلت عليهم هكذا من حيث لا يحتسبون، ولم يقم بها فريق أو مجموعة بعينها، بل شارك فيها ملايين البشر[(١)]، فهل كلهم متآمرون؟! المؤامرات عادة ما تكون مخططة ومنظمة ومحبوكة، وثورة يناير لم تكن كذلك، فقد افتقدت للتنظيم، والمؤامرة يكون لها قائد أو قيادة محكمة توزع أدوار على مجموعة أو فريق عمل متناغم، وثورة يناير لم يكن لها لا قائد مهندس، ولا حتى مجموعة تستطيع أن تدعي –مجرد إدعاء– بأنها قائدة للميدان، وأما الأدوار التي كانت تُلعب، فهي مبادرات فردية

---

(١) تقدر معظم وسائل الإعلام والمتخصصون أن إجمالي عدد المواطنون الذين خرجوا في الشوارع في جميع أنحاء مصر يوم ١١ فبراير (يوم تنحي الرئيس) يقدر بـ ١٢ مليون مواطن؛ للمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع لـ: عمرو الشوبكي، **واقع ومستقبل الثورة المصرية**. سلسلة أوراق البدائل، منتدى البدائل العربي للدراسات، القاهرة، ٢٠١١.

وجماعية نابعة من الميدان نفسه دون تخطيط مسبق، ولم تُطبخ في غرف مغلقة في جنح الظلام، ليتم تمريرها على العامة. وبعبارة أخرى، إن هذه الثورة الشعبية في مصر لا يمكن استيرادها من الخارج، ليس لأن مبدأ المؤامرة مستثنى في الحالة المصرية، بل لأن النظام المصري قد وفَّر وراكَّم الكثير من أسباب اندلاعها، وكان نجاح ثورة تونس عود الثقاب الذي أشعل فتيلها.

المطلب الثاني: الدولة المدنية

بمجرد إسقاط النظام ورحيله تفجرت، بشكل علني أو مستتر، خلافات عميقة بين الفئات والأحزاب والجماعات المحركة للثورة، بخصوص طبيعة ومقومات النظام السياسي المأمول أو البديل[(١)]. فلقد أفسح سقوط النظام الساحة، وتُركت لفاعلين جدد، تحركهم دوافعهم الخاصة الحزبية والأيديولوجية والعقائدية، وطُرحت للنقاش من جديد، مسألة هوية الدولة، والنموذج المجتمعي، وإشكالية العلاقة بين الدين والدولة، ومصادر التشريع[(٢)]. ولعل أكثر القضايا الجدلية التي تثار في مصر ما بعد الثورة، هي مسالة "الدولة المدنية"، وشكل الجمهورية الجديدة التي يسعى المصريون لتدشينها.

لقد رفعت الثورة المصرية شعاراً نمطياً، يتطلع إليه المصريون جميعاً على اختلاف انتماءاتهم الفكرية والسياسية، وهو "الدولة المدنية الحديثة"، وقوامها "حرية، عدالة اجتماعية، كرامة إنسانية"، والأهداف هنا واضحة وتعني ببساطة لا سلطوية، لا حكماً عسكرياً، ولا حكماً دينياً[(٣)]. وتحتل قضية مدنية الدولة مكاناً محورياً في حوارات المصريين، وغالباً ما تطرح الفكرة لمناهضة تأسيس الدولة على أسس دينية، ويؤكد المنحازون لمدنية الدولة على أهمية تأسيس الدولة على مبدأ المواطنة وسيادة القانون، ونظام الحكم الديمقراطي، والمجال العام المدني، والفصل بين الدين والسياسة[(٤)].

---

(١) محمد نور الدين أفاية، "التحرر من السلطوية والديمقراطية المعلقة". مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٣٩١)، أيلول/سبتمبر ٢٠١١، ص ٢٠.

(٢) شفيع بومنيجل، "الانتفاضات العربية: محاولة لفهم الدوافع واستشراف المآلات". مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٣٩٨)، نيسان/أبريل ٢٠١٢، ص ٢٣٩.

(٣) هالة مصطفي، "الثورة المصرية: عودة الروح والوعي". مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، السنة الحادية عشرة، العدد (٤٢)، ابريل ٢٠١١، ص ١٢.

(٤) أحمد زايد، "أسئلة مسكوت عنها في بناء الدولة المصرية". مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، السنة الحادية عشرة، العدد (٤٤)، أكتوبر ٢٠١١، ص ٤٢.

أولاً: في مفهوم الدولة المدنية

ينبغي الإشارة هنا، إلى أن مدنية الدولة مفهوم متعدد الجوانب، يشمل الديمقراطية والتعددية والمساواة، والمدنية لها وظيفة في تخفيف حدة الصراعات الاجتماعية وتسهيل التفاعلات الاجتماعية المعقدة والمتنوعة، وهي في جوهرها قيمة أخلاقية وواحدة من طرق التواصل مع الآخرين واحترامهم، وتشير في جانب منها لطبيعة المدن الحديثة المعاصرة[١]. كما يستخدم عدد من الباحثين، مفهوم الدولة المدنية، للإشارة للدولة التي تقوم على مبدأ المواطنة، وإمكانية الحصول على الحقوق والحريات العامة والخاصة لجميع المواطنين، مقابل إنجاز وظائفهم المكلفين بها تجاه بعضهم بعضاً، وتجاه نظام الدولة العام، ويستخدمه البعض في اتجاه ثانٍ، للإشارة للعلاقات المدنية العسكرية، وأن الدولة المدنية لا يحكمها العسكريون، وثمة اتجاه ثالث، يستخدمه من منظور العلاقة بين الدين والسلطة السياسية[٢].

ويأتي مطلب "إقامة دولة مدنية حديثة"، بكل ما يتضمنه من أبعاد سياسية وإدارية وثقافية، على رأس مطالب ثورة ٢٥ يناير، وفي خِضم الأحداث، تلتبس المفاهيم، وتتوارى معانيها في ضباب الانفعالات. وتقوم الدولة المدنية "الدولة (المدنية) الحديثة"، على ثلاثة ركائز رئيسية، هي: العلمانية (Secularism)، المواطنة (Citizenship)، والديمقراطية (Democracy)[٣]. ويترتب على المواطنة عدد من الحقوق والواجبات، يمكن رسمهم في أربع قيم أساسية، وهي: الحرية والعدالة والمساواة، والتي تشكل الضمانات الأساسية للفرد، بالإضافة إلى قيمة رابعة تشكل ضمانة للمجتمع، وهي المسئولية الاجتماعية من الفرد تجاه المجتمع[٤].

ثانياً: خصائص الدولة المدنية الحديثة

ومن خصائص الدولة المدنية، أنها تتأسس على نظام مدني من العلاقات التي تقوم على السلام، والتسامح، وقبول الآخر، والمساواة في الحقوق والواجبات، والثقة في عمليات التعاقد والتبادل المختلفة، إنّ هذه القيم تشكل ما يطلق عليه الثقافة المدنية، وهى ثقافة تتأسس على مبدأ الاتفاق؛ أي وجود حد أدنى

---

(١) Boyd, Richard, "'The Value of Civility?", *Urban Studies*, Vol. 43, Numbers, 5&6 May 2006, pp. 863.

(٢) حنان أبو سكين، "دور "التشاور السياسي" في تحقيق مدنية الدولة". مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، السنة الحادية عشر، العدد (٤٤)، أكتوبر ٢٠١١، ص ٥٠.

(٣) السيد نصر الدين السيد، **ثقافة الدولة المدنية**. دار العين للنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، ٢٠١٢، ص ص ٧-١٤.

(٤) الشيماء عبد السلام إبراهيم، "المواطنة والقيم الأساسية التي ترتبها في المجتمع". موقع مجلة الديمقراطية، ٢٠١٢/٢/١٦. على الرابط (http://democracy.ahram.org.eg/UI/Front/Search.aspx?Text) 13.6.2012.

من القواعد، التي تشكّل خطوطاً حمراء لا يجب تجاوزها، على رأسها احترام القانون (وهو يشكل القواعد المكتوبة)، وتأتي بعده قواعد عرفية عديدة غير مكتوبة تشكل بنية الحياة اليومية للناس، تحدد لهم صور التبادل القائم على النظام لا الفوضى، وعلى السلام لا العنف، وعلى العيش المشترك لا العيش الفردي، وعلى القيم الإنسانية العامة لا على القيم الفردية أو النزاعات المتطرفة[١].

ويمكن استعراض أبرز خصائص الدولة (المدنية الحديثة) على النحو التالي[٢]:

- لا يقوم الحكم فيها على أساس ديني (دولة لا ثيوقراطية[٣])
- يسود فيها السلام بين الجماعات الدينية المختلفة.
- إعلاء شأن قيمة التسامح بين الأديان والعقائد.
- الحرية الدينية لأي مجموعة دينية.
- حرية الاعتقاد.
- عدم التمييز على أساس ديني عند تولي أي منصب في الدولة.
- عدم التمييز على أساس ديني عند الالتحاق بأي مؤسسة تعليمية.
- المساواة الكاملة في ممارسة الحقوق السياسية.

ثالثاً: السجال حول الدولة المدنية

يتم تقديم الدولة المدنية –في كتابات ومناظرات القوى المدنية– باعتبارها الدولة التي ترفض الخلط بين الدين والسياسة، أو الدين والاقتصاد، أو الدين والعلم، فالدين معطى سماوي مطلق ومقدس، وهو تسليم بالإيمان، أما الدولة والسياسة والاقتصاد والعلم وغيرها من أمور الدنيا، فهي أمور نسبية بشرية تخضع للرأي، ولقواعد الصواب والخطأ، والنقد والتغيير، والقبول والرفض، ولا يجوز أن نجعل من الدين رأيا أو سياسة وصراعاً ومنافسة، ولا أن نجعل من الرأي البشري لفرد أو لجماعة بشرية ديناً أو قداسة أو سلطة كهنوتية، بل لابد من حماية مدنية الدولة، واحترام قدسية الأديان، ورفض الاستثمار السياسي للدين،

---

(١) أحمد زايد، "ماذا تعنى الدولة المدنية؟". جريدة الشروق المصرية، ٢٦ فبراير ٢٠١١.

(٢) Bhargava, R., "Political Secularism: Why it is needed and what can be learnt from its Indian version". In G. B. Levey, & T. Modood (Eds.), *Secularism, Religion and Multicultural Citizenship*, Cambridge University Press, 2009, PP. 82-109.

(٣) تتكون كلمة ثيوقراطية (Theocracy) من كلمتين مدمجتين، هما "ثيو" وتعني الدين، و"قراطيا" وتعني الحكم، أي حكم الدين أو الحكومة الدينية.

ولابد من رعاية الدولة للمجتمع بكل أفراده، بلا تمييز بينهم بسبب انتماءاتهم الدينية أو الفئوية أو الاجتماعية أو الفكرية(١).

وتكمن المشكلة هنا، في أن أية منظور سياسي يقوم على الدين، لن يفعل سوى تحويل الدين بمقدساته وقيمه وتعاليمه إلى أيديولوجيا، أي دوافع وأغراض وأدوات للحشد والتعبئة السياسية، مرتكزاً على ما لدى الدين من مكانة في عقل ووجدان المصريين، وفي نهاية المطاف، سيجعل هذا المنظور من الدين أيديولوجيا، على غرار الأيديولوجيات الوضعية الأخرى التي أنتجها البشر عبر تاريخهم الحديث، ويتجاهل الحصاد المذهل للتطور السياسي المعاصر في العالم بقيمه ومثله، والذي انصب نحو نزع القداسة عن الشأن السياسي، وتأكيد نسبية ما هو سياسي باعتباره منتجاً بشرياً وضعياً، يحتمل الاختلاف والاتفاق، والتأييد والمعارضة، والنقد والنقاش، والثبات والتغير(٢).

وفي خضم هذا السجال الحاصل، فإن مفهوم الدولة ظهر عند بعض التنظيمات والأحزاب الإسلامية السياسية والسلفية مختلفاً؛ فهو عند هذه الأحزاب والتيارات يظهر في تعبير: دولة مدنية ذات مرجعية إسلامية، لكنه يظهر عند البعض في صورة أكثر وضوحاً في رفض تعبير الدولة المدنية تماماً، حيث يظهر في تعبير: إقامة الدولة الإسلامية والدستور الإسلامي والخلافة الإسلامية. ووفقاً لهذا الطرح يبدو وكأن الصراع الفكري الحقيقي/الجذري هو صراع بين الأصولية ودولتها الدينية، والعلمانية ودولتها العلمانية(٣).

ويرفض الشيخ محمد عبده فكرة قيام سلطة دينية على أساس إسلامي في المجتمع، معللاً أنه "ليس في الإسلام سلطة دينية سوى سلطة الموعظة الحسنة، والدعوة إلى الخير، والتنفير من الشر، وهي سلطة خوّلها الله لأدنى المسلمين يقرع بها أنف أعلاهم، كما خولها لأعلاهم يتناول بها أدناهم". فالإسلام، من وجهة نظر الشيخ محمد عبده، يدعو إلى إرساء حكم مدني، وذلك لأنه قد جاء ليقلب السلطة الدينية، والإتيان عليها من أساسها(٤).

ويبدو أن ثمة خلطاً بين مدنية الدولة القومية الحديثة من ناحية، وضرورة أن تكون هذه الدولة "دولة علمانية"، بمعنى الحياد تجاه الدين في أدنى درجة. إن مدنية الدولة تعنى عدم التمييز بسبب الدين أو غيره من السمات، وهو التعبير الشائع بأن الدولة تقوم على المواطنة وليس على الدين. ويرتبط بما

---

(١) محمد فرج، "الثورة والصراع بين القديم والجديد". مرجع سابق، ص ٥٨.

(٢) عبد العليم محمد، "الدين والسياسة بعد ثورة ٢٥ يناير". جريدة الأهرام، ١٥ إبريل ٢٠١١.

(٣) محمد فرج، "الثورة والصراع بين القديم والجديد". مرجع سابق، ص ص ٥٨-٥٩.

(٤) محمد عمارة، **الأعمال الكاملة للشيخ محمد عبده**. المجلد الأول، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٣، ص ١٠٦-١٠٧.

سبق، أن الدولة المدنية هي دولة المواطنين وليست دولة الرعايا، وأن لها حدوداً سياسية معترفاً بها، وأن الهوية الأسمى للمواطنين في الدولة المدنية الحديثة هي "هوية الوطن"، وليست أي نوع آخر أو صورة أخرى من صور الهوية، المترتبة على انتماءات أخرى (دينية- طائفية- عرقية...إلخ)[١].

وأخيراً، فإن الدولة المدنية لا تتأسس بخلط الدين بالسياسة. إن ما ترفضه الدولة المدنية هو استخدام الدين لتحقيق أهداف سياسية[٢]. كما أن مدنية الدولة تمنع تحويل السياسة إلى صراع حول العقائد الدينية أو الشرائع السماوية، بل تبقيها صراعاً سلمياً، بين رؤى وأفكار وبرامج وقوى ومؤسسات وأشخاص، يهدف إلى اختيار الأفضل للدولة والمجتمع. ولا تدار الدولة بواسطة عسكريين أو رجال دين، واستبعاد رجال الدين لا يعني استبعاد المتدينين، ولكن المقصود ألا تجتمع السلطتان السياسية والدينية في قبضة رجل واحد، حتى لا يتحول إلى شخص فوق القانون وفوق المحاسبة[٣].

والحاصل، أن الدولة المدنية الحديثة في مصر، هي مطلب غالبية المصريين، لأن هذه الدولة بطابعها المدني الديمقراطي التعددي، لا تخاصم بالضرورة الأديان والمعتقدات، بل هي تحمي الأديان وأصحابها، وتؤمن لهم ممارسة شعائرهم وطقوسهم وعباداتهم في أماكن العبادة المخصصة، وتقف هذه الدولة المدنية حارساً على بقاء المجال العام السياسي بعيداً عن الدين والتصورات الدينية، وذلك بمقتضى التشريعات والقوانين التي تنظم حقل ممارسة السياسة، وتحدد المبادئ والقواعد التي تنظم أداء كافة الفاعلين السياسيين في المجال العام[٤].

والخلاصة، أنه يمكن القول، إن الدولة الدينية هي تبعية السياسة للمقدس، وأن كل ما يقوله السياسي مقدس، بينما الدولة المدنية هي تحرير السياسة من القداسة؛ فالدولة المدنية تسعى للانفكاك من تبعية السياسة للقداسة، وعليه، فإن الدولة الإسلامية هي دولة مدنية ولكن بمرجعية إسلامية، والدولة العلمانية هي دولة مدنية بمرجعية لا دينية. كما أن الإسلام يختلف عن الحركة الإسلامية، فالإسلام معصوم، بينما الحركة الإسلامية غير معصومة، ولا يوجد متحدثاً حصرياً باسم الدين.

---

(١) محمد صفيّ الدين خربوش، "مصر والدولة المدنية الحديثة (٢-٢)". جريدة المصري إليوم، ٢٠١١/٥/٢٢.

(٢) أحمد زايد، "ماذا تعنى الدولة المدنية؟". مرجع سابق.

(٣) علي وتوت، "في مفهوم الدولة المدنية وسماتها". جريدة الصباح، ٢٠١١/٧/١٢. على الرابط
(http://www.alsabaah.com/ArticleShow.aspx?ID=10536) 23.11.2011.

(٤) عبد العليم محمد، "الدين والسياسة بعد ثورة ٢٥ يناير". مرجع سابق.

المطلب الثالث: العقد الاجتماعي والعبور إلى الدولة

ينشغل أبناء مصر منذ الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١، بعملية إكمال عملية بناء الدولة الحديثة، والمتأمل لخريطة الحوار الاجتماعي–السياسي المعاصر يكتشف أن جُل اهتمام الخطاب السياسي ينصّب على طبيعة مدنية الدولة، ودور الدين وصياغة الدستور (وما يرتبط به من وثائق عليا أو دنيا)، وما يتفرع إليه الخطاب من طرح أفكار حول صيغة النظام السياسي (برلماني أم رئاسي)، وطريقة تكوين المجالس التشريعية (بالانتخاب الفردي أو القائمة)، التصورات الاقتصادية الكفيلة بإنقاذ الاقتصاد المصري، وأولويات تحقيق النهضة، وإعادة النظر في المسيرة التعليمية، والخدمات الصحية والاجتماعية..الخ. وهذه كلها قضايا تمس عصب الجمهورية الجديدة المؤمل تشكيلها.

أولاً: نحو الجمهورية الثانية

لقد باتت مصر أمام تحدي بناء الجمهورية الثانية، التي تعني الانتقال إلى نظام رئاسي ديمقراطي، تنزع منه الصلاحيات "الفرعونية" الواسعة لمنصب رئيس الجمهورية، ويتم تغيير القوانين المقيدة للحريات، وإطلاق حرية تكوين الأحزاب وتأسيس الصحف، ورفع القيود المفروضة على منظمات المجتمع المدني، وتحويل المؤسسات الصحفية الحكومية من كيانات مرتبطة بالحزب الحاكم، بغض النظر عن هوية هذا الحزب، إلى مؤسسات عامة مملوكة للدولة والشعب، تتمتع باستقلال نسبي عن إرادة الحزب أو الإدارة الحاكمة للدولة. وهنا يبدو أن الإرث المُرَّحل من الجمهورية الأولى إلى الجمهورية الثانية ليس هيناً، فهي في نظر عمرو الشوبكي: "لن تستلم دولة تتمتع بنظام تعليمي وصحي متقدم، ولا خدمات يمكن اعتبارها على الأقل متوسطة المستوى، ولا جامعات تخرج علماء ومهنيين أكفاء، ولا مراكز أبحاث متقدمة، وبالتالي سيكون عليها أعباء مضاعفة تجعل بناء الديمقراطية والتقدم ليس أمراً سهلاً، كما أن الأخطار والتحديات التي تواجهها كثيرة، ولا يجب الاستهانة بها"[(١)].

وهنا تصبح المهمة التاريخية لثوار ٢٥ يناير هي تحويل قيم ومبادئ الثورة في الحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية إلى ممارسة سياسية وحزبية، وتأسيس نظام سياسي قادرة على صنع مستقبل أفضل لهذا البلد. ويرى معن بشور أن المشروع النهضوي يجب أن ينطلق من، ويحتكم إلى، أربعة مبادئ[(٢)]:

---

(١) عمرو الشوبكي، **واقع ومستقبل الثورة المصرية**. سلسلة أوراق البدائل، منتدى البدائل العربي للدراسات، القاهرة، ٢٠١١، ص ص ٣–٤.

(٢) معن بشور، "رأي في تعامل القوميين مع صعود الإسلاميين". مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٣٩٩)، أيار/مايو ٢٠١٢، ص ١٧٤.

- **وأول** هذه المبادئ: أن الأمة العربية ما زالت تواجه تحديات خطيرة، سواءً ما هو خارجي مرتبط بسياسات الهيمنة الاستعمارية والصهيونية، أو ما هو داخلي متصل بتداعيات عقود من الاستبداد والفساد والتخلف التي عاشتها الأمة. لذلك فإن مواجهة هذه التحديات تؤكد الحاجة إلى وحدة قوى الأمة وتياراتها، فلا يظن من وصل إلى السلطة أنه قادر بمفرده وبمعزل عن الآخرين، على مواجهة هذه التحديات، ولا يظن من ابتعد عن مقاليد السلطة أن الدنيا قد انتهت مع ابتعاده.
- **وثاني** هذه المبادئ: هو أن نقد أي موقف أو تصرف خاطئ، هو بدون شك، واجب وطني تمليه اعتبارات مبدئية لا يمكن التساهل فيها، فالنقد هنا ضرورة، أما القطيعة فهي ضرر.
- **وثالث** المبادئ: هي أن القضايا الكبرى التي عاشتها الأمة وما تزال، كقضايا الحرية والتحرير، والوحدة والتقدم، والعدالة والتنمية، ينبغي أن تبقى حاضرة في وعي الجميع وممارساتهما.
- وأما **رابعها**: اعتماد حوار هادئ وعميق وجريء وصريح، يشارك فيه كل أهل النهضة بالأمة.

ثانياً: الدولة المنشودة وعقبات المرحلة الانتقالية

ثمة فجوة كبيرة ما بين التمني والواقع، حيث التمنيات ببناء دولة مدنية عصرية هي أمنيات عريضة، بينما الواقع وسيرورة الأحداث، وما تتكشف عنه الوقائع، يشي بغير ذلك. فقد كان العنف، وما يزال، أداة ممارسة السياسة في البلدان العربية، لدرجة لاحظ فيها عبد الإله بلقزيز: "أننا ما عرفنا حياة سياسية مستقرة وخالية من العنف إلا لماماً! الذين وصلوا إلى السلطة، منذ نهاية الحقبة "الليبرالية"، وصلوها بالعنف (الانقلاب العسكري)، والذين احتفظوا بها، فعلوا ذلك بالعنف. أما الذين ناصبوهم العداء والاعتراض وتطلعوا إلى إسقاطهم، فامتشقوا أفكار العنف وأحياناً أدواته"[(١)]. وهنا يكمن التحدي المطروح؛ حول قدرة النخب السياسية المصرية على تجاوز عقبات المرحلة الانتقالية بأقل كلفة ممكنة، والولوج في مرحلة بنائية جديدة، تؤسس لعقد اجتماعي وطني، يجعل من مصر دولة مدنية حديثة. إن الجمهورية الثانية ستعاني، وهي في طريق تشكلها، من عدة عقبات، لعل أهمها:

١) **الدولة العميقة:** لعل أحد أهم سمات الدولة المصرية أنها دولة عميقة، حيث أن العلاقة فيها بين الدولة والمجتمع شديدة التشابك والتعقيد، لذلك فإن الجمهورية الجديدة سوف تعاني من تلك المؤسسات القائمة، والجهاز البيروقراطي الممتد والمتشعب، بالاضافة لتأثير وسطوة الاجهزة الامنية النافذة، ورجال الاعمال، وشبكات المصالح المتغلغلة في مفاصل الدولة العميقة.

٢) **أخونة الدولة:** وثَمّ نوع آخر من المعاناة والإعاقة، تواجه الجمهورية الثانية، وهي تحاول أن تنصب طولها، تتمثل في ظهور نمط جديد من "الدولة داخل الدولة"، وهي دولة "الإخوان"، التي

---

(١) عبد الإله بلقزيز، **الدولة والمجتمع: جدليات الوحدة والانقسام في الاجتماع العربية المعاصر**. الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ٢٠٠٨، ص ١٣١.

يسعون إلى تكريسها، من خلال الدفع بقيادات من داخل الإخوان أو مناصريهم والمحسوبين عليهم، في المراكز المختلفة للدولة، من وزارات ومحافظين ومجالس قومية (المجلس القومي لحقوق الإنسان، والمجلس الأعلى للصحافة وغيره العديد)، ورؤساء تحرير ورؤساء مجالس إدارات الصحف القومية، ودور النشر المملوكة للدولة. وهنا فإن الإخوان من خلال سعيهم للاندماج ضمن، والتغلغل في، متاهات وزواريب مؤسسات "الدولة العميقة"، فإنهم لا يسعون لتفتيتها، وتقطيع أواصرها، والكشف عن الصناديق السوداء المغلقة بداخلها، التي ظلت لسنوات وعقود طي الكتمان، بل إنهم يسعون لإعادة إنتاج نفس النظام المتغلغل في عصب الدولة، بما يضمن لهم السيطرة على شتى مناحي الحياة السياسية والثقافية والاجتماعية فيها. وباختصار، إنه ذات النمط الذي استعمله النظام السابق، وهي ذاتها "الدولة العميقة" وإن تبدلت الوجوه وتباينت الأهداف.

٣) **صياغة دستور توافقي:** لقد كشفت عملية صياغة وإقرار الدستور المصري (ديسمبر ٢٠١٢)، عن تباين واضح في العديد من القضايا. لذلك تظل صياغة دستور عصري متوافق عليه للجمهورية "الجديدة"، أو على الأقل تعديل بعض المواد المختلف عليها، هو التحدي الأبرز في بناء الدولة المصرية. إن الدستور المتوقع يجب أن يوضح شكل النظام الاقتصادي والاجتماعي، الذي يمثل تطلعات الثورة، ودور الدولة ووظيفتها في الفضاء الاقتصادي والاجتماعي المصري، وكذلك الاستراتيجية التنموية المبتغاة، وأي دور للقطاع العام في تشكيلة الاقتصاد الوطني، وما حدود هذا الدور وضوابطه، وتحديد توجهاته من حيث أنه اقتصاد حر أم اقتصاد موجه أو مخطط، هذا علاوة على تحديد هوية الدولة، وحرية العقيدة للأديان الأخرى، والحريات العامة..الخ.

ويمكن القول، إن عملية بناء جمهورية جديدة في مصر تتطلب مجموعة من عناصر النجاح؛ كمقومات للمشروع الديمقراطي النهضوي، وهي: إنتاج السلطة وإعادة توزيعها بشكل متوازن، وإنتاج الثروة وإعادة توزيعها بشكل عادل، وإنتاج القيم وإعادة توزيعها وتعميمها لما فيه خير المجتمع، وإلا ستظل الجمهورية المأمولة تراوح مكانها، وربما تتحول لصورة مكررة من سابقتها.

وخلاصة القول، إنه رغم ما أظهرت ثورة ٢٥ يناير من سلوك حضاري، إلا أنها قد أماطت اللثام عن تناقضات واستقطابات حادة، بين الشرائح والتيارات الفكرية والاجتماعية المختلفة، أخذت أشكالاً متعددة. وأن مَن أطلقوا الحراك ومازالوا يؤمنون بالفعل الثوري، كطريق وحيد لتحقيق حلم التغيير، لم يُمَثَّلوا في البرلمان أو في مؤسسات الدولة الجديدة، وبالتالي فلن تحظى أي مؤسسة سياسية بالرضا والقبول، ما لم تتبنى مطالب الشارع.

المبحث الثالث: ثورة يناير: استشراف المآلات والدروس المستفادة

لقد اتسم الحراك السياسي في مصر ما بعد الثورة، بالكثير من التجاذبات والانقسامات، التي فرضت نفسها على شتى مناحي الحياة. هذه الحالة من الانقسام ظهرت تجلياتها في العديد من المناسبات، وتُرجمت بأشكال مختلفة، وبالتالي فإن حالة السيولة هذه قد تؤدي لعدد من النتائج والمآلات. لذا، فإن استخدام كلمة "المآلات" في صيغة الجمع تعني، أن مستقبل الثورة منفتح على احتمالات عديدة، ذلك أن وحدة الشعارات المرفوعة لا تفضي بالضرورة إلى نتيجة واحدة. إذ أن مآل أية ثورة لن تحدده النوايا الحسنة والشعارات المرفوعة فحسب، بل أيضاً، وربما أساساً، الشروط الموضوعية والواقعية التي تحِفُ بها[(١)]. وهذا عائد برأي حسن نافعة: "لعدم وجود توافق في الرؤى بين القوى المصرية حول التغيير وبناء النظام الجديد"، مستشهداً في هذا الصدد، باختلاف سلوك جماعة الإخوان قبل الثورة عنه بعدها[(٢)]. ويمكن هنا، إلقاء الضوء على بعض من هذه المآلات، وإلى أين تتجه العملية السياسية في مصر.

المطلب الأول: الإسلاميون والجمهورية الثانية

يزحف الإسلاميون إلى الحكم في عدد من البلدان العربية، وهم الآن محط الأنظار في انتظار ما سوف يصنعون، فلقد جادل الإسلاميون على مر الأيام، أن كل النظريات المستوردة قد سقطت، ومعها فشل القوميون والقُطريون، ولن ينجح في حكم بلاد العرب إلا الإسلام، معتبرين أنفسهم الفرسان المنقذين[(٣)]، فهذه الأحزاب الإسلامية تتمتع في نشاطها السياسي، وفى دعايتها الانتخابية، بميزة كبرى لا يتمتع بها غيرها من الأحزاب، وهى أنها تعمل في بلد أهله يتسمون، منذ أقدم العصور، بالتدين الشديد، ولديهم استعداد قوى للاستجابة لخطاب سياسي يعلن أن مرجعيته إسلامية، وللتعاطف بشدة مع أصحاب هذا الخطاب[(٤)].

حتى إن التيارات السلفية المتشددة منها، بدأت تدخل وترضخ لشروط لعبة الديمقراطية، بعد أن ظلت لعقود طويلة رافضة لمفهوم الديمقراطية على أساس ديني أيديولوجي. وأما الخط الجهادي، وهو

---

(١) شفيع بومنيجل، "الانتفاضات العربية: محاولة لفهم الدوافع واستشراف المآلات". مرجع سابق، ص ٢٤٠.

(٢) حسن نافعة، (في) ندوة بعنوان "الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: نحو خطة طريق"، نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالاشتراك مع المعهد السويدي بالإسكندرية، في مدينة الحمامات–تونس، في الفترة ٦–٩ شباط/ فبراير ٢٠١٢. عرض التقرير: نفين مسعد، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٩٨)، نيسان/أبريل ٢٠١٢، ص ٢٩٤.

(٣) عبد الستار قاسم، "المطلوب من الحكومات الإسلامية". الجزيرة–المعرفة، ٢٠١١/١٢/٢٠. على الرابط (http://www.aljazeera.net/opinions/pages/a3651d2-39c4494-62-aee3-b693f9ff709a) 3.1.2012.

(٤) جلال أمين، "مأزق الديمقراطية.. في ظل الفكر السلفي". جريدة الشروق المصرية، ٣٠ مارس ٢٠١٢.

الخط الذي اختار الصدام مع السلطة في العقود الماضية، فقد خفت صوته بعد الثورات العربية، لكنه لا يزال يحتفظ بالموروث "القطبي"[*]، وتأكيد استرجاع نموذج دولة الخلافة. وهكذا، يظل الإشكال الراهن، في مسألة القدرة على التوافق أو عدم التوافق مع الأنظمة الحديثة، هو التحدي الأكبر لكل هذه التيارات، وكيف ستقوم هذه الحركات على الجمع بين الإسلام والحداثة[١].

أولاً: أبعاد المشروع السياسي للإسلاميين

تثار عدة أسئلة جوهرية، حول أبعاد المشروع السياسي للتيارات الإسلامية في مصر، بعد ثورة ٢٥ يناير، وهل هناك مشروع ذو ملامح واضحة تجتمع عليه كل التيارات الإسلامية، أم أن لكل تيار مشروعه الخاص[٢]، ولا يزال الجدل المثار حائراً حول النموذج المستقبلي الذي ستقدمه تلك التيارات، هل هو تركي؟ أم سعودي؟ أم إيراني، أم باكستاني؟! وهل سيتنازع الإسلاميون أنفسهم حول تلك النماذج؟[٣]. وإذا كان اختيار مسمى حزب "الحرية والعدالة" يمثل إشارة معبرة عن رغبة الجماعة في السير خلف التجربة التركية، فإنه لا تزال هناك شكوك واضحة، داخل قطاعات عريضة من المجتمع، تتعلق بقدرة جماعة الإخوان على تقديم تصورهم لدولة مدنية، تقوم على المواطنة والديمقراطية، استناداً إلى مرجعية إسلامية رصينة، كما هو الحال بالنسبة لتركيا[٤].

ومن ناحية أخرى، يكاد يشوب الغموض معظم أدبيات أحزاب الإسلام السياسي، بخصوص الإشارة للعروبة، أو آليات تعشيق الإسلام مع تطلعات المشروع العربي للوحدة، وكيفية النهوض بالأمة العربية الإسلامية، أسوة ببقية الأمم، بل إن مفهوم الأمة الذي يرد في هذه الأدبيات يشير بوضوح إما إلى (الأمة الإسلامية)، أو إلى الأمة (المصرية... إلخ)، الأمر الذي ينذر بتفكيك الأواصر التي تمثلها العروبة، كخيمة تجتمع في ظلها جميع الأديان والمذاهب والطوائف في الوطن العربي، مما قد يحفز كثيراً

(*) نسبة لأفكار سيّد قطب، الذي يُنتقد من قبل العديد من الكتاب والمؤلفين ورجال الدين الإسلامي على كتاباته وأفكاره، لاسيما تلك التي تكفر المجتمعات. ومن بين من انتقدوا أفكاره التكفيرية الشيخ يوسف القرضاوي، الذي ذكر خلال حوار تلفزيوني خروج سيد قطب عن أهل السنة والجماعة بوجه ما، مؤكداً أن قطب أخطأ في تكفير جموع المسلمين والحكام والأنظمة، مضيفاً أنه يتحمل بعض المسؤولية عن تيار التكفير.

(١) عمر رياض، "الشروط الغائبة: حلم استعادة الخلافة يواجه معضلة "الحداثة". ملحق تحولات استراتيجية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، السنة ٤٨، العدد (١٨٩)، يوليو ٢٠١٢، ص ص ٩-١٠.

(٢) مختار شعيب، "مشروع الإسلاميين السياسي للجمهورية المصرية الثانية". مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، السنة الثانية عشرة، العدد (٤٥)، يناير ٢٠١٢، ص ١٠٩.

(٣) هالة مصطفى، "مرحلة انتقالية بلا توافق". مرجع سابق، ص ٩.

(٤) أسامة الغزالي حرب، "الإخوان المسلمون عند مفترق طرق". جريدة الأهرام، ٢٥ مايو ٢٠١١.

من الأقليات، في ظل اختفاء العروبة كصمام أمان، إلى المطالبة بالانفصال، في ظل احتمالات التهميش تحت ذريعة حكم الإسلام السياسي. إذن، فهناك خشية مشروعة على مستقبل مفهوم العروبة، على ضوء التجارب القليلة لاستلام قوى الإسلام السياسي للسلطة أو المشاركة فيها؛ فقد جرى بنعومة تقسيم السودان على أساس ديني، في ظل استلام الإسلام السياسي للحكم، كما أن أحزاب الإسلام السياسي في العراق تعاونت مع الاحتلال الأميركي، وصادقت على دستور ألغى هوية العراق العربية في ديباجته، وشكل وصفة جاهزة لتقسيم العراق وتفتيته وفق مبدأ المحاصصة الطائفية والعرقية(١).

ثانياً: خيارات الإسلاميون

في حين إن الإخوان ملتزمون بالفقه التقليدي القديم، إلا أنهم ابتكروا فكرة: فقه الأولويات، بمعنى تقديم وتأخير القضايا حسب ظروف المرحلة، وهو ما يفسر "المرونة" السياسية التي تميزهم. وأمام موازين القوى السياسية الحالية لا يستطيعون الالتزام بكل أفكارهم، خصوصاً أن القوى المدنية قوية، كما يمس مشروعهم مصالح فئات ضخمة في المجتمع، تتعامل في مجال البنوك والسياحة والفن.. إلخ. فيضطرون إلى إصدار التصريحات المطمئنة، ويقدمون مصلحة استمرار التنظيم على الالتزام بكل المبادئ، التي نادت بها في السابق(٢). لكن أهم ما يلاحظ على مسار حركة الجماعة، بعد ثورة ٢٥ يناير، أنه لا تزال هناك حالة من عدم الوضوح والغموض، تشوب السلوك السياسي للجماعة(٣).

وفي واقع الأمر، لقد قامت هذه الثورات على أرضية مطلبيات ودعوات ديمقراطية، وصعدت الحركات الإسلامية لمفاصل الحكم، ليس عبر الاستيلاء، أو التغلب، أو "الحاكمية" و"الانقلاب الإسلامي" –بتعبيرات المودودي وسيد قطب– ولكن عبر الآليات الديمقراطية والمدنية، رغم تناقض تكفير البعض من السلفيين لها حتى الآن. وهنا تبدو أزمة الثقة ونزيف المصداقية حاضرين بين التيار الإسلامي في مصر من جهة، والقوى المدنية الشريكة في الثورة من جهة أخرى، والتي تستشعر أو تكاد –تستيقن– دروباً من الاستحواذ من قبل الإخوان على وضع الدستور، أو هياكل الدولة، فضلاً عن حضور لغة التغالب أكثر من المشاركة، والاستعداد للتراجع عن الالتزامات الذاتية المطمئنة للآخرين. وهذا يجعل هذه القوى حاضرة ومتحفزة بقوة، لمحاولة الانقلاب الناعم على هوية الدولة المدنية، أو تهديد الحريات أو المواطنة(٤).

---

(١) خالد المعيني، "العروبة بين مطرقة إيران وسندان الإخوان". الجزيرة نت– المعرفة، ٢٠١٢/٢/٢٣. على الرابط (http://www.aljazeera.net/opinions/pages/e39c10fb-5230-42f0-87c7-00b095b12277) 17.5.2012.

(٢) مختار شعيب، "مشروع الإسلاميين السياسي للجمهورية المصرية الثانية". مرجع سابق، ص ١١١.

(٣) شادية فتحي، ""الدولة الدينية" في مصر". مرجع سابق، ص ٩.

(٤) هاني نسيرة، "تركيا أم إيران؟ "النماذج المتوقعة" للحكم الإسلامي في مصر وتونس". مجلة السياسة الدولية، مؤسسة

إن أسوأ ما في الحركات الإسلامية هو السرية والعنف، فمن تربى على فكرة تكفيرية، يجعل من خلافه مع الآخرين خلاف حول الحق والباطل، كفر وإيمان، بينما القياس الدقيق هو الصواب والخطأ، الراجح والمرجوح. وعلى الرغم من أن هذه التيارات حاولت في الظاهر التبرؤ من هذه التصنيفات، فإنها لم تنجح في فسخ ما انطبع في ذهن الناس من أحكام، وهذا ما أكده سلوك الإخوان وحزبهم (الحرية والعدالة) في إدارة الشأن العام، خلال الشهور التي تلت الثورة، في دلالة على أن الإخوان يعملون بنفس الأسلوب وبذات المنهج، الذي كان يعمل بها الحزب الوطني (المنحل)، والذي طالما انتقده الإخوان ومعهم التيارات السياسية قبل الثورة. والأخطر من ذلك، أن سلوك الإخوان يوحي بدرجة كبيرة لإمكانية تطبيق سيناريو الدولة الدينية على الطريقة الإخوانية، أو بأقل تقدير يشي بنوايا الإخوان في سعيهم ورغبتهم لتطبيقه.

لذلك، فإن انتصار التيار الإسلامي في الانتخابات التشريعية والرئاسية، سيضع الوحدة الوطنية لمصر على المحك، حسب ما يرى شفيع بومنيجل، حيث أن التيار الإسلامي حريصاً على تطبيق شعاراته السياسية، ذات الخلفية الدينية الواضحة، ومن ثم، فالصراع السياسي في مصر، سيأخذ أبعاداً دينية لا لبس فيها، وهو ما يضع التيار الإسلامي أمام خيارين لا ثالث لهما[(١)]:

- **الأول:** قبوله بالدولة المدنية، وتخليه عن كثير من شعاراته السياسية، وهذا قد يبدو مستبعداً.
- **والثاني:** أن يسلك سياسة راديكالية شبيهة بما وقع في إيران، حيث سخرت الأجهزة الأمنية والعسكرية والإعلامية في خدمة المشروع السياسي والثقافي والاجتماعي للحزب الإسلامي الحاكم. وعليه فإن المواجهة بين التيار الإسلامي والمؤسسة العسكرية أمر وارد، وربما تكون حتمية.

وحول التحديات التي تواجه الحركات الإسلامية، يرى خليل العناني، الباحث في شئون الحركات الإسلامية، أن ثمة تحديات كثيرة تنتظر الحركات الإسلامية، لعل أهمها: تحدي الانتقال من السرية إلى العلنية؛ والفصل ما بين النشاطين الديني والسياسي؛ وإدارة التوازنات والعلاقات في داخل الحركات الإسلامية؛ وتحدي تطوير الخطاب الفكري والأيديولوجي للحركات الإسلامية؛ وتحدي الانقسامات والانشقاقات الداخلية[(٢)]. وبنظرة لمجمل الصورة، يمكن تصور المقاربات، أو الخيارات المحتملة، لحالة التيارات الإسلامية في مصر، وهي:

الأهرام، السنة ٤٨، العدد (١٨٩)، يوليو ٢٠١٢، ص ٦٤-٦٥.

(١) شفيع بومنيجل، "الانتفاضات العربية: محاولة لفهم الدوافع واستشراف المآلات". مرجع سابق، ص ٢٤٢-٢٤٣.

(٢) خليل العناني، "التيارات الإسلامية فى عصر الثورات العربية". تحولات استراتيجية، ملحق مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، السنة ٤٧، العدد (١٨٤)، ابريل ٢٠١١، ص ١٤.

١) **الخيار الأول:** إعادة إنتاج نفسها في ذات القوالب القديمة، والتمترس تحت عناوين قديمة، مثل: فكر الثوابت والقداسة الموهومة.
٢) **الخيار الثاني:** إجراء عمليات تحول كبرى، والتحول المطلوب كبير، لأنه يمس كل الأدبيات التاريخية، ومناهج التربية، وأشكال العمل. وهنا يلعب الخيال الاستراتيجي والقدرة على اتخاذ قرارات حاسمة، دوراً كبيراً في صناعة اللحظة. وهكذا، فإن الحالة الإسلامية المصرية تحتاج أن تعيد تعريف دورها في المشهد المصري، وفق معطيات الخبرة التاريخية وفي ظل توازن القوى المختلفة، ولو اضطرت لاتخاذ قرارات مصيرية كبرى، لإعادة إنتاج المستقبل المرجو(١). وفي كل الحالات تحتاج الحركة الإسلامية بعد الثورة، أن تتحول من تنظيم مغلق إلى تيار وطني مفتوح وجامع، يعمل على الحفاظ على روحية الثورة، والإجماع الشعبي إلى نهاية المرحلة الانتقالية(٢).

ويمكن القول، إنَّ تاريخ الفكر السياسي الإسلامي لم يطور نظرية للتداول على السلطة والحكم، أما الحقوق والحريات فقد كانت بقرارات من الحاكم ومنحة منه، واليوم يدخل الإسلاميون العمل العام وفق ظروف ومعطيات، تختلف عن تلك التي عرفها الفكر السياسي الإسلامي فيما سبق؛ فهم يحكمون دولة "قومية"، يتعايش فيها المسلم مع غير المسلم، وتتفاعل فيها الأفكار المختلفة. هذا المعطى الجديد يتطلب من التيارات الإسلامية، ألا تنسج على منوال الدولة الإسلامية القديمة؛ من حيث قيادة الدولة من قبل حاكم يتم اختياره من قبل أهل الحل والعقد، وأن المواطنة غير متساوية للكافة (المسلمين وغير المسلمين)، وهذا بالضبط، هو منهج نقل الصورة وعدم تطويرها. وبعبارة أخرى، إن مشكلة الإخوان المسلمين في مصر، هي: كيف تنتقل من منطق الجماعة إلى منطق الدولة؛ فالجماعة تقوم على الولاء والبراء والاصطفاء، بينما منطق الدولة يتطلب المواطنة، لذلك، فإن قيادة الدولة تتطلب منطق الدولة لا عقلية الجماعة.

ثالثاً: الإخوان المسلمين والسلطة

لم يكد غبار الثورة ينجلي، حتى كانت قوى الإسلام السياسي، المستعدة سلفاً منذ عقود، بالمرصاد لجني ثمار هذه الثورات، رغم أنه لم يكن لديها أية مساهمة جدية في قدح زنادها عند الانطلاق. وإنصافاً للأحزاب الإسلامية فهي الوحيدة التي بقيت على الساحة السياسية ملتصقة بالشرائح الاجتماعية منذ عقود في ظل الأنظمة الشمولية، وتُعد كذلك الوحيدة من حيث الخبرة في التنظيم، في ظل تراجع واختفاء أية

---

(١) مختار شعيب، "مشروع الإسلاميين السياسي للجمهورية المصرية الثانية". مرجع سابق، ص ١١٤.
(٢) سهيل الغنوشي، "مصير الثورات وخيارات الإسلاميين". الجزيرة نت– المعرفة، ٢٠١٢/٣/٢٩. على الرابط (http://www.aljazeera.net/opinions/pages/cec9cee8-3ccd-41ed-8b0a-948ab4500340) 5.9.2012.

مشاريع تقدمية وقومية، وشيخوخة معظم الأحزاب الأيديولوجية التقليدية. وهنا، لم يبق في ظل هذا الفراغ السياسي، وتساقط الأنظمة، سوى هذه القوى القادرة على استلام زمام الأمور، كبديل سياسي جاهز[١].

فقد ظلت جماعة الإخوان المسلمين منذ ثورة ١٩٥٢، في صراع طويل مع النظام السياسي المصري، وحُظر عليها العمل السياسي الرسمي طوال فترة حُكم نظام "مبارك"، ومع نجاح ثورة ٢٥ يناير، أضحت الجماعة أكثر القوى تأثيراً على الساحتين السياسية والشعبية[٢]. ويصف البروفيسور "إريك تراجر"، الباحث بمعهد واشنطن لدراسة سياسة الشرق الأدنى، جماعة الإخوان المسلمين: بأنها الجماعة الأكثر تنظيماً في مصر، والأكثر قدرة على حشد مؤيدين لها، ويرجع "إريك" هذا التنظيم والتماسك، إلى عاملين، يتمثل **أولهما** في طبيعة العضوية داخل الجماعة، وأما **الثاني** فيتمثل في التنظيم "الهيراركي" (التراتبي) للجماعة، وهما اللذان يضمنان ولاء الأعضاء للجماعة[٣]. هذا بالإضافة، لكون الجماعة لها ثلاث أذرع: ذراع دعوي، وذراع سياسي، وذراع اجتماعي خدمي.

لقد كانت نشأة تلك الجماعات الإسلامية وترعرعها وتوسعها بشكل لافت، في الأحياء الشعبية المتميزة بفقرها الشديد، وفي القرى والأرياف المهمشة، وهذا يعطي الانطباع، بأن الإسلام السياسي قد تمكن من أن يسلب من حركات اليسار والحركات القومية العربية الاشتراكية، المدافعة عن الطبقات الفقيرة الرثة، قاعدتها الاجتماعية والشعبية. إلا أن الحركات الإسلامية، وهي في هرم الحكم، تجد نفسها بين وعودها برفع الفقر والتهميش وتوفير الشغل والكرامة لفئات كثيرة مفقرة، وبين الالتزام بسياسات اقتصادية، ومعاهدات دولية، تتناقض مع مصالح تلك الشرائح الواسعة، التي شكلت قوة انتخابية حاسمة لصالح تلك الحركات[٤].

والإخوان المسلمين لأول مرة يدخلون في الحكم، أو يساهموا فيه عبر صناديق الاقتراع، ولأنهم كانوا معزولين عن الواقع العملي، فليس لديهم برامج تفصيلية، فهم لا يعرفون أسباب التراجع الاقتصادي، ويجهلون تفاصيل المشكلات الصحية والتعليمية..الخ، كما أن إدارة الدولة أكبر بكثير من إدارة جمعية

---

(١) خالد المعيني، "العروبة بين مطرقة إيران وسندان الإخوان". مرجع سابق.

(٢) ريهام مقبل، "داخل الجماعة: رؤية أمريكية لمستقبل الإخوان المسلمين بعد ثورة يناير". موقع مجلة السياسة الدولية. على الرابط
(http://gate.ahram.org.eg/User/Topicsm/5325.aspx) 3.2.2013.

(٣) Eric Trager, "The Unbreakable Muslim Brotherhood: Grim Prospects for a Liberal Egypt". *Foreign Affairs*, September /October 2011.

(٤) سالم لبيض، "الإغراء السياسي والمعوق الاجتماعي للإسلاميين". الجزيرة نت– المعرفة، ٢٠١٢/٢/٢١. على الرابط
(http://www.aljazeera.net/opinions/pages/98914d0e-8f491-38a-99d0-6f1d2fb15d7f) 7.2.2012.

خيرية أو مؤسسة أهلية، إلا أن الثورة فاجأتهم، وقدمتهم للمجتمع دون تمهيد أو تحضير، كما فوجئوا بشعب لم يصبر عليهم، كما صبر على غيرهم.

لذلك كان الإخوان المسلمين حريصين على طمأنة الأحزاب والتيارات الأخرى، عبر شعار "مشاركة لا مغالبة"، ومن ناحية أخرى، كان إعلانهم في ١٠ فبراير ٢٠١١، عشية إسقاط حسني مبارك، عدم تقديم مرشح في أول انتخابات رئاسية موفقاً تماماً، لذلك شجع هذا الإعلان أحزاباً وتيارات وشخصيات عامة وسطية وليبرالية ويسارية، على التعاون معهم، في إطار ما سمي بـ"التحالف الديمقراطي"، الذي ضم مجموعة من الأحزاب، لخوض أول انتخابات برلمانية. لذلك، لم يكن حصول الإخوان، في حينها، على العدد الأكبر من مقاعد البرلمانية مقلقاً بدرجة كبيرة، إلا أن تراجعهم عن وعدهم السابق، وتقدمهم بمرشح للرئاسة، قد أحدث تغييراً جوهرياً في المشهد السياسي، وزاده إرباكاً واضطراباً.

ويتساءل الكاتب الإسلامي فهمي هويدي: هل الإخوان جاهزون لحمل المسئوليات التي يتقدمون نحوها؟ وهل يتوقعون أن يشاركهم أحد من القوى الوطنية الأخرى، بعدما بالغوا في قدرتهم على النحو الذي لمسه الجميع؟ إذ هم في البرلمان أصحاب رأى، أما في الرئاسة والحكومة، فهم أصحاب قرار. وفى رأي هويدي: فإن الإخوان يتعرضون لثلاثة أنواع من الفتن: "فتنة السلطة، وفتنة الأغلبية وفتنة الأضواء"، وفى حين حذر من الاستسلام لأي من تلك الفتن، فإنه فوجئ بأنهم وقعوا فيها جميعاً، وفى مقام آخر، قال هويدي: إن الذين يكرهون الإخوان يريدون توريطهم في استلام السلطة، ويتمنون أن يغرقوا في مستنقع مشكلاتها المستعصية، وفي تعليقه حول طرح الإخوان مرشح لهم، لخوض انتخابات الرئاسة، قال: "إنهم وقعوا في الفخ، وحققوا لخصومهم ما تمنوه لهم، وهو أمر يصعب تصديقه، حتى يكاد يشك المرء، في أن ما حدث من أوله إلى آخره، ليس أكثر من كذبة أبريل التي أراد الإخوان أن يداعبونا بها!"[١].

وأهم ما يثير درجة كبيرة من عدم التأكد بالنسبة لأهداف الجماعة، هو اتسامها بالغموض، وعدم التحديد بالنسبة لشكل النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وقد يكون هذا الغموض مقصوداً لبعض قادة الجماعة، لإعفائهم من مسئولية تحديد الأهداف السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وبالتالي الهروب أو التهرب من الخوض في التفاصيل الدقيقة حول مشروع الإسلاميين[٢]. وهذا ما بدا واضحاً في برنامج "النهضة"، الذي تبنته جماعة الإخوان لمرشحها لانتخابات الرئاسة، وبناءً عليه، تم انتخاب محمد مرسي رئيساً للجمهورية، ثم جاء إعلان المهندس خيرت الشاطر، النائب الأول للمرشد العام للجماعة، بأن

(١) فهمي هويدي، "وقعوا في الفخ". جريدة الشروق المصرية، ٢ أبريل ٢٠١٢.

(٢) عليّ الدين هلال، **العهد البرلماني في مصر من الصعود إلى الانهيار: ١٩٢٣ – ١٩٥٢**. الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠١١، ص ص٢٦٤–٢٧٣.

مشروع النهضة لا يتضمن خطط وبرامج تفصيلية[(١)]، بل هو مجرد أفكار عامة، بحاجة لتفصيل وتوافق مجتمعي عليها، ما بدا وكأن الإخوان قد باعوا "الوهم" للمصريين.

وتمر الشهور وتتوالى الأحداث، لتؤكد أن جماعة الإخوان لا تُولِي أهداف الثورة قدر أنملة من النظر والرعاية، بقدر ما تلتهم كل فرصة متاحة، لتحقيق أجندتها السرية، في الهيمنة على مفاصل الدولة والمجتمع. هكذا يبدو المَعلم الرئيسي في معطيات الواقع المصري بعد الثورة، كما يصفه وحيد عبد المجيد، في "بدء انتقال جماعة الإخوان المسلمين من حالة المحنة إلى وضع التمكين، عبر الانفراد بالسلطتين التنفيذية والتشريعية"[(٢)].

وفي هذا السياق، فإن كثيراً من التحديات التي كان يؤجلها الإخوان، ولا يجيبون عليها وهم خارج السلطة، سيكونون مضطرين للإجابة عنها بعد وصولهم للحكم، وأي إجابة مهما كانت وجاهتها سوف تخصم من رصيدهم، وستكون على حساب الكتلة الإخوانية والتيار الإسلامي عموماً. فقد كان الإخوان يلوذون بالخطابات المرسلة والإجابات العامة، وكان هذا يسمح بتماسكهم ويؤجل انقسامهم من الداخل، لكن انفتاح المشهد السياسي، سيحتم عليهم الإجابة عن جملة من الأسئلة، تتعلق بهوية الجماعة وأهدافها. ومن ناحية أخرى، فإن الارتباطات الأيديولوجية والتنظيمية لجماعة الإخوان المسلمين، من خلال التنظيم الدولي للإخوان، الممتد في أكثر من بلد، تجعل المشهد السياسي في مصر، في ظل حكم الإخوان، أكثر تعقيداً. والأهم من هذا كله، أن معركة كشف المستور عن قوة الإخوان المسلحة تبدو قادمة، وربما تكون لها انعكاساتها الخطيرة على السلطة القائمة، وعلى المجتمع المصري عموماً[(٣)].

وثمة مصدرٌ آخر للقلق يسود الحياة السياسية المصرية، وهي مسألة الأقباط؛ فوفقاً لنتائج الانتخابات البرلمانية والرئاسية، تأكدت مخاوف أقباط مصر، من أن بديل نظام مبارك هو حكم الإسلاميين، ويرى البعض أن هذا الخوف القبطي ليس من الإسلام بحد ذاته، بل من تيار الإسلام السياسي، خاصة في ضوء بعض تصريحاتها عن الجزية ونظام الملة ومصطلح أهل الذمة، الأمر الذي يشكل خطورة على حرية الاعتقاد والحريات بشكل عام[(٤)]. ولعل أحد مؤشرات هذا التخوف القبطي، هو

(١) هذا الإعلان جاء خلال مشاركة خيرت الشاطر في إحدى الندوات، في ١٤ أغسطس ٢٠١٢ ؛ للمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع لـ: أماني زكي، "الإخوان باعوا "الوهم" للمصريين". جريدة الوفد، ٦ سبتمبر ٢٠١٢.

(٢) وحيد عبد المجيد، "مصر.. إلى أين؟ في مفترق ثلاثة طرق". (في) "مصر.. إلى أين؟"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٤٠٤)، أكتوبر ٢٠١٢، ص ١٠ . وهي في الأصل ورقة عمل مقدمة لحلقة نقاش بعنوان: **مصر إلى أين؟**. عقدت في مقر مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت، بتاريخ ٢٠١٢/٩/١٢.

(٣) سمير كرم، "الإخوان المسلمين بين الداخل والخارج". جريدة الشروق المصرية، ١١ إبريل ٢٠١٢.

(٤) مي مجيب عبد المنعم مسعد، "الأقباط ومطالبهم في مصر بين التضمين والاستبعاد". مجلة المستقبل العربي، مركز=

زيادة نسبة طالبي الهجرة، وقرار حكومة هولندا بمنح أقباط مصر حق اللجوء السياسي، واعتبار أنهم ليسو بحاجة لكي يثبتوا حالة الاضطهاد والتمييز الواقع عليهم. والخطورة هنا، أن يصبح ملف الأقباط واحد من أهم الملفات الضاغطة في لعبة السياسة الخارجية، وتبدأ الدول الكبرى في استغلالها ضد الحكومة المصرية الجديدة.

من الواضح إذن، أن النظام الذي يبشر به الإخوان، هو نظام شمولي، فلا شيء يمكن أن يعمل خارج سيطرة الدولة؛ فلا يمكن أن يكون هناك إعلام وتعليم وإنتاج ثقافي حر، بل لابد من الالتزام بما تقره الشريعة الإسلامية كما يفهمها أهل السنة، وكل كلامهم عن الحرية وتداول السلطة، يفترض أن كل ذلك يتم على أرضية الشريعة الإسلامية، أي الخلاف داخل أيديولوجيا واحدة، فلا شيء من خارج الإسلام، ولا شيء يتجاوز دولة الشريعة. وهكذا يتبنى هؤلاء في الوقت الحاضر إعلامياً مبدأ الديمقراطية، الذي يساوون بينه وبين "الشورى"، رغم الفرق الشاسع، وبالتالي، تصبح الديمقراطية لديهم هي في حدود صناديق الاقتراع، وليس الثقافة الديمقراطية وآليات تداول السلطة، وتحرير إرادة الناس(١).

وصفوة القول، إنّ الإخوان قد تصرفوا على خلاف ما كانوا قد وعدوا المصريين به، وعلى عكس ما تربوا عليه من ثقافة تنظيمية وحزبية، من حيث التريث والبناء الهادئ وعدم التسرع وحرق المراحل، فبدوا أكثر نهماً وشراهة ورغبة في الاستحواذ على مقدرات الدولة، ومقاليد السياسة في مصر؛ فهيمنوا على لجنة صياغة الدستور، وعلى مقاعد البرلمان بغرفتيه، وعلى السلطة التنفيذية، ممثلة برئيس الجمهورية والحكومة، ولم يقدموا لحلفائهم من القوى الثورية ما يشجعهم على الانخراط معهم في تحمل مسئولية مرحلة، هي الأصعب في تاريخ البلاد، حتى أن حلفائهم، من التيارات السلفية، قد رفضوا المشاركة في الحكومات التي شُكلت في ظل الرئيس مرسي. لقد تحوّل سلوك الإخوان بعد فوزهم في الانتخابات، ولم يعد أحداً ليصدق ما كانوا قد رفعوه من شعار: "مشاركة لا مغالبة"، بعدما بدا عليهم من نزعة إقصائية، والنتيجة الحتمية، إذن، أن الإخوان قد وقعوا مبكراً في "فخ السلطة"، وأُخذوا بفتنة الحكم، وسواءً أنهم كانوا يسعون ويمهدون للوصول لمبتغاهم، أو أنهم دُفعوا دفعاً لهذا الشرك، فإن النتيجة واحدة، وهي: أنهم قد تصرفوا كمن يقفز في الهواء، ركضاً وراء شهوة قد لا تدوم.

وبرأي الباحث، فإن تطورات الأحداث الأخيرة تشي بأن الشعب المصري، بقواه الوطنية الحية ومجتمعه المدني النشط، لن يقبل بالسيطرة والهيمنة الإخوانية على الدولة والمجتمع، بهذه الصورة الفاقعة، وأن صبره لن يدم طويلاً، ويدعم هذا الرأي قول النائب البرلماني السابق مصطفي بكري: "أن مصر أكبر من أن تهضمها معدة الإخوان، ومَن يقول إن الإخوان يستطيعون أخونة الدولة، أقول لهم: إن مصر أكبر

=دراسات الوحدة العربية، العدد (٤٠١)، آب/أغسطس ٢٠١٢، ص ١١٧.

(١) مختار شعيب، "مشروع الإسلاميين السياسي للجمهورية المصرية الثانية". مرجع سابق، ص ١١١.

من الإخوان ومن أي تيار سياسي، وما زالت قوية وتقاوم الهيمنة والسيطرة، ولم ولن تسقط في قبضة الإخوان.. من حق الإخوان الوجود، لكن ليس من حقهم الهيمنة والسيطرة"[١]. وما يؤكد هذا الرأي، المظاهرات التي خرجت فيها مجموعات من القوى المدنية، في مناسبات عدة، ضد محاولات أخونة الدولة، والمطالبة بتقنين أوضاع جماعة الإخوان المسلمين، والكشف عن الجوانب الغامضة داخلها، والتي انتهت بصدامات بين المتظاهرين، حين اندفع مؤيدو الجماعة لإجهاضها، مستخدمين العنف لإرهابهم.

المطلب الثاني: التيارات المدنية وتحدي الوجود

إن ما جرى في مصر بعد الثورة، من انتخاب رئيس مدني منتخب ديمقراطياً، لأول مرة في تاريخها الحديث، هو خطوة على طريق الديمقراطية، لكن من وجهة نظر أسامة الغزالي حرب، مازال المصرون ينقصهم الكثير وهم في طريقهم للتحول الديمقراطي المنشود، حيث ينقصهم "تعددية سياسية، تتكافأ فيها فرص كل القوى، وينقصهم الدستور، وثقافة الديمقراطية التي لا تزال عناصرها بعيدة عن عقول وقلوب ملايين المصريين". ويعتقد في هذا الصدد: "أن مصلحة كل القوى السياسية (وفي مقدمتها الإخوان المسلمين)، دعم وترسيخ التعددية في مصر، إذا أرادت فعلاً تقدماً نحو مزيد من الديمقراطية فيها"[٢]. وبعبارة أخرى، إن فتح النوافذ والأفاق أمام التعددية السياسية الفاعلة، هو الذي يجسد أهم شروط الديمقراطية. وهنا ينتصب التحدي الكبير في وجه القوى المدنية والليبرالية، من حيث قدرتها على تطويع المرحلة الانتقالية لجهة الإصلاحات الديمقراطية.

أولاً: إشكالية القوى المدنية

لقد جاءت الأغلبية السياسية للتيارات الإسلامية عموماً، وللإخوان المسلمين خصوصاً، عبر آليات ديمقراطية، ويبدو أنه من السذاجة بمكان التشكيك بها؛ صحيح أن العملية الانتخابية قد انطبعت بالظروف الخاصة للمجتمع المصري، من حيث الفقر والأمية وحداثة التجربة الديمقراطية، فضلاً عن جهود استمالة الناخبين بل وأحياناً رشوتهم باسم الدين والعمل الخيري، غير أن هذا كله، لا يبرئ ساحة القوى الأخرى المدنية (الليبرالية، والاشتراكية، والقومية) من مسؤولية الفشل. هذا علاوة عن القوى "الثورية" التي تاهت بوصلتها، قبل أن تتمزق وتتلاشى، وهذا ما عكس نفسه في ظهور كتل سياسية جديدة، تكشف عن تنشط واضح في الفضاء السياسي، عبرت عنها أحزاب جديدة، وائتلافات ثورية لا حصر لها[٣].

---

(١) مصطفي بكري، (في) حوار صحفي أجراه محمد مسلم، نشر في جريدة الوطن المصرية، بتاريخ ٢٠١٢/٩/٣٠.

(٢) أسامة الغزالي حرب، "آلام ولادة الديمقراطية". جريدة الأهرام، ٢٩ أغسطس ٢٠١٢.

(٣) أحمد زايد، "التوترات العنيفة في مجتمعات ما بعد الثورات العربية". ملحق تحولات استراتيجية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، السنة ٤٧، العدد (١٨٦)، أكتوبر ٢٠١١، ص ١٢.

أما الدعوة الأساسية هنا، فهي للتيار الليبرالي، المؤمن بالتحديث والحريات الفردية، والتواصل مع ثقافة العصر والتراث الحضاري الإنساني المشترك. وهذا التيار ليس موحداً إلى الآن، ليس من الناحية الفكرية، وإنما من الناحية التنظيمية أو السياسية[1]. فعلى الرغم من كون هذا التيار يشكل قطاعاً واسعاً من النخب الفكرية والمجتمعية، سواءً كانت منضوية داخل الأحزاب الليبرالية أم غير منضوية، إلا أن حجم التمثيل السياسي لهذا التيار لا يعبر عن الحجم الحقيقي والوزن النسبي له، وهذا عائد، ربما، لعدم تماسكه السياسي–التنظيمي، بما قد يوحي بتراجع وأفول هذا التيار. ويعزي بعض المفكرين ضعف هذه القوى (المدنية)، لعدد من الأسباب الذاتية والموضوعية:

- **فأما الأسباب الذاتية**، فهي عديدة ومتنوعة، ويمكن إيجازها في أن هذه القوى، على تباين مرجعياتها وتوجهاتها، عاجزة عن بناء تحالفات صلبة قابلة للاستمرار، فضلاً عن صراعاتها الداخلية، وغلبة الطابع النخبوي عليها، وكثرة الميول الانشقاقية فيها. كما يعيب وحيد عبد المجيد على هذه القوى، أنها "تفتقد الثقة بالنفس، والثقة المتبادلة في ما بينها، والثقة بالشعب"[2].
- **وأما عن الأسباب الموضوعية**، فيذهب البعض في تفسير انهيار التيار الليبرالي العربي إلى إحدى مقاربتين، **أولاهما:** اعتبار المجتمع العربي غير مهيأ ثقافياً للفكر الليبرالي؛ إما لغلبة الأنساق العقدية الدينية المحافظة، أو لهيمنة السلطة الأبوية، والبنيات القرابية والطائفية، **وثانيتهما:** الاستناد إلى تجربة الثورات الحديثة الكبرى (الفرنسية والأمريكية)، للتدليل على أن منطق التحول السياسي، في العهود ما بعد الثورية، يقتضي المرور بمراحل انتقالية من الفوضى والنظم الراديكالية المتطرفة، وصولاً في نهاية المطاف إلى حقبة الديمقراطية التعددية المستقرة، القائمة على الخلفية الفكرية الليبرالية[3]. وعليه، تبدو البلدان العربية، ومنها مصر، تربة غير سوية أو صالحة، لاستنبات وازدهار الفكرة الليبرالية على الأقل في المدى القريب.

ثانياً: نحو تجمع مدني

لقد كانت جماعة الإخوان الأكثر إلحاحاً على الإسراع بالانتخابات (أولاً)، لاقتناص ظروف سياسية كانت هي الأكثر مواتاة لهم، وقد تمَّ لهم ما أرادوا. ولكن القوى السياسية الأخرى، التي أُخذت على غرة، ليس لها العذر اليوم إن لم تكن مستعدة لجذب الأنصار، في ظل هذا المناخ السياسي المفعم بالحيوية، وبعد أن أصبح المواطن المصري أكثر استعداداً للمشاركة والانخراط الطوعي في الأحزاب

(١) هالة مصطفي، "الثورة المصرية: عودة الروح والوعي". مرجع سابق، ص ١٣.

(٢) وحيد عبد المجيد، "مصر إلى أين؟ في مفترق ثلاثة طرق". مرجع سابق، ص ١٣.

(٣) عبد الله السيد ولد اباه، "التحليل الثقافي للثورات العربية". مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، السنة الثانية عشرة، العدد (٤٦)، ص ص ٤٩–٥٠.

السياسية[١]. وهنا، فلا بد من التعاطي بايجابية مع صعود الإسلام الحركي عموماً، والإخوان المسلمين خصوصاً، فما كان الإسلام الحركي ليتصدر الحركات الشعبية العربية، لولا أن الثقافة السائدة في الاجتماع السياسي العربي، هي ثقافة إسلامية أو إسلاموية، تستجيب لمفردات الخطاب "الإخواني" وأمثاله. وفي حين يكتسب الإسلاميون قدرات وازنة في شتى أنحاء البلدان العربية، فقد بات من غير الممكن، بل من المستحيل، السير في مشروع استنهاض الأمة، بمعزل عن هذا التيار أو في مواجهته[٢].

وهنا، فلا بد أن تمتلك التيارات السياسية، غير الإسلامية، الشجاعة الكافية لأن تعترف بأن للصعود الإسلامي البارز والراهن أسبابه الذاتية؛ المتصلة بدور الحركات الإسلامية، وتضحية مناضليها في مقاومتهم لأنظمة الاستبداد والفساد والتبعية، وبقدرتهم على التعبئة والتحشيد وبناء علاقات متينة مع الجماهير. كما أن لهذا الصعود أسبابه الموضوعية، المتصلة بعدم استفادة التيارات الأخرى، لا سيما القومية منها، من الفرص التي أتيحت لها في العقود الماضية، وخصوصاً أنها لم تنجح في ترجمة مبادئها وبرامجها بالشكل المناسب، بل وأحياناً بدت بعض ممارساتها متناقضة مع هذه المبادئ والبرامج[٣].

في المقابل، هنالك ما يجول في ذهن بعض القوى السياسية، من خشية أن يسعى الإخوان للتعددية والتنافسية لجولة واحدة فقط، يسعون بعدها لاحتكار السلطة أو تأبيدها لديهم. ويعتقد الغزالي حرب: بعدم واقعية هذا التخوف، "لأن المواطن المصري نفسه قد تغير جذرياً بعد الثورة. وأما ما أعطاه للإخوان من تفويض، فهو مرهون بوفائهم بوعودهم، وباستجابتهم لمطالب وأمال الشعب، وهي مهمة ليست سهلة على الإطلاق"[٤]. والحاصل، أن المواطن والشعب المصري قد أصبح أكثر وعياً وذكاءً، من أن يفرض عليه احتكاراً جديداً للسلطة، أيّاً كان مصدره.

علاوة على ذلك، فإن القوى المدنية –وتحديداً الليبرالية منها– تمتلك عناصر قوة يمكن استخدامها كأدوات للتعبئة والحشد والتجييش، في الحراك الشعبي الدائر في مصر، ويدعم هذا الرأي، قول طارق البشري، حيث يعدد اثنتين من تلك الأدوات الهامة، **الأولى:** سيطرة التيار الليبرالي على وسائل الإعلام الخاص، وهي سيطرة تكاد تكون غالبة، ولها تأثيرها أيضاً في دوائر اتخاذ القرار، في داخل أجهزة الدولة.

---

(١) أسامة الغزالي حرب، "آلام ولادة الديمقراطية". مرجع سابق.

(٢) عصام نعمان، "نحو استنهاض الأمة في سياق عروبي إسلامي". مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٤٠٢)، آب/أغسطس ٢٠١٢، ص ١٩٦.

(٣) معن بشور، "رأي في تعامل القوميين مع صعود الإسلاميين". مرجع سابق، ص ١٧٤.

(٤) أسامة الغزالي حرب، "آلام ولادة الديمقراطية". مرجع سابق.

وأما **الثانية:** فهي، عمق الثقافة السياسية التي تحملها نخبة التيار الليبرالي، وما لها من نفوذ في المجتمع، وخبرة في التأثير في الرأي العام[١].

كما أن "قوة الشارع" ستظل تمثل قيداً وسقفاً، لكل من يدير مصر في مرحلة بعد الثورة، أياً كان انتمائه السياسية. فمن كان يتوقع أن "جماهير كرة القدم" (الألتراس)، تتحول لفاعل سياسي غير رسمي في التظاهرات؟[٢]، ومن كان يتوقع أن "قطع الطرق"، يتحول لإحدى أدوات الضغط الجماهيري على السلطة؟ ومثلها من الظواهر الكثير. وفي واقع الأمر، فقد كشفت ثورة ٢٥ يناير عن معادلة سياسية غير مسبوقة في المجتمع المصري، قوامها "مواطن جريء، في مواجهة نظام سياسي هش"[٣].

فلقد جاءت انتخابات البرلمان (مجلسي الشعب والشورى)، في لحظة لم تكن القوى السياسية في مصر جاهزة أو متيقنة، من استكمال العملية السياسية، فكانت نتائج البرلمان على النحو الذي أعطى للإسلاميين فوزاً ساحقاً، ليس لأن حجمهم في الشارع المصري يمثل نفس النسبة، بل لأنهم خاضوا الانتخابات البرلمانية، دون منافسة جدية من قبل أي تيار آخر. بينما جاءت انتخابات الرئاسة في جولتيها (الأولي والإعادة)، لتسقط فرضية الاستحالة، وتضحض فكرة الاستكانة لمسلمة: أن الإخوان قوة انتخابية لا تقهر، وأنها غير قابلة للهزيمة أو المنافسة.

وأخيراً، فإنه يلزم الإقرار هنا، بأنه على الرغم من العديد من الإنجازات التي تحققت، في سبيل إحداث تغيير حقيقي في السياسة والمجتمع في مصر، فإنها باتت تختلط بكثير من الفوضى، والانقسامات الحادة، التي تهدد ليس فقط بتعطيل مسار التقدم، باتجاه إعادة تأسيس نظام جديد، بل بالنكوص عن كل ما تم، وإعادة تأويله تأويلاً تآمرياً. والخلاصة، إنَّ صورة المستقبل باتت تبدو ملتبسة، والمحصلة النهائية لكل ما يعتمل في أرض مصر حالياً، من تفاعلات وصراعات متسارعة وكثيفة، لا يمكن الزعم بوجود طرف يستطيع حسمها في اتجاه بعينه، وإلا كان قد فعل[٤].

---

(١) طارق البشري، "علاقة الدين بالدولة: حالة مصر بعد الثورة". مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٤٠٧)، كانون ثاني/يناير ٢٠١٣، ص ص ٩٥-٩٦.

(٢) محمود عبده علي، ""الألتراس": التوجهات السياسية لجمهور كرة القدم في مصر". موقع مجلة السياسة الدولية، ٢٠١٢/٢/١. على الرابط 15.9.2012 (http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/2126.aspx)

(٣) خالد حنفي علي، "وصف مصر: الدولة والإقليم والعالم بعد ثورة ٢٥ يناير". موقع مجلة السياسة الدولية، على الرابط http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/2126.aspx) 17.2.2013.

(٤) مالك عوني، "سياقات إعادة البناء: هل يمكن أن تؤسس الثورة المصرية نموذجاً؟". ملحق تحولات إستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، السنة ٤٨، العدد (١٨٧) ، يناير ٢٠١٢، ص ٣.

وجملة القول، إنَّ الثمرة الأساسية لربيع مصر هي ثمرة التداول السياسي على الحكم، وما يجب أن يسعى إليه الفرقاء السياسيين، هو أن تكون الثمرة للأمة كلها وليس لحزب أو تيار بعينه. لذلك، فعلى الرئيس المصري أن يحافظ على مسافة بينه وبين حزبه، وأن يقف على بعد واحد مع كل أطراف العملية السياسية، وأن يبدأ بإجراء مصالحة تاريخية بين التيار الإسلامي والتيار المدني، من أجل بناء "الكتلة التاريخية"، وتحويل الربيع العربي إلى نهضة شاملة.

لذلك، فإن الكرة الآن أصبحت في ملعب التيارات المدنية، فهي مطالبة بأن تعيد إنتاج نفسها، بما يتلاءم والظروف والمتغيرات الحاصلة في مصر، وأن تستفيد من تجربة الماضي، وأن تعمل على تجديد خطابها السياسي والاجتماعي، بحيث يصبح أكثر قرباً واتساقاً بقضايا الجماهير. ويبدو أن الشعب المصري لم يجد ضالته في تيار الإسلام السياسي، بعد أقل من عام على صعود الرئيس محمد مرسي للرئاسة، وغير راضياً عن حالة الاستئثار والتفرد بالحكم، ولكنه لا يجد البدائل الممكنة.

وفي الختام يرى الباحث، أن تجربة الإخوان في مصر "الجديدة"، لا تبدو –حتى الآن– سوى صورة مكبرة من تجربة حماس– غزة (٢٠٠٦–٢٠٠٧)، فتدخل البلاد في حالة من تحدِ الداخل والخارج، وتتسبب بعدها بحالة من الانقسام السياسي والمجتمعي، ولترتفع بعدها أصوات الحريصون على نهضة هذا الأمة، في صرخة استغاثة أو مناشدة: بأن "يا إخوان العالم اتعظوا". ليظل السؤال قائماً: هل يتعلم الإخوان من تجارب الماضي؟ فيجنبوا مصر شبح الوقوع في وحل الفرقة والتشرذم، والعودة للعصبيات الطائفية والأيديولوجية، أم يركبهم العند والكبر الصلف فيستمروا في نفس الطريق، الذي لا يؤدي ولا يؤول إلا للمجهول؟!.

المطلب الثالث: ثورة ٢٥ يناير والدروس المستفادة

مضت قاطرة التغيير والإصلاح سريعاً في بلدان الوطن العربي، بدت خلالها المجتمعات العربية ككرة الثلج، أو كما النار التي كانت راقدة تحت رماد الأنظمة المستبدة، وقد تواترت الصور بشكل متلاحق، لدرجة أن المراقبين والباحثين أصبحوا غير قادرين، في بعض الأحيان، على متابعة الكثير من التفاصيل، وتمحيص المداخل والأسباب، فلقد شكلت ثورات الربيع العربي ظاهرة فريدة غير مسبوقة، وطفرة في التاريخ العربي الحديث. وربما تكون محاولة استخلاص بعض الدروس المستفادة هنا، مغامرة محفوفة بالكثير من المخاطر، ذلك أن ربيع مصر والعرب ما انفك مخاضه يقطر بالدماء، ومآلاته لم تضح بعد، إلا أنه يمكن للباحث تقديم مساهمة أو محاولة متواضعة، للوقوف أمام مجموعة من العِبَر والعِظات، واستخلاص جُملة من الدروس المستفادة من وثورة ٢٥ يناير، باعتبارها غنية بالدروس، ومنها:

الدرس الأول: قوة الشارع العربي

إن أحد أهم اكتشافات ثورة ٢٥ يناير، وثورات الربيع العربي، هي قوة الشارع المصري والعربي عموماً، فلقد كَسَرت حاجز الخوف وهيبة السلطة الحاكمة، التي استوطنت الإنسان العربي لعقود طويلة من الزمن، كما أنها تجاوزت كل المعتقدات السياسية القديمة، التي ألَّهت الحاكم وصنعت منه فرعوناً جديداً، غير قابل للنقد، وفق تعاليم المجتمع الأبوي الجديد، وبرأي يوسف الشوري: فإن المواطن العربي سوف يلمس أن كابوس الخوف والرعب قد فارق مرة وإلى الأبد، ويدل هذا على أن المواطن العربي أصبح مطمئن النفس، ثابت الخطى، وهو لأول مرة، منذ أزمان بعيدة، اطمئنان داخلي توازنه أحلام النفس البشرية، وقد حطمت قيود خوفها، وكما يتحدى السجين سجانه، في لحظة انهيار الأعراف الجائرة، تساقطت فجأة كل الحواجز[(١)].

ومن جانب آخر، أثبتت هذه الثورات هشاشة وضعف النظام في مواجهة المجتمع؛ فأظهرت أن الرؤساء والزعماء، الذين كانوا يعتقدون أنه لا يمكن الاستغناء عنهم، وأن لديهم مناعة وحصانة لا تُمس، قد وجدوا أنفسهم فجأة معزولين وعاجزين وبدون قوة، وظهرت الشعوب كأنها "الحصان الأسود"[(٢)]. إذاً، هي ثورة ذات عقل جديد، وجسد جديد، وأذرع جديدة، لا يمكن فهمها إلا من خلال منظور جديد، ثورة فجرها الشباب، من واقع رصدهم ومعايشتهم للجمود الذي أحاط بأهاليهم، ومن ثم، فهي لم تكن ثورة على النظام السياسي فقط، ولكن ثورة على ثقافة الجمود والتواكل والخوف، التي انخرط فيها الجميع تحت وطأة استبداد النظام، وتحت وطأة الجهل والفقر[(٣)].

وبعبارة أخرى، إن أهم إنجازات ثورات الربيع العربي، أنها أعادت الاعتبار للشعوب العربية التي استعادت ثقتها بنفسها، وشعرت لأول مرة بأنها شعوب حية، قادرة على رسم مستقبلها وتحديد مصيرها بنفسها، هذا فضلاً عن بروز الشباب كقوة دافعة، وكشريحة جديدة محركة للمجتمع، وباختصار يمكن القول، إن الإنسان العربي قد استطاع أن يتجاوز الإذعان، ويحطم كل "براديغمات الطاعة" –بتعبير الطاهر لبيب[(٤)]، التي تمكنت منه لعقود طويلة من الزمن.

---

(١) يوسف الشوري، "العبور إلى الديمقراطية". مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٣٨٥)، آذار/مارس ٢٠١١، ص ٨.

(٢) Jack Goldstone, "Understanding the Revolution of 2011: Weakness and Resilience in Middle East Autocracies", *Foreign Affairs*, vol. 90, no. 3 (May-June 2011), p. 11.

(٣) نادية مصطفى، **الثورة المصرية.. نموذجاً حضارياً**. مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة، ٢٠١١، ص ٢٠.

(٤) الطاهر لبيب، "هل الديمقراطية مطلب اجتماعي؟ علاقة المشروع الديمقراطي بالمجتمع المدني العربي". (في) **المجتمع**

وعن قوة الشارع العربي، فقد اختارت مجلة (التايم TIME) الأمريكية "المتظاهر Th Protester" ومنحته لقب شخصية العام ٢٠١١، إذ اعتبرته فاعلاً رئيسياً ومُوَجِهاً للتاريخ الإنساني، على خلفية الثورات التي شهدتها المنطقة العربية. لقد احتفت التايم بـ"المتظاهر" وحددت له عدة ملامح، من أبرزها: **تجاوزه للانتماء السياسي؛ وغياب الزعامة**؛ كما أنه (أي المتظاهر) **عابر للقوميات؛ وكَسرَ دائرة الخوف؛ واستخدام تكنولوجيا الضغط؛ وتبادُل الخبرات الاحتجاجية**؛ وأخيراً، فإن الاحتجاجات كانت **سلمية ثورية**[١]. ولأنها كذلك، سلمية المنهج والأسلوب، فهي ثورة بيضاء بلا دماء، طوباوية الأهداف والأداء، تسعى لإنجاز أهدافها بأقل الخسائر، أو كما اصطلح على تسميتها "حرب اللاعنف"[٢].

لقد كان الطابع السلمي والمنظم والحضاري لملايين الناس، الذين شاركوا في الثورة، هو مصدر قوة الثورة، وكان رسالة قوية بأن الشعب العربي ليس مجرد جموع، تهيمن عليها النزعة الدموية والانقسامية والتخريبية، بل شعب يمكنه التصرف بحضارة[٣]. إن العنف الدموي المباشر ضد السلطة المستبدة ليس خياراً مناسباً، والمقاومة السلمية أجدى وأبقى. وقد بين المنظِّر السياسي الأميركي (جين شارب) في كتابه المعنون بـ "من الدكتاتورية إلى الديمقراطية" أن الثورات السلمية تتبني على فكرة "البطولة الهادئة"، التي ترفض الرد على عنف الاستبداد بعنف مضاد. فالانجراف إلى العنف الدموي يمنح الاستبداد أخلاقية الرد العنيف، ويسبغ على تمسكه بذاته طابعاً شرعياً؛ لكن الثورات السلمية ليست مُبرَأة من العنف بإطلاق، ولا من الممكن أن تكون كذلك، بحكم تعرضها لعنف السلطة المستبدة. بيد أن عنف الثورة السلمية عنف رمزي ودفاعي، لا يستهدف القتل أو الأذية الجسدية كما يفعل المستبدون. وقد تحتاج الثورات الشعبية إلى عنف دفاعي، والعنف في هذه الحالة لا يتنافى مع المنطق السلمي للثورة[٤].

المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٢، ص= =٣٣٩؛ وكذلك، الطاهر لبيب، "علاقة المشروع الديمقراطي بالمجتمع المدني العربي". (في) علي خليفة الكواري وآخرون، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠، ص ٢٠٠.

(١) يسرا الشرقاوي، "قوة الشوارع: لماذا اختارت "التايم" المتظاهر شخصية العام ٢٠١١ ؟". موقع مجلة السياسة الدولية. على الرابط
(http://www.siyassa.org.eg/NewsContent) 12.6.2012.

(٢) يستخدم تعبير "حرب اللاعنف" هشام مرسي ووائل عادل وأحمد عبد الحكيم في كتابهم المشترك حرب اللاعنف، وهو من منشورات أكاديمية التغيير في مصر.

(٣) إبراهيم أبراش، **الثورة العربية والقضية الفلسطينية: دراسة تحليلية للثورات العربية وتأثيراتها على القضية الفلسطينية**. قراءات إستراتيجية، مركز التخطيط الفلسطيني– منظمة التحرير الفلسطينية، السنة الرابعة، العدد السابع، إبريل ٢٠١١، ص ٨١.

(٤) محمد بن المختار الشنقيطي، "منطق الثورات ومآلاتها". الجزيرة نت–المعرفة، ٢٠١١/٢/٢٤. على الرابط
(http://www.aljazeera.net/opinions/pages/b6a33661-a06c-90972-8422-4439d257c31) 7.3.2012.

لذا فقد جاء المتظاهر العربي ليغير حركة التاريخ، مثلما حدث مع حركة الحقوق المدنية (بقيادة مارتن لوثر كينج) في الستينيات من القرن الماضي، وفي سبعينيات إيران والبرتغال، لكنه حقق ما هو أكبر من ذلك، فهو يختلف عن هذه العينة من المتظاهرين، في أنه لا يناصر فقط قضية مجردة[١].

وبالتالي، فإن الدرس الكبير المستفاد من ثورات الربيع العربي، هو أن مشكلات الإنسان العربي وقضاياه لا يمكن أن تُترك دونما حلول أكيدة، نظراً لأن مستقبل الناس وحياتهم قد أصبحا اليوم على المحك، وصارا في كفة الميزان[٢]. لذلك، لم يعد مقبولاً أن يُحكم الناس بمنطق القطيع، ولم يعد مُمكناً لأي نظام أن يستمر في حكمه دون رضا المحكومين، وأن أي مسئول وأي سلطة سياسية، مهما تمتعت بالشرعية، عليها أن تأخذ بالحسبان القوة الشعبية الكامنة، والمهيأة دوماً للانفجار؛ فقد باتت الجماهير المهمشة لاعباً رئيساً في مضمار السياسة، ويمكن للأغلبية الصامتة –التي اصطلح على تسميتها "حزب الكنبة"– أن تحسم أي معركة سياسية من خلال صناديق الاقتراع. أجل، لقد خرج مارد الشعب من القمقم، ولن يعود إليه أبداً.

وأخيراً، فلقد برهنت التجربة على أن الشعوب العربية شعوب فتية وشابة، تغص بالطاقة والنشاط والحيوية، ومازال لديها الكثير ما تقدمه، فكما أبهرت العالم بهذه الثورات، فإنها قادرة، بلا شك، على تدشين مرحلة من البناء، والمساهمة في عملية تنموية شاملة. وأكثر من ذلك، فإنها قادرة على المساهمة بشكل فاعل، في الإنتاج الحضاري للبشرية جمعاء.

الدرس الثاني: إمكانية الثورة

الدرس الثاني الإمكان؛ إمكان الثورة حتى في البلدان العربية، وأن الدكتاتوريات أكثر هشاشة مما يُخيَّل للرازحين تحتها؛ فبقدر ما تبدو صلابتها، أثناء حكمها، يتضح ضعفها عند سقوطها، وهو سقوط مفاجئ، وسريع، ومهين[٣]. وبذلك وضعت الثورة حداً نهائياً لأسطورة بقاء الأنظمة العربية في الحكم مدى الحياة، وانتهاء فكرة استخفاف الأنظمة بإرادة الشعب، وبقدرته على الثورة والتغيير[٤]. ولا جدال في أن

---

(١) يسرا الشرقاوي، "قوة الشوارع: لماذا اختارت "التايم" المتظاهر شخصية العام ٢٠١١ ؟". مرجع سابق.

(٢) محمود أبو زيد، "العقد الاجتماعي والانتقال لمجتمع ديمقراطي". مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، السنة الثانية عشرة، العدد (٤٥)، يناير ٢٠١٢، ص ٤٥.

(٣) الطاهر لبيب، "لكي لا تأكل الثورة أولادها باكراً". مجلة إضافات (المجلة العربية لعلم الاجتماع)، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (١٣)، شتاء ٢٠١١، ص ١٦.

(٤) خالد المعيني، "المحركات الحقيقية للثورات العربية والمحصلات النهائية". الجزيرة نت– المعرفة، ٢٠١١/٥/١٨. على الرابط
(http://www.aljazeera.net/opinions/pages/63214c8-6c4-91b34-bd658-24a4890235e) 3.10.2011.

الوطن العربي يشهد لحظة تاريخية بامتياز، وقف العالم أمامها مذهولاً. واستنفرت أوروبا وأمريكا أقلامها ووسائل إعلامها للقول: إن شباب "الربيع العربي" يشبه– "نا"، لأنهم يترجمون مبادئ الأنوار في ساحاتهم!! أليست الحرية، والمساواة، والعدالة مبادئ– "نا". وهكذا بين عشية وضحاها، تغير النمط الإدراكي الغربي للعرب، واهتزت "الكليشاهات" التي لطالما روجها، وحرص على تكريسها في الأذهان والمخيلات، من مجتمعات تنتج العنف، والإرهاب، والهجرة، والمخدرات، وصور المرأة المحتجبة، إلى مجتمعات قادرة على رفع شعارات عصرية، ومتعطشة إلى الحرية والديمقراطية(١).

نعم إن الثورة، كمشروع حضاري كبير، أصبحت منذ الآن ممكنة، ولا تحتاج لقادة تاريخيين مُلهمين يتمتعون بكاريزما مؤثرة في نفوس العامة. ولا تحتاج، كذلك، إلى "حزب طليعي" يحرض الجماهير، ويقود الثورة، ويوجه مساراتها، ولم يعد الآن ضرورياً أن تنطلق الثورات من خلفيات أيديولوجية إسمنتية صارمة؛ فلقد صارت الثورة، في زمن من موت الأيديولوجيا، مسألة متعلقة بالشعب، في مجموعه، ولم تعد الثورة الآن ممكنة، انطلاقاً من مرجعية أيديولوجية واحدية، لأن زمن المطالبة بالحريات الجماعية والفردية وحقوق الإنسان والديمقراطية، أنزل الثورة من سمائها الأيديولوجية المتعالية إلى أرض الواقع اليومي، بمطالبه واحتجاجاته المشروعة(٢). والدرس الذي تلقفناه من ثورات الربيع العربي، أن مجموعةً من الشباب المتعلم والمثقف لقادرة على إشعال فتيلها، ونشر ثقافة الاحتجاج، والخروج للشارع شاهرةً سيف غضبها في وجه الطغاة، معبرةً عن مطالبها بشكل سلمي وبأرقى الصور الحضارية.

كما ولم تعد الثورة، في عصر العولمة والفضاءات المفتوحة، بحاجة لتحضيرات وممهدات ومداخل، تستمر لعدة سنوات كي تجهز للحظة الصفر، فقد أسهمت وسائل الاتصالات في نشر وتعميم وتصدير فكرة "الثورة"، والخروج على الأنظمة المستبدة، ووفرت الاتصالات الحديثة، وتحديداً الفضائيات، فرصة مثالية لمتابعة ومشاهدة أحداث الثورة لحظة بلحظة، فأصبح المواطن العربي يتابع الثورات على الهواء مباشرة كما يتابع مباراة في كرة القدم. من هنا، جاء إلهام النموذج والتداعي، الذي أسهم بشكل هائل في نقل الثورة من بلد لآخر. كما أن هذه الثورات –برأي فاضل العماني– قد حققت "أكبر نجاح لنظرية قطع الدومينو، تلك النظرية التي استُبعِدَت طويلاً من المشهد، بحجة أن تطبيقها على الواقع العربي غير ممكن، لتباين الظروف واختلاف المعايير"(٣).

---

(١) محمد نور الدين أفاية، "التحرر من السلطوية والديمقراطية المعلقة". مرجع سابق، ص ٢٥.

(٢) مصطفى الحسناوي، "تحولات مفهوم الثورة في زمن موت الأيديولوجيا". موقع حكمه، ٢٠١١/٢/٢٧. على الرابط (http://www.hekmah.org/portal/) 9.11.2011.

(٣) فاضل أحمد العماني، "الدروس المستفادة من الثورة في مصر". صحيفة الوطن السعودية، ٢٠١١/٢/١٠. على الرابط

(http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleId=4389) 12.10.2011

الدرس الثالث: الأحلام المؤجلة.. ثورة تنتصر ولا تَحكم !

إن أخطر معضلات ثورة ٢٥ يناير، أنها ثورة بلا قيادة (بلا هيئة أركان تمثل القيادة الثورية المنظمة، التي تتحول بعد نجاح الثورة إلى مجلس لقيادة الثورة)[١]. كما أنه حينما قامت الثورة، لم تجد نخبة مثقفة يمكن أن تؤسس لها، أو تعمل على إنارة طريق المستقبل أمامها، فمن خطايا النخبة التي برزت على الساحة أنها حولت الثورة إلى مناسبة كلامية، وفجأة أصبح أعضاء النخبة نجوماً لبرامج تلفزيونية، وابتدعوا معارك "دونكيشوتية"[٢]. كل ذلك وشباب الثورة يصرخون، فالثورة تُسلب من بين أيديهم، والرصاص والبلطجية تنقض عليهم من كل اتجاه، بينما النخبة سعيدة ومأجورة بحروبها الكلامية، تحاول بظهورها التليفزيوني الأنيق، أن تصنع زعامة واهية على أشلاء شهداء يسقطون في كل يوم وكل ساعة[٣].

كما أن القوى الثورية نفسها تعرضت للكثير من الانقسامات والتشويه[٤]، بسبب ما تقوم به من احتجاجات، وبات يلصق بها كل ما هو مخالف للقانون، وكل ما يعمل ضد الاستقرار، بل والاتهام بالعمالة أحياناً وتلقي التمويل الأجنبي، فالثوار في مصر لا يشعرون بالتغيير، فليس هناك من أهداف ثورتهم ما قد تحقق على أرض الواقع (العيش، الحرية، العدالة الاجتماعية، والكرامة الإنسانية)، فالحزب الوطني الحاكم السابق –من وجهة نظرهم– لا يزال يعمل رغم حله؛ فهو متغلغل في البيروقراطية المصرية وفي أجهزة "الدولة العميقة"، والشخصيات نفسها تقريباً، هي التي تتولى المناصب الوزارية، وتشغل الوظائف العامة، ومناصب المحافظين[٥].

وعندما قفز الإخوان إلى سدة الحكم، لم يتغير واقع القوى الثورية، وكل ما هنالك أن الاستحواذ على مقاليد الدولة بدأ يؤول لحزب آخر، والمواقع القيادية في الدولة يتم إسنادها لأعضاء الجماعة، أو على الأقل تُختار من السلة ذاتها، وعلى نفس الخلفية، في محاولة للسيطرة على مفاصل الدولة المصرية.

---

(١) محمد فرج، "الثورة والصراع بين القديم والجديد". مرجع سابق، ص ٦٢.

(٢) سامح فوزى، "النخبة السياسية المتطهرة دائما". موقع: مواطنون من أجل التنمية، ٢٠١١/١١/٥. على الرابط (http://www.Cfd-eg.Org/node/393.) 12.5.2012.

(٣) علي ليلة، "خرائط النخبة المصرية والثورة". مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، السنة الثانية عشرة، العدد (٤٥)، يناير ٢٠١٢، ص ٢١.

(٤) كما حصل مثلاً في حركة ٦ أبريل التي انقسمت إلى فريقين (٦ أبريل فرع الجبهة الديمقراطية، و ٦ أبريل مجموعة أحمد ماهر).

(٥) هالة مصطفى، "مرحلة انتقالية بلا توافق". مرجع سابق، ص ٦.

لذلك لم تفلح الانتخابات، التي جرت في هذا المناخ السياسي المشحون، في تهدئة أو احتواء القوى الثورية، فبرلمان ما بعد الثورة ثلثاه أو ربما أكثر من الإسلاميين. قد لا تكون البرلمانات، التي تأتي مباشرة عقب الثورات، هي المعبرة عن التغيير الكبير المنشود، وقد لا تعبر عن القوى الثورية ذاتها. وهو ما حدث بالفعل في الحالة المصرية، فالقوى الإسلامية كانت هي البديل الجاهز، وهو أمر قد يكون طبيعياً ومفهوماً(١). لقد بات الميدان، إذن، خارج حلبة الصراع من أجل التغيير، ويُقال: "هذه هي حال الثورات، يقوم بها المجانين ويجنى ثمارها الانتهازيون". ثم يتم الاستشهاد بالوقائع، للتدليل على صحة هذه المقولة؛ فالشباب هم من تحركوا إلى الميدان، وهم من ثبتوا فيه، يتصدون بصدورهم للرصاص، ثم تقدم محترفو السياسة، وأصحاب الخبرة والتجربة، ونهزوا الفرص ليقطفوا الثمار(٢).

ويعتقد الباحث هنا، أن الخطأ الكبير الذي وقع فيه ثوار مصر، هو أنهم قد تعجلوا النزول عن الجبل، فعندما تنازل مبارك عن صلاحياته في يوم ١١ فبراير ٢٠١١، ووضع السلطة في يد المجلس الأعلى للقوات المسلحة، اعتقد الثوار أن مهمتهم الثورية المتمثلة في (إسقاط رأس النظام) قد أُنجزت، وبالتالي، غادروا ميدان التحرير، معلنين انتصار ثورتهم، وكان يتعين عليهم الاستمرار في اعتصامهم داخل الميدان، وألا يغادروه حتى يحققوا ثلاث منجزات أساسية وهي:

١) **تشكيل حكومة الثورة**، وهي حكومة مؤقتة من قيادات الثورة، أو ممن يختارهم الثوار، تتحدد مهمتها في قيادة المرحلة الانتقالية والإشراف على عملية التحول الديمقراطي، والتحضير لانتخابات برلمانية ورئاسية.

٢) **تشكيل محكمة الثورة**، وهي محكمة مؤقتة تعمل بقانون معين، يتم إعداده لجلب المتهمين للقضاء (المتهمين بقضايا الفساد، وقتل المتظاهرين أثناء الثورة، والمتهمين بإفساد الحياة السياسية...الخ)، وذلك لتحقيق العدالة الانتقالية.

٣) **تعليق العمل بالدستور القديم (دستور ١٩٧١)**، وتشكيل لجنة وطنية لإعداد دستور جديد للبلاد، تضم كافة طوائف وفئات وشرائح المجتمع، لوضع دستور عصري للبلاد، يتناسب والطبيعة الجديدة لمصر ما بعد الثورة، وكذلك إعداد رزمة من القوانين، لضبط عملية الممارسة السياسية خلال المرحلة الانتقالية (قانون مباشرة الحقوق السياسية، قانون الصحافة، النقابات، الجمعيات الأهلية، والانتخابات..الخ)(٣).

---

(١) المرجع السابق، ص ٦.

(٢) طلال سلمان، "تطفل عربي على معركة الرئاسة في مصر: حتى لا يلتهم ورثة النظام الثورة". جريدة الشروق المصرية، ١١ أبريل ٢٠١٢.

(٣) ممدوح حمزة، أمين عام ائتلاف شباب الثورة، (في) برنامج "شاهد علي الثورة". قناة الجزيرة، مارس ٢٠١١.

والحاصل، أن الشباب والقوى الثورية، الذين تداعوا عبر عوالمهم الافتراضية وتنادوا للثورة، خرجوا صفر اليدين، بعد مضي أكثر من عامين على مرورها، صحيح أنهم نجحوا في إسقاط نظام لطالما حلم المصريون بإسقاطه، إلا أنهم لم يحققوا بعد ما يصبوا إليه من أهداف ثورتهم، ولا يتراءى لهم أمل قريب في تحقيق ذلك، لتبقى أحلامهم في ثورة ناجزة، مجرد أحلام مؤجلة!.

الدرس الرابع: الحذر من لصوص الثورات

لعل أبرز نتائج ثورات الربيع العربي تتمثل في إعادة الاعتبار لعلاقة الدين بالسياسة[١]، حيث يتصدر المشهد بعد ثورة يناير جدلاً كبيراً، ونقاشاً واسعاً حول حدود علاقة الدين بالسياسة، وحول الدولة المدنية والدولة الدينية[٢]. وفي ضوء تطورات الأحوال، يبدو الحراك العربي وكأنه تعرَّض لعملية "سطو انتخابي"، من طرف قوى إسلامية لا يمكن تعدادها من صفوف الثورة، وأن بديل الاستبداد القهري أنتج، وبقوة الاقتراع، بروز جماعات من جوف المجتمع محكمة التنظيم، متجذرة في الأوساط الشعبية، حاملة لشعارات العودة إلى السلف، و"أسلمة المجتمع" بتطبيق "شرع الله"، وهذا ما يبرر المعاينة، بأن "الثورة لم تقع بعد"، ففي غياب اقتدار تنظيمي ومشروع سياسي لشباب الثورة، وعجز الأحزاب التقليدية عن تأطير المنتفضين وغيرهم، وتنامى قوة الإسلام السياسي بفضل نزوعات التدين الموجودة، وعقود من القهر السياسي، والخبرة التنظيمية، فإن قوى التغيير نحو الديمقراطية المتشبعة، حقاً، بالثقافة العصرية تبقى أقلية لا حول لها ولا قوة أمام المد المتصاعد للتيارات التقليدية والمحافظة[٣].

إن المسئولية الوطنية هنا، تقع على عاتق القادة الميدانيين للثورة، الذين ظلّوا متمسكين بميدان التحرير، كأنما هم قد عشقوا المكان، الذي أطلقوا منه شرارة الثورة، وكرَّسوا كل جهدهم للعودة إليه؛ للاحتجاج والمبيت فيه، كلما تطلبت تطورات الأوضاع ذلك، وكأن الثورة قد اختزِلَت في مساحة وجغرافيا الميدان. وكان الواجب عليهم، أن ينتشروا في ربوع الوطن، يبشروا بأفكار الثورة، ويطوروا وعي الجماهير بقضايا مجتمعهم، حتى يحولوا الجماهير من كتلة ساكنة، إلى كتلة فاعلة تتحرك بوعي لحماية ثورتها[٤].

---

(١) حمدي عبد الرحمن، "مراجعات الثورة المصرية بعد عامها الأول". الجزيرة– المعرفة، ٢٠١٢/٢/١٢. على الرابط (http://www.aljazeera.net/opinions/pages/d11fbed8-b36d-564-8018-4763ddc194fdb) 2.5.2012.

(٢) عبد العليم محمد، **الثورة المصرية بين المرحلة الانتقالية والقضية الفلسطينية**. مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، ٢٠١١، ص ٦٢.

(٣) محمد نور الدين أفاية، "القوى الاجتماعية للثورة". مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٣٩٨)، نيسان/أبريل ٢٠١٢، ص ١٢٧، ١٤٢.

(٤) على ليلة، "خرائط النخبة المصرية والثورة". مرجع سابق، ص ٢٣.

والدرس المستفاد إذن، أن هناك دائماً من يُجيد ركوب الموجة، وسرقة نجاحات الآخرين؛ فهناك من يُضحي ويبذل كل شيء، وهناك من ينتظر ليقطف ثمرة تلك التضحيات[١].

وما يطمئن الثوار أنه، على الرغم من مأساوية مصير الثورات الحديثة، وقدرة التنظيمات السرية والأجهزة الأمنية والجنرالات على سرقتها ونهبها، وتغيير مسارها، إلا أن الثورة المصرية وثورات الربيع العربي عموماً، لا يمكن أن تعاني نفس المصير المفزع؛ لارتباطها بعصر ثورة الاتصالات والانترنت، واعتماد هذه الثورات على التواصل الواسع النطاق خاصة بين الشباب، ذلك أن الدولة أصبحت بالفعل قرية صغيرة يتردد بين جنباتها، ليل نهار، كل المفاسد والفضائح والمآسي، بما يسهل الكشف التفصيلي عن وقائع الانحراف للنظم السياسية، وبما يسمح بملاحقتها وتعريتها باستمرار[٢]. وهذا الدور مازال شاغراً ويحتاج إلى أن يملؤه الشباب بثورتهم، حتى يكونوا وشعبهم حراساً يحافظون على الثورة، من حيث الفاعلية والاستمرار[٣].

الدرس الخامس: الثورة بحاجة لوقت كي تحقق أهدافها

قد يكون مسار التغيير قد انطلق، والمُؤمل أن يكون في اتجاه تبني قيم المجتمع الديمقراطي، والدولة المدنية الحديثة. وفي كل الأحوال، فإن التجارب التاريخية تبين أن الثورات لا تحقق أهدافها على المدى القصير؛ فقد كان على الفرنسيين أن ينتظروا أكثر من قرن لكي تعطي الثورة الفرنسية نتائج ومكتسبات لها طابع الاستدامة، وأن يتغلبوا على كل مصادر "الثورة المضادة"، والعوائق، والمقومات السياسية والثقافية، ويظهر أن مجتمعاتنا في حاجة إلى سنوات وعقود لكي تقطع مع ترسبات الاستبداد، وقوى الارتداد، والانتقال من واقع الفساد والزبونية، إلى منطق الاستحقاق، ومن المحسوبية إلى تكافؤ الفرص، ومن الذهنية الاستبدادية إلى المرجعية الديمقراطية، ومن إذلال الشباب والنساء، إلى الاعتراف لهم بقدراتهم الكبيرة على التغيير والمشاركة في المجال العام[٤].

إن الثورة التي لا تخطيء، هي ثورة لم تحدث بعد؛ فالثورات ليست أفعالاً معصومة، بل من الطبيعي أن ترتكب كل ثورة أخطاء. والثورة التي تمضي بلا تعثر، وفقاً لخطة عمل واضحة من البداية،

---

(١) فاضل أحمد العماني، "الدروس المستفادة من الثورة في مصر". مرجع سابق.

(٢) أسامة غيث، "التنظيم السري واحتراف سرقة الثورات". جريدة الأهرام، ١٤ ابريل ٢٠١٢.

(٣) على ليلة، "خرائط النخبة المصرية والثورة". مرجع سابق، ص ٢٣.

(٤) محمد نور الدين أفاية، "القوى الاجتماعية للثورة". مرجع سابق، ص ١٤٢.

هي أقرب إلى الخيال السياسي وليس الحقيقة، فكل ثورة تُعدِّل وتُغيِّر سلوكها كلما تخبطت[1]. فالثورة ليست هدماً لجدار، أو اقتحام لمبنى أمني، أو صباغة الأرصفة بلون العلم، إن الثورة تبقى حلماً، إذا لم تتغرس أهدافها وروحها في الممارسات اليومية للبشر. والأمر كله يشي، بأن مخاض الدولة والمجتمع هو مخاض طويل، لا يتحقق بين يوم وليلة[2]. وبعبارة أخرى، ما لم تتحول مبادئ الثورة وشعاراتها، إلى برنامج عمل حقيقي، قادر على ترجمة أحلام البسطاء، في "العيش والحرية والعدالة الاجتماعية والكرامة الإنسانية"، فستبقى تلك الشعارات جزءاً من يوتوبيا الثورة.

وهذا يعني، أن الثورات ليست فوق النقد، بل إن النقد بالذات هو عملية ضرورية وحيوية، لتصحيح مسار الثورة، وترشيد وسائلها، وتقويم ممارساتها؛ فالثورة التي تنطلق لنقد الواقع القائم، تنتج نقدها أيضاً. وهذا يعني أن الثورات هي عملية صعبة ومعقدة وطويلة، وأنها تحتاج إلى مواكبة نقدية جدية ومسئولة، فالثورة ليست بمثابة عملية إنقلابية، تغير في أسابيع أو في أشهر واقعاً له من العمر عدة عقود، وربما عدة قرون. وهنا يجب إدراك حقيقة أساسية، وهي أن هذه الأخطار وتلك التخوفات والتحديات إنما هي من طبيعة الثورة ذاتها، وجزءاً من ثمن التغيير والارتقاء، فلكل شيء ثمن[3].

الدرس السادس: لكل ثورة ثمن

الدرس السادس من جملة هذه الدروس، هو: أن لكل ثورة ثمن؛ فالثورة حدث عنيف وصراع للإرادات يستهدف إسقاط السلطة، بأدواتها الحاكمة وقيمها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإبدالها بأخرى، لذلك فمن الطبيعي أن تواجه الثورة بكل أدوات القمع الممكنة، من قبل المتشبثين بسلطانهم والمستفيدين من تلك السلطة، والدائرين في فلكها. وهنا يحدث الصدام الذي يتطلب تضحيات جسام، فيسقط الشهداء والجرحى، وقد تفقد الثورة طابعها السلمي، فتنزلق البلاد في حالة من الاشتباك المسلح. وليس بالضرورة أن يكون الثمن من رصيد الثوار وحدهم، بل قد يتعداهم لتتسع الدائرة وتثقل الأثمان، فيدفع الشعب وقادة النظام والبلد ككل، من اقتصاده وثرواته وأمنه القومي، ومن حاضره ومستقبل أجياله القادمة ثمناً باهظاً، وقد لا تقوم للبلد بعدها قائمة.

(١) إبراهيم عرفات، "ثورات.. لكن في يد قوى سكونية". مجلة الديمقراطية، السنة الثانية عشرة، مؤسسة الأهرام، العدد (٤٦)، إبريل ٢٠١٢، ص ٤١.

(٢) أحمد زايد، "أسئلة مسكوت عنها في بناء الدولة المصرية". مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، السنة الحادية عشر، العدد (٤٤)، أكتوبر ٢٠١١، ص ص ٤٣-٤٦.

(٣) ماجد كيالي، "إذا لم تكن هذه ثورات فما هي الثورة إذاً؟". مرجع سابق.

إن أهم سمات ثورة ٢٥ يناير، أنها ثورة ذات طابع سلمي، وهذا يُحسَب للقوات المسلحة التي أعلنت حمايتها للمتظاهرين، وعدم التعرض لهم أو مطاردتهم، ولولا هذا الموقف التاريخي للجيش المصري لربما ما استطاعت الثورة أن تسقط النظام، أو على الأقل بهذه السرعة، وبكلفة الحد الأدنى. إن أجمل ما في الثورة المصرية، هو أن الثمن لم يكن باهظاً، وأن كُلفة التغيير كانت مقبولة، مقارنة ببلدان أخرى دفعت ثمناً باهظاً مقابل ثورتها (ليبيا وسوريا مثلاً).

ولعل أهم العِبَر والعظات المستقاة من الثورات العربية، هي أنه لا بد من حضور المسؤولية التاريخية وأن تسود الحكمة؛ فمتى كان التغيير متعيناً، فعلى القيادات الحاكمة أن لا تسير عكس عجلة التاريخ، وأن تُؤثِر السلامة للبلاد والعباد، وأن تُغلِّب المصالح الوطنية، فلا تتعامل بمنطق "عليَّ وعلى أعدائي"، وأن تبحث عن تسوية سياسية (صفقة) جادة، تقي البلاد شر الحرب والانقسام، فتُعتِق شعوبها وتقلل الثمن، وتصبح جزءاً من الحل وليست جزءاً من المشكلة، وأن تقايض على حرية الناس في مقابل خروج آمن ومشرف لها، قبل فوات الأوان.

وهنا يبرز الدرس الذي يجب أن يستفيد منه الحكام العرب، وهو أن لا يضعوا رؤوسهم في الرمال، ويسارعوا في إجراء عملية الإصلاح والانفتاح السياسيين، فلم يعد مقبولاً أن تستمر الشعوب العربية تُحكم عبر نظم حكم سلطوية أوتوقراطية (Autocracy)؛ قبلية أو طائفية أو ملكية. ولم يعد ممكناً أن تستمر هذه النظم في حكمها، دون عقد اجتماعي جديد؛ تُحترَم فيه حقوق الإنسان، ويسمح فيها للمواطن العادي بممارسة حقوقه السياسية والاجتماعية، ينبثق عنه نظام سياسي يتيح فرص متساوية للجميع، في التداول السلمي على السلطة عبر انتخابات حرة ونزيهة.

إن الثورات والانتفاضات والتحركات تنتقل بالعدوى، تماماً كما هو الحال مع بعض الأمراض، وبالتالي على الحكماء أن يتدخلوا قبل استفحال مرض هنا أو تذمر ومعاناة وفقر هناك(١). وما من شك، أن تباطؤ النظم الحاكمة، وتلكؤها في إجراء عملة الإصلاح السياسي سيكون له عواقب وخيمة، وستتحول بالتدريج لحالة من الاحتقان القابل للانفجار، في حال توفرت بعض العوامل المساعدة. كما أن المقاربات الأمنية في التعامل مع ملف الإصلاح، عوضاً عن التعامل السياسي، سيكون لها تداعياتها الخطيرة على استقرار الحياة السياسية والاجتماعية والنظام والدولة عموماً.

الدرس السابع: عوامل نجاح أو فشل الثورات العربية

وأخيراً، وفي سياق استعراض الدروس المستفادة، وبناءً على الدراسات المستخلصة من تجارب الثورات العربية، يمكن تصور ما يمكن تسميته بـ"القوانين العامة" لعوامل نشوب تلك الثورات، وإمكانية

---

(١) فاضل أحمد العماني، "الدروس المستفادة من الثورة في مصر". مرجع سابق.

نجاحها من عدمه، والكلفة التي يمكن أن تتسبب بها. وهنا فإن خير الدين حسيب، يقدم ما يشبه الوصفة التشخيصية لعوامل نجاح الثورات، محاولاً وضع فرضية، أو ما يشبه قوانين عامة، تُعنى بتفسير سبب نجاح بعض الانتفاضات العربية في إسقاط أنظمتها، كمصر وتونس، وفشل المحاولات الأخرى، كما في البحرين وسوريا حتى الآن.

ويتمحور هذا التحليل، حول التئام أربعة عناصر، أو شروط أساسية، تلعب دوراً حاسماً في إنجاح الثورات، متى ما اجتمعت سوياً وفي الوقت ذاته، بحيث يمكن لهذه العوامل الأربعة أن تستخدم كمعايير تحليلية؛ لتقدير لماذا لم تنجح بعض الانتفاضات العربية في إسقاط أنظمتها. إن تتزامن هذه العناصر الأربعة والتقاؤها سوياً، يؤثر مباشرة في احتمالات قيام عمل اجتماعي شعبي، يهدف إلى التغيير، بينما يحول غياب أيٍّ من تلك العناصر دون تحقيق ذلك، أو على الأقل يقلل من احتمال تحقيقه. وهذه العناصر أو الشروط الأربعة، هي، "أولاً: **كسر حاجز الخوف السيكولوجي**، وثانياً: أن تكون **ذات طبيعة سلمية**، ثالثاً: وجود **حدّ أدنى من التماسك الاجتماعي، ومشاعر مشتركة للوحدة الوطنية**، ورابعاً: وهو العامل الأهم فيها، **موقف الجيش أو القوات المسلحة من الحراك الشعبي المدني**". إن تطبيق هذه العوامل والمعايير الأربعة يساعدنا على فهم النتائج المختلفة للربيع العربي، وبالتالي استشراف رؤية مستقبلية، لإمكانية تطور الأوضاع في بلدان أخرى، لم يمر عليها قطار التغيير بعد، وما يمكن أن يتشكل من انتفاضات أخرى في المستقبل[١].

وأخيراً، قد تكون الثورة المصرية لم تستطع –حتى الآن– أن تحقق ما تصبو إليه من أهداف، وهذا أمر طبيعي في حالة الثورات الاجتماعية–السياسية، لكنه لا يعني، بأي حال من الأحوال، أن تلك الثورة تمثل انتكاسة لشعبها، وأنها لم تجلب لهم سوى الدمار والخراب!. وقد يكون مسار التحول الديمقراطي في مصر متعثراً، وأن ثماره لا تبدو يانعةً بعد، لكنّ هذا الأمر يجب ألا يدفعنا للوهن أو الضعف والاستكانة، أمام طغيان الدعاية المهووسة: بأن ربيع العرب ليس أكثر من مؤامرة أمريكية غربية تستهدف وحدة الأمة العربية ومستقبلها.

إن هذا التفكير يجب أن لا يدفعنا لليأس والقنوط من مستقبل الثورة المصرية، والنكوص عنها، حتى وإن بدت مآلاتها قاتمة في بعض المحطات. وقد تكون الثورة ومعها الدولة المصرية قد تعرضتا لعملية خطف مبكر، من قبل قُوى الإسلام السياسي، إلا أن ذلك لا يعني استقرار الحال على ما هو عليه، فالشعب المصري لن يقبل بمستبد جديد، فقد كسر دائرة الخوف إلى الأبد.

(١) خير الدين حسيب، "الربيع العربي: نحو إلية تحليلية لأسباب النجاح والفشل". مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٣٩٨)، نيسان/أبريل ٢٠١٢، ص ٧–٢٤.

الخلاصــة

لقد تعددت أسباب ثورة ٢٥ يناير، ما بين اقتصادية، واجتماعية، وسياسية، وانتهاك لحقوق الإنسان المصري، فتواترت الاحتجاجات الفئوية وتزايد عددها بشكل مضطرد، وكان للإعلام الخاص والمستقل دوراً طليعياً في نقل الصورة للشعب المصري، فتراكم الغضب لديهم حتى جاءت الثورة التونسية لتمثل لهم طاقة أمل كبيرة في التغيير، ورغم أن الثورة المصرية قد نجحت في إسقاط رئيس الدولة، وإجباره على الخروج من الحكم، إلا أن الصراع لم ينته بعد ١١ فبراير ٢٠١١ (يوم تنحي مبارك)، بل أخذ أشكالاً متعددة ومتباينة؛ فقد ظهر في صورة صراع بين القيم الجديدة والقديمة، وبين القوى والنخب الشبابية والتقليدية، وبين قوى مدنية وأخرى إسلامية، وفي السجال حول مدنية الدولة، الجمهورية الجديدة.

ويبدو في المحصلة، أن الصراع بين القوى المدنية الإسلامية سيظل حاكماً للمشهد السياسي في مصر ما بعد الثورة خلال المرحلة الانتقالية وما بعدها، وسوف تظهر ملامحه بوضوح في المحكات الرئيسية، التي تتعلق بالقضايا التي تمس هوية الدولة، وشكل نظام الحكم، وحرية الفكر والإبداع، وحقوق المرأة والأقباط، والتوجهات الاقتصادية.

وفي واقع الأمر، فإن المهمة الأولى تقع على عاتق القوى السياسية المدنية التي يتعين عليها تجميع قواها، وحشد صفوفها والتعلم من أخطائها، والتخلي عن سلوكها النخبوي، بحيث تصبح أكثر قرباً واتساقاً بقضايا الجماهير والعامة من الناس، والتغلب على نزعاتها الفردية والشللية، والتوجه نحو التنسيق والعمل الجماعي، ليس لمحاربة الإخوان أو مخاصمتهم، وإنما لمنافستهم من خلال الآلية الوحيدة التي تتيحها الديمقراطية، أي: الانتخابات، وصناديق الاقتراع؛ فمازالت الجماهير هي العامل الحاسم في معادلة السباق على الحكم والسلطة، فالناس اختاروا الإخوان المسلمين لأنهم يتوقعون منهم أسلوباً جديداً ومختلفاً للحكم، وليس معنى نجاحهم في الانتخابات هو تأبيد السلطة في أيديهم.

ولقد سئم المصريون سياسة اللون الواحد والحزب الواحد، ويخشون من تراجع قيم التعايش والتسامح الديني، وحرية الفكر والإبداع في ظل حكم الإخوان. وما كان خروج الشعب للثورة، لكي يسقط استبداد عسكري ويبدله باستبداد ديني؛ **فإذا كان خلاف الشعب المصري وتناقضه مع نظام مبارك، حول سياساته وطريقته في إدارة المجتمع والدولة، فإن تناقضه مع الإخوان يتمحور حول، طبيعة المجتمع وهوية الدولة ذاتها.**

وأخيراً يمكن القول، إن للثورات جملة من الدروس المستفادة، ومجموعة من الحقائق والثوابت، يبدو أنها أصبحت –بتعبير الرئيس التونسي المنصف المرزوقي–أشبه بـ"القوانين السرمدية للثورات"؛ **فلكل ثورة ثمن؛ ولكل ثورة ثورة مضادة؛ والثورة المضادة لا مستقبل لها** لأنها تسير عكس عجلة التاريخ؛

والثورة تأكل أبناءها؛ وأن الثورة ظالمة، فمن يقومون بها لا يتمتعون بالحكم؛ وأخيراً، **فإنه لا بد من وقت طويل لتحقيق أهداف الثورة.**

الفـصل الثاني

مصر والقضية الفلسطينية بين ثورتين (يوليو ١٩٥٢- يناير ٢٠١١)

- مصر والقضية الفلسطينية: زمن الحرب والسلام
- مصر والقضية الفلسطينية في عهد مبارك
- مصر مبارك والشأن الفلسطيني الداخلي

تمهـيد:

تعتبر العلاقة "الخاصة" بين مصر وفلسطين، أكبر بكثير من كونها علاقات بين بلدين جارين، تربطهم علاقات صداقة واحترام متبادل؛ فهي علاقة امتزجت فيها العوامل التاريخية والجغرافية والديموجرافية والحضارية. يضاف إليها التهديد المشترك لكليهما، وشواهد التاريخ القديم والحديث تؤكد ذلك، ابتداء من أحمس الذي حارب الهكسوس، مروراً بالحملات الصليبية على مصر وبلاد الشام، والتتار، وليس انتهاء بالحملة الفرنسية بقيادة نابليون بونابرت. من هنا جاء هاجس "الأمن القومي"، الذي يتعدى حدود الجغرافيا القطرية، ليشكل خلفية للقادة من كلا البلدين مفادها: أن أمن كل منهما يبدأ من أمن الآخر. وجاء الاستيطان الصهيوني ومن بعده الاحتلال الإسرائيلي، منذ مطلع القرن العشرين؛ ليشكل الهاجس والتهديد الدائم والمشترك لكلٍ من مصر وفلسطين، ومعهما الأمة العربية والإسلامية، تهديداً ليس باغتصاب الأرض واستيطانها، ونهب ثرواتها، والرغبة في التمدد على حساب الحق العربي فحسب، بل وتعدى ذلك ليهدد الجوانب الثقافية التي تمس مقدسات وقيم وهوية الأمة، في سعيه الدؤوب للهيمنة والسيطرة والتوسع بل ولشطب هذه الأمة من تاريخ وجغرافية المنطقة والإقليم.

في هذا الفصل، سيحاول الباحث استعراض العلاقة المتشابكة، التي ربطت مصر بفلسطين، خلال مرحلة مهمة جداً من تاريخها المعاصر، وهي المرحلة الممتدة من ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ حتى قيام ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وتتبع تطور العلاقات الفلسطينية المصرية؛ فخلال الستين عاماً، تلك شهدت مصر الكثير من التحولات الداخلية، كانت بشكل أو بآخر، تتأثر وتؤثر في الحالة الفلسطينية، فتبدأ أحداث تلك الحقبة بثورة أطاحت بالنظام الملكي، وغيرت وجه المنطقة العربية (ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢)، وتنتهي، أيضاً، بثورة ٢٥ يناير ٢٠١١، وما بين الثورتين جرت مياه كثيرة في النهر؛ فقد شهدت مصر تحولات سياسية واقتصادية كبرى، خلال فترة عبد الناصر والسادات ومبارك، ألقت بظلالها على الحالة الفلسطينية، فكانت الحروب العربية الإسرائيلية، التي خاضتها مصر –ومن خلفها دول عربية أخرى– وكان السلام المنفرد مع إسرائيل، الذي أخرج مصر من مربع الصراع العربي–الإسرائيلي. والحاصل، أن تلك التحولات قد عكست نفسها على ديناميات الصراع العربي الإسرائيلي، وألقت بظلالها على القضية الفلسطينية.

وستقف الدراسة على الأسس والمرتكزات والخطوط العامة، التي حكمت العلاقات المصرية الفلسطينية خلال تلك الحقبة، واستنباط وتأصيل تلك الأسس، من خلال مجموعة من المقاربات، هي، **أولاً:** أثر البيئة الداخلية والخارجية، على رسم توجهات وأولويات السياسة المصرية؛ **وثانياً:** مؤسسات صنع السياسة الخارجية المصرية؛ **وثالثاً:** إدراك النخبة السياسية لأمن مصر القومي، ولدورها الإقليمي؛ **ورابعاً:** رؤية النخبة الحاكمة للصراع العربي الإسرائيلي؛ **وخامساً:** موقع القضية الفلسطينية من أولويات السياسة المصرية؛ وذلك لاستخلاص مجموعة من المعايير والمحددات الحاكمة لسيرورة تلك العلاقة،

وعناصر الثبات والتحول، وتحديد ما هو استراتيجي، وما هو تكتيكي فيها، بهدف القياس عليها ومقارنتها في المراحل اللاحقة (مرحلة ما بعد ثورة ٢٥ يناير)، مستعيناً في ذلك بمنهج تحليل النظم (Political Analysis)، وبمنهج صنع القرار (Rule-Making) الذي يفرض نفسه بحكم هذه المهمة.

المبحث الأول: مصر والقضية الفلسطينية: زمن الحرب والسلام

هناك علاقات مميزة ربطت مصر بفلسطين، على مر التاريخ جغرافياً، تاريخياً، وثقافياً، وسيحاول هذا المبحث، إلقاء نظرة سريعة على التصورات المصرية للصراع العربي الإسرائيلي، خلال فترة حكم الرئيسين: جمال عبد الناصر وأنور السادات، والتحولات التي حدثت في عهديهما، وكيف انعكست على القضية الفلسطينية.

المطلب الأول: الأمن القومي المصري والقضية الفلسطينية

تتميز مصر منذ فجر التاريخ بمجموعة من الحقائق، أملتها الطبيعة الجغرافية، التي تفرض نفسها لتظل حاكمة لسلوك حكامها، فهي:

أولاً: دولة نهرية يعيش معظم سكانها على ضفاف النيل، وهي دولة المصب لهذا النهر، الذي تنبع مياهه من مناطق عدة خارج سيطرة الدولة، وتتشاطأ عليه عدة دول، وعلى جانبي الوادي تشكلت أول حضارة إنسانية ظلت شواهدها ماثلة حتى الآن.

ثانياً: تقع على ملتقى ثلاث قارات (أفريقيا واسيا وأوروبا)، وإذا أضفنا لأهميتها المكانية احتضانها لأهم ممر مائي (قناة السويس)، فيمكن لنا أن نتصور الخصوصية الجيواستراتيجية التي تتسم بها مصر.

وثالثاً: أن مصر دولة مركزية موحدة منذ آلاف السنين، لها جذور حضارية ضاربة في أعماق التاريخ.

ويدور البحث هنا، عن تأثير تلك العوامل الجغرافية والتاريخية بأمن مصر القومي، وارتباطه بالقضية الفلسطينية.

لقد أملت معطيات هذه الطبيعة الجغرافية نفسها على علاقة مصر بفلسطين؛ حيث إن مصر تقع بين بحرين كبيرين (الأحمر شرقاً والمتوسط شمالاً)، ولأن منطقة اليابسة الواقعة بين البحار المفتوحة عادةً ما تكون منطقة رخوة من الناحية الأمنية، فقد كان من الطبيعي أن يصبح لشبه جزيرة سيناء، المحصورة

بين هذين البحرين، وضع محوري في إستراتيجية مصر الدفاعية، لذلك فرضت تلك المعطيات على صانع القرار المصري أن يتابع ما يجري وراء هذه المنطقة المحاذية لحدود مصر الشمالية الشرقية[١].

كما أن موقع مصر كان خليقاً بأن يفرض نفسه على التاريخ، فلم يكن أمام مصر –إذا كانت قوية– غير أن تتحمل مسؤولية موقعها، وأما إذا كانت ضعيفة فلم يكن أمامها إلا أن تكون جزءاً من إمبراطورية أو نظام أجنبي يسيطر على الموقع ويسيطر منه. ويُستخلص من دروس التاريخ أنه إذا لم تكن مصر تملك القدرة على استعمال موقعها، فإن غيرها سوف يستعمله لأن هذا الموقع ببساطة لا يمكن أن يظل خالياً، لأن التاريخ أيضاً لا يقبل الفراغ[٢].

وانطلاقاً مما سبق واستناداً إلى أسس الجغرافيا والتاريخ والفكر الحضاري، فإنه يمكن بالتالي تحديد دوائر السياسة الخارجية المصرية. فموقع مصر في قلب الوطن العربي، وتراثها ووزنها السياسي، قد فرض عليها دورها الريادي، وجعلها بمثابة عامل الوصل بين شرق الوطن العربي وغربه، في قارتي آسيا وأفريقيا. ودور مصر القيادي في الإطار الإسلامي أملاه –ولا يزال يمليه عليها– انتماؤها الأصيل إلى العالم الإسلامي، وتاريخها الخصب، وفكرها الثري في هذا المجال. وموقع مصر الجغرافي المتفرد في القارة الأفريقية قد أضاف إلى ريادتها وثقلها السياسي في هذا الإطار، مما يجعل دورها يتعدى مجرد الانتماء لأفريقيا[٣].

وتشير دروس التاريخ إلى أن معظم الغزاة أتوا مصر عبر بوابتها الشمالية الشرقية، وأن من جاء منهم قاصداً مصر كان يواصل زحفه عادة في اتجاه فلسطين والشام لتأمين بقائه في مصر، ومن جاء قاصداً الشام وفلسطين كان يواصل زحفه عادة في اتجاه مصر لتأمين بقائه في المشرق؛ مما جعل من مصر وفلسطين والشام كتلة استراتيجية واحدة ترتبط بمصير واحد[٤]. أضف إلى ذلك العامل الديموغرافي، فهذه المنطقة كانت منطقة وصل وليس فصل، فعندما فكر محمد علي باشا في التوسع دخل

---

(١) حسن نافعة، "أسس ومرتكزات السياسة الخارجية المصرية في عهد مبارك". مركز الجزيرة للدراسات –الجزيرة نت، ٢٠١١/١٠/١٣. على الرابط (http://studies.aljazeera.net/files/20118873617259806/08/2011) 12.2.2012.

(٢) محمد حسنين هيكل، **خريف الغضب.. قصة بداية ونهاية عصر أنور السادات**. الطبعة الأولى، ١٩٨٣، ص ١٥١.

(٣) محمد سالمان طايع، "السياسة الخارجية: تغييرات منضبطة و"مصالح دائمة"". تحولات استراتيجية، ملحق مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، السنة ٤٨، العدد (١٨٧)، ص ٢٧.

(٤) حسن نافعة، "أسس ومرتكزات السياسة الخارجية المصرية في عهد مبارك". مرجع سابق.

فلسطين عن طريق إبراهيم باشا، دخلت معه أسر مصرية عديدة إلى فلسطين واستوطنتها(١). وعلى الرغم من أن الحملات الصليبية كانت في الشام فإن التواجد الصليبي سَبَّب القلق لمصر، والتواجد المغولي كذلك سبب القلق لمصر، ووجود إسرائيل هو العقدة المصرية(٢).

وانطلاقاً من الإدراك المبكر للنخبة الحاكمة لخطورة المشروع الصهيوني في فلسطين والمنطقة العربية، قامت مصر بسلسلة من المبادرات في السياسة الخارجية، منها(٣):

١- تأسيس جامعة الدول العربية عام ١٩٤٥، واحتضان مقرها في القاهرة.
٢- المشاركة في الحرب العربية الإسرائيلية الأولى عام ١٩٤٨.
٣- الإعلان عن موقفها المحايد في الصراع بين المعسكرين الكبيرين الشرقي والغربي.
٤- رفض أي تسوية منفردة للقضية الفلسطينية، والمطالبة بتوقيع عقوبات على أية دولة عربية توقع صلحاً منفرداً مع إسرائيل وطردها من الجامعة العربية، وفقاً لمشروع قرار تقدمت به وأقره مجلس الجامعة العربية عام ١٩٥٠.
٥- اقتراح وإقرار معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي العربي، والتصديق الفوري عليها عام ١٩٥٠.

لذلك دافعت مصر عبر التاريخ عن فلسطين، دفاعها عن مصر، وضحت في سبيل ذلك بآلاف الشهداء، كل ذلك لأنها كانت ترى أن فلسطين خط الدفاع الأول عن مصر، وأن أي خطر يحيق بها سينعكس حتماً بشكل سلبي على مصر وعلى استقرارها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وهذه الرؤية كانت سائدة طوال التاريخ منذ "تحتمس" حتى أواخر عهد الرئيس جمال عبد ناصر؛ فالمسألة الفلسطينية كانت وما تزال البوابة الرئيسية لاستمرار الدور المصري في المحيط العربي والإسلامي(٤).

ولكن من وجهة نظر أخرى مناقضة، يرى بعض المفكرين المصريين، ومنهم طلعت رضوان، أن "حصر حدود مصر في الحدود الشرقية، لهو قول خطير، وأن الحديث عن الحدود والغزوات بحاجة

(١) محمد خالد الأزعر، الملحق الثقافي للسفارة الفلسطينية بالقاهرة، في مقابلة أجراها الباحث معه، في منزله بمصر= =الجديدة، القاهرة، في ١٩ يناير ٢٠١٣.

(٢) عبد المنعم سعيد، الرئيس السابق لمجلس إدارة مؤسسة الأهرام، مدير المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، ورئيس مجلس إدارة جريدة المصري إليوم، في مقابلة أجراها الباحث معه، في مكتبه بالقاهرة، ٣١ ديسمبر ٢٠١٢.

(٣) حسن نافعة، "أسس ومرتكزات السياسة الخارجية المصرية في عهد مبارك". مرجع سابق.

(٤) مهند عمر، "مصر والمسألة الفلسطينية". شبكة فولتير، ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. على الرابط (http://www.voltairenet.org/article162007.html) 17.9.2012.

لمراجعة"[١]. وأما عن ترابط أمن مصر القومي بالقضية الفلسطينية، فيشكك رضوان في مقولة: إن تصدى مصر لإسرائيل هو في مصلحة مصر قبل مصلحة فلسطين، وكل الحروب التي خاضتها مصر ضد إسرائيل، كانت دفاعاً عن أمن مصر، وليس دفاعاً عن فلسطين، ويجادل بأنه منذ أوائل حرب عام ١٩٤٨، اعتبرت إسرائيل أن مصر عدوة لها، طالما استمرت في رفع شعارات تحرير فلسطين من العدو الصهيوني، ويعتقد رضوان "أن دخول مصر في حرب ١٩٤٨، هو المدخل لفهم علاقة مصر في الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي"[٢].

وفي هذا الصدد يقول الأزعر: "إن مصر لا تؤتى إلا من فلسطين، أو ما أوتيت وما انتُهكَت حُرمتها الأمنية ولا غُزيت إلا من هذا الكتف ألا وهو الشمال الشرقي"[٣]. والثابت هنا أن ارتباط مصر بقضية فلسطين، بحسب مفيد شهاب، هو ارتباط دائم وثابت، تمليه اعتبارات الأمن القومي المصري، وروابط الجغرافيا والتاريخ والدم والقومية مع شعب فلسطين، وعليه فإن الموقف المصري من قضية فلسطين لم يخضع في أي مرحلة لحسابات مصالح آنية أو أغراض قُطرية ضيقة، ولم يكن ورقة لمساومات إقليمية أو دولية. وهذا ما يفسر ثبات الارتباط العضوي المصري بقضية فلسطين، على مدار أكثر من ثمانية عقود[٤].

وخلاصة القول، إن تاريخ مصر الطويل قد نَحَّتَ شخصيتها كدولة لها عدة ملامح: فهي دولة قديمة موحدة ومتجانسة وصاحبة حضارة عريقة. ولأنها أسيرة للجغرافيا فقد تعرضت للغزو والاستعمار وحُكمت من قبل إمبراطوريات وأجناس مختلفة، ولذا فهي ملتقى للحضارات والثقافات. وبالتالي فإن مصر محكومة في أمنها القومي لثوابت أساسية لا يمكن الحيد عنها. وإن سياسة مصر الخارجية قد ارتبطت بمعطيات جيواستراتيجية –أملتها الخصوصية الجغرافية والتاريخية– فجعلت منها محددات وعوامل حاسمة وقوى متحكمة في اتجاهات السياسة الخارجية من ناحية، ووسمتها بالثبات النسبي على مر العصور من ناحية أخرى، كما أن ارتباط مصر بفلسطين تمليه الضرورة الأمنية لكلا البلدين، وعوامل الانتماء الحضاري والديني.

---

(١) في سياق محاولة الكاتب للبرهنة على ذلك يطرح مدينة الإسكندرية كمدخلاً وبوابةً للغزو والاحتلال لفترة طويلة؛ منذ عصر كليوباترا (٣٧ ق م) وحتى الاحتلال الانجليزي ١٨٨٢، مروراً بالفاطميين والعثمانيين وحملة نابليون وغيرها.

(٢) طلعت رضوان، **الصراع المصري العبري والصراع الفلسطيني الإسرائيلي والمأزق الحضاري للمرجعية الدينية**. مكتبة جزيرة الورد، الطبعة الأولى، القاهرة، ٢٠١١، ص ص١٨١– ١٩٨.

(٣) محمد خالد الأزعر، الملحق الثقافي للسفارة الفلسطينية بالقاهرة، في مقابلة أجراها الباحث معه في منزله بمصر الجديدة، القاهرة، في ١٩ يناير ٢٠١٣.

(٤) مفيد شهاب، "مصر والقضية الفلسطينية". الأهرام المسائي، ٢٠١٠/١١/١٠.

المطلب الثاني: مصر عبد الناصر والقضية الفلسطينية

كانت فترة الرئيس جمال عبد الناصر (١٩٥٤-١٩٧٠)، هي فترة المد القومي والهوية العربية بامتياز. فقد جاء عبد الناصر على رأس ثورة قادها ضباط الجيش ضد الحكم الملكي، الذي وصف بـ"الفاسد"، كان أحد أهم أسباب اندلاعها هو هزيمة الجيوش العربية في حرب فلسطين ١٩٤٨. وهنا، ستحاول الدراسة أن تركز على مدى إدراك النخبة الحاكمة للخصوصية الجيواستراتيجية، والعمق التاريخي والحضاري، الذي تتمتع به مصر، وبالتالي، التوجهات السياسية حيال دور مصر الإقليمي، وأمنها القومي، وبالتحديد الصراع العربي الإسرائيلي، ومن ثم، موقع القضية الفلسطينية من أولويات السياسة المصرية.

أولاً: صناعة قرار السياسة الخارجية في مصر الناصرية

قسم أحد الباحثين نخبة صنع القرار في السياسة المصرية، في عهد عبد الناصر، إلى ثلاثة مستويات مرتبة تنازلياً من حيث القوة والتأثير، وهي: **المستوى الأول:** يضم صانع القرار الأساسي فقط، وهو عبد الناصر. **والمستوى الثاني:** يضم مجلس الوزراء والمؤسسة العسكرية ووزارة الخارجية. **والمستوى الثالث:** يضم مجلس الأمة والتنظيم السياسي الواحد[(١)]. كما أن عملية صنع القرار في مصر تقترب من نموذج "القائد النخبة" (Leader Staff)، أو نموذج "القائد المسيطر" (Presidential Center)، ويتضمن هذا النمط وجود صانع السياسة المسيطر، الذي يمكنه أن يتخذ القرارات بمفرده، بمعاونة مجموعة من المستشارين المقربين ممن يعينهم القائد بمحض إرادته، ويفرز هذا النمط نوعاً من الدبلوماسية الشخصية، ويتسم بالقدرة على الاستجابة الفورية، وإصدار قرارات غير تقليدية[(٢)].

ويمكن التعرف على الدور الذي لعبته الأطراف والمؤسسات المختلفة داخل النظام، في عملية صنع السياسة الخارجية في مصر الناصرية، من خلال:

---

(١) A. I. Dwisha, *Egypt in Arab World: The Elements of Foreign Policy*. Macmillan Press, London, 1976, p. 97.

(٢) أحمد تهامي، "إليات صنع السياسة الخارجية المصرية". مجلة السياسة الدولية، عدد يناير ٢٠٠٠، متوفر على وقع الأهرام الرقمي، ١ يناير ٢٠٠٠. على الرابط
(http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=219712&eid=2233) 17.3.2013.

١) **دور الرئيس جمال عبد الناصر:** كان صنع القرار في مصر، في أعقاب ثورة يوليو، في يد مجلس قيادة الثورة ككل، ومع ذلك فحتى في هذه المرحلة لم يكن دور عبد الناصر في عملية صنع القرار عادياً، فقد كان –على أقل الفروض– قائداً لمجموعة الأغلبية داخل المجلس، وقد وصل هذا الدور لذروته في أحداث السويس عام ١٩٥٦. كما أن البروز الكاريزمي لعبد الناصر يتسق وتقاليد الثقافة السياسية المصرية الخاصة بقوة السلطة التنفيذية المركزية، وتركيزها في شخص واحد، وقد برز هذا الدور كأقوى ما يكون في قطاع السياسة الخارجية بالذات، سواءً لطبيعة هذا القطاع عموماً أو لطبيعة الظروف التي واجهتها مصر في تلك الفترة(١). وعلى الرغم من وقوع انتكاسات سياسية حقيقية للسياسة الخارجية المصرية في عهد عبد الناصر (مثل تفكك الوحدة المصرية–السورية عام ١٩٦١، وهزيمة حزيران ١٩٦٧)، فإن تلك النكسات لم تؤثر في دور عبد الناصر السائد في عملية صنع القرار، كما اتضح بصفة خاصة في أعقاب هزيمة ١٩٦٧(٢)، مما يعني أن الدور المتبقي لمؤسسات صنع القرار ظل هامشياً، ويعتمد على الاختيار الشخصي لعبد الناصر(٣).

٢) **دور مجلس الوزراء:** في مجال السياسة الخارجية كان دور مجلس الوزراء قاصراً على إخباره بالتطورات المهمة في مجال السياسة الخارجية، وبحث التفاصيل الفنية لبعض التزامات هذه السياسة، وحتى هذا الدور المحدود كان قليل التواتر، كذلك كان هناك أحياناً دور لرئيس المجلس في الاتصالات الدولية، ولكن الشواهد المتاحة تظهر أن هذا الدور لم يخرج عن الاستقبالات التقليدية أو الاتصالات ذات الطابع الفني(٤).

٣) **دور المؤسسة العسكرية:** كانت المؤسسة العسكرية هي المؤسسة الوحيدة ذات السلطة الحقيقية في بنية صنع القرار في مصر في عهد عبد الناصر، ومع ذلك فإن التحديد الدقيق لنفوذها ليس سهلاً بأية حال(٥). ورغم حالة الخلاف بين عبد الناصر وعبد الحكيم عامر، فإن الصراع بينهما لم يكن صراعاً بين تيارين سياسيين مختلفين داخل النظام، وإنما كان صراعاً على السلطة فحسب، إذ لم

---

(١) أحمد يوسف أحمد، "الحالة المصرية"، (في) نفين مسعد (تحرير وتنسيق)، **كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية.** الطبعة الأولى، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠١٠، ص ص ٤٥٢–٤٥٣.

(٢) A. I. Dwisha, Op. Cit, p. 106.

(٣) Butros Ghali, "The Foreign Policy of Egypt", (in) Joseph E. Black and Kenneth W. Thompson, *Foreign Policy in a World of Change*. Harper and Row, New York, 1963, p. 320.

(٤) أحمد يوسف أحمد، "الحالة المصرية"، مرجع سابق، ص ٤٥٤.

(٥) Malcolm H. Kerr, " The Unite Arab Republic, The Domestic Political and Economic Background of Foreign Policy", (in) Paul Y. Hammond and Sidney S. Alexander, *Political Dynamics in the Middle East*. American Elsevier Publishing Company, New York, 1972, p. 202.

يكن عبد الحكيم عامر يعبر فعلياً عن أي تيار فكرى أو سياسي، متميز عما كان يمثله عبد الناصر[١]، كما أن طموح مجموعة عامر لم يتطلع إلى التأثير على سياسة عبد الناصر الخارجية[٢]. وبعد نكسة ١٩٦٧، استطاع عبد الناصر إدخال القوات المسلحة ضمن إطار الدولة، بعد أن ظلت –حسب أمين هويدي– مدير المخابرات ووزير الحربية الأسبق: "ورماً ينمو خارج هذا الإطار"[٣].

٤) **دور وزارة الخارجية:** اقتصر دور وزارة الخارجية على التعامل الدبلوماسي، والتنفيذ اليومي لقرارات الرئاسة، ويمكن أن يُرَد الضعف الأساسي لدور وزارة الخارجية إلى قوة قطاع الرئاسة في مجال الشؤون الخارجية، خاصة في مجال الشؤون العربية[٤].

٥) **دور المؤسسة التشريعية:** كانت المؤسسة التشريعية في زمن عبد الناصر تخضع دائماً للمؤسسة التنفيذية، ولا تفعل شيء سوى أن تمدها بمظهر للشرعية الدستورية، وكانت فعاليتها في التأثير في السياسات في حدها الأدنى عموماً، وضعيفة في قطاع السياسة الخارجية بنوع خاص[٥].

٦) **تأثير الرأي العام:** كان تأثير الرأي العام وجماعات الضغط، في مصر، في عملية صنع السياسة في حده الأدنى في عهد عبد الناصر، وحتى عندما كان هناك إخفاقات سياسية (كانفصال الجمهورية العربية المتحدة أو هزيمة ١٩٦٧)، أو ضغوط اقتصادية أو نفسية، فإن صانع القرار الرئيسي لم يغير في تلك الحالات من توجهاته وسياساته، وإنما ازداد اهتمامه بتعبئة الرأي العام في صفه، كما تشير خبرة التدخل العسكري المصري في اليمن، على سبيل المثال[٦].

وباختصار يمكن من التحليل المختصر السابق التأكيد على الدور السائد لعبد الناصر، في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية المصرية، حيث كانت مشاركة الآخرين فيها، أفراداً كانوا أو مؤسسات، تعتمد، في التحليل الأخير، على وصولهم إلى عبد الناصر نفسه، وهذا يعني، أن عبد الناصر

(١) أحمد حمروش، **قصة ثورة ٢٣ يوليو: مجتمع جمال عبد الناصر**. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٤، ص ٢٦٣.

(٢) منير حافظ، "التاريخ السري لحكم عبد الناصر: حكم مكتب المشير". مجلة روزاليوسف، ١٩٧٦/٥/١٩، ص ٣٣.

(٣) أمين هويدي، **الفرص الضائعة: القرارات الحاسمة في حربي الاستنزاف وأكتوبر**. الطبعة الأولي، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٩٢، ص ٨٠.

(٤) أحمد يوسف أحمد، "الحالة المصرية"، مرجع سابق، ص ٤٥٤.

(٤) A. I. Dwisha, Op. Cit., pp. 117-118.

(٦) أحمد يوسف أحمد، "الحالة المصرية"، مرجع سابق، ص ص ٤٥٨-٤٥٩.

كان هو المحدد لدرجة التفاعل مع المؤسسات الأخرى لصنع القرار، وتكرار هذا التفاعل[١]. ولا يعني هذا بطبيعة الحال، أن عملية صنع القرار في عهد عبد الناصر كانت تخلو من الطابع المؤسسي[٢]، وإنما معناه أن المشاركة المؤسسية، في عملية صنع القرار، كانت تتحدد بإرادة صانع القرار الرئيسي.

ثانياً: الصراع العربي– الإسرائيلي في إدراك النخبة الحاكمة في الحقبة الناصرية

أدرك جمال عبد الناصر –مثل محمد على من قبله– حقيقة الثوابت الجغرافية والتاريخية، التي تصوغ وتحكم أقدار مصر. وفهم منذ البداية أن أمن مصر يعتمد على دعامتين: **الأولى:** النيل، وذلك أوحى له بأن تكون لمصر سياسة إفريقية واضحة، و**الثانية:** هي الجسر البري إلى أسيا، وهذا كان يعني ضرورة أن تكون لمصر سياسة شرقية واضحة. وكان هدف الأمن المصري على المحور الجنوبي (النيل)، مُحدداً ومحدوداً، لكن المحور الشرقي للأمن كان قضية أكثر تعقيداً وتشابكاً؛ حيث كان هدفاً مُحدداً ولكنه لم يكن هدفاً مَحدوداً. فقد كانت إسرائيل هي مأزق جمال عبد الناصر في السياسة الخارجية، والخطر المشهر أمامه في كل وقت[٣].

وانطلاقاً من تلك الرؤية الواضحة لأمن مصر الوطني، قام صناع القرار باتخاذ مواقف يمكن اعتبارها محددة لأسس، ومرتكزات السياسة الخارجية المصرية، منها[٤]:

١. النظر للمشروع الصهيوني باعتباره مصدر التهديد الرئيس لأمن مصر الوطني من ناحية، ولأمن العالم العربي ككل، من ناحية أخرى.
٢. النظر للقضية الفلسطينية باعتبارها قضية عربية لا يجوز التصرف فيها على نحو منفرد، وأن تكون الجامعة العربية هي الإطار المؤسسي المسؤول عن تحديد السياسة واجبة الإتباع تجاه هذه القضية.
٣. البعد عن المحاور والتكتلات الدولية، واعتماد سياسة الحياد وعدم الانحياز كركيزة لتحرير الإرادة وحماية الاستقلال الوطني.

ثالثاً: القضية الفلسطينية في عهد الرئيس عبد الناصر

---

(٦) A. I. Dwisha, Op. Cit., pp. 121-123.

(٢) محمد حسنين هيكل، **ملف السويس: حرب الثلاثين سنة**. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٦، ص ص ٤٥٩-٤٦٣.

(٣) محمد حسنين هيكل، المرجع السابق، ص ص١٣٥– ١٥٧.

(٤) حسن نافعة، "أسس ومرتكزات السياسة الخارجية المصرية في عهد مبارك". مرجع سابق.

شهدت القضية الفلسطينية في عهد الرئيس عبد الناصر، التي أولاها من الاهتمام الكثير، جولات من الانتصارات والانكسارات، جعلت من قضية فلسطين قضية العرب الأولى. فقد دعا عبد الناصر إلى عقد مؤتمر القمة العربي الأول عام ١٩٦٤، حين شرعت إسرائيل في تحويل مياه مجرى نهر الأردن إلى صحراء النقب، "وكلف مجلس الملوك والرؤساء العرب أحمد الشقيري إقامة القواعد السليمة لإنشاء كيان فلسطيني، وذلك لتمكين الشعب الفلسطيني من تحرير وطنه وتقرير مصيره"، حسبما جاء في البيان الختامي للقمة، وكان هذا ضوء أخضر للفلسطينيين للبدء في حمل مسؤولياتهم للتحرير. وفي مؤتمر القمة الثاني (في الإسكندرية – سبتمبر ١٩٦٤)، كان عبد الناصر قد بذل مجهوداً تكلل باعتراف الدول العربية بمنظمة التحرير الفلسطينية، وإبراز الكيان الفلسطيني، وإقرار ميزانية المنظمة، وتنظيماتها، واعتماد القرار بإنشاء جيش التحرير الفلسطيني[١].

لقد كانت مصر من أكثر الدول العربية تأييداً لقيام منظمة التحرير الفلسطينية، وقد كتب الشقيري مصرحاً: "لولا مصر ولولا الرئيس عبد الناصر لما قامت م. ت. ف"[٢]. وفي تصريح له، في ٣١ مايو ١٩٦٥، أوضح عبد الناصر "بأن بلاده على استعداد لتقديم كل عون لدعم المنظمة، في إقامة المعسكرات سواءً على الأرض المصرية أو في قطاع غزة. إن مصر معكم قلباً وقالباً، وتعتبر نفسها قاعدة للثورة"[٣]. كما أصبح الحديث عن فلسطين والفلسطينيين يشغل المساحة الأوسع في الخطاب الناصري، وأصبحت القضية الفلسطينية هماً وشأناً مصرياً، شأنها شأن القضايا المركزية للمجتمع في مصر الثورة[٤].

غير أن هذا الإجماع العربي الذي تحقق، في نهاية المطاف، على إبراز الكيان الفلسطيني وقيام منظمة التحرير، قد استثنى مسألة السيادة من جدول أعمال هذا الكيان الوليد، وفرض على القائمين عليه عدم الفصل بين الوحدة العربية وفلسطين، الأمر الذي عبروا عنه بتوكيد نزوعهم إلى الوحدة، والتزامهم بأن لا يكون الكيان الفلسطيني كياناً "انفصالياً"، وألا يمارس أية سيادة إقليمية على أرضه. ويبدو أن هذه "الاشتراطات"، التي فُرضت على الكيان السياسي الفلسطيني، الناشئ في كنف الوصاية العربية، قد دفع

---

(١) تيسير جبارة، **تاريخ فلسطين**. الطبعة العربية الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٨، ص ص ٣٤٠-٣٤٣.

(٢) **الموسوعة الفلسطينية: دراسات القضية الفلسطينية**. القسم الثاني– الدراسات الخاصة، هيئة الموسوعة الفلسطينية، الجزء الخامس، ط ١، بيروت، ١٩٩٠، ص ٢٠١.

(٣) خطاب عبد الناصر في جريدة المنار، العدد (١٥٢٧)، بتاريخ ١/٦/١٩٦٥.

(٤) محمد فؤاد المغازي، "في ذكري رحيل القائد الخالد جمال عبد الناصر: رؤيته ودوره في الصراع العربي– الإسرائيلي". منتدى الفكر القومي العربي. ٢٤/٩/٢٠٠٦. على الرابط
(http://alfikralarabi.net/vb/showthread.php?p=2938) 5.1.2013.

المعبرين الجدد عن الوطنية القطرية الفلسطينية إلى التعجيل بإطلاق رصاصتهم الأولى، مستفيدين في ذلك من حدثين كبيرين: **أولهما**: انهيار تجربة الوحدة المصرية–السورية في عام ١٩٦١، **وثانيهما**: انتصار ثورة الجزائر المسلحة في العام الذي تلاه. غير أن الشك بقي يحيط بـ"المغامرة" الفلسطينية المسلحة، التي انطلقت، ولم يكن كثيرون، في ذلك الحين، مستعدين لقبول التصور الذي يرى في العمل الفدائي نواة حرب تحرير شعبية طويلة الأمد(١)، إلى أن تغيرت المعطيات كلياً بوقوع هزيمة يونيو ١٩٦٧.

وبعد الهزيمة ودخول مصر في إطار إزالة آثار العدوان، تبنى عبد الناصر مفهوم "ما أخذ بالقوة لا يُسترد إلا بالقوة"، وشرع في عملية إعادة بناء الجيش، ومواجهة الإسرائيليين من خلال حرب الاستنزاف. وفي الوقت الذي كان فيه عبد الناصر بحاجة لمن يشعل "الحرائق"، على الحدود مع العدو الإسرائيلي لصرف انتباهه؛ لكي يستطيع الجيش المصري إعادة ترتيب نفسه، جاء انتصار الثورة الفلسطينية في معركة الكرامة (مارس ١٩٦٨)، ليحدث بعدها تحول، ويفتح لعبد الناصر طاقة أمل جديدة. وسرعان ما تلقف الفدائيون الأوائل هذا التحول المصري، فسخَّر نظام عبد الناصر لهم كل وسائل الدعم السياسي والمعنوي واللوجستي.

لم يكن لنظام عبد الناصر أي علاقة ودية بالثورة الفلسطينية المسلحة، التي انطلقت في الأول من يناير ١٩٦٥، كما يروي صلاح خلف (أبو أياد)، في كتابه "فلسطيني بلا هوية"، فقد فشلت كل الاتصالات التي حاولت قيادة فتح إجرائها مع النظام المصري، عبر "صلاح نصر" و"شمس بدران"، في سعيها لتشكيل خلايا فدائية تكون مهمتها إنهاك الجيش الإسرائيلي. ولكن هزيمة الجيش المصري في ١٩٦٧ وما تلاها، سمحت بمد جسور العلاقة بين النظام المصري والحركة الوطنية الفلسطينية المسلحة، التي مثلتها حركة فتح في حينها. ومنذ ذلك الحين أكب عبد الناصر على محاولة دمج الحركة الفدائية بمنظمة التحرير، لوضع حد لازدواجية السلطة (السلطة التي تمثلها م. ت. ف والسلطة التي تمثلها الحركة الفدائية)، ومن جهة ثانية يقيم إطاراً مناسباً لتوحيد المقاومة(٢).

وواقع الأمر، أن بداية علاقة الثورة الفلسطينية بعبد الناصر دشنت لعصر جديد، فاتحةً بذلك فصلاً جديداً في سفر العلاقة المصرية الفلسطينية، ستظل قواعدها حاكمة للمشهد السياسي لسنوات طويلة

---

(١) ماهر الشريف، **البحث عن الكيان: دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني ١٩٠٨–١٩٩٣**. الطبعة الأولى، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي– شركة (F.K.A) المحدودة للنشر، نيقوسيا– قبرص، ١٩٩٥، ص ٤٢٩.

(٢) صلاح خلف (أبو أياد)، **فلسطيني بلا هوية**. لقاءات مع الكاتب الفرنسي: اريك رولر، نقلها إلى العربية: نصير مروة، [د.ت]، ص ٨٧، ٨٩، ١١٢.

لاحقة؛ ابتداءً من الزيارة التاريخية التي قام بها ياسر عرفات مع عبد الناصر إلى الاتحاد السوفيتي، حيث تم تقديم عرفات للسوفييت على أنه مسئول الثورة الفلسطينية، وليس انتهاءً بالدور الذي لعبه عبد الناصر في وقف الصدامات، التي وقعت بين قوات الثورة الفلسطينية والنظام الأردن في سبتمبر من العام ١٩٧٠، التي استهدفت تصفية وجود الثورة الفلسطينية في الأردن.

وصفوة القول، إن فترة حكم عبد الناصر كانت صنيعة أحداثها؛ فقد تحرك في بيئة محلية وإقليمية ودولية مواتية، واستأثر بالدور الرئيسي في صناعة السياسة الخارجية. ولأسباب ذاتية وموضوعية كَنَّ عداءاً شديد للمشروع الصهيوني. كما أن عصره قد شهد أوج الصعود للقضية الفلسطينية، صحيح أن القضية فرضت نفسها على المشهد العربي برمته، واستطاعت قيادة الثورة الفلسطينية أن تضع القضية الفلسطينية على رأس الأولويات العربية، على مدى عقود، إلا أنه في نفس الوقت لا يمكن إنكار الدور القومي العروبي، الذي لعبه عبد الناصر، لجهة تصدير القضية الفلسطينية على سلم أولويات الهم العربي، باعتبارها قضية كل العرب. وهذا ما دفع صلاح خلف للقول: "كان عبد الناصر أباً لنا جميعاً وهادياً، حتى ولو كان يحدث له أن يخطئ. وقد أدى كوطني، خدمات جليلة للشعب المصري، وقدم، كقومي عربي، معونة لا تقدر للشعب الفلسطيني ذلك أنه كان يحبنا حباً صادقاً"[(١)].

المطلب الثالث: مصر والقضية الفلسطينية في عهد السادات

يمكن تقسيم فترة حكم السادات (١٩٧٠-١٩٨١)، فيما يخص الصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية، إلى مرحلتين رئيسيتين:

- **المرحلة الأولى:** مرحلة استكمال الطريق والإعداد لحرب أكتوبر ١٩٧٣، وعبور خط/حاجز برليف.
- **والمرحلة الثانية:** التي أعقبت حرب أكتوبر، فقد اتسمت بمهادنة الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، وتُرجم ذلك في الصلح المنفرد مع إسرائيل، بعد توقيع اتفاقيتي السلام (١٩٧٨ و ١٩٧٩)، وما سببته من جدل شعبي وعربي واسع أدى لمقاطعة عربية لمصر، وما لحق من آثار وانعكاسات جوهرية على القضية الفلسطينية، من جراء تلك المعاهدات. وستحاول الدراسة هنا، أن تستعرض انعكاسات السياسة المصرية على القضية الفلسطينية خلال المرحلتين.

أولاً: صناعة قرار السياسة الخارجية في عهد أنور السادات

لم يكن السادات يملك -حين تولى السلطة في ١٥ أكتوبر ١٩٧٠- حرية الاختيار في العديد من القضايا الداخلية والخارجية على حدٍ سواء، وكانت المعضلة الكبرى للسادات أنه جاء بعد زعيم قومي

(١) صلاح خلف (أبو أياد)، **فلسطيني بلا هوية**. المرجع السابق، ص ١٤٩.

تميز بكاريزما وتأثير جماهيري منقطع النظير، ومن البديهي أنه لن يكون سهلاً على من يخلفه أن يشغل الفراغ الذي تركه عبد الناصر بسهولة. كما وقد ورث السادات نظام سياسي شديد المركزية انتهج فكراً قومياً اشتراكياً، تسيطر عليه مراكز القوى داخل النظام، فظلت يده مغلولة في إدارة شئون الدولة حتى استطاع التخلص من مناوئيه(١). ويمكن تحليل الأدوار التي لعبتها الأطراف والمؤسسات المختلفة داخل النظام في عملية صنع السياسة الخارجية في عهد السادات، وهي:

١) **دور الرئيس أنور السادات:** اتسمت إدارة ملف السياسة الخارجية، في عهد الرئيس أنور السادات، بالسرية والفردية، والتقلبات الفجائية؛ فبعد أن حسم خلافه مع مراكز القوى وأطاح بالعناصر الاشتراكية، وهي خطوة اعتبرت اتجاهاً إلى اليمين، إذ به فجأة يأخذ زاوية حادة في الاتجاه إلى اليسار، ويعقد معاهدة مع الاتحاد السوفيتي! ثم قام بالاستغناء عن الخبراء الروس من مصر، في قرار مفاجئ حتى لكل مساعديه ومستشاريه دون استثناء(٢). "لقد كانت المفاجأة تامة، ولم يكن يعتبر نفسه مطالباً بتفسيره لمعاونيه. لقد كان يمارس سلطاته"(٣). فما كان من السوفييت إلا أن سارعوا لتقديم إمدادات من السلاح لمصر لم يسبق لها مثيل، وقد تصور أنه بمجرد إعلانه قرار طرد السوفييت فإن الأمريكيين سوف يكونون سعداء، إلى درجة تجعلهم يستجيبون لأي شيء يطلبه، وفي ذلك كانت حساباته خاطئة(٤). ومع ذلك، ينبغي التأكيد، مرة أخرى، أن كل ما سبق لا يعني أن البعد المؤسسي في عملية صنع القرار، في عهد السادات، كان غائباً تماماً، بل على العكس؛ فإن واحداً من قراراته– بل أفضلها على الإطلاق وهو قرار حرب تشرين الأول– أكتوبر ١٩٧٣، قد تضمن أدواراً مؤسسية حقيقية(٥).

٢) **وزارة الخارجية والمستشارون:** على الرغم من أن السادات كان يحيط نفسه بمجموعة من المستشارين، فإنه لم يكن يستجيب لآرائهم، وكثيراً ما كان يتخذ العديد من القرارات دون الرجوع

---

(١) تفجر خلافاً مبكراً بين مجلس قيادة الثورة والسادات، حول نية الأخير توقيع معاهدة الصداقة مع السوفييت، ويبدو أن الخلاف لم يكن على المعاهدة بحد ذاتها بقد ما كان يستهدف تقويض نفوذ السادات وتحجيم دوره، واشتد الخلاف لدرجة أن مجموعة كبيرة من الوزراء وأركان النظام تقدمت باستقالتها، في محاولة لإحراج السادات ونزع الشرعية عنه، فما كان منه إلا أن قبل استقالتهم، وتم اعتقالهم ومحاكمتهم. ومنذ ذلك اليوم (١٥ مايو ١٩٧١)، راح السادات يحتفل كل عام بما أطلق عليه "ثورة التصحيح". وواقع الأمر أن هذه الخطوة "التصحيحية" قد جعلت من السادات حاكماً فعلياً لمصر، وشكلت تحولاً جذرياً عن مسار ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢.

(٢) أمين هويدي، **الفرص الضائعة: القرارات الحاسمة في حربي الاستنزاف وأكتوبر**. مرجع سابق، ص ٢٢.

(٣) محمد حافظ إسماعيل، **أمن مصر القومي في عصر التحديات**. مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٨٧، ص ٢١٨.

(٤) محمد حسنين هيكل، **خريف الغضب.. قصة بداية ونهاية عصر أنور السادات**. مرجع سابق، ص ١١٨، ١٢٥.

(٥) أحمد يوسف أحمد، "الحالة المصرية"، مرجع سابق، ص ٤٦٢.

إليهم، أو بالمخالفة لآرائهم. ولم يكن السادات يتجاهل آراء مستشاريه فحسب، ولكنه كان يتجاهل أيضاً وزراءه والمؤسسات الدستورية، ويعزز من هذا القول، مثلاً، قراره الخاص بزيارة القدس في عام ١٩٧٧، وهو القرار الذي قوبل بمعارضة مؤسسية واضحة، أفضت إلى استقالة وزيري الخارجية والدولة للشؤون الخارجية، فور إعلان القرار، ثم استقال لاحقاً وزير الخارجية، الذي جاء خلفاً لسلفه المستقيل(١). ولم يكن السادات فقط لا يستمع لمشورة مستشاريه ووزرائه ولا يقرأ ما يقدمون إليه من مذكرات، بل ويوجِّه كلاماً ثقيلاً ومهيناً لهم أمام الحاضرين، يثير السخرية(٢).

٣) **المؤسسة العسكرية:** كنتيجة للتحولات الداخلية، بعد عملية "التصحيح"، شهدت مصر تراجعاً نسبياً لنفوذ المؤسسة العسكرية في عملية صنع القرار، حيث ازدادت نسبة العناصر المدنية في النخبة الحاكمة من ناحية، وتبنى السادات لسياسة الجيش المحترف، وإبعاده عن التدخل في الشؤون السياسية، من ناحية أخرى(٣). وحتى فيما يتعلق بقرار الحرب، كانت مشاورة السادات لهم مجرد شكلية، ولاطلاعهم على رغبته بالحرب، وكان قد أصدر قرارات بإعفاء كل من ناقشوه وعارضوه في شأن الحرب(٤). وكرر نفس الشيء مع رئيس الأركان، أثناء حرب أكتوبر، بسبب اقتراحه تحرك بعض القوات لمواجهة ثغرة "الدفرسوار"(٥). كذلك لوحظ أن السادات كان يغير قادة المؤسسة العسكرية، كلما رأى ذلك ضرورياً بسهولة(٦).

٤) **تأثير الرأي العام:** على الرغم من أن عملية التحول التدريجي، نحو ديمقراطية الحياة السياسية، ترتب عليها قيام نظام تعدد حزبي مقيد، اعتباراً من عام ١٩٧٦، وأفضت إلى ظهور مجموعة من الأحزاب السياسية المعارضة، ومع ذلك فقد كان تأثيرها محدوداً في المؤسسة التشريعية، وربما أكثر قليلاً في الرأي العام. كما أن السادات، لم يلق بالاً إلى الرأي العام بصفة عامة، إلا أنه اضطر أمام الضغط الشعبي للتراجع عن قراره الخاص برفع أسعار السلع الغذائية، بعد اندلاع مظاهرات يناير ١٩٧٧، لكنه أيضاً اندفع لاعتقال معارضي سياسته تجاه إسرائيل في سبتمبر

(١) أحمد يوسف أحمد، المرجع السابق، ص ٤٦٢.

(٢) أمين هويدي، **الفرص الضائعة: القرارات الحاسمة في حربي الاستنزاف وأكتوبر**. مرجع سابق، ص ٢٢.

(٣) علي الدين هلال، "السياسة الخارجية المصرية وأولوية الاعتبارات الاقتصادية"، (في) بهجت قرني و علي الدين هلال، **السياسات الخارجية للدول العربية**. ترجمة: جابر سعيد عوض، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٢٥٤.

(٤) موسى هبري، **وثائق حرب أكتوبر**. الطبعة الأولى، المكتب المصري الحديث، القاهرة، ١٩٧٤، ص ٨، ٣٩.

(٥) أمين هويدي، **الفرص الضائعة: القرارات الحاسمة في حربي الاستنزاف وأكتوبر**. مرجع سابق، ص ٤١.

(٦) أحمد يوسف أحمد، "الحالة المصرية"، مرجع سابق، ص ٤٦٠.

١٩٨١[1].

ثانياً: تحولات الصراع العربي الإسرائيلي في عصر السادات

لا بد أن يُذكر للرئيس السادات موقفه في حسم الأمور؛ فهو الذي قاد اتجاه الحرب "بصفتها قدر علينا أن نواجهها"، وكان على حقٍ كامل حينما كان يصرح للجميع، أن التردد في دخول المعركة بالمعدات المتاحة، معناه ضياع للقضية واستمرار للاحتلال[2]. لكن السادات أرادها حرباً محدودة.

فما أن وضعت حرب ٧٣ أوزارها، حتى قرر الرئيس السادات أن تكون حرب أكتوبر هي آخر الحروب، وبدأ البحث عن تسوية سلمية مع إسرائيل، بالاستعانة بالوساطة المنفردة للولايات المتحدة الأمريكية، التي اعتقد أنها تملك ٩٩% من أوراق الحل، إلى أن قادته خطاه عام ١٩٧٧ إلى القدس، وإلقاء خطاب في الكنيست، وهي الزيارة التي فتحت الطريق أمام سلسة من التطورات المتلاحقة، والتي ستظل آثارها محددة لمسار الصراع العربي–الإسرائيلي على مدى عقود لاحقة. ويبدو أن السادات قد بنى تصوراته الجديدة، حول الصراع العربي الإسرائيلي، على مجموعة من الافتراضات، أهمها[3]:

١) أن إسرائيل أصبحت جاهزة لتسوية دائمة تقوم على الانسحاب إلى حدود ٦٧، وحل عادل لقضية اللاجئين الفلسطينيين.
٢) أن الولايات المتحدة راغبة في المساعدة على إنجاز تسوية على هذا الأساس حتى لو اقتضى الأمر ممارسة ضغوط كبيرة على إسرائيل.
٣) أن التسوية على المسار المصري ستسهل التوصل إلى تسوية شاملة على بقية المسارات وستقود إليها حتماً.
٤) لن يكون أمام العالم العربي من خيار آخر، بعد خروج مصر من معادلة الصراع، سوى الالتحاق –إن عاجلاً أم آجلاً– بقطار تسوية انطلق ولن يكون بمقدور أحد إيقافه.

لقد كان محزناً حقاً، في تلك الأوقات، أن السادات عاد بعد أكتوبر ١٩٧٣، إلى نفس مطالبه القديمة، التي نادى بها في فبراير ١٩٧١[4]، وكأن شيئاً لم يحدث بين التاريخين، بينما الواقع أن المسافة

---

(١) أحمد يوسف أحمد، المرجع السابق، ص ٤٦٢.

(٢) أمين هويدي، **الفرص الضائعة: القرارات الحاسمة في حربي الاستنزاف وأكتوبر**. مرجع سابق، ص ٣٢٥.

(٣) حسن نافعة، "أسس ومرتكزات السياسة الخارجية المصرية في عهد مبارك". مرجع سابق.

(٤) كان السادات قد أطلق مبادرة في أوائل عام ١٩٧١ بفتح قناة السويس وانسحاب إسرائيل لمسافة ما إلى الشرق مع وجود قوات مصرية في الجانب الشرقي للقناة، وقبول مصر بوقف إطلاق النار في حرب الاستنزاف، كمقدمة لتنفيذ

بين التاريخين كانت شاسعة، لكنه لم يستطع رؤيتها[١]. ويبدو أن رؤية السادات للمعركة كانت محدودة بالهدف الاستراتيجي: السلام، طالما أنه سيعيد لمصر أرضها المغتصبة، بينما الحرب هي الهدف التكتيكي، التي تسعى لتحريك العملية السياسية، وتحسين الظروف التفاوضية. وهو فصل جديد سيكون له، بعد أن يكتب، تداعياته الخطيرة على المقاربات اللاحقة لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي، ومستقبل القضية الفلسطينية.

وجملة القول، إن تلك التحولات الجذرية، في سياسة مصر الخارجية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، وما أفرزته من تداعيات وتصدع، وتمزق في الموقف العربي، نتيجة لخروج مصر من دائرة الصراع، قد أثرت سلباً بشكل كبير ومباشر على واقع ومستقبل القضية الفلسطينية.

ثالثاً: رؤية السادات لحل القضية الفلسطينية

لم تكن حرب أكتوبر بالنسبة للقضية الفلسطينية، كما بالنسبة لمجمل الأمة العربية، إلا انقشاعة قصيرة الدوام، حسب صلاح خلف، و"بدلاً من أن تشق طريق تحرير الأرض المحتلة، فإنها عززت النفوذ الأمريكي في الشرق الأوسط، ويسرت مؤامرات تصفية المقاومة الفلسطينية، وبالمقابل، فإن الحرب ونتائجها أثارت في صفوفنا وعياً صحياً، سيساعدنا على تكييف أهدافنا على الحقائق، وعلى اتخاذ قرارات جريئة تضع حداً نهائياً لسياسة "كل شيء أو لا شيء""[٢].

ظلت فكرة الحكم الذاتي حتى عام ١٩٧٧ مجرد اجتهاد فردي لبعض القيادات الإسرائيلية، ولم تبدأ أولى المراحل العملية لتنفيذها إلا مع وصول حزب الليكود للحكم[٣]. وجاءت اجتماعات قمة كامب ديفيد، التي انتهت بتوقيع الزعماء الثلاثة السادات وبيجين وكارتر –كطرف شاهد– على اتفاقيتين في ١٧ سبتمبر ١٩٧٨، الأولى تتضمن إطاراً للسلام في الشرق الأوسط، والثانية إطاراً لمعاهدة سلام بين مصر وإسرائيل. وأصبحت صيغة الحكم الذاتي للفلسطينيين، بمثابة صيغة مصرية–أمريكية–إسرائيلية[٤]. ومنذ ذلك الحين، فإن غالبية –إن لم تكن جميع– المشروعات التي طُرحت لتسوية القضية الفلسطينية، لم تَخلُ

قرار مجلس الأمن (٢٤٢) ؛ للمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع لـ: حسن ابراهيم العطار، **مصر والقضية الفلسطينية في كامب ديفيد–الحكم الذاتي في الضفة والقطاع**. دار الاتحاد للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٤١.

(١) محمد حسنين هيكل، **خريف الغضب.. قصة بداية ونهاية عصر أنور السادات**. مرجع سابق، ص ١٦١.

(٢) صلاح خلف (أبو أياد)، **فلسطيني بلا هوية**. مرجع سابق، ص ص ١٩٥–١٩٦.

(٣) David Otto, "Autonomy and the Palestinians: a survey", *The Palestine Yearbook of International Law*, Vol. 1, 1984, p. 28, 29.

(٤) عبد العليم محمد عبد العليم، **الحكم الذاتي والأراضي الفلسطينية المحتلة**. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ١٩٨٠، ص ٥٨.

من الإشارة إلى الحكم الذاتي، كمرحلة انتقالية عن طريق تسويتها، وذلك في صور مختلفة، بدءاً بمبادرة الرئيس ريجان عام ١٩٨٢، مروراً بخطة شولتز عام ١٩٨٥، ونقاط بيكر الخمس عام ١٩٨٩، وانتهاء بمؤتمر السلام الذي عقد في مدريد عام ١٩٩١، والتوقيع على اتفاق إعلان المبادئ بين إسرائيل ومنظمة التحرير في ١٣ سبتمبر ١٩٩٣، وما تلاه من اتفاقيات لاحقة[١].

وقد جاء الربط بين القضية الفلسطينية واتفاقية كامب ديفيد، من أجل تأكيد مصر –ولو ظاهرياً– على الصلة، والأهمية التي توليها مصر للقضية الفلسطينية، من خلال ربط سلامها المنفرد مع إسرائيل من جهة، وبين حل القضية الفلسطينية من جهة أخرى، بالإضافة إلى السلام مع الدول العربية الأخرى، بقصد تحاشي الاتهامات التي يمكن أن توجه إلى مصر، بأنها تسعى إلى سلام منفصل ومنفرد مع إسرائيل. إلا أن كامب ديفيد قد أدت إلى إضعاف القضية الفلسطينية، حيث أثرت معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية في موازين القوى في المنطقة لصالح إسرائيل، حيث فقدت مصر، كنتيجة للاتفاقية، دورها المركزي في العالم العربي، على الصعيدين السياسي والعسكري[٢]. وبالتالي فقدت القضية الفلسطينية، في معركتها مع الاحتلال، حليفاً قوياً مثَّل عمقاً استراتيجياً لحركة التحرر الوطني الفلسطيني على مدى عقود سابقة على كامب ديفيد.

ورغم أن أهمية اتفاقية كامب ديفيد تكمن في أنها تُعد أول وثيقة توقعها إسرائيل، في تاريخ الصراع العربي–الإسرائيلي، وتتعهد فيها بالتفاوض حول القضية الفلسطينية بجميع جوانبها، وباحترام الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني، وبحقه في المشاركة في تقرير مستقبله، وأنه لأول مرة تقبل إسرائيل في وثيقة دولية بسحب الحكومة العسكرية، وإداراتها المدنية من الأراضي المحتلة، ضمن إجراءات انتقالية، وذلك منذ احتلال إسرائيل لهذه الأراضي في عام ١٩٦٧، فإنه في التحليل النهائي بشكل عام للاتفاقية يمكن القول: بأن اتفاقية الإطار كانت بمثابة "احتمال للسلام" في المنطقة ولتسوية القضية الفلسطينية، إلا أن الاتفاقية لم تضمن تحقيق هذا السلام، وبمعنى آخر، كانت اتفاقية الإطار تستلزم التوصل لاتفاق آخر حول مضمونها[٣].

وعلى الجانب الآخر، رأى العديد ممن عارضوا اتفاق كامب ديفيد، أن هذه الاتفاقية قد أضعفت مصر في مواجهة إسرائيل، وبالتالي أضرت بأمنها الوطني، ويُستدل على ذلك بالقيود التي تضمنتها

(١) بدر عبد العاطى، **الكيان الفلسطيني من بيجن إلى نتنياهو**. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ١٩٩٧، ص ١١.

(٢) نايف أبو خلف، "القضية الفلسطينية ما بين ١٩٧٣–١٩٩١". (في) **دراسات فلسطينية**. جامعة النجاح الوطنية، قسم العلوم السياسية، نابلس، ٢٠١١، ص ١٨٠، ١٨٦.

(٣) بدر عبد العاطى، **الكيان الفلسطيني من بيجن إلى نتنياهو**. مرجع سابق، ص ٤٣، ٥٣.

المعاهدة على حركة الجيش المصري في سيناء، وحجم ونوعية التسليح. وهنالك من يؤمن باستحالة الفصل بين الأمن الوطني المصري والأمن القومي العربي، لذلك فإن كامب ديفيد، ألحقت ضرراً بالأمن المصري وبالأمن القومي بالتبعية، وأضعف مصر والعرب معاً[(١)].

وخلاصة القول، إن جغرافية مصر وموقعها قد فرضا عليها سياسة خارجية، جعلتها تشمل في نظرتها لأمنها القومي إلى ما هو أبعد من حدودها القطرية، تحديداً إلى الشمال الشرقي (حيث المشروع الصهيوني الرابض على أرض فلسطين). ولقد مثلت المقولة: "أن مصر لا تؤتى إلا من فلسطين" منطلقاً للعلاقة الخاصة، التي ربطت البلدين منذ فجر التاريخ، فأدرك كل من حكم مصر أن أمنها لا يبدأ إلا من الشام وتحديداً فلسطين. وأضافت القواسم الحضارية والديمغرافية بعداً آخر، يضاف لجملة مدركات النخبة الحاكمة؛ فكانت الحقبة الناصرية، التي شهدت المد القومي، ومعها شهدت الحروب العربية الإسرائيلية لتؤكد موقع القضية الفلسطينية في أولوية صانع القرار المصري. واستمر الحال على هذا المنوال حتى جاءت اتفاقية كامب ديفد، التي حولت مسار العلاقة مع إسرائيل، لتبدأ معها مرحلة جديدة من التصور المصري لحل الصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية، المستند على مبدأ "السلام خيار استراتيجي"، مما أدى لخروج مصر من دائرة الصراع، وتراجع دورها الإقليمي.

المبحث الثاني: مصر والقضية الفلسطينية في عهد مبارك

دخل الرئيس السابق حسني مبارك (١٩٨١-٢٠١١) عالم السياسة وخرج منها، دون إرادته في الحالتين؛ فقد تسبب اغتيال السادات في حادثة المنصة الشهيرة، في ٦ أكتوبر ١٩٨١، بتوليه الحكم، وتسببت أحداث الثورة في يناير ٢٠١١، بتنحيته عن الحكم، وفي الحالتين (التنصيب والتنحي) تقرر لمبارك ما يتعين عليه فعله، ولم يكن هو صاحب القرار. هذا المسيرة "القدرية" -ربما- انسحبت على جانب من شخصيته، وعلى طريقة إدارته للسياسة العامة للبلاد خلال فترة حكمة الطويلة. وهذا ما عكس نفسه على سياسة مصر تجاه الصراع العربي الإسرائيلي عموماً، والقضية الفلسطينية خصوصاً، التي شهدت لأول مرة اتفاق فلسطيني-إسرائيلي، توصل لإنشاء سلطة وطنية على جزء من أرض فلسطين، فكان لمصر الدور الرئيس في رعاية العملية السلمية في كافة مراحلها المختلفة. ويمكننا في هذا المبحث إلقاء الضوء على العلاقات المصرية الإسرائيلية، وانعكاساتها على القضية الفلسطينية، في عهد مبارك.

المطلب الأول: تحولات بيئة الصراع العربي الإسرائيلي

(١) حسن نافعة، "سلام مصر مع إسرائيل والأمن القومي العربي". المعرفة-الجزيرة نت، ٢٠٠٩/٣/٢٥. على الرابط (http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/53a26d16-e9f4-a7f-880e-f97f7d4512f7) 7.10.2011.

قد يكون من الصعوبة محاولة دراسة وتحليل اتجاهات السياسة الخارجية المصرية في عهد مبارك، لحقبة امتدت لثلاثين عاماً، ليس لطول الفترة الزمنية فحسب، ولكن لحجم التحولات السياسية والاقتصادية، التي مرت بها مصر والمنطقة العربية والإقليم بل والعالم، ويمكن رصد بعض تلك التحولات من خلال:

أولاً: تحولات البيئة الخارجية في عصر مبارك

تحركت السياسة المصرية في بيئة عربية وإقليمية وعالمية مرت بتغيرات جذرية، تبدو في مجملها غير مواتية لحرية حركة صانع القرار المصري. فعلى المستوى الإقليمي استمرت المقاطعة العربية لمصر وتعليق عضويتها بجامعة الدول العربية، بعد توقيع السادات لمعاهدة السلام مع إسرائيل، حتى عام ١٩٨٩. وفي حين كانت حرب الأفغان ضد السوفيت خوفاً على الإسلام، كانت مساندة العرب للعراق في حربه مع إيران خوفاً من الإسلام![(١)]. ثم جاء الغزو العراقي للكويت، وما تسبب به من تدخل دولي بغطاء عربي على شكل تحالف، تسببت تداعياته بمزيد من الانقسامات العربية. وكان الاجتياح إسرائيلي لجنوب لبنان (١٩٨٢) وحصار بيروت، وإخراج قوات الثورة الفلسطينية من لبنان، واندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى (انتفاضة الحجارة ١٩٨٧)، وتحرير الجنوب اللبناني عام (٢٠٠٠) عبر المقاومة للبنانية، واندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية (انتفاضة الأقصى ٢٠٠٠)، أثر مهم فيما يخص السياسة الخارجية المصرية، تحديداً في مسار العلاقات العربية–الإسرائيلية.

وعلى المستوى الدولي، كان لتبني الاتحاد السوفيتي لسياسة "البروسترويكا"، وسقوط جدار برلين ١٩٨٩، وما تلاها من تحولات سياسية كبرى في دول المعسكر الاشتراكي، انتهت في الأخير لتفتيت الاتحاد السوفيتي، معلنة بذلك نهاية الحرب الباردة بين القطبين الكبيرين، وتحول النظام الدولي إلى نظام أحادي القطبية، أثره المباشر على اتجاهات السياسة الخارجية. ثم بدأت سياسة العولمة تظهر تجلياتها السياسية والاقتصادية والثقافية في العالم، ومن ضمنه العالم العربي ومصر. وكان أحد نتائج هذا التغيير العالمي هو أنه "لم يعد بمقدور الدول إقامة أسوار العزلة، في وجه "الشرور" الناجمة عن هذا التغيير، بما يعني تنميط العالم"[(٢)]. ثم جاء عقد مؤتمر مدريد للسلام (أكتوبر ١٩٩١)، الذي أفضى لاتفاق إعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل (اتفاق أوسلو ١٩٩٣)، واتفاق سلام بين الأردن وإسرائيل (وادي عربة ١٩٩٤). وجاءت تفجيرات ١١ سبتمبر ٢٠٠١، وما تلاها من أحداث، لتدشن مرحلة جديدة من التدخل الأمريكي المباشر في العالم العربي–الإسلامي، تحت شعارات محاربة

---

(١) محمد حسنين هيكل، **مبارك وزمانه.. من المنصة إلى الميدان**. دار الشروق، القاهرة، ٢٠١٢، ص ١٥٣.

(٢) عبد العليم محمد، "الدور المصري في إطار التحولات الإقليمية". (في) عبد العليم محمد (محررا)، **تسوية الصراع العربي الإسرائيلي: دور مصر الإقليمي**. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٧، ص ٩.

"الإرهاب"، ونشر الديمقراطية، عبر مشاريعها ومخططاتها المختلفة في "الشرق الأوسط الجديد"..الخ. بما تضمنته من مواقف وضغوط سياسية متناقضة ومتباينة. والمهم في كل هذه الأحداث، أن مصر كانت في القلب منها بشكل مباشر –في أغلب الأحيان–، ومتأثرة بها، ومؤثرة فيها في أحايين أخرى.

في ضوء ما سبق يمكن القول، إن تلك الأوضاع الإقليمية والدولية قد أثرت بالسلب تارة وبالإيجاب تارة أخرى، حيث نجحت السياسة الخارجية المصرية في استغلال بعض المحطات، كحربي الخليج الأولى والثانية، بينما أظهرت عجزاً بيناً في أحداث أخرى كثيرة. كما واستبعدت الرؤية المصرية عدة ظواهر إيجابية ولم تراهن عليها، مثل اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى (١٩٨٧) والثانية (٢٠٠٠) في الأراضي المحتلة، وتحرير جنوب لبنان، وصمود حزب الله أمام العدوان الإسرائيلي على لبنان في يوليو ٢٠٠٦، واستمرار عداء سوريا وإيران للدولة الصهيونية وعدوانيتها، واتخاذهما مواقف داعمة للمقاومة الفلسطينية[١].

ثانياً: صناعة قرار السياسة الخارجية في عهد مبارك

يرى الكثيرون أنه لم يكن لمصر، في عهد حسنى مبارك، سياسة خارجية جديدة، بل شكلت استمرار لسياسة سلفه السادات. فلقد تصرف باعتباره الوصي على تركة غاب صاحبها، أنور السادات، وليس عليه أن يجتهد فيعدل أو يبدل في ما كان معتمداً[٢]. وكان مبارك قد أكد هذا المعنى في حديثه إلى مجلة نيوزويك الأمريكية، الذي نشرته الصحف المصرية، وجاء فيه "ليس لدي جديد، ونحن في سبيلنا لمواصلة نفس السياسة، لذا لن أحاول التغيير، أو أحاول البدء في شيء جديد يتعلق بسياستنا، فالعجلة ستدور وهى مسألة استمرار"[٣]. ويمكن استعراض مؤسسات صنع قرار السياسة الخارجية من خلال:

١) **دور الرئيس حسني مبارك:** استمر الدور الرئيسي لرئيس الجمهورية في رسم توجهات السياسة الخارجية كما كان قائماً في العهدين السابقين، وذلك في إطار النظام الذي أقامته ثورة ٢٣ يوليو، باعتبار أن الرئيس هو الشخصية المركزية التي تهيمن على السياسة الخارجية، وتفرض ثقلها على كل أدواتها وآلياتها[٤].

٢) **دور وزارة الخارجية:** تعاقب للعمل مع مبارك خمسة وزراء خارجية، وتحويل وزارة الخارجية إلى

---

(١) محمد فرج، "العلاقات المصرية–العربية في عهد مبارك". مركز الجزيرة للدراسات– الجزيرة نت، ٢٠١١/١٠/١٣. على الرابط
(http://studies.aljazeera.net/files/2011887580409875/08/2011) 4.5.2012.

(٢) طلال سلمان، "في سياسة مصر الخارجية.. عهد ما بعد الميدان". جريدة الشروق، القاهرة، ١٩ سبتمبر ٢٠١٢.

(٣) من حديث حسنى مبارك لمجلة نيوزويك الأمريكية، جريدة الأخبار، ١٩٨١/١٠/١٢.

(٤) أحمد أبو الغيط، "حول السياسة الخارجية المصرية ومؤسساتها". جريدة الشرق الأوسط، لندن، ٢٠١٢/٨/٢٩.

جهاز بيروقراطي تنفيذي، واعتماده على أهل الثقة من عديمي الخبرة، فلم يزدهم هذا العجز إلا انكفاءً على الداخل، تحت شعار "مصر أولاً"[(١)]. وكان وزير الخارجية يساهم بالتوصيات والمقترحات، طبقاً لصلاحياته ومسؤولياته، وتلك المقترحات ينظر فيها الرئيس وهو يصدر توجيهاته في إطار عام للسياسة الخارجية، التي يرغب في تطبيقها[(٢)].

٣) **دور جهاز المخابرات العامة:** يلاحظ خلال فترة حكم مبارك أن عملية صنع قرار السياسة الخارجية قد شهدت بروزاً واضحاً لدور جهاز المخابرات العامة، على حساب وزراء الخارجية، بدءاً من الأعوام الثلاثة الأخيرة من فترة الوزير عمرو موسى. ويرى أبو الغيط أن اعتماد مبارك على المخابرات العامة قد زاد مع زيادة ثقته في اللواء عمر سليمان على مدار السنوات، ومع استمرار عمليات المخابرات، وإمساكها بملفات محددة مثل: ليبيا، والسودان، ومسائل الفلسطينيين، والقرن الإفريقي، ازداد هذا النفوذ كثيراً[(٣)].

٤) **تأثير الرأي العام:** على الرغم من حضور الرأي العام في المشهد السياسي، خلال سنوات مبارك الأخيرة، بفعل الزيادة الطردية لوسائل الإعلام المختلفة، والحركة النشطة لمنظمات المجتمع المدني، فإنه لا توجد شواهد على تأثر صانع القرار الرئيسي بتوجهات النخبة أو الرأي العام. والمؤكد أن نظام مبارك لم يكن يقم وزناً للرأي العام خصوصاً في السياسة الخارجية، ولعل المظاهرات والاحتجاجات الشعبية التي خرجت بها الجماهير المصرية تنديداً بالعدوان الإسرائيلي، بداية الانتفاضة الفلسطينية (انتفاضة الأقصى٢٠٠٠)، وأثناء حرب لبنان (٢٠٠٦)، والعدوان على غزة (٢٠٠٨-٢٠٠٩)، فضلاً عن الحراك الشعبي المتواصل والوقفات الاحتجاجية، عكست حجم الاستهتار واللامبالاة، التي تعامل بها مبارك مع الرأي العام المصر.

وعليه يمكن القول، ظلت المنظومة الرسمية لعميلة صنع القرار على ما هي عليه: دوراً سائداً لصانع القرار الرئيسي تضطلع معه المؤسسة التشريعية، التي يسيطر عليها الحزب الحاكم، بمهمة الموافقة على التشريعات المطلوبة لمساندة هذا الدور، وتقوم الحكومة بالتنفيذ، والحزب الحاكم بمهمة الدفاع والتوضيح[(٤)]. ومع ذلك، فإن البعض يرى أن عملية صنع القرار، في عهد الرئيس مبارك، قد أصبحت

---

(١) أبو بكر الدسوقي، "دور مصر الإقليمي في واقع جديد". مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، السنة ٤٨، العدد (١٩٠)، أكتوبر ٢٠١٢، ص ٦.

(٢) أحمد أبو الغيط، "حول السياسة الخارجية المصرية ومؤسساتها". مرجع سابق.

(٣) أحمد أبو الغيط، المرجع السابق.

(٤) **التقرير الاستراتيجي العربي.** مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ٢٠٠١، ص ٤٢٤.

أكثر مؤسسية، وربما كان هذا الحكم صحيحاً في بداية حكم مبارك، لكن طول البقاء في موقع القيادة، يفضي عادة إلى تزايد ثقة صانع القرار الرئيسي في أن خبرته وحدها كافية لاتخاذ القرارات الصائبة[(١)].

ثالثاً: الصراع العربي الإسرائيلي في إدراك مبارك والنخبة السياسية

تمثل عملية التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي مكوناً جوهرياً في إدراك القيادة السياسية المصرية، وتُعد عملية التسوية كذلك "**البديل الذي لا بديل له**"، لإنهاء الصراع مع إسرائيل، وإغلاق الباب أمام أية احتمالات لخوض حرب عربية إسرائيلية أخرى، وتحقيق درجة معينة من الاستقرار الإقليمي، واستعادة الحقوق العربية المشروعة[(٢)].

ووفقاً للإدراك المصري فإن "حرب أكتوبر ١٩٧٣ هي التي فتحت أبواب السلام العادل، حيث صححت الحرب موازين القوى، وغيرت مسار الصراع العربي–الإسرائيلي، وفرضت على العالم ضرورة إيجاد حل حقيقي لأزمة الشرق الأوسط، وفتحت فرص السلام واسعة فسيحة أمام شعوب المنطقة، كي تبدأ مرحلة جديدة من التعايش والتعاون على أسس صحيحة، قوامها الاعتراف المتبادل وتكافؤ الحقوق والواجبات، ورفض دعاوى التفوق والسيطرة، وقبول مبدأ الأرض مقابل السلام"[(٣)]. وكما كانت مصر رائدة في الحرب ضد إسرائيل، فالثابت أنها كانت رائدة أيضاً في السعي إلى السلام معها، "فمصر هي التي بدأت رسالة السلام"[(٤)]، و"خاضت بدايتها الصعبة، وكان لها الريادة فيها، وهي تريد أن تحقق للأطراف العربية ما حققته لنفسها، من انسحاب إسرائيلي كامل من أراضيها"[(٥)]، و"لولا أن مصر افتتحت عملية السلام عام ١٩٧٧، ما كان لإسرائيل أن تصل لاتفاق لا مع الفلسطينيين، ولا مع الأردن، ولا جلست مع السوريين"[(٦)]، وأن مصر تعتبر "السلام هدفاً"[(٧)]، وليس تحركاً تكتيكياً يمكن التخلي عنه في أي وقت[(٨)].

---

(١) أحمد يوسف أحمد، "الحالة المصرية"، مرجع سابق، ص ص ٤٨٥–٤٨٦.

(٢) حسن أبو طالب وأيمن السيد عبد الوهاب، "الجوانب السياسية لعملية التسوية ودور مصر الإقليمي ١٩٩٠–١٩٩٥". (في) عبد العليم محمد (محرراً)، **تسوية الصراع العربي الإسرائيلي: دور مصر الإقليمي**. مرجع سابق، ص ٢٤.

(٣) من خطاب الرئيس مبارك في ذكرى ٦ أكتوبر، جريدة الأهرام، ١٩٩٥/١٠/٦.

(٤) من خطاب الرئيس مبارك بمناسبة الاحتفال بذكرى تحرير سيناء، جريدة الأهرام، ١٩٩٠/٤/٢٥ ؛ وكذلك كلمة وزير الخارجية عمرو موسى بالجمعية العامة، الأهرام، ١٩٩٥/١٠/٤.

(٥) من خطاب الرئيس مبارك بمناسبة الاحتفال بذكرى تحرير سيناء، جريدة الأهرام، ١٩٩٢/٤/٢٦.

(٦) من حديث الرئيس مبارك للتلفزيون الإسرائيلي، جريدة المساء، ١٩٩٤/١٢/٢١.

(٧) من خطاب الرئيس مبارك في احتفال كلية دار العلوم، جريدة الأهرام، ١٩٩١/١١/٤.

(٨) حسن أبو طالب وأيمن السيد عبد الوهاب، مرجع سابق، ص ٢٤.

ومن جهة أخرى، فإن هذا الإدراك المصري لم يقتصر على النخبة الحاكمة فحسب، بل امتدت آثاره لبعض المثقفين، فقال أحدهم: "إن العقل الحر –وحده– هو القادر على الفصل بين تعاطفنا نحن المصريين مع الشعب الفلسطيني، وإيماننا بقضيته، وأملنا في تحرير أرضه وإقامة دولته المستقلة، وبين توريط مصر في حرب جديدة مع إسرائيل"(١). وفي السياق ذاته، يقول لويس عوض: "أليست فلسطين صليبنا الذي نحمله جميعاً إلى أن يقضي الله أمراً كان مفعولاً؟ فما بال مصر تحمل العبء الأكبر من المال والرجال، وهي أفقر عضو في المجموعة العربية؟"(٢).

وفيما يرى كثيرون أن اتفاق كامب ديفيد أدى إلى إضعاف العرب، وتدمير مصالحهم ومجتمعاتهم، يرى أبو الغيط "أن كامب ديفيد كانت ضرورة، فرضها الضعف العربي والانقسامات العربية على مدى عقود"(٣). إلا أن تلك الضرورة أصبحت في قابل أيام مبارك أمراً مستحباً، "فلقد حافظ مبارك على كامب ديفد وعلى اتفاقية السلام بكل ما أوتي من قوة، وكان يشجع التبادل الاقتصادي، والتبادل السياحي..الخ. وظلت علاقة مصر بإسرائيل، في عهد مبارك، تتأرجح، لكنه كان يعتقد في قرارةِ نفسه أن الانفتاح على إسرائيل يعطي مصر توازناً، ويعزز مصالحها الاقتصادية، ويدعم موقفها في مواجهة الولايات المتحدة الأمريكية، لأن الطريق إلى قلب الولايات المتحدة الأمريكية يمر بإسرائيل"(٤). ومن ناحية أخرى، فإن مصر استمدت دورها وثقلها من سعيها إلى استقرار منطقة الشرق الأوسط، والتوصل إلى حلول وسطى للصراع العربي الإسرائيلي، والحيلولة دون نشوب الحروب في المنطقة، ولا شك، أن هذا الدور قد حظي برضا دوائر صنع السياسية الخارجية الغربية، وعلى الأخص الأمريكية(٥).

ومما سبق يمكن استنتاج مجمل التصور الرسمي المصري لعملية التسوية، وتأثيرها على الدور الإقليمي لمصر، على النحو التالي(٦):

---

(١) طلعت رضوان، **الصراع المصري العبري والصراع الفلسطيني الإسرائيلي والمأزق الحضاري للمرجعية الدينية**. مرجع سابق، ص ١٩٨.

(٢) لويس عوض، **لمصر والحرية**. دار القضايا، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، ١٩٧٧، ص ١٢٦.

(٣) أحمد أبو الغيط، "مصر بين المكانة والدور". جريدة الشرق الأوسط، لندن، ٢٠١٢/٨/٢٨.

(٤) مصطفي الفقي، (في) برنامج "سنوات الفرص الضائعة"، عنوان الحلقة: "علاقة مبارك بقادة إسرائيل". قناة النهار الفضائية، عرض بتاريخ ٢٠١٣/٢/١٥.

(٥) عبد العليم محمد، "الدور المصري في إطار التحولات الإقليمية". (في) عبد العليم محمد (محررا)، **تسوية الصراع العربي الإسرائيلي: دور مصر الإقليمي**. مرجع سابق، ص ١١.

(٦) حسن أبو طالب وأيمن السيد عبد الوهاب، "الجوانب السياسية لعملية التسوية". مرجع سابق، ص ٢٤.

١- إن عملية التسوية السياسية هي البديل الوحيد لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي، وهي عملية لم يكن البدء فيها دون الريادة المصرية، التي تحققت بالفعل منذ عام ١٩٧٧.
٢- إن التسوية السياسية وقيام سلام شامل هو عمل استراتيجي كبير وليس أمراً تكتيكياً، وأن هذا السلام يجب أن يكون شاملاً لكل المسارات، شريطة أن تحل أولا قضية الأمن الإقليمي، وبصفة خاصة البرنامج النووي الإسرائيلي.
٣- إن التسوية السياسية هي عملية متكاملة، ومصر تلعب فيها دوراً فاعلاً، سواءً في المسارات الثنائية، أو في المفاوضات المتعددة.
٤- تدرك مصر أن التسوية السياسية تطرح تحديات جديدة على هوية المنطقة، وعلى شبكة تفاعلاتها المستقبلية، وفي الوقت نفسه ترى أن استكمال حلقات التسوية السياسية، وفقاً للمنظور المصري، يتطلب المشاركة الفعالة لتيسير التوصل إلى اتفاقات ومعاهدات عربية إسرائيلية، وأن التوصل إلى هذه الاتفاقات لا يعني أبداً النيل من الدور المصري، أو الحد منه.

المطلب الثاني: العلاقات المصرية–الإسرائيلية في عهد الرئيس مبارك

لم يكن أمام مبارك إلا أن يسير على نفس الطريق الذي انتهجه السادات في العلاقة مع إسرائيل. ربما كان عذره أن سيناء كانت ما تزال تحت الاحتلال الإسرائيلي، حين تولى حكم مصر، وخرجت أصوات من داخل المؤسسة السياسية في إسرائيلية –في حينها– تنادى بوقف عملية الانسحاب من سيناء، بعد اغتيال السادات، فأخذوا يرددون: "لقد كان السلام بيننا وبين رجل، أما وقد اغتيل هذا الرجل فعلينا أن نعيد النظر في المرحلة الثالثة من الانسحاب". لكن العلاقات المصرية الإسرائيلية استمرت طوال فترة حكم مبارك متحديةً عاتيات الدهر، وكل الظروف التي عصفت بمصر والمنطقة برمتها. وقد وصف السلام بين مصر وإسرائيل بـ"السلام البارد"، فرغم توقيع معاهدة السلام بين الحكومتين، إلا أن أحداً في مصر لم يكن يعتقد أن هنالك سلاماً بين الدولتين إلا على صعيد العلاقات الرسمية. وهنا، يمكن استعراض مقومات العلاقة المصرية الإسرائيلية خلال حكم مبارك، من خلال:

أولاً: ضوابط العلاقة المصرية مع إسرائيل

تشكلت علاقة مصر بإسرائيل، في عهد مبارك، من خلال مجموعة من المعايير والضوابط التي حكمت تلك العلاقات، أهمها(١):

(١) عبد العليم محمد، "العلاقات المصرية الإسرائيلية في عهد مبارك". مركز الجزيرة للدراسات–الجزيرة نت، ٢٠١١/١٠/١٣. على الرابط
(http://studies.aljazeera.net/files/20118885527866750/08/2011.htm) 16.4.2012.

١) مراعاة الحساسية الشعبية: أدرك النظام المصري أن العلاقات مع الإسرائيليين يجب أن تقتصر على العلاقات الرسمية، وفي الحدود الدنيا للمعاهدات والبروتوكولات. وقد بدت تجليات هذا المعيار في التوصيف الدارج للسلام مع مصر بأنه "بارد".
٢) ربط تطور العلاقات بموقف إسرائيل من الشعب الفلسطيني، وعملية السلام مع الدول العربية.
٣) مراعاة الخطوط الحمراء: والمقصود بالخطوط الحمراء هو عدم الوصول إلى المنطقة الأمنية والعسكرية من هذه العلاقات، التي ترتبط باحتمالات وقوع حرب.
٤) احترام السلام التعاقدي: حرصت مصر ربما أكثر من إسرائيل على احترام السلام التعاقدي المعقود بين البلدين، وفقاً لمعاهدات كامب ديفيد. وفي جميع الأزمات والظروف ظلت العلاقات الرسمية بين مصر وإسرائيل تخضع للتقاليد والأعراف الدبلوماسية المعروفة، رغم المطالبات الشعبية بقطع العلاقات الدبلوماسية، وإغلاق السفارة الإسرائيلية.
٥) مراعاة العلاقات مع الولايات المتحدة من قبل مصر وإسرائيل.

وبالتالي يمكن القول: إن نظام مبارك قد سعى للمحافظة على علاقات طبيعية مع إسرائيل، باعتبارهما دولتين جارتين تربطهما معاهدات دولية، تستوجب إقامة علاقات دبلوماسية كاملة، مستغلاً هذه العلاقة الخاصة في تحسين ظروفه الاقتصادية، بالتعاون والشراكة مع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب من جهة، ومحاولة دفع عملية السلام بين إسرائيل والدول العربية من جهة أخرى. كما أن النظام المصري حافظ على بقاء تلك العلاقة بحدودها الدنيا، مراعاة للحساسية الشعبية تجاه إسرائيل، بخاصة عندما تعثرت مسيرة السلام على المسار الفلسطيني، مع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية (عام ٢٠٠٠).

ثانياً: سياسة "التطبيع" في عهد مبارك

أدركت إسرائيل أن أمنها والسلام مع مصر لا يكون فقط من خلال السلام مع النظام، فسعت عبر وسائل متعددة لتكريس ما أطلق عليه "ثقافة السلام" بين الشعوب، عبر وسائل متعددة. وعلى الرغم أن مبارك كان يرفض زيارة إسرائيل[(١)]، لأنه كان يتصور "أن هذه الزيارة ستصمه أمام الآخرين بأنه رجل إسرائيل"، وكان يكتفي بلقائهم في الخارج، وعندما كان يزور أمريكا كان يحرص على أن يلتقي باللوبي الصهيوني، إلا أنه كان يحافظ على علاقات طيبة مع إسرائيل، وبالتأكيد كان الإسرائيليين مرتاحين من التعامل معه، لأنه رجل له مصداقية (Credibility)، ولا يندفع اندفاعات قومية ووطنية. وكان مبارك من دعاة التطبيع مع إسرائيل، لأن ذلك يمثل في نظره مصالح اقتصادية، وليس هناك ما يمنع أن يذهب

(١) لم يقم بزيارة إسرائيل إلا مرة واحدة، للمشاركة في تأبين رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحاق رابين، بعد اغتياله عام ١٩٩٥.

الكثيرون إلى إسرائيل، على اعتبار أن هذا أمر طبيعي مع دولة لهم معها علاقات، وبينهم اتفاقية سلام[(١)].

لكن مع اندلاع انتفاضة الأقصى (٢٠٠٠)، وتعثر عملية السلام وتراجعها على المسار الفلسطيني، خاصة بعد وصول شارون لرئاسة وزراء إسرائيل، وتحول اهتمام الإدارة الأمريكية في عهد بوش الابن، لمحاربة "الإرهاب" بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١، أتت الرياح بما لا تشتهي به سفن التطبيع؛ ففي كتابه المعنون بـ "تطبيع العلاقات بين الدول العربية وإسرائيل: النموذج المصري" يشرح دافيد سلطان، السفير الإسرائيلي الأسبق في مصر، العوامل والتحديات التي تواجه عملية تطبيع العلاقات بين مصر وإسرائيل، ويستخلص في نهاية كتابه أنه "في ظل غياب تقدم في عملية السلام، وفي ظل واقع استمرار الاحتكاكات والمواجهات مع الفلسطينيين وجاراتها العرب، ليس هناك أي فرصة لتقدم عملية التطبيع بين مصر وإسرائيل، وهذا ليس فقط بسبب سياسة النظام، الذي يربط التقدم في التطبيع مع إسرائيل بعملية السلام، بل كذلك بسبب الضغط الشعبي المصري العام على النظام"[(٢)].

وأما عن الضغوط الشعبية تلك، فقد ظل الشعب المصري واعياً لمخاطر التطبيع مع إسرائيل؛ وتمكن المثقفون المصريون لما يزيد عن الثلاثين عاماً من التصدي للتطبيع الثقافي مع إسرائيل، وصد محاولات التغلغل الإسرائيلي عبر الإغواء والإغراء والابتزاز والتسلل[(٣)]. فقد نجح المثقفون العرب في مواجهة التطبيع الثقافي مع الكيان الصهيوني، وقاطع الرياضيون الأنشطة الرياضية التي شارك فيها إسرائيليون، مع ما يمثله ذلك من تضحية بالنسبة للرياضة والرياضيين، وفي المجال العلمي قاطعت معظم الجامعات العربية كافة أوجه التعاون مع الجامعات الإسرائيلية، وحتى في المؤتمرات الدولية تحاشى العلماء العرب اللقاء مع العلماء الإسرائيليين[(٤)]. وفي المجال الإعلامي، كانت نقابة الصحفيين المصرية من أوائل النقابات والهيئات الوطنية التي اتخذت قراراً واضحاً، عام ١٩٨٠، بشأن مناهضة تطبيع العلاقات مع إسرائيل[(٥)]. وتبعتها كافة النقابات المهنية والعمالية والمؤسسات الشعبية، وكانت نقابة

---

(١) مصطفي الفقي، (في) برنامج "سنوات الفرص الضائعة"، مرجع سابق.

(٢) دافيد سلطان، **أسرار التطبيع بين مصر وإسرائيل – تطبيع العلاقات بين الدول العربية وإسرائيل: النموذج المصري**. ترجمة: عمرو زكريا، تقديم: سعد الدين إبراهيم، دار بن لقمان، القاهرة، ٢٠٠٩، ص ١٦٨.

(٣) محمد طاهر التوارجى، "الهيئة العامة للكتاب والرقص على أنغام التطبيع". ٢٨ أكتوبر ٢٠٠٧. على الرابط (http://www.alfikralarabi.org/modules.php?name=News&file=article&sid=683) 2.3.2013.

(٤) مجدي قرقر، **بين التطبيع الرسمي..والرفض الشعبي لإسرائيل**. مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، ٢٠١١، ص ص٥٢-٦٨.

(٥) أحمد الخميس، "نقابتنا والتطبيع: "هؤلاء الصحفيين لا أحد". الحوار المتمدن، العدد (٢٤٢٦)، ٢٠٠٨/١٠/٦. على الرابط (http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=149239) 8.6.2012.

المحامين المصرية قد قررت شطب جميع المحامين، الذين يثبت تورطهم في التطبيع مع العدو الصهيوني، من جداول القيد بالنقابة(١).

ولذلك، أدى واقع جمود عملية السلام، واستمرار المواجهات بين إسرائيل وجاراتها، في السنوات الأخيرة، إلى تراجع استعداد الشعب المصري للتعايش مع إسرائيل، وزاد في المقابل العداء لدى الشعب تجاه إسرائيل، والرجوع إلى رواسب الماضي، ويشكل هذا التحول في موقف الشعب المصري من إسرائيل ضغطاً يضعه النظام في حسبانه عند وضعه لسياسته(٢).

ثالثاً: التبادل التجاري بين مصر وإسرائيل في عهد مبارك

كان مبارك يشجع العمل التجاري والاقتصادي مع إسرائيل، ولم يصادر على نقابة الصحفيين التي كانت تمنع أي صحفي يزور إسرائيل وتعاقبه، أو بعض المثقفين الكبار. ولم يكن مثلاً داعماً لمجموعة "كوبنهاجن"(٣) أو غيرها، بل كان له قضية أخرى مختلفة وهي: أن من صالح مصر أن يكون هنالك تبادل تجاري، وربما موافقته على اتفاقية "الكويز" واهتمامه بها، كان أحد دوافعه في ذلك هو مصلحة الصناعة الوطنية المصرية. وبالتالي، كان من الطبيعي أن نرى حماس مبارك للعلاقات مع إسرائيل، فقد كان حماساً ينبع من أسباب اقتصادية وتجارية(٤).

وفي إطار التطبيع الاقتصادي مع إسرائيل، وقعت مصر وأمريكا مع إسرائيل اتفاقية تجارية في ديسمبر ٢٠٠٤، وهي الاتفاقية المعروفة بـ"الكويز" وهي اختصار لـ (Qualified Industrial Zones)، أي المناطق الصناعية المؤهلة. تسمح هذه الاتفاقية بإنشاء مناطق صناعية مؤهلة لتصدير منتجاتها إلى الولايات المتحدة، حيث تتمتع منتجات هذه المناطق بميزة الدخول إلى السوق الأمريكية معفاة من الجمارك(٥). وقد بلغ عدد الشركات المصرية المنضمة والمستفيدة من هذا الاتفاق حتى نوفمبر ٢٠٠٨،

(١) مجدي قرقر، **بين التطبيع الرسمي..والرفض الشعبي لإسرائيل**. مرجع سابق، ص ٧١.

(٢) دافيد سلطان، **أسرار التطبيع بين مصر وإسرائيل**. مرجع سابق، ص ١٦٨.

(٣) مجموعة "كوبنهاجن": هي مجموعة من المثقفين المصريين والإسرائيليين، أعلنوا عن إنشاء تحالفهم في ٣٠ يناير عام ١٩٩٧ وأسموه (تحالف كوبنهاجن للسلام)، نسبة إلى مدينة كوبنهاجن عاصمة الدنمارك التي استضافت اللقاءات التي جرت بين المطبعين المصريين وشركائهم من الإسرائيليين. وقد أثارت هذه اللقاءات ضجة إعلامية وسخط بين أوساط المثقفين المصريين؛ للمزيد يمكن الرجوع لـ: شفيق أحمد على، "بالأسماء والوقائع .. أهل التطبيع (الحلقة الرابعة)". ١٣ حزيران/ يونيو ٢٠١١. على الرابط
(http://almawqef.com/spip.php?page=imprimir_articulo&id_article=3335)

(٤) مصطفي الفقي، (في) برنامج "سنوات الفرص الضائعة"، مرجع سابق.

(٥) "السياسة الخارجية المصرية بين جمال عبد الناصر وأنور السادات ومحمد حسني مبارك"، موقع: المركز المصري=

(٦٨٩) شركة[١]. أما البضائع التي تنتج في تلك المناطق الصناعية، في مصر، فهي في غالبيتها العظمى من المنسوجات، وهي تصدر لأميركا معفاة من الجمارك، بشرط وجود مكونات ومدخلات إسرائيلية في هذه المنسوجات بنسبة ١٠,٥%. ومن الواضح أن العلاقة الثلاثية استُخدِمت هنا بذكاء، فما تحصل عليه إسرائيل تجارياً واقتصادياً، من وراء ذلك التعاون، لا يمثل عائداً كبيراً؛ فالمصلحة الحقيقة لم تكن العائد الاقتصادي، وإنما كانت التطبيع الإسرائيلي مع قطاع من أهم قطاعات الصناعة المصرية[٢].

كما وتزايد الاعتماد على الخارج في جلب رؤوس الأموال والمساعدات، وفى هذا الإطار أصبح رقم المعونة الأمريكية إلى مصر يقدر ٢،٣ مليار دولار سنوياً، يذهب أكثر من نصفه بقليل إلى الجانب العسكري، والباقي إلى الجانب الاقتصادي. غير أن الشق الاقتصادي أخذ بالتناقص إلى أن وصل إلى حوالي ٤٠٠ مليون دولار، بحلول عام ٢٠٠٩. ومنذ أن تسلم مبارك الحكم تلقت مصر مساعدات أميركية بما قيمته خمسون مليار دولار[٣]. إلا أن السمة الأهم، التي اتسمت بها العلاقات المصرية الأميركية، أنها ظلت منذ اللحظة الأولى وحتى الآن علاقة ثلاثية؛ فإسرائيل طرف رئيسي في تلك العلاقة، لا يغيب عنها أبداً. وكل مسارات العلاقات المصرية الأميركية لم تكن أبداً ملك الطرفين الأميركي والمصري فقط، وإنما ظلت دوماً رهناً لرغبات إسرائيل ومصالحها[٤].

وقد كان دور رجال الأعمال في تطوير العلاقات المصرية الاقتصادية واضحاً، عقب اتفاق أوسلو[٥]. فقامت الحكومة المصرية، ممثلة في الشركة القابضة للغاز، بتوقيع اتفاقية عام ٢٠٠٥، مع شركة غاز شرق المتوسط، التي أسسها رجل الأعمال المصري حسين سالم، لتصدير ١،٧ مليار متر مكعب سنوياً من الغاز الطبيعي، لمدة ٢٠ عاماً، علماً بأن الغاز المصري يوفر حوالي ٤٠% من احتياجات إسرائيل للغاز الطبيعي. وقد أثار بدء تصدير الغاز المصري إلى إسرائيل حملة احتجاجات وانتقادات واسعة، دفعت عدداً كبيرا من نواب البرلمان –بينهم نواب من الحزب الحاكم– إلى الاحتجاج،

=للشئون الخارجية، سلسلة أوراق، رقم (١١)، يونيو ٢٠١٠. على الرابط
(https://sites.google.com/site/misraffairs/readings/egypt_fp) 7.2.2013.

(١) **التقرير الإستراتيجي الفلسطيني ٢٠٠٥**. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠٠٥، ص ١٠٣-١٠٤.

(٢) منار الشوربجي، "العلاقات المصرية الأميركية: كيف يصحح الخلل ويتحقق التوازن؟". الجزيرة نت– مركز الجزيرة للدراسات، ١٣ أكتوبر ٢٠١١. على الرابط
(http://studies.aljazeera.net/files/2011888451349556 8/08/2011.htm) 7.6.2012.

(٣) ماكسميليان فورت، "مصر والإمبراطورية الأميركية". الجزيرة نت– المعرفة، ٢٠١١/٢/١٦. على الرابط
(http://www.aljazeera.net/opinions/pages/6697ad2e-ecff-4295-a40c-a3da24dc36d7) 5.3.2012.

(٤) منار الشوربجي، "العلاقات المصرية الأميركية: كيف يصحح الخلل ويتحقق التوازن؟". مرجع سابق.

(٥) أحمد تهامى، "آليات صنع السياسة الخارجية المصرية". مرجع سابق.

وتقديم طلبات إحاطة(١). وكان سعر بيع الغاز المصري لإسرائيل بـ٢،٧ دولار لكل مليون وحدة، بينما كان سعر الغاز، الذي يباع لإسرائيل من بلدان أخري، في نفس وقت التعاقد ٩ دولار لكل مليون وحدة، علماً بأن دخل الفرد في إسرائيل يساوي ١١ ضعف دخل الفرد في مصر، بمعنى أن مصر الفقيرة، كانت تقدم دعماً لإسرائيل، من مواردها الطبيعية، التي هي ملك للناس البسطاء. لقد كان حكم مبارك يقدم دعماً مباشراً لإسرائيل، وهذا ما يبرر دفاع إسرائيل الدائم عنه أمام الإدارة الأمريكية، فقد كانت ترى فيه "كنز استراتيجي"(٢).

وإجمالاً يمكن القول، إن العلاقات المصرية الإسرائيلية، تميزت على مدار سنوات حكم مبارك بالاستقرار، وتجاوز الطرفان أحداثاً جسام، كان أكثرها تكراراً تعدد مقتل الجنود المصريين على نقاط الحدود المشتركة بالرصاص الإسرائيلي، وهو ما كان، في غالب الأحوال، يمر مرور الكرام(٣). وكان التزام نظام مبارك بالحفاظ على اتفاق السلام واضح وعلني، حتى في أوقات الأزمات العصيبة، رفض الرئيس مبارك نهائياً الدعوات التي تناشده بضرورة إعادة النظر في التزامات بلاده تجاه اتفاقية السلام، انطلاقاً من أن السياسة المصرية الداخلية والخارجية، تركز على التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأمريكية، والمحافظة على السلام مع إسرائيل، لأن صناع القرار في القاهرة يرون في ذلك حلاً للمشكلات الداخلية(٤).

المطلب الثالث: دور مصر مبارك في عملية التسوية على المسار الفلسطيني

لعب النظام المصري، في عهد الرئيس مبارك، دوراً رئيساً في عملية التسوية بين العرب وإسرائيل عموماً، وبين الفلسطينيين وإسرائيل خصوصاً؛ باعتبارها أول دولة عربية وقعت صلح مع إسرائيل، ولديها من الخبرة التفاوضية ما يكفي لتلعب دوراً مهماً، ليس فقط كوسيط بل وكناصح. ومثلت مصر على مدار عملية التسوية، على المسار الفلسطيني، الراعي الرئيسي لعملية السلام في كافة مراحلها، وبذلت من الجهد الكثير لتذليل العقبات، وتقريب وجهتي النظر بين الطرفين، للقفز على خلافاتهم، وإنجاز تقدم ملموس في عملية السلام، سواءً لحرصها على إنجاز الحقوق الفلسطينية المشروعة، أو لحرصها على

(١) محمود جمعة، "خيار التدويل يتهدد قضية تصدير الغاز المصري لإسرائيل". الجزيرة نت، ٢٠٠٨/١١/٢١. على الرابط
(http://www.aljazeera.net/news/pages/c459ad56-fc4783-81-bce4-2f3703db711a) 7.3.2013.
(٢) أحمد سيد النجار، (في) برنامج "دولة رجال الأعمال"، مرجع سابق.
(٣) هاجر دياب، "عاصفة الإسلاميين "تضرب" إسرائيل". الأهرام المسائي، ٥ سبتمبر ٢٠١٢.
(٤) محسن صالح (محررا)، **الموقف الإسرائيلي من ثورة ٢٥ يناير المصرية**. تقرير معلومات (٢٣)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠١٢، ص ١٦.

استمرار العملية السلمية وعدم انهيارها، ودفع العرب وتشجيعهم للسير على نفس نهجها؛ كي لا تظل وحيدةً في هذا المضمار. وكان لمصر، أيضاً، الدور المركزي في رعاية جولات الحوار بين الفصائل الفلسطينية، قبل وبعد الانقسام، الذي تسببت به الأحدث الدامية في يونيو ٢٠٠٧. ويمكن إلقاء الضوء على دور مصر مبارك تجاه القضية الفلسطينية، من خلال:

أولاً: الدور المصري منذ اتفاق أوسلو حتى اندلاع انتفاضة الأقصى

شهد مسار التسوية على الصعيد الفلسطيني الإسرائيلي بروز قدر كبير من الخصوصية للدور المصري، وهي خصوصية نابعة في الأساس باعتبار أن التطورات على المسار الفلسطيني تمس مباشرة بالأمن القومي المصري. من هنا، جاءت خصوصية الدور المصري، والذي يمكن التعبير عنه بدور الشريك غير المباشر في التفاوض، والوسيط النشط أحياناً، وقناة اتصال رئيسية، والتأكيد على كون المنظمة هي الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني، وأن دور مصر هو الشريك والمعاون، وليس دور الوسيط الوصي. وأن هذا الدور ينبع من ثقلها الإقليمي، وللحفاظ على مصالحها الحيوية[(١)].

لقد كان الدور المصري بارزاً، منذ اليوم الأول لبدء المفاوضات حول اتفاق (أوسلو)، حين أرسلت مصر السفير طاهر شاش، الخبير في القانون الدولي وفي شئون المفاوضات مع إسرائيل، إلى أوسلو، بطلب من الرئيس عرفات، وذلك للاستعانة بخبرته والاطلاع على الاتفاق قبل اعتماده. ويبدو أن جميع الأزمات الطارئة في أوسلو، كانت تجد حلها على ضفاف النيل، وقد سبق لشيمون بيريز، رئيس وزراء إسرائيل الأسبق، أن أسماها اتفاق "أوسلو/القاهرة"[(٢)].

وكانت مصر قد أيدت اتفاقية أوسلو، وشاركت في مراسيم التوقيع على الاتفاقية في ١٣ سبتمبر ١٩٩٣. واستمر الدور المصري البارز في دعم موقف المنظمة في المفاوضات، واستضافت جلسات المفاوضات بين الوفدين الفلسطيني والإسرائيلي، حتى تم التوصل لاتفاق القاهرة (اتفاق غزة–أريحا في ٤ مايو ١٩٩٤)، الذي يعتبر اتفاقاً تنفيذياً للمرحلة الأولى من إعلان المبادئ (اتفاق أوسلو)[(٣)]. وكان لمصر كذلك دورٌ بارزٌ في التوصل لاتفاق طابا (أو ما عرف بـ"أوسلو–٢") في سبتمبر ١٩٩٥، وبموجب هذا الاتفاق تم توسيع ولاية السلطة الوطنية الفلسطينية لتشمل مدن الضفة الغربية –باستثناء الخليل–، وإجراء

---

(١) حسن أبو طالب وأيمن السيد عبد الوهاب، "الجوانب السياسية لعملية التسوية". مرجع سابق، ص ص ٣٧–٣٨.

(٢) محمد حسنين هيكل، **سلام الأوهام: أوسلو ما قبلها وما بعدها**. ط١، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٦، ص ٢٨٨.

(٣) غياث محمد سليمان حجازي، "**ماهية الدور المصري ومنطلقاته في الحوار الوطني الفلسطيني ٢٠٠٥–٢٠١٠**". رسالة ماجستير غير منشورة، في التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، ٢٠١٢، ص ٧١.

الانتخابات التشريعية، والإفراج عن المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية[١]. وفي يناير ١٩٩٧ تم التوقيع على اتفاق الخليل (البروتوكول التنفيذي لإعادة الانتشار الإسرائيلي في مدينة الخليل)، ثم جاء اتفاق "واي ريفر" في أكتوبر ١٩٩٨، وعُقد مؤتمر شرم الشيخ (واي ريفر-٢) في سبتمبر ١٩٩٩[٢]، وفي كل هذه المحطات كان الدور المصري حاضراً بقوة.

وقد لعبت مصر دوراً هامة في فتح أبواب الرياض ودمشق، وغيرها من العواصم الخليجية والعربية، أمام قيادة السلطة الفلسطينية ومنظمة التحرير الفلسطينية، خاصة بعد أزمة الخليج والحرب التي أعقبتها، والمواقف التي اتخذتها قيادة المنظمة، خلال الأزمة والحرب، والتي تسببت في أزمة في علاقات المنظمة بهذه البلدان[٣]. ودعمت مصر الموقف الفلسطيني خلال انعقاد قمة كامب ديفيد الثانية (يوليو ٢٠٠٠)، وأجرى الرئيس مبارك مشاورات مع الرئيس الفلسطيني الراحل (ياسر عرفات)، قبيل انعقاد القمة، التي فشلت في الوصول إلى اتفاق، على قضايا الوضع الدائم، وفق لاتفاق أوسلو[٤].

وواقع الأمر، أن الدور المصري استمر كراعي لعملية السلام الفلسطينية-الإسرائيلية، طوال فترة مبارك، من خلال الاتصالات المباشرة، والتدخل السريع، كلما تدهورت الأوضاع الأمنية بين الجانبين، وكانت مصر، في هذا المضمار، حريصة دائماً على التوصل لتفاهمات أمنية، أو هدنة توقف العنف. ويمكن رصد أهمية هذا الدور من خلال كثافة الاتصالات المصرية الفلسطينية، التي ظهرت في عهد الرئيس ياسر عرفات[٥] واستمرت مع الرئيس محمود عباس، بما عكس حرصاً مشتركاً على التشاور المستمر، وتبادل الأفكار، وتنسيق المواقف، بشأن تطورات عملية التسوية، بما يشير إلى حرص القيادة الفلسطينية بأن تكون مصر دائماً في قلب هذه التطورات، التي تمس المسار الفلسطيني. ومن جانب آخر، قدمت مصر جهداً ملموساً في إعداد وتدريب الكوادر الفنية في المجال المهني والأمني، وهيكلة مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية.

---

(١) موسوعة مقاتل من الصحراء، "اتفاقيات السلام العربية-الإسرائيلية خلال القرن العشرين: بدء المفاوضات المباشرة الفلسطينية-الإسرائيلية". على الرابط
(http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/EtefakyatS/sec092.htm) 4.10.2012.

(٢) محمد فتوح مصطفى، "اتفاق المصالحة الوطنية الفلسطينية". الهيئة العامة للاستعلامات-مصر. على الرابط
(http://www.sis.gov.eg/ar/LastPage.aspx?Category_ID=1867) 14.2.2013.

(٣) عبد العليم محمد، **الثورة المصرية بين المرحلة الانتقالية والقضية الفلسطينية**. مرجع ساق، ص ١٤٦.

(٤) غياث محمد سليمان حجازي، "**ماهية الدور المصري ومنطلقاته**". مرجع سابق، ص ٧١.

(٥) مما يدل على كثافة الاتصال بين مصر والقيادة الفلسطينية أنه خلال الفترة من أكتوبر ١٩٩١ إلى مايو ١٩٩٦، كان هنالك ٣٧ اتصالاً هاتفياً، و ٤١ رسالة، و ٦٤ زيارة لمسئولين فلسطينيين مساعدين للرئيس عرفات، و٧٥ زيارة للرئيس عرفات، منهم ٢١ زيارة ترانزيت؛ المرجع: حسن أبو طالب وأيمن السيد عبد الوهاب، مرجع سابق، ص ٤٢.

ثانياً: الجهود المصرية منذ انتفاضة الأقصى وحتى يناير ٢٠١١

جاءت السنوات العشر (من نهاية ٢٠٠٠ لنهاية ٢٠١٠)، رغم قصرها زمنياً، محملة بأحداث دراماتيكية دامية على القضية الفلسطينية. فقد جاءت انتفاضة الأقصى، في نهاية سبتمبر ٢٠٠٠، لتبدأ معها مرحلة جديدة من الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي. وخلال تلك السنوات حدثت تطورات مهمة كان لها أن تكتب تاريخاً آخر، وتضع القضية الفلسطينية على مسارات مختلفة؛ فكانت عسكرة الانتفاضة والعمليات الاستشهادية داخل العمق الإسرائيلي، وكان حصار مدن الضفة الغربية وإعادة احتلالها في عملية "السور الواقي" في مارس ٢٠٠٢، وما تلاها من إقامة الجدار العازل، ومحاصرة الرئيس عرفات داخل مقر المقاطعة في رام الله، حيث ظل محاصراً حتى استشهاده في نوفمبر ٢٠٠٤، ثم جرى انتخاب الرئيس محمود عباس خلفاً له في يناير ٢٠٠٥. جاءت هذه الأحداث في ظل سياسة الحرب على "الإرهاب" والشرق الأوسط الجديد وغيرها، التي تبنتها إدارة بوش الابن، بما أعطى حكومة إسرائيل، برئاسة شارون، الضوء الأخضر للتنكيل بالفلسطينيين، مستغلاً التوجه الأمريكي والعالمي لمحاربة "الإرهاب"، لتمرير وتبرير إرهابه وقمعه للانتفاضة الفلسطينية.

وقد شهدت هذه المرحلة دوراً نشطاً للسياسة المصرية، فقد شاركت مصر في الجهود التي أدت إلى إقرار خطة خارطة الطريق، التي تبنتها اللجنة الرباعية في أكتوبر ٢٠٠٢، التي تتضمن رؤية شاملة لحل القضية الفلسطينية تقود إلي إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة[(١)]. وعندما طرحت خطة شارون للانسحاب أحادي الجانب من قطاع غزة (خطة فك الارتباط الإسرائيلي)، ورغم أن خطة الانفصال الإسرائيلية لم تشترط شراكة فلسطينية في التنفيذ، إلا أن مصر كانت قد طرحت مبادرتها، عبر إرسال خبرائها الأمنيين لمساعدة الفلسطينيين على القيام بهذه المهمة، وبذلك عملت على إدخال الجانب الفلسطيني إلى تلك الدائرة، من وراء الستار المصري[(٢)]. وفي هذا السياق، جاءت استضافة مصر للفصائل الفلسطينية في القاهرة، لإجراء حوارات لترتيب البيت الفلسطيني من جهة، وكردة فعل على محاولة شارون تهميش الدور المصري من جهة أخرى[(٣)].

وكان التطور البارز في هذه الفترة بانسحاب إسرائيل الأحادي الجانب من قطاع غزة، وما تلاها من انتخابات تشريعية، شاركت فيها حركة حماس وفازت بأغلبية مقاعد البرلمان، لتفتح المسار أمام

(١) محمد فتوح مصطفى، "إتفاق المصالحة الوطنية الفلسطينية". مرجع سابق.

(٢) رجب أبو سرية، "خطة الانفصال: ماذا لو كان الحملُ كاذباً". جريدة الأيام، رام الله، ٢٢ حزيران ٢٠٠٤.

(٣) محمد جمعة، "الدور المصري في خطة الانفصال". مجلة السياسة الدولية، عدد أكتوبر، ٢٠٠٥. متوفر على موقع الأهرام الرقمي، ١ أكتوبر ٢٠٠٥. على الرابط (http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=221511&eid=1531) 13.2.2013.

مرحلة سياسية جديدة. وكان لعملية أسر الجندي الإسرائيلي "جلعاد شاليط"، في صيف ٢٠٠٦، والانقلاب العسكري الذي نفذته حركة حماس في غزة، ليستمر بعدها حصار قطاع غزة معه العدوان الإسرائيلي، الذي كانت ذروته في (٢٠٠٨-٢٠٠٩)، وليستمر معه وبعده الانقسام الفلسطيني.

لم تكن مصر -بطبيعة الحال- غائبة عن المشهد الفلسطيني، سواءً في العلاقة الفلسطينية الإسرائيلية؛ سلماً وحرباً، أو العلاقات الفلسطينية الداخلية؛ حواراً واقتتالاً. كان الدور المصري قبل انتفاضة الأقصى مقتصراً على دور الراعي، أو الوسيط في عملية السلام، الجارية بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وأما بعد اندلاعها، فقد تعددت مهام الراعي المصري: ما بين سعيه لوقف إطلاق النار وتحقيق هدنة، سرعان ما كانت تخترق، ليعاد السعي لتجديدها مرة تلو المرة، وهذا بالتالي تطلب من القيادة المصرية التفاهم مع كافة الفصائل الفلسطينية، والأجنحة العسكرية المقاومة، وما بين سعيها للتوصل لوحدة وطنية داخلية تضم الفصائل الفلسطينية؛ وتعدد الجهد المصري على هذا الصعيد، ابتداءً من حوارات القاهرة ٢٠٠٢، وليس انتهاءً بحوار القاهرة في فبراير ٢٠١٣.

وخلاصة القول، إن محصلة التحركات المصرية، على المسار الفلسطيني الإسرائيلي، قد اتسمت بالمشاركة الكاملة الايجابية، وتقديم العون الفني على مائدة المفاوضات، وتقديم الدعم المعنوي والمساندة السياسية، وممارسة قدر من الضغوط السياسية والمعنوية على الجانب الإسرائيلي، من أجل تذليل بعض العقبات، وتهيئة المناخ من أجل إنجاح عملية التفاوض. ورأى الفلسطينيون -بالمقابل- في مصر دولة الجوار المؤثرة إقليمياً، والأكثر دعماً ومساندة لهم فنياً وسياسياً في ماراثون المفاوضات، وتذلل العقبات، خاصة في ظل مرحلة الانقسام العربي، وهذا يفسر كثافة الاتصال بين مصر والقيادة الفلسطينية(١).

المبحث الثالث: مصر مبارك والشأن الفلسطيني الداخلي

من البديهي القول، إن علاقة مصر تاريخياً بمنظمة التحرير الفلسطينية، وقيادة حركة فتح ظلت علاقات حميمة، في كل مراحلها، وقد تعززت هذه العلاقة وتمتنت بعد انخراط المنظمة في عملية التسوية، التي ترعاها مصر. في المقابل، حافظت على علاقة جيدة مع باقي الفصائل والتنظيمات، التي تعارض العملية السلمية، ومنها حركتي حماس والجهاد الإسلامي، رغم أنها لم تخف خلافها مع تلك الفصائل حول المقاومة المسلحة، التي كانت -حسب وجهة النظر المصرية- تعطيلاً لمسار التسوية السلمية. وزادت حدة الخلافات مع حركة حماس بعد إقدام الأخيرة على السيطرة بالقوة العسكرية على

(١) حسن أبو طالب وأيمن السيد عبد الوهاب، "الجوانب السياسية لعملية التسوية ودور مصر الإقليمي ١٩٩٠-١٩٩٥". مرجع سابق، ص ص ٣٧-٣٨.

قطاع غزة، مما أثر على علاقة مصر بحماس. وفي هذا المبحث، يمكن إلقاء نظرة على دور مصر في الشأن الفلسطيني الداخلي في عهد مبارك، من خلال:

المطلب الأول: علاقة مصر بحركة حماس في عهد مبارك

ربما كانت القاهرة أكثر ارتباكاً –حتى من حركة فتح ذاتها– بعد فوز حركة حماس بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني، بما يؤهلها وفق للقانون الأساسي الفلسطيني لتشكيل حكومة منفردة. يعود هذا الارتباك في جزء منه لطبيعة حماس نفسها؛ فهي امتداد لجماعة الإخوان المسلمين، التي مقرها الرئيسي في القاهرة، وأصبح إخوان مصر يشكلون عبئاً إضافياً على كاهل نظام مبارك، بعد فوزهم لأول مرة بـ ٨٨ مقعدا في البرلمان، أي بما نسبته ٢٠% من مجلس الشعب المصري، في عام ٢٠٠٥. كما أن حماس لا تؤمن من حيث المبدأ بعملية السلام بين منظمة التحرير وإسرائيل، وهذا يتنافى جذرياً مع الرؤية المصرية لعملية التسوية، أضف إلى ذلك وقوف حماس ضمن ما أطلق عليه "محور الممانعة"، الذي يضم سوريا وإيران وحزب الله. لذلك، فإن علاقة مصر مع حماس، في عهد مبارك، سادها كثير من الالتباس والشك، وظلت حالة الريبة والحذر سائدة بين الطرفين، وحاكمةً لسلوكهما تجاه بعضهما البعض.

وفي أعقاب سيطرة حركة حماس على قطاع غزة، تأزمت العلاقة بين حركة حماس ومصر بعد رفض القاهرة لما جرى في القطاع؛ فقد أدانت مصر استيلاء حركة حماس على السلطة في قطاع غزة، ودعا بيان للحكومة المصرية جميع الفصائل إلى الامتناع الفوري عن إطلاق النار، والانضواء إلى المؤسسات الشرعية للسلطة الوطنية، المنبثقة عن منظمة التحرير، باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، بقيادة الرئيس الفلسطيني محمود عباس، وطالبت الحكومة المصرية في بيان لها الدول العربية بتقديم كل أشكال الدعم للسلطة الفلسطينية[١]. ووصف مبارك ما جرى في غزة بأنه "انقلاب على الشرعية الفلسطينية"، وأكد دعم بلاده "لشرعية السلطة الفلسطينية والرئيس أبو مازن وحكومته"[٢]. وقررت مصر نقل سفيرها لدى السلطة الفلسطينية والبعثة الدبلوماسية من غزة إلى رام الله[٣]، في تأكيد من الحكومة المصرية على شرعية السلطة الوطنية الفلسطينية.

لقد أبدى مبارك مخاوف شديدة تجاه حركة حماس في غزة، فكانت سياسة إغلاق المعابر، والتضييق على الفلسطينيين[٤]. وأثناء العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (٢٠٠٨-٢٠٠٩)، أدانت مصر

(١) "مصر تدين استيلاء حماس على السلطة". جريدة الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٧/٦/١٦.

(٢) "مبارك : نتابع عن قرب تداعيات انقلاب حماس على الشرعية في غزة". جريدة الحياة، رام الله، ٢٠٠٧/٦/٢٤.

(٣) "مصر تنقل مقر بعثتها الدبلوماسية من غزة إلى رام الله". جريدة الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٧/٦/٢٠.

(٤) مصطفي الفقي، (في) برنامج "سنوات الفرص الضائعة"، مرجع سابق.

العدوان على لسان الرئيس مبارك، ووزير الخارجية أحمد أبو الغيط، وحملت إسرائيل، بوصفها "قوة الاحتلال"، المسؤول عن قطاع غزة، ومسؤولية ما أسفر عنه العدوان من شهداء وجرحى. غير أن الموقف الرسمي لم يغفل عن توجيه النقد إلى حماس، محملاً إياها مسؤولية انهيار التهدئة مع إسرائيل، وإطلاق الصواريخ(١).

وفي نفس الوقت، حرصت مصر على الاستمرار في متابعة دورها في الشأن الفلسطيني، وحرصت ألا تقطع "شعرة معاوية"، مع أي طرف من الأطراف الفلسطينية، بما فيها حماس، مهما كان اختلافها معها. ولم تَسْعَد القاهرة بالتعامل مع طرف فلسطيني ينتمي لجماعة الإخوان المسلمين، وهي الحركة التي بقيت علاقتها مع النظام المصري محكومة لعقود بالتوتر والريبة. وهي في نفس الوقت، مضطرة للتعامل مع هذا التنظيم الفلسطيني (حماس)، بعد أن أصبح يمثل جزءاً من الشرعية الفلسطينية، بعد فوزه بانتخابات المجلس التشريعي ٢٠٠٦(٢).

ولم تكن حركة حماس لتبرئ الحكومة المصرية من تداعيات الحصار، وحملتها مسؤولية إغلاق معبر رفح، واستمرت في تشغيل وفتح الأنفاق، التي زادت بشكل ملحوظ، وعَمدت إلى فتح جانب من الجدار الحدودي، الفاصل بين مصر وقطاع غزة، مما سمح بتدفق مئات الآلاف من سكان قطاع غزة، في يناير ٢٠٠٨، فضلاً عن الدعاية الإعلامية المكثفة، التي شنتها الحركة وجهات أخرى على النظام المصري، مما زاد من حالة التوتر بين نظام مبارك وحماس.

وفي المقابل، أدركت حركة حماس أنه مهما استحكمت الخلافات مع النظام المصري، فإن مصر بإمكاناتها البشرية والمادية الهائلة تظل ذخراً للقضية الفلسطينية، وأن مصر تمثل البوابة الرسمية للوصول إلى الشرعية العربية والإسلامية، وتبقى مصر "مظلة" مقبولة لا يمكن الاستغناء عنها في ضبط نسق العلاقات الفلسطينية–الفلسطينية. كما تعي حماس خطورة استعداء مصر عليها؛ كونها المتنفس الوحيد لقطاع غزة(٣).

---

(١) جريدة القدس العربي، لندن، ٢٠٠٩/١/٣.

(٢) محسن صالح (محررا)، **صراع الإرادات: السلوك الأمني لفتح وحماس والأطراف المعنية ٢٠٠٦–٢٠٠٧**. ملف الأمن في السلطة الفلسطينية (٢)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٢٥٦.

(٣) محسن صالح (محررا)، **مصر وحماس**. تقرير معلومات (٧)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠٠٩، ص ٨.

ويرى الكثيرون أن السياسة المصرية ارتكبت جملة من الأخطاء في تعاملها مع حماس، يمكن تلخيص أهمها في[١]:

- تأخر مصر في فتح قناة اتصال موحية بالثقة مع حماس في مرحلة مبكرة، وعجز الأجهزة الأمنية والسياسية المصرية عن التنبؤ بالنتائج المحتملة للانتخابات التشريعية التي فازت بها حماس.
- عدم متابعة التنفيذ المتكامل لاتفاق الحوار الموقع بالقاهرة عام ٢٠٠٥.
- التعامل مع حماس باستخفاف عقب فوزها في الانتخابات النيابية. ويلاحظ هنا أن الرئيس مبارك لم يقابل خالد مشعل قط، ولم تنشأ علاقة عمل جيدة بين إسماعيل هنية ورئيس الوزراء المصري.
- عدم بذل جهود كافية أو الضغط لتشكيل حكومة ائتلافية عقب الانتخابات النيابية مباشرة، مما ولد انطباعاً خاطئاً بأن مصر تتبنى السياسة الرامية إلى إفشال حماس.
- القبول بموقف اللجنة الرباعية وممارسة ضغوط على حماس، لحملها على الاعتراف بإسرائيل والقبول بالاتفاقيات السابقة، رغم غياب عرض جدي للتسوية.
- إغلاق مصر لمعبر رفح بعد انسحاب المراقبين الأوربيين منه على الجانب الفلسطيني، على الرغم من أنها ليست طرفاً في اتفاقية المعابر لعام ٢٠٠٥، وعدم وجود ما يلزمها قانوناً بإغلاقه.

وجملة القول، إن علاقة مصر في عهد مبارك بحركة حماس شابها الكثير من الريبة، وعدم الثقة والتوتر، في كثير من الأحيان، بما عكس نفسه على منطقة الشريط الحدودي الفاصل بين قطاع غزة ومصر. ولا شك، أن الخلفية الأيديولوجية لحركة حماس –باعتبارها امتداداً لجماعة الإخوان المسلمين، التي تشكل المعارضة الرئيسية لنظام مبارك– قد أثرت على تصورات النظام لآلية التعاطي مع حركة حماس، أضف إلى ذلك التوترات الأمنية مع إسرائيل، نتيجة لإطلاق الصواريخ من قطاع غزة وكسر الهدنة بين الفينة والأخرى، قد أسهمتا في توتر العلاقات المصرية مع حركة حماس.

إلا أن انقلاب حماس على السلطة كان في، رأي الباحث، من أهم الأسباب التي دفعت مصر لحشر حماس في الزاوية؛ ذلك أن سيطرة حماس على قطاع غزة شكل انفصالاً جغرافياً وسياسياً، بما قد يهدد بوحدة القضية الفلسطينية، وبالتالي، إلقاء تبعات قطاع غزة على كاهل مصر هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، خشيت مصر من تصدير نموذج حماس غزة وتكراره في مصر، حيث الدور الإخواني المتصاعد؛ وهذا ما أثر بشكل أو بآخر على ملف المصالحة الفلسطينية في حينها.

---

(١) حسن نافعة، "مصر وغزة وحماس: ماذا بعد الحرب؟ (٢) خيارات مصر المتاحة في المرحلة القادمة". مركز الجزيرة للدراسات– الجزيرة نت، ٢٠٠٩/٢/٧.

المطلب الثاني: مصر والمصالحة الفلسطينية في عهد مبارك

ظلت مصر منذ انطلق الحوار بين الفصائل الفلسطينية، في تشرين ثاني ٢٠٠٢، الراعي "الحصري" لجولات الحوار المتعددة، وعلى الرغم من اتساع المساحة الزمنية، التي شغلتها جولات الحوار تلك، فإنها ظلت حريصة كل الحرص على استضافة كافة الفصائل الفلسطينية، والتواصل معها، حرصاً منها على إنهاء الانقسام وإتمام المصالحة الفلسطينية، التي أضرت بالقضية الفلسطينية أيما ضرر، والحفاظ على وحدة الصف الفلسطيني في مواجهة التغول الإسرائيلي. لكنها في ذات الوقت كانت حريصة، بلا شك، بأن لا تسقط ورقة المصالحة الفلسطينية من يدها، في ظل وقوف حماس في خندق "دول الممانعة"، وظهور دور تركي وقطري طامح للعب أدواراً في القضية الفلسطينية.

فمع دخول عملية التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي أخطر وأعقد مراحلها، منذ بدء انتفاضة الأقصى، وتولى "أرئيل شارون" رئاسة الوزراء في إسرائيل، في فبراير ٢٠٠١، بدأت مصر تركز في كيفية ترتيب البيت الفلسطيني من الداخل، لمواجهة استحقاقات تلك المرحلة الحرجة، وذلك في ضوء التزامها الثابت والكامل بالقضية الفلسطينية، واعتمدت لتحقيق ذلك الهدف استراتيجية جمع الفصائل الفلسطينية المختلفة في جولات للحوار، بهدف التوصل إلى رؤية مشتركة(١).

ويوصف الدور المصري في الحوار الفلسطيني بأنه دور الوسيط الراعي، أو كما شاع تسميته بين حركتي فتح وحماس، والفصائل الفلسطينية الأخرى، من خلال استخدامهم عبارة "الوسيط المصري"، إلا أن الدور المصري لم يتوقف -في كثير من الأحيان- عند حد الوساطة، بل تجاوزه إلى مستوى تقديم المقترحات، والحلول والمخارج، وأكثر من ذلك، لممارسة الضغط في بعض الأحيان، من أجل دفع حركتي فتح وحماس لقبولها(٢). وهذا ما كان أكده عمرو سليمان، مدير المخابرات المصرية العامة، عقب فشل جولة الحوار الخامسة في مارس ٢٠٠٩، حين عبر عن امتعاض مصر بسبب تأخر الأطراف في التوصل لاتفاق، مؤكداً أن مصر ليست مكاناً للضيافة فقط، وإنما هي صاحبة دور ومسؤولية، وبأن على الأطراف أن تتدبر أمورها قبل موعد جولة الحوار القادمة، معتبراً أن عدم اتفاق الطرفين سيدفع مصر نحو فرض الاتفاق عليهما(٣).

---

(١) صبحي عسيلة، "مصر والحوار بين الفصائل الفلسطينية"، (في) صبحي عسيلة (محررا)، **الفصائل الفلسطينية من النشأة إلى حوارات التهدئة**. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٥، ص ٢٥٠.

(٢) غياث محمد سليمان حجازي، "**ماهية الدور المصري ومنطلقاته**". مرجع سابق، ص ٧١.

(٣) طلال عوكل، "الحوار الفلسطيني.. أين عليه أن ينتهي؟". صحيفة البيان الإماراتية، ٢٠٠٩/٧/٤.

ومن وجهة نظر أخرى، يرى البعض أن مصر، التي يفترض أن تكون طرفاً محايداً وجزءاً من الحل، قد وضعت نفسها جزءاً من المشكلة؛ فمصر لم تكن تصلح وسيطاً بين حماس وفتح –حسب عبد الله الأشعل–؛ لأن مصر فيما يبدو اعتبرت حماس امتداداً للإخوان المسلمين، والنظام في مصر لا يتحمل منافساً قوياً على المستوى الشعبي مثل الإخوان، ومن ناحية أخرى، رأت مصر أن نجاح التجربة الإسلامية في غزة سيكون حافزاً، ليتولى الإسلاميون السلطة في مصر، وفي الدول العربية الأخرى[١].

وفي أكتوبر ٢٠٠٩، كانت الحوارات على وشك النجاح، إلا أن الجدل والاتهامات حول تأجيل التصويت على تقرير "جولدستون" أحال دون ذلك[٢]. ثم جاءت الورقة المصرية في نوفمبر ٢٠٠٩، والتي اعتبرتها مصر ورقة "توافقية"، وما هي إلا اقتراحات الفصائل الفلسطينية، التي دونتها مصر أثناء جولات الحوار السابقة، وحين عرضتها على الفصائل للتوقيع عليها، وافقت حركة فتح، بينما رفضت حماس في حينها التوقيع؛ ليظل الانقسام الفلسطيني مستمراً مشكلاً عبئاً وطنياً واقتصادياً واجتماعياً، وحتى أخلاقياً، بما تسببه من ضرر مباشر على القضية الفلسطينية.

المطلب الثالث: سياسة مصر مبارك تجاه قطاع غزة في ظل حكم حركة حماس

في ظل إحكام سيطرة حماس على قطاع غزة، وتفردها المطلق في إدارة شئون القطاع، وإغلاق إسرائيل لكافة المعابر المحيطة بقطاع غزة، لم يتبقَ إلا معبر رفح مع الجانب المصري، ومن هنا أصبح للمعبر أهمية مطلقة لدى قيادة حماس؛ باعتباره النافذة الوحيدة للتواصل مع العالم الخارجي، لدرجة أنه تم اختزال القضية الفلسطينية في قطاع غزة، وتم اختزال قطاع غزة في معبر رفح خاصة في ظل الحصار. وهنا، يمكن إلقاء الضوء على المقاربات المصرية في التعامل مع قطاع غزة في عهد مبارك، من خلال:

أولاً: الحصار على غزة

بدأت إسرائيل في محاصرة قطاع غزة بعد أشهر معدودة من اندلاع الانتفاضة عام ٢٠٠٠، حين ألغت القسم الخاص بمرور البضائع من معبر بيت حانون "إيريز"، وزادت وتيرته بشكل ملحوظ بعد أسر الجندي الإسرائيلي "جلعاد شاليط"، في صيف ٢٠٠٦، وبخاصة بعد سيطرة حماس على قطاع غزة. وفي ٢٠٠٧ جرى تقليص العمل بمعبر المنطار، ثم قررت سلطات الاحتلال إغلاقه بشكل نهائي، وكان ذلك لاحقاً لإغلاق كل من معبر "صوفا"، جنوب شرق القطاع، في ١٢ سبتمبر ٢٠٠٨، ومعبر الشجاعية "نحال عوز"، الذي كان مخصصاً لتزويد القطاع بمشتقات الوقود، في يناير ٢٠١٠، وتأتى هذه التطورات ضمن إطار ممنهج لحصر حركة تداول السلع في معبر وحيد، وهو معبر كرم أبو سالم "كارم شالوم".

---

(١) عبد الله الأشعل، **مخاطر الشقاق بين فتح وحماس على القضية الفلسطينية**. جزيرة الورد، القاهرة، ٢٠١٠، ص ١٠.

(٢) محمد فتوح مصطفى، "إتفاق المصالحة الوطنية الفلسطينية". مرجع سابق .

والمحصلة العملية لكل ذلك هي محاولة دفع الأمور نحو الانفجار، حيث الجانب الآخر من الحدود، أي الحدود المصرية، وبالتالي، تحلل إسرائيل من مسؤولياتها القانونية والإنسانية؛ كدولة احتلال[١].

ويرى الكثيرون أن النظام المصري، في عهد مبارك، كان شريكاً للاحتلال الإسرائيلي في حصار غزة، رغم سماحه لبعض القوافل الإنسانية والتضامنية بالدخول للقطاع، استجابةً لضغوط الرأي العام المصري والعربي، ويدلل البعض على ذلك ببناء السلطات المصرية للجدار الفولاذي على طول حدودها، مع قطاع غزة، وتدمير أنفاق، ومنع دخول المواد الغذائية والطبية إلا من خلال معبر "كرم أو سالم"، الذي تسيطر عليه إسرائيل[٢].

في بالمقابل، كانت مصر قد سعت لدى الحكومة الإسرائيلية لفك الحصار، حيث كشف رئيس الوزراء الإسرائيلي "أيهود أولمرت" النقاب عن أن الرئيس مبارك طلب منه فك الحصار عن قطاع غزة، إلا أن أولمرت رفض طلب مبارك[٣]. وأكد مبارك "أن بلاده تبذل أقصى الجهد لإنهاء معاناة ورفع إجراءات العقاب الجماعي، التي تفرضها إسرائيل على الشعب الفلسطيني"، وقال: "إن أحداً لا يملك المزايدة على مصر في دعمها للشعب الفلسطيني الصامد، وقضيته العادلة"[٤].

وكانت مصر، في عهد مبارك، تنطلق في سياستها تجاه قطاع غزة من خلال رؤية شاملة لحل القضية الفلسطينية، تتمحور حول النقاط التالية[٥]:

١. رفض مخطط إسرائيل للفصل بين القطاع والضفة، والتنصل من مسئوليتها عن غزة، وتحميل مصر تبعاتها.
٢. إن مصر لن تقع في الفخ الإسرائيلي الذي يروج منذ الثمانينات لمقولة "غزة أولاً" بالنسبة للقطاع، و"الخيار الأردني" فيما يتصل بالضفة، وإن مصر لن تشارك في الفصل بين الضفة والقطاع.
٣. إن قطاع غزة والضفة الغربية أراضي محتلة تقام عليها الدولة الفلسطينية المستقلة.

---

(١) محمد جمعه، **العلاقات العربية–الفلسطينية: مستجدات ما بعد الثورة.** كراسات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، السنة الثانية والعشرون، العدد (٢٣٠)، ص ٢٧.
(٢) أحمد فياض، "توقع كسر حصار غزة بعد مبارك". الجزيرة نت، ٢٠١١/٢/١٦. على الرابط (http://www.aljazeera.net/news/pages/106a30a4-d48601-a1-a484-ae1c220748fe) 2.2.2013.
(٣) جريدة هاآرتس، ٢٠٠٨/١/٢١.
(٤) "مصر تبدأ إعادة إغلاق حدودها". موقع الشروق أون لاين، ٢٠٠٨/١/٢٥، على الرابط (http://www.echoroukonline.com/ara/?news=21457) 13.3.2013.
(٥) الهيئة العامة للاستعلامات–مصر، ٢٠٠٩/١/٢. على الرابط (http://www.sis.gov.eg/ar/)

٤. إن مصر لن تساهم في تكريس الانقسام بين غزة والضفة، وهذا الانفصال يمكن أن يتكرس بفتح معبر رفح في غياب السلطة الفلسطينية ومراقبي الاتحاد الأوروبي.
٥. إن الحق في مقاومة الاحتلال حق ثابت ومشروع، لكن المقاومة تبقى مسئولة أمام شعوبها بقدر ما تحققه من مكاسب لقضاياها، أو ما تجلبه من خراب ودمار وإهدار لأرواح الشهداء.
٦. إن مصر لم تتوقف يوماً عن المطالبة بإنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة لتحقيق تطلعات الشعب الفلسطيني المشروعة.

ثانياً: المساعدات الإنسانية لقطاع غزة

على مستوى الدعم المادي المصري المقدم للشعب الفلسطيني عامة ولقطاع غزة خاصة، يقول السفير هاني خلاف، مساعد وزير الخارجية المصري للشؤون العربية: أن مجموع المساهمات المالية المصرية، المسددة لصندوق دعم موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية، قد بلغت خلال السنوات الخمس من (٢٠٠٣-٢٠٠٨) ما يزيد عن ١٥٠ مليون دولار، وأن المساهمات المصرية المسددة لصندوق دعم الأقصى وصلت نحو ٣٠ مليون دولار. وبين هذا وذاك، تنظم مصر حملات شعبية للتبرع والدعم الإنساني، للمتضررين من أعمال الحصار الجائر على غزة. وتقود هذه الأنشطة جمعية الهلال الأحمر المصرية، ونقابات الأطباء والصيادلة، إلى جانب نقابة الصحفيين، ونقابة المحامين(١).

كما وقدمت مصر المساعدات وبرامج التدريب، ومدت قطاع غزة بالكهرباء، وتركيب مكثفات للجهد على الخطوط الكهربائية، الممتدة من رفح المصرية إلى رفح الفلسطينية، لزيادة قدرة التيار الكهربائي، وتلبية احتياجات الفلسطينيين، وتخفيف عبء الحصار المفروض عليهم، وأسهمت بدرجة كبيرة في رفع المستوى العلمي والتكنولوجي للفلسطينيين، وفتحت الباب أمام استقبال المرضى للعلاج، والطلبة الفلسطينيين الراغبين في الدراسة بها...إلخ(٢).

ثالثاً: نظرة مصر للوضع القانوني لقطاع غزة

انطلقت رؤية مصر للوضع القانوني لقطاع غزة، في عهد مبارك، من اعتباره جزءاً من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وأنه لا يزال تحت الاحتلال الإسرائيلي، وأن الانفصال أحادي الجانب، الذي قامت به إسرائيل من القطاع، لم يترتب علية تحرير القطاع من الاحتلال، كما يعتقد أو يدعي البعض، حيث إن

---

(١) هاني خلاف، **الدبلوماسية المصرية والهموم العربية**. مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع، ط١، القاهرة، ٢٠١٠، ص ٧١.

(٢) محمد فتوح مصطفى، "إتفاق المصالحة الوطنية الفلسطينية". مرجع سابق.

الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية تشكل جميعاً وحدة جغرافية واحدة، لا يمكن التعامل معها بشكل مجزأ، وإلا أعتبر ذلك بمثابة ضربة قاسمة لوحدتها[(١)].

وكان مبارك قد أوضح الوضع القانوني لقطاع غزة عموماً ومعبر رفح على وجه الخصوص وذلك على النحو التالي[(٢)]:

- إن غزة أرض محتلة وتسيطر إسرائيل –قوة الاحتلال– على مخارجها، وتتحكم في حركة الدخول والخروج منها.
- إن تأمين حدود غزة مسئولية إسرائيلية لأنها قوة الاحتلال، وبالتالي فلا يمكن إلقاء المسئولية على كاهل مصر، لأن هذا إن حدث فسوف يعطى إسرائيل الفرصة للتنصل من التزاماتها المقررة بمقتضى اتفاقيات جنيف لعام ١٩٤٩.
- إن للمعبر بوابتين إحداهما عند مصر والأخرى عند إسرائيل، ولابد أن توافق إسرائيل على فتحه بالتفاهم مع مصر.
- إن مصر لم تتوقف عن فتح المعبر أمام الحالات الإنسانية، ففتحت المعبر أمام المرضى والمصابين، وكان المعبر مفتوحاً أمام الطلاب الفلسطينيين الذين يتعلمون في الجامعات المصرية، كما تم فتحه لعبور الحجاج الفلسطينيين.
- إن هناك كاميرات إسرائيلية تراقب هذه البوابة، ولابد من إخطار إسرائيل بمن يدخلون منه، حتى لا ندع الفرصة لأية إدعاءات بأن المعابر تستخدم لتهريب الأسلحة والمخدرات وغيرها من الممنوعات.
- إن أية دولة من حقها تأمين وضبط حدودها مع الدول الأخرى بالطريقة المناسبة، التي تحفظ لها أمنها القومي، بعيداً عن أي تهديدات.
- إن معبر رفح تحكمه وتنظم المرور عبره اتفاقية المعابر لعام ٢٠٠٥، التي تقضى بتواجد كافة الأطراف المعنية، وبخاصة السلطة الفلسطينية، ومندوبين عن الاتحاد الأوروبي.

(١) بيان لوزارة الخارجية المصرية، في ١٩ ديسمبر ٢٠٠٨، موقع الهيئة العامة للاستعلامات– مصر.

(٢) تقرير حول الوضع القانوني لقطاع غزة، موقع الهيئة العامة للاستعلامات–مصر، ٢٠٠٩/١/٢. على الرابط.
(http://www.sis.gov.eg/ar/) 14.9.2011.

خاتمة: استنتاجات عامة

من خلال تتبع علاقة مصر بالقضية الفلسطينية خلال الجمهورية الأولى، التي امتدت حوالي ستين عاماً، يمكن استخلاص جملة من النتائج التي ربما تكون مداخل رئيسة ومفتاحية، لفهم مستقبل علاقة مصر بالقضية الفلسطينية خلال الجمهورية الثانية، وهي:

١) هنالك الكثير من عناصر الاستمرار في جوهر السياسة المصرية تجاه القضية الفلسطينية وفي إدراك النخبة الحاكمة، أصبحت ثوابت وحقائق رئيسية تتحكم في سياسة مصر تجاه القضية الفلسطينية وهي:
   أ) حقيقة أن القضية الفلسطينية تعتبر بالنسبة لمصر قضية أمن قومي لا يمكن تجاهلها.
   ب) التعاطف الواسع مع القضية الفلسطينية في أوساط الرأي العام المصري على اختلاف فئاته وتوجهاته لأسباب قومية ودينية وعاطفية وأيديولوجية.
   ت) وحقيقة أن دور مصر القيادي في المنطقة مرهون بدورها في القضية الفلسطينية.

٢) إن الصراع العربي الإسرائيلي واحداً من أهم أسباب ريادة مصر للمنطقة، كما هو نتيجة لهذه الريادة أو مظهراً لها. وبالتالي يمكن القول أن عناصر الاستمرار في سياسة مصر تجاه القضية الفلسطينية تفوق بكثير عناصر التغيير فيها.

٣) اتسمت عملية صنع قرار السياسة الخارجية المصرية بنمط القائد المسيطر (رئيس الجمهورية)، فهو من يتحكم في توجهات السياسة الخارجية، وهذا ما قد يفسر حدوث تغيير في بعض عناصر السياسة المصرية تجاه إسرائيل، وذلك نتيجة لمتغيرات داخلية وإقليمية ودولية، وبالتالي طبيعة إدراك صانع السياسة الخارجية المصرية لهذه المتغيرات.

٤) أدركت مصر في عهد جمال عبد الناصر أن الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين هو الخطر الأكبر على أمن مصر القومي، لذلك انتهج أسلوباً عدائياً تجاهها ورسم تحالفاته الإقليمية والدولية على هذا الأساس، وقدم الدعم السياسي والمادي للقضية الفلسطينية.

٥) أدرك السادات أن السلام خيارٌ استراتيجي، فجاءت كامب ديفيد بمثابة التحول الجذري في مسيرة الصراع العربي–الإسرائيلي، ومنذ ذلك الحين أصبحت أي مقاربة للسلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين تستند إلى ما أقرته معاهدة السلام. وواقع الأمر، أن معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية هي التي حددت سقف التطلعات الفلسطينية، وظلت محدداً رئيسياً لرؤية المجتمع الدولي في المستقبل، وتسببت بعزلة مصر عن محيطها العربي، وتراجعت حالة الاندفاع والحماسة –على المستوى الرسمي– تجاه القضية الفلسطينية، وخرجت أفكار عديدة تنادى بـ "مصر أولاً"، وغيرها من شعارات "الشوفينية" المصرية.

٦) لعبت مصر، في عصر حسني مبارك، دوراً رئيساً في محاولة ترويج ورعاية عملية السلام، وبخاصة على المسار الفلسطيني، ولاشك أن نظام مبارك قد تعرض لاختبارات قوية بشأن العلاقة مع إسرائيل، إلا أن تلك العلاقات قد استمرت بما عرف بـ"السلام البارد".

٧) رعت مصر، في عهد مبارك، السلطة الفلسطينية منذ إنشائها، وحرصت على رعاية واحتضان الحوار الفلسطيني، في سعيها لإبرام تهدئة مع إسرائيل ولإنجاز المصالحة الفلسطينية. ورغم جهودها المتواصلة فإنها فشلت في إتمام مصالحة داخلية.

٨) نجحت السياسة المصرية في إفشال أي محاولة لسلخ قطاع غزة من محيطه الفلسطيني بعد الانقسام الداخلي، واعتبرته قانونياً وسياسياً جزءاً من الأراضي الفلسطينية المحتلة.

٩) شكل الطابع الأمني سمة رئيسة في التعامل المصري مع الشأن الفلسطيني خلال عهد مبارك، حيث احتفظت مؤسسة الأمن القومي، وجهاز المخابرات العامة خصوصاً، بمهمة الإشراف على الملف الفلسطيني.

١٠) ارتبطت أولوية القضية الفلسطينية لدى القيادة المصرية بحالة الاستقرار السياسي والاقتصادي، التي تعيشها مصر، بمعنى أنه كلما كانت الأوضاع المصرية الداخلية مستقرة، لا سيما في الجوانب الاقتصادية، كلما انعكس ذلك بالإيجاب على القضية الفلسطينية. كما اعتمدت قدرة مصر على تبني توجهات معينة تجاه القضية الفلسطينية على الواقع الإقليمي والدولي، بحيث إنه كلما ازدادت الضغوط الإقليمية والدولية، تقلص هامش الحرية المتاح أمام القيادة المصرية، لاتخاذ خطوات جريئة في الشأن الفلسطيني.

الفصل الثالث

مصر "الجديدة" والقضية الفلسطينية: مستجدات ما بعد الثورة

- متغيرات السياسية الخارجية المصرية في مرحلة ما بعد الثورة
- مصر والصراع العربي الإسرائيلي ما بعد الثورة
- مصر الجديدة والشأن الفلسطيني الداخلي

تمهيد

سارت القضية الفلسطينية في ظل الجمهورية الأولى، على النحو الذي تم استعراضه خلال الفصل السابق، من حيث استحواذ رئيس الجمهورية على عملية صنع قرار السياسة تجاه القضية الفلسطينية، واعتمدت تلك العملية على التصورات الشخصية للرئيس، مع غياب للمؤسسية، وغلبة الطابع الأمني. وأما بعد سقوط النظام القديم (نظام مبارك)، وصعود نظام جديد، فهل تلك الآلية السابقة في عملية اتخاذ القرار مرشحة للاستمرار في ظل الجمهورية الجديدة، وإذا كانت كذلك فهذا يعني ببساطة، أن العوامل والانطباعات الشخصية للرئيس والنخبة الحاكمة، ستلعب دوراً مهماً في توجهات السياسة المصرية تجاه القضية الفلسطينية، وتصبح بالتالي عملية التحليل أكثر تعقيداً؛ نظراً لاختلاف نمط القيادة الجديدة عن سابقتها، من حيث الشكل والمضمون؛ بما تحمله من خلفية عقائدية، وانتماءات حزبية "أممية"، ولكونها ذات خلفية مدنية (غير عسكرية)، على عكس ما كان سائداً طوال الجمهورية الأولى. ويضاف إلى ذلك، ما يحيط ببيئة صنع القرار من تحديات الداخل والخارج، وحالة السيولة السياسية خلال مرحلة ما بعد الثورة، وتأثير الرأي العام والإعلام والقوى الناعمة، على توجهات السياسة المصرية. وهنا، يدور البحث عن تغيير محتمل في سياسة مصر تجاه القضية الفلسطينية، وعن شكل ومضمون هذا التغيير إن وجد، وذلك انطلاقاً من مسلمة: أن أي تغيرات داخلية في بنية النظام السياسي، سوف تؤثر على مخرجاته.

ذلك أن الثورات –كما جادل ستيفن والت (Stephen Walt)– تعتبر "أكثر من مجرد أحداث حرجة في تاريخ الدول، بل هي في أغلب الأحيان أحداث فاصلة في السياسة الدولية، حيث تتسبب في إحداث تغيرات مفاجئة في توازنات القوى، وتحديد طبيعة التزامات التحالفات الدولية، وتهديد كافة الاتفاقيات الدولية الأخرى، وتوفر فرصاً مغرية لبعض الدول الأخرى لتحسين مكانتها الدولية"[(١)]. وبالتالي، يبرز السؤال: هل هنالك ارتباط بين الثورة المصرية (كمتغير محلي)، وبين التغيرات التي يمكن أن تحدثها في السلوك الخارجي للدولة المصرية تجاه القضية الفلسطينية؟.

فقد ظلت القيادة المصرية طوال الحقبة السابقة، تعتمد في شرعيتها على ثورة يوليو ١٩٥٢، أو أنها بالأحرى امتداد لهذه الثورة. أما وقد جاءت ثورة يناير لتُسدل الستار عن حقبة، وتبدأ في تدشين جمهورية جديدة خارج عباءة يوليو، تحمل –ضمن ما تحمله– رغبة عارمة في الانقلاب على سياسة مصر (كامب ديفيد)، تجاه الصراع العربي الإسرائيلي، فيثور السؤال الجوهري: هل ستؤثر ثورة يناير، على رؤية مصر الجديدة للصراع العربي الإسرائيلي، وكيف ستنعكس تلك الرؤية على القضية الفلسطينية،

---

(١) Stephen Walt, "Alliance Formation and the Balance of World Power". *International Security*, vl. 9, no. 4, 1985, pp. 3-43.

وبأي اتجاه وبأي كيفية؟ وفي محاولة من الباحث للإجابة عن هذه الأسئلة، فإنه يسعى، في هذا الفصل، لرصد وتحليل ما استجد من قوى ومُدخلات (داخلية وخارجية)، على بيئة صنع القرار المصري بعد ثورة ٢٥ يناير، واستكشاف ما طرأ من تحولات جديدة على المقربات التي تم استخدامها، كأدوات للقياس خلال الفصل السابق، مع رصد وتحليل المتغيرات الجديدة ومنها: الخلفية العقائدية للقيادة الجديدة، وكونها جاءت نتاج لثورة شعبية، فهي بالتالي محملة بأهداف ثورية، وتأثير البيئتين الداخلية والخارجية، وأخيراً تأثير الرأي العام، في عملية صناعة السياسة الخارجية، وكيف أثرت بالتالي، على سياسة مصر الجديدة تجاه إسرائيل والقضية الفلسطينية، مع تحليل لبعض النماذج/المواقف، التي مرت خلال فترة السنتين التي تلت ثورة يناير، وتحديداً منذ صعود الرئيس محمد مرسي.

فمع اندلاع ثورة يناير، كان لابد لسؤال الاستمرارية والتغيير في سياسة مصر الخارجية أن يفرض نفسه مجدداً، سواءً لأن الثورة بحكم التعريف، هي فعل ينطوي على التغيير الجذري، أو لأن تركيبة النخبة السياسية التي أفرزته تداعيات ما بعد الثورة، تمثل قطيعة مع النخبة المنبثقة عن ثورة يوليو، بحكم أيديولوجيتها وطبيعة تكوينها المدني. وفي داخل أروقة الخارجية المصرية ثمة رأى مؤداه، أن هناك ثلاثة مصادر أساسية ترشح قطيعة السياسة الخارجية لثورة يناير عن سياسة مبارك الخارجية، وتلك هي: أنها سياسة تحكمها القيم والمعايير الأخلاقية، ويقل تأثير العامل الخارجي عليها، وتحكمها الاعتبارات السياسية لا الأمنية، وهي مصادر جديرة بالمناقشة(١). وهنا يمكن تحليل هذا الرأي، ورصد تلك المصادر، من خلال:

المبحث الأول: متغيرات السياسية الخارجية المصرية في مرحلة ما بعد الثورة

يستعرض هذا المبحث، ما طرأ من تحولات على البيئة الداخلية والخارجية، ومؤسسات صنع السياسية الخارجية، ومدى تأثير الضغط الشعبي، في تحديد توجهات السياسة الخارجية تجاه إسرائيل والقضية الفلسطينية.

المطلب الأول: تحولات البيئة الداخلية والخارجية

أولاً: البيئة الداخلية

تعيش مصر منذ سقوط مبارك، حالة من السيولة السياسية، والفوضى الأمنية، والتراجع الاقتصادي، حيث فرضت المرحلة الانتقالية مساراً للتحول، لم يلق قبول أغلبية المصريين؛ فلا يكاد يوجد توافق عام حول الدستور الدائم للبلاد؛ فقد عكست الخلافات، التي فجرتها لجنة صياغة الدستور، جملة

---

(١) نيفين مسعد، "السياسة الخارجية المصرية بين الاستمرارية والتغيير". جريدة الشروق، القاهرة، ١٣ سبتمبر ٢٠١٢.

من التباينات، تناولت معظمها هوية الدولة، ونمط الاقتصاد المتبع، والحريات العامة، والعدالة الاجتماعية. وواقع الأمر، أن العديد من القيادات والأحزاب وائتلافات الشباب، التي شاركت في الثورة وكانت وقودها الحقيقي، لم تخرج من "معركة" الدستور، الذي استفتيت عليه في كانون أول (ديسمبر) ٢٠١٢، مطمئنة على مستقبل الحياة السياسية في قابل أيامها.

ولقد كشفت عملية إعداد وصياغة الدستور عما يعتمل في جوف المجتمع المصري، من تناقضات ثقافية واجتماعية، كانت كامنة ولم تظهر إلى سطح الحياة المصرية، إلا حين شعر البعض بأن فريق الإسلام السياسي، وتحديداً الإخوان المسلمين، يحاولون الاستحواذ على الثورة والدولة، وتثبيت وقائع على الأرض يصعب معها إحداث تغيير منشود عبر الآليات الديمقراطية، وهذا ما ولد الشعور بالاغتراب وعدم الأمان والاطمئنان على مستقبل مصر؛ فانقسمت الأحزاب السياسية، وانقسم معها الشارع إلى معسكرين: الإخوان المسلمين ومن خلفهم التيارات الإسلامية، والتيارات المدنية ومعها شريحة واسعة من النقابات والاتحادات ومنظمات المجتمع، وعدد من وسائل الإعلام الخاص، ولا يكاد يوجد بينهما اتفاق على مشروع وطني موحد ينقذ البلاد، وما بين هذا وذاك، توجد كتلة كبيرة من الشعب حائرة في أمرها.

١) الحالة الأمنية:

أفرزت حالة الاستقطاب السياسي تلك وضعاً أمنياً مربكاً، سادت فيه الفوضى والبلطجة، نتيجة لغياب القانون، وتعددت المظاهرات التي تحمل مسميات مختلفة، وتعددت معها سبل الاحتجاج، التي أخذت أشكالاً غير مألوفة وأكثر عنفاً، تتنافى مع خصائص الشعب المصري؛ فتعددت مشاهد إلقاء الحجارة والزجاجات الحارقة، ومحاصرة المباني الحكومية "السيادية"، وحرق مقرات لبعض الأحزاب، وطفت إلى السطح ظاهرة الملثمين أو ما عرف بـ(Black Block)، كل هذا والدولة عاجزة عن استعادة الهدوء للشارع، سواءً بمنطق السيطرة، أو بوسائل الحوار السياسي. والأخطر من ذلك، تلك الحوادث الأمنية التي جرت في عدة مدن، منها بور سعيد والمحلة، والتي وصلت حدة الغضب لدى جمهور تلك المدينتين، لدرجة إعلانهم العصيان المدني، وكذلك بعض الأحداث الطائفية ما بين المسلمين والمسيحيين، بما قد ينذر بما هو أخطر في الأيام القادمة، إذا استمر الانقسام السياسي.

٢) الحالة الإقتصادية

وأما عن الأوضاع الاقتصادية التي تعيشها مصر، فكان من الطبيعي في هكذا أحوال سياسية وأمنية، أن تتراجع المؤشرات الاقتصادية، وأن تتراجع الاستثمارات الخارجية. ويلاحظ تردي الأوضاع الاقتصادية في مصر في عهد الرئيس مرسي، على أكثر من صعيد، حيث أن المواطن يلمس في حياته اليومية ارتفاعاً مضطرداً في أسعار السلع والخدمات الأساسية، ويستمع إلى رؤى اقتصادية متشائمة عن تراجع سعر الصرف وعجز الموازنة، وأخرى متفائلة في صكوك إسلامية "سحرية"، تقيل الاقتصاد من

عثرته. وحسب وزارة المالية المصرية فقد أدت حالة التراجع إلى زيادة عجز الموازنة، لتصل إلى ما يقارب ٢٠٠ مليار جنيه مصري في العام المالي (٢٠١١–٢٠١٢)، كما أن الاستثمارات الأجنبية الجديدة بلغت عام ٢٠١٢ "الصفر" تقريباً، بل إن هناك حركة نزوح للاستثمارات من الداخل للخارج. وكشف البنك المركزي المصري، عن أن احتياطي النقد الأجنبي قد وصل إلى الحد الأدنى بل الحرج[١].

وفي تقرير، صدر في منتصف إبريل ٢٠١٣، أعدته البعثة الفنية لصندوق النقد الدولي، التي زارت مصر، أوضحت فيه "أن موقف مصر مازال صعباً ويزداد صعوبة، لأن الاحتياطيات تم استنزافها، لتفادى تدهور قيمة العملة، كما أن هناك اختلالات كبيرة في القطاع المالي والنقدي، وأصبح اقتصاد البلاد مجهداً تماماً، ولا يحقق نمواً، ومصر في حاجة إلى برنامج لإعادة بناء التوازن الاقتصادي"[٢].

وصفوة القول، إن تداعيات المرحلة الانتقالية التي عاشتها وتعيشها مصر، تلقي بظلالها على كافة مناحي الحياة الداخلية، ولا يبدو أن أيّ من أهداف الثورة قد تحققت –حتى الآن– بما يعني استمرار حالة السيولة السياسية والفوضى الأمنية، مع غياب واضح لهيبة الدولة. وفي ظل عدم وضوح اتجاه عام بين النخب السياسية، نحو تبني سياسات بعينها أو اختيار نوعية نظام سياسي معين، أو إتباع أيديولوجيا سياسية، ومع فشل الأداء الحكومي، وغياب حالة التوافق لدى النخب السياسية وعدم رضاهم عن طبيعة العملية السياسية المحلية، فضلاً عن افتقارها لوجود هدف أو مشروع وطني، أو ما يعرف بـ(الاستراتيجيا الوطنية العليا Grand Strategy)[٣]، فمن الطبيعي –في هكذا أوضاع– أن تنصرف الجهود السياسية للتركيز على الداخل؛ فأولوية الحزب الحاكم تنصب نحو استمراره في تجربة الحكم، التي طال انتظاره لها، وأما المعارضة فهمها الأول هو إسقاط الحزب الحاكم، أو مشاركته السلطة على أقل تقدير. وبعبارة أخرى، فإن أطراف العملية السياسية في مصر، ما بعد الثورة، تتركز جهودها في تعبئة وحشد الجماهير في معركتها الداخلية، باعتبارها الأولوية المطلقة، مع غياب –ولو مؤقت– للسياسة الخارجية عن جدول أعمال الثورة.

---

(١) وائل جمال الدين، "اقتصاد مصر ما بعد الثورة: أزمة طاحنة وتحد كبير". موقع: BBC عربي، ٢٥ يناير ٢٠١٣. على الرابط
(http://www.bbc.co.uk/arabic/business/130125/01/2013_egypt_economy.shtml) 2.3.2013.

(٢) ناجي عبد العزيز ولبنى صلاح الدين، "التقرير السري لـ«صندوق النقد»: الموقف يزداد صعوبة والحكومة لا تشعر بالوقت". جريدة المصري إليوم، القاهرة، ١٧ إبريل ٢٠١٣.

(٣) أحمد محمد أبو زيد، "محددات السياسة الخارجية المصرية: بعد ثورة ٢٥ يناير". مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٣٩١)، أيلول/سبتمبر ٢٠١١، ص ١٣٣.

ثانياً: البيئة الخارجية:

كان النظام المصري، في عهد مبارك، يمثل ركيزة أساسية ضمن ما عرف بمحور الاعتدال في العالم العربي، وحليفاً استراتيجياً للسياسة الأمريكية في المنطقة العربية والشرق الأوسط عموماً، وتربطها علاقات سياسية واقتصادية مع الجار اللدود "إسرائيل". ومنذ يناير ٢٠١١، تعيش مصر في بيئة إقليمية، تتسم بالتحول والتغير الشديد، ويبدو المشهد الإقليمي وكأنه يُعاد رسمه من جديد، كما أن الثورة الشعبية التي اندلعت في مصر، حملت الكثير من النقد للسياسات الخارجية للنظام السابق، بما يشكل حمولة إضافية على كاهل القيادة الجديدة، يصعب التخلص منها.

وفي هذا السياق، توجد عدة ملاحظات ينبغي أخذها في الحسبان، أهمها[1]:

- كان للنظام السابق ارتباطات إقليمية ودولية، ترتبط بالمصالح الاستراتيجية للقوى الإقليمية والدولية الكبرى.
- عانت السياسة الخارجية المصرية أزمة حادة في السنوات العشر الأخيرة، الأمر الذي خلق أزمات عديدة في سياق العلاقات المصرية مع عدد من الدول.
- إن جهاز الدبلوماسية المصرية، ممثلاً في وزارة الخارجية، قد أصابه ضعف شديد، حيث تراجع دوره في نطاق عمله الرئيسي.

١) البيئة الاقليمية:

ولما كان النظام المصري الجديد هو نتاج لثورة شعبية ديمقراطية، بما يفرض عليه بشكل تلقائي أن ينتهج خطاً مسانداً للثورات الشعبية في العالم العربي، وإلا فقد شرعيته الأخلاقية أمام شعبه والأمة العربية، وهذا في حد ذاته يشكل محدداً رئيساً في توجهاته الخارجية من حيث المبدأ. كما أن النظام المصري الجديد، يمثل طيفاً فكرياً وعقائدياً –بحكم انتمائه لجماعة الإخوان المسلمين–، مما قد يشكل هاجساً لبعض النظم العربية الأخرى (الخليجية تحديداً)، سواءً لجهة الانتماء (إخواني مقابل وهابي)، أو لخشية تلك الأنظمة الأوتوقراطية الملكية، من محاولة تصدير الثورة لبلدانها، لما لمصر من تأثير قوي في العالم العربي. وهذا أيضاً يشكل محدداً آخر في توجهات مصر الخارجية، وقد ظهرت إحدى تجلياته، في اقتراب مصر ناحية دولة قطر، على حساب السعودية والإمارات مثلاً.

كما أن حالة السيولة السياسية التي تعيشها البلدان العربية منذ مطلع العام ٢٠١١، بالإضافة إلى العوامل الداخلية التي تعيشها مصر الثورة، جعلت القيادة المصرية تتكفئ على قضاياها الداخلية، بما

---

(١) محمد سعد أبو عامود، "المأزق: إدارة أزمات مصر الخارجية بعد ثورة ٢٠١١". مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، السنة ٤٨، العدد (١٨٩)، أكتوبر ٢٠١٢، ص ١١٦.

أفسح المجال لقوى إقليمية ناشطة وطامحة، للعب دور ما في العالم العربي، وهذا الدور بالطبع على حساب الدور المصري التقليدي. ويأتي دور قطر، مثلاً، في الملف السوري والفلسطيني كأحد مظاهر حالة الغياب المصري عن الساحة الإقليمية، سواءً لانشغالاتها الداخلية، أو لضغوط البيئة الخارجية، نتيجة تحولات ما بعد الربيع العربي.

٢) البيئة الدولية

يبدو أن الضغوط على الصعيد الدولي أصبحت أكثر تأثيراً على صانع القرار المصري. ولا يخفى هنا التأثير الأمريكي، على أطراف العملية السياسية في مصر، سواءً الإخوان المسلمين الذين نهضوا لتوهم لاستلام الحكم، بعد عقود من التهميش، وهم بذلك يريدون أن يثبتوا جدارتهم بثقة الأمريكان، أو المجلس العسكري الذي تربطه علاقات وثيقة بالإدارة الأمريكية، منذ توقيع اتفاقية كامب ديفيد، قوامها تعاون أمني وعسكري، أو الأحزاب المدنية والليبرالية التي تعارض حكم الإخوان المسلمين، أضف إلى ذلك المعونات الأمريكية المباشرة لمصر. وهنا، يظهر عامل جديد في العلاقة مع الولايات المتحدة وهو القرض، الذي تسعى الحكومة المصرية، له عبر صندوق النقد الدولي، وما تتمتع به الولايات المتحدة من نفوذ وتأثير لدى الصندوق، بما يزيد كذلك من الضغوط والقيود الدولية على القيادة المصرية.

وهنا يتعين السؤال، عن قدرة تلك المساعدات على تحجيم وكبح الدور المصري في السياسة الخارجية، وحول هذا الموضوع، يقول عبد المنعم سعيد: "ربما تكون المساعدات الأمريكية بحد ذاتها، لا تشكل كابحاً لسياسة مصر الخارجية، فقد أصبحت مصر أكبر بكثير جداً من حجم المعونات، فالمعونات الأمريكية هي ١،٥ مليار، ولكن المسألة في حجم تأثير الولايات المتحدة على حلفائها، وهنا، يمكن اعتبار دور الولايات المتحدة مؤثراً إذا حسبنا تأثيرها على أطراف أخرى، مثل: صندوق النقد، والإتحاد الأوروبي، واليابان، وكندا، واستراليا، فالتأثير الأمريكي الواسع هنا هو العنصر المهم. ولذلك، سيكون أحد الكوابح وأحد المؤثرات، خاصة أن الإخوان لا يستطيعون، حتى الآن، التعامل مع الوضع الداخلي، فليس لديهم كوادر اقتصادية"[(١)]. ومن وجهة نظر أخرى، يرى حسن أبو طالب، أن الضغوط كانت موجودة في نظام مبارك، وكانت موجودة أيام المجلس العسكري، ورغم ذلك، كانت القضية الفلسطينية موضوعة على الطاولة من قِبل مصر، ويخلص للقول: "إذاً الضغوط موجودة وستستمر، لكن القضية الآن ليست على الطاولة، وبالتالي، الضغوط الخارجية ليست هي الكابح، أو المانع لحضور القضية الفلسطينية"[(٢)].

---

(١) عبد المنعم سعيد، في مقابلة معه، مرجع سابق.

(٢) حسن أبو طالب، الباحث بمركز الأهرام للدراسات السياسة والاستراتيجية ومدير المركز الإقليمي للإعلام بمؤسسة الأهرام، في مقابلة أجراها الباحث معه، في القاهرة، في ٢٤ ديسمبر ٢٠١٢.

ويرى محمد عصمت سيف الدولة، المستشار السياسي للرئيس مرسي، أن الولايات المتحدة موجودة في مصر بعمق؛ موجودة في العملة، موجودة في الاقتصاد عن طريق صندوق النقد الدولي والمعونات، موجودة في التسليح، فهي تحتكر تسليح الجيش المصري، موجودة بقوتها في سيناء تحت عنوان قوات متعددة الجنسية غير خاضعة للأمم المتحدة، وموجودة في شركاتها وشركائها من المصريين ورجال الأعمال والشركات المصرية، وموجودة في عدد من منظمات المجتمع المدني الممولة خارجياً. إذن، فالولايات المتحدة موجودة في مصر بشدة، وموجودة بضغوطها الدولية، وتستطيع أن تسحب منك الاعتراف بشرعيتك أو تؤيدك، وتستطيع أن تؤلب عليك مؤسسات الإقراض الدولي والعربي ..الخ. وتستطيع أن تحرض عليك إسرائيل لإخافتك بتكرار سيناريو عام ١٩٦٧ وهكذا، وبالتالي، أنت تتحرك بعد ثورة يناير في بحر من الألغام، فالمسألة ليست سهلة[١].

إن المبدأ العام، هو أن الدولة التي لا تملك قوت يومها، لا يمكن أن تتمتع بسياسة خارجية مستقلة. وإذا أمكن الحديث عن استقلال القرار المصري، بزيارة الرئيس مرسى لطهران لحضور قمة عدم الانحياز، وإن أرغدت الولايات المتحدة وأزبدت، فإنه يمكن الإشارة في المقابل، إلى توقف الحديث عن إعادة النظر في ملحق معاهدة السلام، وهو مطلب تسنده السوابق التاريخية، ويفرضه الحرص على الأمن القومي المصري بمعناه المباشر[٢]. وعلى أي حال، فإن جولات الرئيس مرسي الخارجية، وإن بدأت بالشرق (إيران والصين)، إلا أنها لم تترجم إلى سياسات جديدة؛ فالعلاقة مع إيران ظلت على حالها، دون أي تطوير في العلاقات الدبلوماسية، ربما مراعاة لدول الخليج العربي، التي تضم مئات الآلاف من العمالة المصرية، وأما زيارة مرسي إلى الصين فكانت بالأساس لإبرام مجموعة من الاتفاقيات الاقتصادية، بهدف جلب الاستثمارات الصينية. وفي كل الحالات، فإن العامل المشترك هو العنصر الاقتصادي الضاغط بشكل قوي على السياسة الخارجية المصرية.

وخلاصة القول، أن الوضع العربي والإقليمي والدولي المحيط بمصر، يجعلها في عصر الثورة أكثر تقيداً عنها في العصور السابقة؛ ذلك لأن المتغيرات السياسية في البلدان العربية، وإعادة تشكيل رقعة شطرنج الشرق الأوسط، تحد من الخيارات والبدائل، كما أن الضغوط الاقتصادية تشكل عبئاً إضافياً على صانع السياسة الخارجية. ومن ناحية أخرى، فإن الضغوط الناجمة عن الأوضاع السياسية الداخلية، نتيجة لحالة عدم التوافق المجتمعي، تجعل القيادة المصرية أقل قدرة ومرونة على الحركة الدولية، ويضاف لها التأثير الأمريكي والأوربي، الذي ينظر لقضايا مصر الداخلية، كعملية التحول الديمقراطي،

(١) محمد عصمت سيف الدولة، المستشار السابق للرئيس مرسي، في مقابلة أجراها الباحث معه، في مكتبه بالقاهرة، في ٢ يناير ٢٠١٢.

(٢) نيفين مسعد، "السياسة الخارجية المصرية بين الاستمرارية والتغيير". مرجع سابق.

واحترام حقوق الإنسان، والأقليات، والمرأة..الخ، باعتبارها قضايا حساسة وجوهرية، يمكن الانطلاق منها لتحديد مدى التعاون مع قيادة مصر الجديدة.

المطلب الثاني: صناعة السياسة الخارجية

في عملية صناعة قرار السياسة الخارجية المصرية عموماً، وتجاه القضية الفلسطينية خصوصاً، يدور البحث عما هو جديد في هذا المضمار بعد الثورة، ويمكن استعراض صناعة السياسة الخارجية من خلال العناصر التالية:

أولاً: دور الرئيس محمد مرسي:

يبدو –حتى الآن على الأقل– أن الدور المهيمن لرئيس الجمهورية، في وضع توجهات السياسة الخارجية، مستمر في عهد الرئيس مرسي، كما كان في العهود السابقة، وما يرجح هذا الرأي، استمرار تقاليد السياسة المصرية من جهة، واعتماد النظام الرئاسي في الدستور الجديد من جهة أخرى؛ فبالعودة للدستور المصري الجديد، نرى أنه قد أناط مهمة السياسة الخارجية للرئيس، "يتولى مسؤولية الدفاع والأمن القومي والسياسة الخارجية" (المادة ١٤١)، و"يمثل الدولة في علاقاتها الخارجية، ويبرم المعاهدات، ويصادق عليها" (المادة ١٤٥)، و"يعين الممثلين السياسيين للدولة ويقيلهم، ويعتمد الممثلين السياسيين للدول والهيئات الأجنبية" (المادة ١٤٧)[١]. واضح إذاً، "أن المكانة الخاصة لرئيس الجمهورية ستظل مهمة أكثر من جهاز صنع القرار، فالرئاسة تحظى بنصيب الأسد في صناعة القرار، كما كانت أيام مبارك، وكما كانت أيام السادات، وكما كانت أيام عبد الناصر، وكما كانت أيام الملك"[٢].

ثانياً: المؤسسة التشريعية

لم يمنح الدستور الجديد البرلمان أي سلطة في السياسة الخارجية، باستثناء "إقراره للمعاهدات الدولية بأغلبية ثلثي أعضاء المجلسين"، وحتى هذه الصلاحية وضعت في باب السلطة التنفيذية الخاصة برئيس الجمهورية (المادة ١٤٥). ورغم أن لمجلس النواب الحق في سحب الثقة من رئيس مجلس الوزراء، أو أحد نوابه أو أحد الوزراء (المادة ١٢٦)، لكن في ظل هيمنة حزب الرئيس على أغلبية مقاعد البرلمان بغرفتيه، فمن غير المتوقع أن يكون للبرلمان سلطة حقيقية في صناعة السياسة الخارجية. لكن في حال تغير موازين القوى السياسية داخل البرلمان القادم، فمن المرجح، أن يلعب البرلمان دوراً نشطاً في الرقابة

---

(١) الدستور المصري الجديد الذي تم الاستفتاء عليه في ديسمبر ٢٠١٢.

(٢) عبد المنعم سعيد، في مقابلة معه، مرجع سابق.

على أداء السياسة الخارجية للحكومة، وحتى في هذه الحالة، فإن تأثير البرلمان يظل متواضعاً، باعتبار أن السياسة الخارجية هي أصلاً من مهام الرئيس، وليس من مهام مجلس الوزراء، أو وزارة الخارجية.

ثالثاً: مؤسسة الأمن القومي

على الأرجح، أن دور مؤسسات الأمن القومي، ممثلة في المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وجهاز المخابرات العامة، سوف يتقلص في صنع السياسة الخارجية، عما كان قائماً في عهد مبارك، وهذا برأي الباحث يرجع لسببين: فأما **الأول**، فهو لكون خلفية الرئيس الجديد "مدني"، ولم يكن ينتمي يوماً للمؤسسة العسكرة كسابقيه، هذا فضلاً عن الضعف الذي انتاب مؤسسة الجيش والمخابرات، بعد تنحية قيادات الصف الأول فيهما، وما تركته فترة السنة ونصف –التي حكم فيها المجلس العسكري البلاد– من انطباعات سيئة لدى الشعب المصري، حول حكم العسكر. وأما **الثاني**، فيعود للخلفية الحزبية للرئيس الجديد، حيث العداء التاريخي بين جماعة الإخوان المسلمين والأجهزة الأمنية عموماً، وهذا ما أخذ يطفو للسطح بعد الاتهامات التي أطلقها بعض القيادات الإسلامية، ضد جهاز المخابرات العامة مثلاً[(١)].

أما فيما يخص سياسة مصر الخارجية تجاه القضية الفلسطينية، فمن المرجح استمرار دور مهم لجهاز المخابرات العامة، في التعامل مع الشأن الفلسطيني، باعتباره **أولاً** قضية أمن قومي، وبالتالي يغلب عليها البعد الأمني، أكثر من البعد السياسي. **وثانياً** فإن الرئيس الجديد سيحاول أن ينأى بنفسه عن الاتصالات المباشرة مع إسرائيل، سواءً لقلة خبرته في هذا المجال، أو تجنباً لانتقادات معارضيه ومؤيديه على السواء. ويدعم هذا التحليل رأي بعض النخب السياسية؛ فيقول عماد جاد: "السياسة الخارجية المصرية هي مسؤولية وصناعة رئيس الجمهورية، ولكن هنالك مكونات رئيسية تدخل وتمتزج معه، وهي المخابرات العامة، يجب أن يستمع إلى الأمن القومي في هذه القضية، لذلك، هو أعطى الملف ليس للخارجية بل للأمن القومي"[(٢)].

ويؤكد عبد المنعم سعيد بشكل جازم على أهمية دور المخابرات، ويعلل ذلك بقوله: "لأنهم يعرفون كل شيء، فالذي جعل مرسي ينجح في إدارة أزمة غزة الأخيرة (العدوان الإسرائيلي على غزة ٢٠١٢)، هو

---

(١) كان أبو العلا ماضي، رئيس حزب الوسط، ذو المرجعية الإسلامية قد اتهم جهاز المخابرات العامة في مؤتمر صحفي في نهاية مارس ٢٠١٣، بتجنيد جيش من البلطجية قدره بـ ٣٠٠ ألف بلطجي، مهمتهم إثارة البلبلة في المجتمع المصري، وحسب أبو العلا فإن مصدر معلوماته هو الرئيس مرسي شخصياً، الأمر الذي استفز قيادة الجهاز وأثار حفيظة أغلب الشعب المصري.

(٢) عماد جاد، عضو مجلس الشعب السابق، ونائب رئيس الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي، والخبير بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، ورئيس تحرير مجلة مختارات استراتيجية، في مقابلة أجراه الباحث معه في مكتبه بمؤسسة الأهرام، القاهرة، في ٢٦ ديسمبر ٢٠١٢.

المخابرات، فهي تعلم كل شيء، وهنا، يظهر عنصر مهم جداً وهو الخبرة، فالإخوان ليس لديهم صلة بمن يعملون مع نتنياهو، وليس لديهم صلة بمن يعملون بحزب العمل، ويتعاملون مع الوضع في إسرائيل باعتباره نجاسة قومية، فدعها لهم، ودعهم يتلوثون [أي المخابرات]"(١). ومن جهته، يعتقد محمد عصمت سيف الدولة، أنه: "لا توجد رغبة كبيرة لدى القيادة السياسية في تعديل هذا الوضع، لأن هذا الكلام يجنبها الاتصال المباشر مع إسرائيل، وهو ما لا ترغب في إتمامه، وبالتالي، لن يكون هناك أي تغيرات تذكر في الأمد القريب"(٢)، فيما يرى محمد جمعة أنه: "مازالت اليد العليا للمخابرات، وفي الماضي كان هنالك انفراد لها في هذا الملف، أما الآن فهذا ليس مرشحاً للاستمرار، لأن هنالك رغبة أكيدة لدى الإخوان بالتدخل في هذا الملف"(٣).

وإجمالاً، يمكن استخلاص أن هنالك عوامل استمرار، كما كان خلال الجمهورية السابقة، منها: هيمنة الرئاسة على صناعة القرار، ومحدودية دور وزارة الخارجية، وغياب لدور المؤسسة التشريعية. كما ويبرز هنا أيضاً، عنصران جديدان في عملية صنع قرار السياسة الخارجية، وهما: **أولاً** الخلفية الفكرية والعقائدية للرئيس المصري الجديد، كونه عضو قيادي في جماعة الإخوان المسلمين، **والثاني** دور الرأي العام في التأثير في قرار السياسة الخارجية. ولما كان للأيديولوجيا ذلك التأثير الطاغي، في تشكيل وعي وإدراك وتصورات النخبة الحاكمة، ولما كان للرأي العام بعد الثورة الشعبية من حضور في المشهد السياسي، فيدور البحث حول انعكاس هذين العنصرين على اتجاهات العلاقة بإسرائيل والقضية الفلسطينية، وهذا ما سيحاول الباحث تحليله في المطالب التالية من هذا الفصل.

المطلب الثالث: أثر الرأي العام المصري في تحديد اتجاهات العلاقة بإسرائيل

من الواضح، أن ثورة يناير قد أكدت على قوة الشارع المصري، وقد أفرزت رأياً عاماً مؤثراً وضاغطاً قوياً، في مجال السياسة الخارجية، صحيح أن جماهير الثورة خرجت للشارع في ٢٥ يناير لأسباب داخلية صرفة، ولم تحمل شعاراتها أي قضايا خارجية، بما يشي بأن القضايا القومية –ومنها القضية الفلسطينية– ليست على جدول أعمال الثورة. واعتبر مصطفى الفقي، ذلك في وقتها "ذكاءً ثورياً ودرجة عالية من المسؤولية تحلى بها شباب مصر، الذي أدرك بفطرته وفطنته، أنه من غير المستحب أن تبدأ ثورة شعبية بفتح الملفات الخارجية، على نحوٍ يؤلب عليها أطراف أجنبية"(٤). ويستنتج أسعد غانم،

---

(١) عبد المنعم سعيد، في مقابلة معه، مرجع سابق.

(٢) محمد عصمت سيف الدولة، مقابلة معه، مرجع سابق.

(٣) محمد جمعه، الباحث المتخصص في الملف الفلسطيني بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، في مقابلة أجراها معه الباحث في مكتبه بالأهرام، القاهرة، في ١٧ يناير ٢٠١٣.

(٤) مصطفى الفقي، "مصر وإسرائيل بعد ثورة ٢٥ يناير". جريدة دار الحياة السعودية، ١٣ سبتمبر ٢٠١١، على الرابط=

الأستاذ في جامعة حيفا: "أن القضية الفلسطينية كانت على هامش الثورات، ولم تكن قضية مركزية على أجندتها"[1].

إن حالة الضعف والتراجع التي شهدتها السياسة الخارجية المصرية، خلال الثلاثين عام الماضية، كانت –بلا شك– من ضمن العناصر الكامنة، التي خرج الثوار بسببها، وفي هذا الصدد، يقول إبراهيم أبراش: "إن تأثير القضية الفلسطينية، وخصوصاً الممارسات الإجرامية الصهيونية بحق الفلسطينيين، وعجز الأنظمة العربية عن مساعدتهم، فضلاً عن تواطئها مع العدو، لم يكن مباشراً في هذه الثورات، لكن لا يُنكَر أن القضية الفلسطينية راكمت عبر السنين حالة من النقمة الشعبية على الأنظمة وممارساتها.. ولم تنسَ أو تغفر لها سكوتها وتواطؤها، حين كان العدو يستوطن الضفة، ويهوِّد القدس، ويدنس المقدسات"[2].

وما أن أسقطت الثورة نظام مبارك، حتى بدا واضحاً ما يعتمل في صدور الجماهير المصرية، من رفض للسياسة الخارجية السابقة، وبدا واضحاً، أن القضية الفلسطينية تكسب اهتماماً بعد نجاح الثورة، وعبرت عنه في أكثر من مناسبة؛ منها خروج الجماهير المصرية في تظاهرة يوم ١٣ مايو ٢٠١١، للتضامن مع الشعب الفلسطيني في الذكرى الثالثة والستين للنكبة. لكن يدور البحث، عن مدى تأثير هذه المشاعر الثورية على صناعة القرار تجاه القضية الفلسطينية، أم أن السياسة الخارجية ستظل تُطبَخ في غرف مغلقة؟.

وعن ذلك يقول بشير عبد الفتاح، رئيس تحرير مجلة الديمقراطية: "من المفترض أن الثورة تفتح الأفق أمام فاعلين جدد، كالشارع والإعلام والرأي العام، ولكن هناك نظريات في السياسة الخارجية، تقول بأن تأثير الشارع ووسائل الإعلام، لا يؤثر في القرارات الاستراتيجية والقضايا الأمنية، وإنما يؤثر في القضايا التي تمس الرأي العام فقط، أو عمليات التسويق السياسي الداخلي، ولكن عند صنع القرار في السياسة الخارجية، فهذا شيء آخر، وذلك لأنها تحدث في غرف مغلقة بالفعل"[3]. ويقول الأزعر: "السياسات لا تُصنع في ملاعب كرة القدم، ولا على الهواء مباشرة، وكل ما تراه هو عبارة عن تجليات، ونوع من أنواع التهويمات، ولكن السياسة الصلبة تُصنع في الغرف المغلقة وفي الخفاء. ويمكن التعامل

(http://international.daralhayat.com/internationalarticle/306704) 23.5.2012. =

(١) أسعد غانم، "الخيار الديمقراطي العربي والقضية الفلسطينية". مجلة إضافات (المجلة العربية لعلم الاجتماع)، العدد (١٥)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، صيف ٢٠١١، ص ١٠.

(٢) إبراهيم أبراش، "الثورات العربية وفلسطين: استعادة البعد القومي أم تعزيز البعد الإسلامي؟". مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (٨٧)، صيف ٢٠١١، ص ٨.

(٣) بشير عبد الفتاح، رئيس تحرير مجله الديمقراطية، في لقاء أجراه الباحث معه في مكتبه بمجلة الديمقراطية بمؤسسة الأهرام، القاهرة، في ١٣ يناير ٢٠١٣.

هنا، على مستويين: **الأول**، هو صناعة القرارات الكبرى الاستراتيجية، فلا بد أن تتم في خفاء، **والثاني** التكتيكات التي يتم التعامل معها، فستأخذ في الاعتبار الرأي العام أكثر من ذي قبل، وبالتالي مطلوب أن ينشأ لدى صانع القرار قوة "مبرراتية"، لإقناع الرأي العام وتسويغ قراراته على الصعيد اليومي"(١). وبرأي عماد جاد: "لازال دور الرأي العام محدوداً، لكن كلما تحول النظام السياسي المصري إلى نظام ديمقراطي حقيقي، فسوف يزيد دور القوى الناعمة، والرأي الشعبي، والأحزاب السياسية، والنقابات، والهيئات..الخ"(٢).

وفيما يختص بالقضية الفلسطينية، يقول اللواء سامح سيف اليزل: "هي القضية الوحيدة التي يتفق عليها السياسيون المعارضون والمؤيدون في الساحة المصرية، وبأنها لا بد أن تستمر في نهج سليم لصالح الشعب الفلسطيني، كما وهناك الرأي العام الضاغط على الدولة المصرية، بأن تتحمل مسؤولياتها تجاه القضية الفلسطينية، وبالتالي حتى النظام السابق كان مهتماً بالقضية الفلسطينية، وعمل الكثير لها"(٣). ويعتقد أمين اسكندر: "أن قضية فلسطين في قلب وعقل ووجدان المصريين، ونحن ضد التطبيع وضد الاعتراف الصهيوني بشكل واضح جداً". وهذا سيحفظ دائماً ما أسماه اسكندر بـ"الذاكرة الجماعية"، "فهي الكابح لأية انزلاقات، والدليل أنك لن تجد اليوم من يؤيد كامب ديفيد، ويمكن القول بعدم إلغائها الآن، لأننا لا نريد حرب، ولكن بالمقابل لن نُطبِّع"(٤).

ولعل المثال الأبرز، الذي يمكن رصده حول أثر الضغط الشعبي في تحديد العلاقة بإسرائيل، هو حادث اقتحام السفارة الإسرائيلية في القاهرة، في سبتمبر ٢٠١١، فهذه الأحداث لم تسفر، رغم شدتها وعنفها، عن تغير استراتيجي فيما يخص العلاقات المصرية الإسرائيلية، إلا أنها دفعت الإدارة المصرية إلى إعادة ترتيب أوراق العلاقة التي تربطها بإسرائيل. يمكن أن نستنتج، إذن، أن الشارع السياسي قد يشكل الدافع الأساسي نحو اهتمام صانع القرار بشكل أكبر في الملف الفلسطيني، أو إتخاذ قرارات تكتيكية، مثل: إعادة النظر في ترتيبات معبر رفح، ولكنه يمثل عاملاً مساعداً وغير جوهري في إتخاذ قرارات استراتيجية، مثل: قطع العلاقات المصرية الإسرائيلية، أو حتى تخفيضها(٥).

---

(١) محمد خالد الأزعر، في مقابلة معه، مرجع سابق.

(٢) عماد جاد، في مقابلة معه، مرجع سابق.

(٣) اللواء سامح سيف اليزل، رئيس مركز الجمهورية للدراسات الأمنية والاستراتيجية، في مقابلة أجراها معه الباحث في مكتبه بمقر جريدة الجمهورية، القاهرة، في ١٣ يناير ٢٠١٣.

(٤) أمين اسكندر، عضو الهيئة العليا لحزب الكرامة الناصري وعضو مجلس الشعب السابق، في مقابلة أجراها معه الباحث، في القاهرة، في ٣٠ ديسمبر ٢٠١٢.

(٥) محمد جمعه، **العلاقات العربية-الفلسطينية: مستجدات ما بعد الثورة**. مرجع سابق، ص ٧.

وفي تعليقه على تلك الحادثة، يقول مصطفي الفقي: إن إدارة السياسة الخارجية لبلدٍ معين، من خلال الشارع بعواطفه وانفعالاته هي قضية خطيرة، لأنها قد تؤدي إلى اندفاع في اتجاه معين، ليست الدولة مهيأة له، إذ أن قرارات السياسة الخارجية تحتاج إلى دراسة وتمحيص وروية، وحسابات ترتبط بالمصالح العليا للوطن وأمنه القومي. ولا يعني ذلك أبداً أن مشاعر الشعوب ليست في الحسبان، فهي تعطي المؤشر نحو اتجاه معين في السياسة الخارجية، "لكنها لا يجب أن تحدد التوقيت، ولا تصوغ القرار، فالعلاقات الدولية متشابكة، والقوى الإقليمية متداخلة، وقد يكون لدى صاحب القرار السياسي معلومات لا تدركها العامة، لأنها غير متاحة للجميع"(١).

وخلاصة القول، إن الثورة المصرية أكدت على قوة الشارع المصري، وأن الزمن الذي كانت فيه السياسة الخارجية تعتبر شأناً "نخبوياً" أو "سيادياً"، لا يحق للمواطن التدخل فيه، وإبداء رأيه فيها، قد ولى بلا رجعة(٢)، فهي ثورة –كما وصفها برهان غليون– تحريرية مضاعفة، "ثورة الحرية وثورة التحرر من السيطرة الأجنبية في الآن ذاته"(٣). والاستنتاج المنطقي هنا: "أن كل الثورات محلية" من زاوية الأسباب التي قادت إلى قيامها، والأهداف التي تنشد تحقيقها، ولكنها نادراً ما تتوقف عند الحدود المحلية، وتظهر تأثيراتها على البيئة الإقليمية، إن عاجلاً أو آجلاً(٤). وتجدر الإشارة إلى أن هذه التطورات النوعية في أساليب الاحتجاج ضد إسرائيل لم تظهر إلا في مصر، وذلك رغم وجود مصالح وعلاقات مماثلة لإسرائيل، في عدد آخر من الدول العربية(٥).

وربما كان للثوار عذرهم، بألا يتبنوا شعارات في القضايا الخارجية، فلو فعلوا ذلك في البداية لاستعدوا العالم على ثورتهم، وهي في مهدها. وبعبارة أخرى، لقد كانت القضية الفلسطينية هي الخطاب المسكوت عنه خلال الثورة المصرية، إلا أنه في نفس الوقت، لا يجب التعويل كثيراً على قدرة الرأي العام، في دفع صانع القرار، لجهة تبني مواقف أكثر تشدداً، على صعيد العلاقات مع إسرائيل.

---

(١) مصطفى الفقي، "مصر وإسرائيل بعد ثورة ٢٥ يناير". مرجع سابق.

(٢) أحمد محمد أبو زيد، "محددات السياسة الخارجية المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير". مرجع سابق، ص ١٣٨

(٣) برهان غليون، "الولادة الجديدة للعالم العربي". مجلة الدراسات الفلسطينية، السنة ٢٣، العدد (٨٦)، ربيع ٢٠١١، ص ١٤.

(٤) عبد العليم محمد، **الثورة المصرية بين المرحلة الانتقالية والقضية الفلسطينية**. مرجع سابق، ص ١٦٧.

(٥) هاني خلاف، "الضاغطون: أبعاد تأثير قوى "الشارع" فى السياسات الخارجية للدول العربية". اتجاهات نظرية، ملحق مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، السنة ٤٨، العدد (١٨٧)، يناير ٢٠١٢، ص ٣٧.

المبحث الثاني: مصر والصراع العربي الإسرائيلي ما بعد الثورة

بعد ما تم رصده من تحولات في البيئة الداخلية والإقليمية والدولية، والضغوط الاقتصادية التي يعيشها النظام المصري بعد الثورة، وما طرأ من مستجدات على مؤسسات صنع السياسة الخارجية، يدور البحث هنا، حول ما يمكن رصده من مستجدات في موضوع الصراع العربي الإسرائيلي، وبالتالي انعكاسها على القضية الفلسطينية.

المطلب الأول: موقع القضية الفلسطينية في أولويات القيادة المصرية الجديدة

يبدو من الطبيعي في ظل الظروف الداخلية التي تعيشها مصر، منذ اندلاع الثورة ٢٥ يناير، أن اهتمام القيادة المصرية الحاكمة ينصب على ترتيب الأوضاع الداخلية، سواءً لجهة استتباب الحكم الجديد في وجه معارضيه، أو لجهة تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية، بما يعطي درجة من الاستقرار السياسي الداخلي، وبالتالي، يبدو الحديث عن استعادة الدور الإقليمي الناهض لمصر، على المدى المنظور، مجرد تمنيات؛ فمن الطبيعي، أن تنصرف الجهود نحو الداخل، وهذا الانكفاء –ولو مؤقتاً– يثير التساؤل حول موقع القضية الفلسطينية، على سلم اهتمامات، وجدول أعمال القيادة المصرية الجديدة، والأحزاب السياسية عموماً.

إن حالة الانكفاء والاكتفاء بالقضايا الداخلية، من إعادة بناء مؤسسات الدولة، وبناء استقرار حقيقي، قد تكون فترة عابرة، بمعنى أنه لن يقتصر الأمر على هذا التوجه الداخلي، وسيكون هناك توجه خارجي لإعادة هيكلية السياسة الخارجية المصرية. فمصر بطبيعتها كانت قادرة على تشكيل نموذج في السياسات الداخلية والخارجية، فقد شكل عبد الناصر في الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي نموذجاً في السياسات الداخلية والخارجية، وحتى السادات كان له نموذجه في الاقتصاد وعملية السلام – بغض النظر عن اتفاقنا أو اختلافنا معه– فبالتأكيد مصر لديها القدرة على بناء نموذجها، ويدور السؤال حول طبيعة هذا النموذج إسلامياً أو إسلامياً مدنياً، هل هو الآن، أم أنه مرهون بالمستقبل[١].

وفي محاولة لاكتشاف هذا النموذج المتوقع ودلالاته على القضية الفلسطينية، وبمطالعة البرنامج الانتخابي لحزب الحرية والعدالة (الحزب الحاكم)، نرى أنه قد وردت فيه فقرة "التأكيد على حق الشعب الفلسطيني في تحرير أرضه، وواجب الحكومات والشعوب العربية والإسلامية، وفي مقدمتها مصر، لمد يدِّ العون والمساندة والتأييد للشعب الفلسطيني، وللمقاومة الفلسطينية ضد الصهاينة المغتصبين"[٢]. أما في

(١) عبد العليم محمد، الخبير بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، في مقابلة أجراها معه الباحث، بمكتبه بمؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٣ ديسمبر ٢٠١٢.

(٢) "البرنامج الانتخابي لحزب الحرية والعدالة". متوفر على موقع: حزب الحرية العدالة، على الرابط=

مشروع "النهضة" الذي تبنته جماعة الإخوان المسلمين، كبرنامج عمل لمرشحها للرئاسة، فقد اعتبر المشروع "تحقيق الريادة الخارجية"، واحدة مما أسماه "المسارات الاستراتيجية"، وعدد أربعة بنود لهذه الريادة، لكنه لم يأتِ مشروع النهضة على ذكر القضية الفلسطينية ولو بكلمة واحدة، واكتفى باستخدام مصطلح "حماية الأمن القومي العربي وأمن الخليج"[١]. وفي هذا الصدد، ربما تكون الشعارات العامة، وحالة الغموض في البرامج الانتخابية، مفهومة ومبررة لاعتبارات المواءمة السياسية، لاسيما وأن جماعة الإخوان المسلمين تتعرض، لأول مرة في تاريخها، لاختبار قدرتها على إدارة نظام سياسي، فهي لا تستطيع استعداء الداخل والخارج على السواء، وبالتالي يبدو من عدم الانصاف، الحكم على موقف الإخوان من خلال البرامج والنصوص المعلنة وحدها.

أما وقد حُسمت معركة الانتخابات، وفاز مرشح الإخوان بمقعد الرئاسة المصرية، فيدور الجدل حول مدى اهتمام القيادة المصرية الجديدة بالقضية الفلسطينية. وهنا يرى عبد المنعم سعيد: أنه "يجب أن نفرق ما بين القضية الفلسطينية، وما بين السياسة الخارجية، جزء من السياسة الخارجية المصرية هو أن تُطعم شعب تعداده ٩٠ مليون، وهذه ليست لها علاقة بالقضية الفلسطينية مطلقاً، وجزء من السياسة الخارجية هو أن تسمح بتدفق مالي، وذلك ليس له علاقة بالقضية الفلسطينية، ومعنى ذلك، أن مصر وما تحتاجه في السياسة الخارجية، أكبر من القضية الفلسطينية، ويحدث هنا تموضوع على القضية الفلسطينية، لأن هنالك بعض الأمور على سلم الأولويات، وهناك أيضاً سلم من الاعتباريات، أو سلم من الإقدامات لدى السلطة القائمة"[٢].

وفي حين يرى سيف اليزل: "أن القضية الفلسطينية تعتبر أحد القضايا المهمة، التي توضع ضمن الاهتمامات الأولى للإدارة المصرية، ولكن الوضع الاقتصادي المصري المتدهور يحد كثيراً من بعض القرارات، أو يحد كثيراً من اتخاذ القرار في التوقيت المطلوب"[٣]، يرى عماد جاد: "أن القضايا القومية عموماً، ليست من ضمن أولويات القيادة الجديدة"، وفي نظره أن اهتمام الإخوان المسلمين بالقضية الفلسطينية، نابع "من أرضية دينية، وهذا هو الجديد في المسألة. فالأجهزة الأمنية وأجهزة الأمن القومي في مصر تهتم بها من أرضية الأمن القومي، لكن الرئيس وجماعة الإخوان وحزب الحرية والعدالة،

= (http://www.hurryh.com/Party_Program.aspx#الريادة_الإقليمية) 15.10.2012.

(١) "مشروع النهضة: البرنامج الانتخابي لمرشح الإخوان المسلمين للرئاسة". متوفر عبر الصحف المصرية، مثلاً: جريدة إليوم السابع، ٢٦ ابريل ٢٠١٢. على الرابط (http://www.youm٧.com/News.asp?NewsID=&662562) 7.11.2012.

(٢) عبد المنعم سعيد، في مقابلة معه، مرجع سابق.

(٣) اللواء سامح سيف إلىزل، في مقابلة معه، مرجع سابق.

فيهتمون بها باعتبار أن حركة حماس فرع للجماعة، وباعتبار أن فلسطين أرض وقف إسلامي، وبالتالي هذا منبع الاهتمام الرئيسي أكثر من أي شيء له علاقة بالأمن القومي"(١).

وقد نجد في قول محمود غزلان، عضو مكتب الإرشاد بجماعة الإخوان المسلمين، ما يدعم هذه الفكرة، حين يقول: "عندما كان إسماعيل هنية يزور مصر، لم يكن يُستقبل أو يقابله أي موظف مصري، ومدير المخابرات عمرو سليمان هو من كان يتعامل مع خالد مشعل". ويضيف غزلان: "أما الآن لا شك أن القضية الفلسطينية تأخذ مساحة كبيرة من اهتمامنا، فعندما تولى الرئيس مرسى الحكم اتصل عليه نتنياهو فرفض أن يرد عليه، وهذا معناه تغيير في العلاقة تغيير جذري". ويبدو أن معيار التغيير الجذري، الذي يقصده غزلان، مقرون بمدى احترام الحكومة المصرية واستقبالها لقادة حماس، فيروي كيف كان رد عمر سليمان على قيادة حماس، عندما لمحوا بطلب مقابلة الرئيس السابق مبارك، فرد عليهم سليمان: "إنكم لن تدخلوا القصر الجمهوري إلا على جثتي"، ومن مصادفات القدر –حسب غزلان– أنه في أول مرة ذهب قادة حماس للقاء الرئيس مرسي، وهم على مدخل القصر جاء تليفون يقول: "بأن عمر سليمان قد مات الآن"(٢).

يبدو أن حالة السجال السياسي الدائر في مصر، تعكس نفسها على الرؤية تجاه القضية الفلسطينية، فبينما يرى مؤيدو مرسي أن القضية الفلسطينية، هي من أولويات السياسة المصرية، يرى معارضوه، أن الأولوية لدى مرسي والإخوان هي مشروع التمكين. وهذا السجال في رأي الباحث، يُدخل النظام الجديد والإخوان في حالة من الصدام الداخلي، كما أنهم بحاجة لاسترضاء الولايات المتحدة والغرب، في محاولة للترويج لأنفسهم في الخارج، وبالتالي، ربما لن يكونوا قادرين على الوفاء بالتزاماتهم تجاه القضية الفلسطينية. وفي المقابل، ما من شك أن القضية الفلسطينية هي الحاضر الدائم في المشهد السياسي المصري، بصرف النظر عمن يحكم مصر، وهذه مسلمة رئيسية، قد تكون مفتاحية في كل الموضوع؛ فطبيعة القضية وخصوصيتها تفرض نفسها على أي قيادة، مهما كانت توجهاتها وأولوياتها، فهي دور وليست خيار، ويبدو أن هذا الدور أصبح ميراثاً، يرثه أي حاكم ينهض لحكم مصر.

المطلب الثاني: الصراع العربي الإسرائيلي في إدراك وتصورات القيادة المصرية الجديدة

لما كانت السياسة الخارجية في مصر، هي بالأساس من اختصاصات رئيس الجمهورية –كما كان خلال الجمهورية الأولى، وهو ما يبدو مرشحاً للاستمرار خلال الجمهورية الثانية– فيدور البحث هنا

---

(١) عماد جاد، في مقابلة معه، مرجع سابق.

(٢) محمود غزلان، عضو مكتب الإرشاد بجماعة الإخوان المسلمين، في مقابلة أجراها معه الباحث، في المقر العام لجماعة الإخوان المسلمين بالمقطم، القاهرة، في ١٤ يناير ٢٠١٣.

عن الأثر العقائدي، في تصورات القيادة المصرية الجديدة، وبالتالي سلوكها تجاه الصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية، وإلى أي مدى تنسجم وتتسق التصورات العقائدية مع السلوك السياسي. وهذا يمكن رصده من خلال:

أولاً: الخلفية العقائدية للرئيس والحزب الحاكم

لقد أدت الثورة المصرية إلى إحداث تغير أيديولوجي (Ideological Shift)، بما يعني إعادة ترتيب منظومة القيم السياسية الرسمية للنظام السياسي داخلياً، وما يستتبعه ذلك من تحولات عميقة في السياستين، الداخلية والخارجية[١]. وهنا، يكتسب الحديث عن "أخلاقية السياسة الخارجية المصرية" مشروعيته، من وجود رئيس ينتمي إلى جماعة دينية، تمثِّل الأخلاق مصدراً أساسياً من مصادر شرعيتهما معاً، لكن في الوقت نفسه، فإننا نعلم أن السياسة هي لغة المصالح، وأن تلك المصالح قد توافق القيم الأخلاقية، التي تُعليها الدولة، فيكون ذلك هو الوضع المثالي، وقد لا توافقها، وهذا يفتح الباب لمشكلة ازدواجية المعايير[٢].

وعن ازدواجية المعايير في سياسة مصر الخارجية، يمكن أن نلاحظ الفارق ما بين الاعتقاد القيمي والسلوك؛ ففي الوقت الذي توقع فيه الجميع تحسن ملحوظ في العلاقات مع إيران، نجد أن خطاب الرئيس مرسي في إيران، أثناء انعقاد قمة عدم الانحياز، كان مشبعاً بالطائفية، ثم أخذت العلاقات في التحسن التدريجي بين القاهرة وطهران، وفي زيارته للصين، لم يكن الموضوع السوري على جدول أعمال الرئيس مرسى، مع ما هو معلوم من دور الصين المحوري في حماية نظام بشار الأسد. ويثير موضوع قرض صندوق النقد الدولي جدلاً واسعاً، حول ازدواجية المعايير، ومدى أخلاقيتها في السياسة المصرية، ففي حين أن الربا يمس صلب وجوهر العقيدة الإسلامية، تُستخدم الفتاوى الدينية لتبرير ونفي شبهة الربا، باعتباره "مصروفات إدارية" لصندوق النقد، بما قد يثير القلق حول انسحاب تلك الازدواجية على السلوك السياسي، تجاه الصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية.

إن المنطلقات العقائدية تؤثر في جميع الأحوال، لكن سلوك النظام عندما يحكم، يختلف تماماً عن سلوكه عندما يكون في المعارضة؛ ففي المعارضة يعلو صوت الأيديولوجيا، لأنها تكون هي الدافع والمحرك لمخاطبة جماهيرها، لكن في الحكم تكون مختلفة السلوك، ويبقى محكوماً للوضع الداخلي،

---

(١) محمد سالمان طايع، "السياسة الخارجية: تغييرات منضبطة و"مصالح دائمة"". تحولات استراتيجية، ملحق مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، السنة ٤٨، العدد (١٨٧)، ص ٢٥.

(٢) نيفين مسعد، "السياسة الخارجية المصرية بين الاستمرارية والتغيير". مرجع سابق.

والاقتصادي، والعسكري، وللوضع الإقليمي والدولي، وكل هذا يؤثر على مواقفه السياسية، ومواقفه تجاه الصراع العربي الإسرائيلي[١].

وبخصوص التيارات الإسلامية، فإن مصدر شرعيتها الرئيسية أنها قادمة لتقديم ما فشلت فيه التيارات الأخرى، فإذا تخلت عن قضية فلسطين، ستسقط عاجلاً أم آجلاً، وبالتالي القضية هنا تحدي ما بين المنطلقات العقائدية، المزروعة في وجدان كافة عناصر التيار الإسلامي، في القواعد قبل القيادات من ناحية، وما بين موجبات التوازن الدولي، والتوازن المصري الأمريكي، والمصري الإسرائيلي من ناحية أخرى، كيف ستتم؟! الصورة غير واضحة حتى الآن، ولكن الواضح أن هناك معضلة، فنظام مبارك كان متجانس مع نفسه في هذه المسألة، أما نظام مرسي فليس فيه تجانس في هذه القضية[٢].

وعن هذه الازدواجية، يقول محمود غزلان: "قضية العقيدة هي قضية ثابتة، ولكن السياسية فهي متحركة ومتغيرة بحسب قوتك، بمعنى، نحن الآن بلد مستهدف فليس معقول أن تفعل شيئاً الآن إلا للتعافي، وبعد ذلك لكل حدث حديث، أما العقيدة فهذا أمر لا يتغير". وحول رؤيته للمقاومة يقول: "إننا نؤمن أن الكفاح المسلح هو حق ليس لحماس وحدها، بل لكل الفصائل، بل حق لكل بلد في كل الدنيا محتل ومغتصب، كفلته كل الشرائع الدينية والدولية، فنحن نقر هذا، ولذلك نحن نؤيد حماس والجهاد والفصائل المقاتلة"[٣].

ثانياً: رؤية الإخوان المسلمين للصراع العربي الإسرائيلي

قد يكون الأمر المقلق هنا، أن تنعكس تلك الازدواجية، وحالة عدم التجانس على تصورات الرئيس وجماعة الإخوان المسلمين، حول الصراع العربي الإسرائيلي. وهذا لا يعني أن مصر الدولة، في ظل الإخوان، ستكون ضد الحقوق الفلسطينية –حسب حسن أبو طالب–، ولكن ليست بنفس الطريقة التي كان يدركها نظام مبارك، ألا وهي فكرة المفاوضات، "بمعنى لا يوجد على لسان الرئيس مرسي تصريح واحد يدعم المفاوضات، ولا يوجد تصريح واضح يدعم فيه السلطة الفلسطينية، صحيح أنه التقى بالرئيس الفلسطيني محمود عباس أكثر من مرة، وقد استقبله استقبالاً حسناً، وتحدث عن المصالحة، ولكن لا يوجد تطبيقات، فإذا لم نهتم بالمفاوضات ونركز عليها، فهل هنالك بديلاً آخر؟"[٤]. ويثير السيد ياسين، التساؤل

---

(١) حسن نافعة، أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة، في مقابلة أجراها معه الباحث في مكتبه بجامعة القاهرة، في ١٧ يناير ٢٠١٣.

(٢) محمد عصمت سيف الدولة، في مقابلة معه، مرجع سابق.

(٣) محمود غزلان، في مقابلة معه، مرجع سابق.

(٤) حسن أبو طالب، في مقابلة معه، مرجع سابق.

حول توجهات الإخوان، من حيث إلغاء معاهدة كامب ديفيد وفاءً لعهودهم ومنطلقاتهم العقائدية، وبالتالي ما هو الثمن الذي سوف تدفعه مصر؟ وهل جماعة الإخوان المسلمين جاهزة لتحمل الأثمان الباهظة لهذا القرار؟ أم سيحافظوا على المعاهدة، وسينهجون نهجاً براجماتياً مع إسرائيل، وهذا طرح تقليدي للمسألة[(١)].

ورغم إقرار عصمت سيف الدولة بإخلاص التيارات الدينية للقضية الفلسطينية، بقوله: "إن أكثر التيارات انحيازاً للقضية الفلسطينية في مصر هو التيار الإسلامي، وأنا أتحدث وأنا خارج التيار الإسلامي، لكن من يريد أن يبحث عن أصدقاء فلسطين في مصر، فيجب أن يعلم أنهم نوعان: نوع قوي موجود شعبياً على الأرض، وهو التيار الإسلامي، وهو صديق حقيقي لقضية فلسطين والفلسطينيين، ونوع آخر هو بقايا التيار القومي، وبعض العناصر الاشتراكية، بحكم معاداتهم لإسرائيل، من منطلق معاداتهم للمشروع الإمبريالي"[(٢)]، إلا أن هذه الشهادة للتيار الإسلامي، يجب ألا تقلل من أهمية التساؤل، عن رؤية الإخوان للصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية.

فمن حيث المبدأ يرفض الإخوان المسلمون الاعتراف بإسرائيل. يقول محمد مهدي عاكف، المرشد العام السابق للجماعة: "هذه المسألة ثابت من ثوابت الجماعة، وليست محل جدل أو نقاش"، مشيراً إلى أن "إسرائيل في نظر الجماعة مجرد كيان صهيوني مغتصب لأراضينا العربية والإسلامية المقدسة، قام على (الجماجم) والدماء، وسنعمل على إزالته، مهما طال الزمن"[(٣)]. وقد أكد المرشد الحالي محمد بديع، ما قاله المرشد السابق محمد مهدي عاكف[(٤)]. وأما بعد ثورة يناير وصعود الإخوان للحكم، فهل لديهم رؤية أو خيال استراتيجي لحل القضية الفلسطينية؟! فعن رؤية الإخوان للحلول السلمية، وحل الدولتين قال غزلان: "نعم، إذا كان هذا هو الممكن الآن، ولو وصلوا إليه باعتباره حل مرحلي مؤقت، فلم لا؟"[(٥)].

يبدو أن الخيال الخاص بالإخوان المسلمين، هو ما يخص فكرة "الأمة الإسلامية"، وهي فكرة تستند إلى أن مصر ستكون في مقدمة من يساعدوا الفلسطينيين في تحرير فلسطين، كجزء من الانتماء للأمة الإسلامية. وهذا معناه –حسب أبو طالب– أن القيادة المصرية الجديدة، ستقف مع من يحملون

---

(١) السيد ياسين، مستشار مركز للدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، في لقاء أجراه معه الباحث في مكتبه بمؤسسة الأهرام، القاهرة، في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٢.

(٢) محمد عصمت سيف الدولة، في مقابلة معه، مرجع سابق.

(٣) أحمد الخطيب ومجدي سمعان، "تصريحات الاعتراف بإسرائيل تثير «زلزالاً إخوانياً» والعريان يواصل التراجع مع زيادة الضغوط". جريدة المصري اليوم، القاهرة، ٢٠٠٧/١٠/١٩.

(٤) "الإخوان المسلمون"، ويكيبيديا الموسوعة الحرة. على الرابط (http://ar.wikipedia.org) 5.3.2013.

(٥) محمود غزلان، في مقابلة الباحث، مرجع سابق.

نفس أفكارهم، سواءً من الدول العربية أو حتى داخل فلسطين(١). وفي رأى عبد الغفار شُكر: "أن حقائق الواقع والأزمة الاقتصادية، التي تعيشها مصر، تفرض على الرئيس مرسي انتهاج سياسة العمل من خلال الدبلوماسية لإيجاد حلول للواقع القائم، وانتهاج التسوية السلمية"(٢). وأما بحسب عماد جاد: "فإن النقطة المؤكدة بالقطع، أن الإخوان ليس لديهم خيال سياسي، حيث يفتقدوا للخيال السياسي على كل المستويات، ولا يوجد لديهم تصور جديد، هم كانوا يرون وجوب القضاء على إسرائيل، وأن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة، وبعدها رأوا ضرورات الواقع والتمكين تقتضى أن يحافظوا على نفس الآليات الموجودة، إلى أن تتغير الأحوال"(٣). أما رفعت السعيد، فيرى: "أن الصراع العربي الإسرائيلي لا يساوي لهم شيء، هم يريدون الآن التمكين لحماس، والتمكين لأنفسهم، والتمكين لحماس يكون بإتاحة مساحة من الأرض، يتمكنون فيها ويديرونها"(٤). وأما محمد جمعة، فيرى: "أن العامل الأيديولوجي في المدى المنظور غير مؤثر"(٥).

ويبدو حتى الآن، أنه قد حدث ما أسماه عبد العليم محمد، نوع من "الترويض للخطاب الإسلامي". فالخطاب الإسلامي كان متشدداً، فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي، وكان يطالب بتحرير فلسطين، وكان لا يعترف بإسرائيل، ويعتبر فلسطين أرض وقف إسلامي، لا يجوز التفريط فيها، ويضيف عبد العليم محمد: "لكن بصراحة حين وصل الإسلاميين للحكم فقد تقلص هذا الخطاب، أو تم أقلمته مع الوضع الذي يناسب هذه المرحلة؛ فقد أصبح خطاباً براجماتياً، ينسق أميناً مع إسرائيل، وأقل تشدداً، يهمه تثبيت وضعه في الداخل، ويهمه العلاقات الطيبة مع الولايات المتحدة وحتى إسرائيل". ويخلص، إلى أن تلك المنطلقات العقائدية، لم تُحدث –حتى الآن– تغيراً كبيراً في التوجهات السياسية تجاه إسرائيل، "فربما اختلفت في النبرة، لكنها لم تختلف في النوعية"(٦).

وحول تأثير تلك الازدواجية على شعبية الإخوان لدى قواعدهم الجماهيرية، يقول الأزعر: "هذا تنظيم قديم لديه ثوابت، ويعرف كيف يتواصل مع قواعده، ويستطيع أن يوضح لهم المسائل، وبالتالي يمكن أن يتغلبوا عليها، لكن المشكلة كيف يمكن أن يتعاملوا مع وسائل الإعلام الحديثة؟ ذلك أن الإعلام

---

(١) حسن أبو طالب، في مقابلة معه، مرجع سابق.

(٢) عبد الغفار شكر، رئيس حزب التحالف الشعبي الاشتراكي، في مقابلة أجراها معه الباحث في مقر الحزب، القاهرة، ١٢ يناير ٢٠١٣.

(٣) عماد جاد، في مقابلة معه، مرجع سابق.

(٤) رفعت السعيد، رئيس حزب التجمع الوطني الديمقراطي، في مقابلة أجراها معه الباحث، القاهرة، ١٠ يناير ٢٠١٣.

(٥) محمد جمعة، في مقابلة معه، مرجع سابق.

(٦) عبد العليم محمد، في مقابلة معه، مرجع سابق.

يضرب بصوت من لهيب". ويضيف: "أي قوة إسلامية بدون منظور ديني للصراع العربي الإسرائيلي بالتأكيد ستبقى قوة منزوعة الدسم"[١].

وصفوة القول، إن الخلفية العقائدية للرئيس والحزب الحاكم لم تنعكس على سلوك النظام في السياسة الخارجية، فبدا واضحاً الازدواجية الحاصلة ما بين المنطلقات القيمية والسلوك البراجماتي، فقد عكست تلك الازدواجية نفسها على الصراع العربي الإسرائيلي، حيث أن السياسة الحالية لا تعبر عن مبادئ الإخوان الثابتة تجاه المشروع الصهيوني. ولا يبدو –حتى الآن على الأقل– أن للإخوان المسلمين تصور واضح، أو رؤية سياسية شاملة لحل القضية الفلسطينية، بعيد عن الخطاب الشعبوي الشعاراتي.

المطلب الثالث: العلاقات المصرية–الإسرائيلية بعد الثورة

داهمت وقائع الثورة المصرية العقل السياسي والأمني الإسرائيلي بشقيه: المؤسسي وغير المؤسسي، ونعى بعض المعلقين مبارك حياً، بأنه كان صديق إسرائيل وحليفها، وحال دون قتل آلاف الإسرائيليين طيلة هذه الأعوام، ورأى البعض في مبارك شخصياً "كنزاً استراتيجياً لإسرائيل" في طريقه إلى الاختفاء[٢]. لذلك، فإن أهم الأسئلة وأكثرها إلحاحاً، هي تحولات العلاقات المصرية الإسرائيلية، وكيف سيبدو المشهد في اليوم التالي للثورة، وهل ستؤثر تلك المتغيرات الجديدة على السياسة المصرية تجاه إسرائيل؟ وهنا تحاول الدراسة أن ترصد بعض المؤشرات، حول سياسة مصر الجديدة تجاه إسرائيل، ومنها:

أولاً: العلاقات السياسية مع إسرائيل (اتفاقية السلام)

شكلت العلاقات مع إسرائيل منذ توقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، عبئاً أخلاقياً على كاهل النظام والشعب المصري، ومصدراً للتوتر والمعارضة الشعبية الدائمة، لأي سلطة حاكمة. واستخدمت أحزاب المعارضة –ومنها الإخوان المسلمين– هذه العلاقات كمادة سياسية للتنديد بالنظام وسياساته الخارجية، ولا تكاد توجد مناسبة إلا وطالبت فيها المعارضة بقطع العلاقات مع إسرائيل، وطرد سفيرها من القاهرة، باعتبار أن تلك العلاقة تضر بالقضية الفلسطينية، فيما اعتبرها النظام استحقاق لعملية السلام، وأن الإبقاء عليها بحدها الأدنى يخدم القضية الفلسطينية.

وقد نالت ثورة ٢٥ يناير اهتماماً إسرائيلياً منقطع النظير، وليس هذا بمستغرب، فإسرائيل تعي أهمية استمرار حالة السلام مع مصر، حتى لو كان مثلما وصف بـ"السلام البارد". فقد أبدى الإسرائيليون

---

(١) محمد خالد الأزعر، في مقابلة معه، مرجع سابق.

(٢) عبد العليم محمد، **الثورة المصرية بين المرحلة الانتقالية والقضية الفلسطينية**. مرجع سابق، ص ١٦٨.

قلقهم الشديد من تداعيات الثورة المصرية، واسقاط نظام حسني مبارك، على أساس تعاطيهم الأمني مع الحدث. ولقد ظهر هذا القلق في كافة تصريحات وتحركات مسئولي إسرائيل وعسكرييها، إزاء الأحداث الداخلية التي تجري في مصر، ولم يقف الاهتمام على الجانب الرسمي فقط، فقد شاركهم ذلك الكتاب، وأساتذة الجامعات، ومراكز صنع السياسة العامة، الذين قاموا برصد دقيق لتحركات الشعب المصري، في محاولة لاستشراف تأثير الثورة في مستقبل إسرائيل[١].

ولعل اندلاع الثورة المصرية وما تلاها، من صعود قوي للإخوان المسلمين، ووصولهم للبرلمان ومقعد رئاسة الجمهورية، قد أثار التساؤلات والمخاوف لدى قادة إسرائيل، حول استمرار عملية السلام مع مصر. وفور قرار تنحي مبارك، عقد وزير الخارجية " أفيجدور ليبرمان" اجتماعا وزارياً طارئاً، في ١٢ فبراير ٢٠١١، لبحث تداعيات هذا القرار، مؤكداً أن إسرائيل لا تتدخل في شئون مصر الداخلية، ولكن يهمها الحفاظ على اتفاقية السلام، والاستقرار في المنطقة[٢]. فيما رأى رئيس الأركان السابق "جابي أشكنازي"، في آخر تصريحاته –كرئيس للأركان– أمام لجنة الأمن والخارجية: أن "الاضطرابات" التي تحدث في مصر تفرض على إسرائيل ضرورة الحفاظ على اتفاقيات السلام مع مصر والأردن، والسعي بـ"أية طريقة" لعقد سلام مع سوريا[٣].

ولم يكد بيان المجلس الأعلى للقوات المسلحة المصري يؤكد الالتزام بجميع الاتفاقيات، التي أبرمتها مصر، حتى تنفست الحكومة الإسرائيلية الصعداء، وسارع رئيس الوزراء في اليوم ذاته إلى مباركة البيان، موضحاً: "أن هذه الاتفاقية تمثل حجر الأساس للاستقرار في الشرق الأوسط"[٤]. ورغم البيان العسكري المصري المطمئن، فإن نتنياهو لم يستطع التخلص من مخاوفه بشكل تام، فقال خلال مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية بالولايات المتحدة في ١٦ فبراير ٢٠١١: "على إسرائيل والولايات المتحدة والغرب توقع التطور الأسوأ، لما يحدث في مصر"، معللاً وجهة نظره، بأن تاريخهم كيهود علمهم ذلك[٥].

ما هو واضحٌ إذن، أن الاهتمام الإسرائيلي الرسمي منصب على اتفاقية السلام، ففي دراسة لـ "ميخائيل ميليشتاين"، الباحث في معهد دراسات الأمن القومي (الإسرائيلي)، يعتقد أن أهم الأسئلة المطروحة، يتمحور في: "مقدار ثبات اتفاق السلام مع مصر، الذي يشكل أساساً استراتيجياً فائق الأهمية

(١) محمود معاذ عجور، "قلق في تل أبيب: الموقف الإسرائيلي من ثورة ٢٥ يناير". مجلة السياسة الدولية، السنة ٤٧، العدد (١٨٤)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ابريل ٢٠١١، ص ١٣٠.

(٢) "إسرائيل لا تتدخل في شئون مصر الداخلية"، موقع واللا الإخباري (walla)، ١٢ فبراير ٢٠١١.

(٣) "لنخرج جيرانا آخرين من دائرة الصراع"، موقع واللا الإخباري (walla)، ٢١ فبراير ٢٠١١.

(٤) "نتنياهو يبارك حفظ السلام"، يديعوت أحرونوت، ١٢ فبراير ٢٠١١.

(٥) "يهود الولايات المتحدة قلقون على القدس"، موقع إذاعة الجيش الإسرائيلي، ١٦ فبراير ٢٠١١.

بالنسبة لإسرائيل، ومستنداً إلى جزء أساسي من العقيدة الأمنية في إسرائيل، خلال العقود الثلاثة الأخيرة"(١).

وأما على الجانب المصري، فقد أفرزت ثورة ٢٥ يناير توجهاً واضحاً، لإحداث تغيير في السياسة الخارجية المصرية تجاه إسرائيل، ويتراوح هذا التوجه بين التشدد بالمطالبة بضرورة طرد السفير الإسرائيلي، وتجميد كافة أوجه التعاون مع إسرائيل، فضلاً عن ضرورة وقف تزويد إسرائيل بالغاز المصري، وبين إجراء تغيير جزئي، كمراجعة بعض بنود اتفاقية السلام المصرية–الإسرائيلية(٢).

ولا شك أن صعود الإخوان وفوز مرسي بالرئاسة، قد أدى لزيادة حذر المسئولين الإسرائيليين من ترتيب سيناريوهات متفاوتة الاحتمال، لسلوك الحكم الجديد في مصر، وبدلاً من ذلك، بنوا على السيناريو الأسوأ، مفترضين –على حد تعبير نتنياهو– "إن من لا يرى أن هناك إمارة إسلامية تتشكل على حدودنا الجنوبية مصاب بقصر النظر"، ومن ثم فقد اهتموا بملفين، اعتبروهم الأكثر إلحاحاً وخطراً: **الأول**، مستقبل معاهدة السلام، وتداعيات إقدام مصر على طلب تعديلها، أو قيامها بإلغائها بشكل مفاجئ. **والثاني**، الوضع الأمني في سيناء، ومدى تأثيره على إسرائيل، سواءً حافظت مصر على معاهدة السلام أو قامت بإلغائها(٣). إلا أن الرئيس مرسي كان قد أكد، في خطاب التنصيب، على التزام بلاده بالاتفاقيات الدولية الموقعة، كما فعل المجلس العسكري من قبل، عند توليه شئون البلاد.

وعليه يمكن القول، إن العلاقات السياسية بين مصر وإسرائيل بعد ثورة يناير، وصعود الإخوان لسدة الحكم، ظلت مستمرة رغم تعرضها لهزتين قويتين؛ في اقتحام السفارة الإسرائيلية (سبتمبر ٢٠١١)، والعدوان على قطاع غزة (نوفمبر ٢٠١٢). وفي حين أنه لم يحصل أي لقاءات سياسية بين الجانبين، منذ صعود الإخوان، إلا أن الرسالة التي بعثها الرئيس مرسي لشيمون بيرز، رئيس دولة إسرائيل، لاعتماد السفير المصري الجديد لدى (تل أبيب)، وإن تم تبريرها على نحوٍ ما، قد حملت الكثير من عبارات الود، التي ربما تتجاوز البروتوكول الرسمي للمكاتبات الرئاسية.

---

(١) ميخائيل ميلشتاين، "شرق أوسط قديم–جديد: الثورات في الشرق الأوسط وانعكاساتها على إسرائيل". مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (٨٧) صيف ٢٠١١. ص ١٦٦. نقلاً عن "عدكان استراتيجي/تقويمات استراتيجية، المجلد الرابع، العدد الأول(نيسان/أبريل) ٢٠١١، ترجمة: رندة حيدر.

(٢) محمد سعد أبو عامود، "المأزق: إدارة أزمات مصر الخارجية بعد ثورة ٢٠١١". مرجع سابق، ص ١١٧.

(٣) سعيد عكاشة، "إسرائيل ومعضلة وصول الإخوان للحكم قي مصر". مجلة مختارات إسرائيلية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، العدد (٢١٦)، ديسمبر ٢٠١٢، ص ٧٤.

ثانياً: العلاقات الأمنية والعسكرية

اختلفت آراء المحللين والخبراء الإسرائيليين، على الطريقة المثلى التي يجب عبرها التعامل مع مصر، بعد تنحي حسني مبارك، فقد دعا بعضهم إلى ضرورة تحقيق السلام مع الجيران، حتى لا تزيد الدول المعادية لإسرائيل في المنطقة، منهم الكاتب بصحيفة هاآرتس "يوئيل ماركوس"، الذي دعا دولته لضرورة السعي لسلام مع الدول المجاورة[١]. وعلى خلاف ذلك، طالب العسكري والمحلل المتشدد "آفي فرحان"، الجيش الإسرائيلي، بضرورة العودة إلى سيناء، داعياً الجيش للاستعداد بكامل قوته، لحرب ضارية مع "العدو"[٢]. واتفق معه "عمنوئيل شيلاه"، في أن مصر ما بعد مبارك، دخلت قائمة الدول التي يحتمل الدخول معها في اشتباك عسكري[٣]. فيما شدد "عاموس هارئيل"، الخبير بصحيفة هاآرتس، على أن تغيير النظام في مصر، يستدعي حدوث تغيير في طريقة تعامل الجيش الإسرائيلي مع مصر[٤]. ويرى ميلشتاين: "أن تلك التطورات تشير إلى ازدياد التحديات الأمنية، وتقلص الفرص للقيام بخطوات سياسية، وهي تشكل خطوة أخرى في مسار تدهور الوضع الاستراتيجي–الإقليمي لإسرائيل، خلال العقد الأخير"[٥]. ولعل ما شهدته الحدود المصرية الإسرائيلية من أحداث أمنية، تؤكد حالة عدم الاستقرار، رغم استمرار التعاون الأمني فيما بين الطرفين.

وبعد مقتل أفراد من حرس الحدود المصريين، على أيدي قوات إسرائيلية على الحدود المصرية الإسرائيلية، عقب الهجوم الغامض الذي وقع شمال مدينة "إيلات" في ١٨ أغسطس ٢٠١١، علق محمد قدرى سعيد، المشرف على الوحدة العسكرية بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، على هذا الحدث قائلاً: "لم يكن أحد يتوقع، أن العلاقات المصرية–الإسرائيلية سوف تتأزم بهذه السرعة، بعد مرور ستة أشهر من اندلاع الثورة المصرية. فقد اتضح من البداية، أن جماعات الثورة بفصائلها المختلفة، لا تحمل ملفاً خاصاً عن مستقبل العلاقة مع إسرائيل، كما لم تعكس شعارات ميدان التحرير اهتماماً بهذه العلاقة إلا فيما ندر، وبدا أن الجماهير تتناساها عن عمد". ومع ذلك، يضيف: "كان متوقعاً أن يفرض الموضوع نفسه، عند أول منعطف لتطورات الثورة المصرية"[٦].

---

(١) يوئيل ماركوس، "النقل عروضنا". صحيفة هاآرتس، ٢٥ فبراير ٢٠١١.

(٢) آفي فرحان، "لنعد الكتائب إلى سيناء". القناة السابعة، ٢٤ فبراير ٢٠١١.

(٣) عمنوئيل شيلاه، "سلام مع المستبدين"، القناة السابعة، ٢١ فبراير ٢٠١١.

(٤) عاموس هارئيل، "كابوس قادة أجهزة المخابرات"، صحيفة هاآرتس، ٣٠ يناير ٢٠١١.

(٥) ميخائيل ميلشتاين، "شرق أوسط قديم–جديد". مرجع سابق، ص ١٦٧.

(٦) محمد قدرى سعيد، "تحت الاختبار: مستقبل العلاقات المصرية–الإسرائيلية". مجلة السياسة الدولية، السنة ٤٧، العدد (١٨٦)، مؤسسة الأهرام، أكتوبر ٢٠١١، ص ١٣٦.

ولعل أبرز انعكاسات الثورة المصرية على سياسة إسرائيل تجاه القضية الفلسطينية، تمثل في إبرام اتفاق إطلاق سراح الجندي الإسرائيلي الأسير "جلعاد شاليط"، مقابل الإفراج عن ١٠٢٧ أسيراً فلسطينياً. إذ ظهر حينها، أن السياسة المصرية في ظل الثورة، قد نشطت بشكل فاعل وإيجابي[(١)]. وقد وصفت هذه الصفقة بـ"المعجزة"، حسب صحيفة "هاآرتس"، حيث يدور الحديث عن ٦٤ شهر من المفاوضات المكثفة والصعبة، قامت مصر بإدارة معظمها، باستثناء فترة الوسيط الألماني، وقد ظلت تلك المبادئ التي عرضها المصريون في بداية المفاوضات، حتى إتمام الصفقة[(٢)].

وبالمقابل، شهدت العلاقات المصرية الإسرائيلية، موجة حادة من الانحدار المضطرد، قضت على الاستقرار النسبي لإحدى ركائز منظومة الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط، بما يُثير تساؤلات مهمة حول حدود ومآلات التغير الراهن في العلاقات المصرية الإسرائيلية. كما وتشهد تلك العلاقات انفصالاً غير مسبوق، بين استمرار التنسيق الأمني والعسكري الوثيق، في ظل حالة من التباعد السياسي بين الدولتين، لا سيما منذ انتهاء الدور السياسي للمجلس العسكري، الذي كان يعتبر أحد عناصر التوازن في منظومة التفاعلات بين الدولتين، وفي هذا الإطار، تكشف مؤشرات عديدة، عن موجة من التراجع في العلاقات المصرية الإسرائيلية، منها[(٣)]:

- الضغوط الإسرائيلية على مصر، لسحب الدبابات والأسلحة الثقيلة من المنطقة الحدودية، التي دخلت سيناء خلال العملية العسكرية "نسر" للقضاء على التنظيمات المسلحة فيها.
- قلق إسرائيلي من تراجع التنسيق السياسي مع مصر، وقد أكد نتنياهو في سبتمبر ٢٠١٢، انقطاع الاتصالات السياسية مع مصر، منذ تولي الرئيس مرسي لمنصبه، وأن الأخير "لا يرغب حتى في النطق بكلمة إسرائيل"، تعبيراً عن عدم قبول العلاقات، على الرغم من التنسيق العسكري الوثيق.
- اعتبار وزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك، "الإرهاب في سيناء الخطر الحقيقي على أمن إسرائيل"، وهو ما انعكس من خلال عدة إجراءات أمنية.
- نشر وزارة الدفاع الإسرائيلية للخطة "عوز" في أغسطس ٢٠١٢، التي تقضي بتأهيل القوات، على اعتبار مصر جبهة مواجهات عسكرية، والاستعداد لنشر زوارق الصواريخ الجديدة "ساعر-٥" في البحر الأحمر، لاستهداف قناة السويس، وتطوير منظومات التسلح، وزيادة الإنفاق العسكري.

---

(١) محسن صالح (محررا)، **الموقف الإسرائيلي من ثورة ٢٥ يناير المصرية**. تقرير معلومات (٢٣)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠١٢، ص ٦٥.

(٢) عاموس هرئيل، "إتمام صفقة شاليط معجزة". جريدة هاآرتس، ٢٠١١/١٠/١٦.

(٣) محمد عبد الله يونس، "حدود ومآلات التغير في العلاقات المصرية الإسرائيلية". المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. على الرابط (http://rcssmideast.org) 7.12.2012.

ثالثاً: العلاقات التجارية

ترتبط مصر وإسرائيل بعلاقات تجارية مستقرة منذ سنوات، لعل أهمها اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة (الكويز)، واتفاقية توريد الغاز المصري لإسرائيل بأسعار تفضيلية، التي تم الإشارة إليهما في الفصل السابق، وهنا يثور السؤال: هل طرأ تغيرٌ ما على العلاقات التجارية مع إسرائيل بعد ثورة يناير؟.

أما حول اتفاقية (الكويز)، فقد طالبت الحكومة المصرية للمرة الثانية –حسب جريدة يديعوت أحرونوت– بتغيير اتفاق المناطق الصناعية المشتركة مع إسرائيل، وأنها ترغب في تقليل ارتباط مصر بالصادرات التجارية المصنعة في إسرائيل. ويقضي الاتفاق، بأن تحصل مصر على إعفاء من الضرائب الجمركية، عندما تقوم بتصدير منتجات للسوق الأمريكية، إذا كان ١٠،٥% من مكوناتها مصنّع في إسرائيل، وترغب مصر الآن إلى تخفيض هذه النسبة، لتصبح ٨،٥% فقط[١]. ولعله من المفارقات العجيبة، أنه في عام ٢٠٠٥، تقدم النائب محمد مرسي (عضو مجلس الشعب حينها)، بطلب استجواب حول اتفاقية (الكويز)، وأما الآن، فيتم التفاوض لتوسيع تلك المناطق في ظل محمد مرسي (رئيس الجمهورية)، وهذا دليل آخر على الاستخدام والتفسير الأيديولوجي للمصالح.

وأما عن تصدير الغاز، فقد كانت اتفاقية تصدير الغاز المصري إلى إسرائيل واحدة من أكثر الملفات التي أثرت في الاقتصاد الإسرائيلي جراء الثورة المصرية، وقد كشف السفير الإسرائيلي السابق في مصر، "يتسحاق ليفانون"، النقاب عن أن إسرائيل تدفع لمصر سنوياً مليار دولار، لقاء الغاز المصري[٢]، وكان خط أنابيب الغاز الطبيعي بالعريش، قد شهد أكثر من خمسة عشر تفجيراً منذ ثورة يناير. وكشفت جريدة "يديعوت أحرونوت" الإسرائيلية، أن خسائر إسرائيل جراء توقف ضخ الغاز المصري، وصلت إلى نحو ستة ملايين شيقل (أي حوالي ١،٦ مليون دولار) يومياً[٣].

وجاء قرار شركة الخطوط الجوية الإسرائيلية "العال"، بإيقاف رحلاتها من القاهرة، لأول مرة منذ توقيع اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية عام ١٩٧٩، بسبب التراجع الحاد في معدل الانتقال ما بين

(١) روعي فايس، "مصر ترغب في تغيير الاتفاق الاقتصادي مع إسرائيل". يديعوت احرونوت، ٢٠١٢/١١/٣.

(٢) جريدة الراي، الكويت، ٢٠١٢/٣/٢٥.

(٣) وكالة سما، نقلاً عن جريدة يديعوت أحرونوت، ٢٠١٢/٣/١٧.

الدولتين[1]، كمؤشر آخر على تراجع التطبيع الاقتصادي. لكن من اللافت، أن مؤشرات تراجع التطبيع الاقتصادي في مصر، لا تتساوى تماماً مع حالة الحراك الشعبي الواسع ضد إسرائيل[2].

وخلاصة القول، إنه ما من شك، أن العلاقات الإسرائيلية المصرية بكل أشكالها؛ السياسية، والأمنية، والعسكرية، والاقتصادية، تأثرت بعد سقوط مبارك. غير أن التيار السياسي العام في إسرائيل قد حرص على إبقاء العلاقات الإسرائيلية–المصرية، وعدم استفزاز الجانب المصري. ويبدو أن فصول تداعيات الثورة المصرية على العلاقة بين القاهرة وتل أبيب، لم تنته بعد؛ بانتظار ما يمكن أن يطرأ على كافة الملفات، خصوصاً بعد صعود مرسي وجماعة الإخوان المسلمين إلى سدة الحكم[3]. بالإضافة إلى التحولات الداخلية الجارية في مصر، وما قد تسفر عنه من وفاق وطني، أو حالة احتراب داخلي، وموقف المؤسسة العسكرية من التطورات الأمنية في سيناء، وعلى الحدود مع إسرائيل.

وإجمالاً يمكن القول، إن العلاقات المصرية الإسرائيلية ظلت مستقرة بعد ثورة يناير، على الرغم مما قيل عن معاهدة كامب ديفيد؛ من ضرورة إلغائها، أو على الأقل تعديل بنودها، وخاصة الشق الأمني المتعلق بسيناء. ويبدو أنه على الرغم من نجاح الثورة في إسقاط النظام السابق، فإنها لم تُحدث قطيعة في السياسة الخارجية عموماً، ورغم صعود نظام جديد لرئاسة البلاد من الإخوان المسلمين، فإنه لا يكاد يرصد تحول ملموس، في العلاقة المصرية الإسرائيلية، صحيح أن اللقاءات السياسية مقطوعة منذ صعود الرئيس مرسي للحكم، إلا أن العلاقات الأمنية والتجارية مازالت على حالها.

ويبدو أن الرأي العام المصري، قد أعياه الشأن الداخلي، وما تمر به البلاد من أحداث سياسية وأمنية، وبرغم ذلك تظل القضية الفلسطينية حاضرة في المشهد السياسي، وتفرض نفسها على سلم الأولويات بخاصة في لحظات التوتر الأمني، ولعل تفجير خط أنابيب الغاز، واقتحام السفارة الإسرائيلية، تعبيراً حيّاً عن الرفض الشعبي العارم، لاستمرار علاقات التطبيع مع إسرائيل. وأخيراً، فإن الخلفية العقائدية للحكام الجدد في مصر، لم تعكس نفسها على طبيعة العلاقة مع إسرائيل، ربما لما تعانيه مصر من هشاشة الأوضاع الاقتصادية، وحداثة التجربة الإخوانية، إلا أن هذه الحالة تعبر عن ازدواجية سياسية، وعدم تجانس ما بين الخطاب المعلن والممارسة الفعلية.

---

(١) محمد عبد الله يونس، "حدود ومآلات التغير في العلاقات المصرية الإسرائيلية". مرجع سابق.

(٢) **التقرير الإستراتيجي الفلسطيني ٢٠١١**. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ط١، ٢٠١٢، ص ١٥٦.

(٣) محسن صالح (محررا)، **الموقف الإسرائيلي من ثورة ٢٥ يناير المصرية**. مرجع سابق، ص ٦٩.

المبحث الثالث: مصر الجديدة والشأن الفلسطيني الداخلي

كما عرض الفصل السابق، كان لمصر دور رئيسي في القضايا الفلسطينية الداخلية، سواءً لاعتبارات جغرافية وتاريخية، تخص علاقتها بقطاع غزة، أو لكونها الراعي لعملية السلام الفلسطينية-الإسرائيلية، وللقضايا الداخلية تحديداً، فيما يخص الحوار الفلسطيني الداخلي، وقد اتسمت علاقة مصر مبارك مع حركة حماس بالتوتر في عدد من القضايا، أهمها: ملف المصالحة، والأنفاق بين قطاع غزة ومصر، والتوترات الامنية على الحدود مع قطاع غزة. أما وقد حدث التحول الجذري بعد الثورة، وصعد الإخوان المسلمين لكرسي الحكم في مصر، فيبدو من البديهي، أن تتبدل تلك العلاقات المصرية الحمساوية لاعتبارات التوأمة الأيديولوجية، التي يتشاطرها الطرفان. ومن ثم يبرز السؤال: هل ستؤثر الخلفية الأيديولوجية والحزبية المشتركة بين الإخوان وحركة حماس على توجهات مصر "الجديدة"، تجاه القضايا الفلسطينية الداخلية؟ وكيف يمكن أن ينعكس ذلك على رؤية مصر للفصائل الفلسطينية؟. وهذا يمكن تحليله من خلال:

المطلب الأول: علاقة مصر الجديدة بالفصائل الفلسطينية

ظلت الثورة الفلسطينية منذ انطلاقتها الأولى، تصارع على جبهتين رئيسيتين؛ **الأولى** مقاومة الاحتلال الإسرائيلي، **والثانية** انتزاع الاعتراف العربي والدولي بمنظمة التحرير، كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، وفي حين كان التناقض الرئيس واضحاً على الجبهة الأولى، كان التناقض الثاني يمثل طعنة في ظهر وحدانية التمثيل، الذي ما انفكت بعض الدول التشكيك المستمر به، وإن لم تقل ذلك صراحةً، وكان مدخلها في ذلك الأحزاب والتنظيمات فوق القطرية (يسارية كانت أو قومية أو إسلامية). وكان النجاح النسبي الذي حققته حركة حماس، في تصدرها لتيار المقاومة الفلسطيني عاملاً آخر، يُضَاف لجملة العوامل، التي تحاول الانتقاص والخصم من شرعية المنظمة ووحدانية تمثيلها. وفي حين ظلت مصر متمسكة ومدافعة وداعمة لمنظمة التحرير، كإطار جامع للكل الفلسطيني، وللسلطة الوطنية الفلسطينية باعتبارها أحد اشتقاقات وإفرازات المنظمة، فكيف سيبدو المشهد بعد صعود الإخوان للحكم في مصر؟.

وفي محاولة من الباحث، لاستكشاف رؤية النظام المصري الجديد للفصائل الفلسطينية، فقد توجه بالسؤال لبعض النخب السياسية المصرية، الذين أدلوا بإجابات متنوعة؛ فيرى أمين اسكندر: "أن النظام الجديد يريد أن يسيطر، أو يفرض قوته الإخوانية على القضية الفلسطينية عبر حماس، ولن يدعم فصائل أخرى بل بالعكس، وهذا ظهر جلياً عندما ذهب هشام قنديل رئيس وزراء مصر إلى غزة، ولم يستأذن الرئيس محمود عباس". وحول تقدير نظام الإخوان لحساسية قضية التمثيل الفلسطيني، يقول: "أرى أنهم منتبهين ومقدرين، ولكنهم يعملون ضد، ويشتغلون على العكس، وعلى إضعاف الفرق الأخرى، ويعملون

على تقوية فريقهم، كما يعملون في مصر"(١). وأما عماد جاد، فيقول: "هم لا ينظروا للمسألة إلا ما يفيد حركة حماس، باعتبارها فرعاً من الجماعة فقط، لذلك فالرئيس يستقبل هنية ومشعل في القصر الجمهوري، ويجلس معهم، ويتواصلوا مع بعضهم البعض..الخ"(٢). و"الانحياز لحماس موجود حتى ولو ادعوا غير ذلك، أو أنهم يقفون على مسافة واحدة"(٣). وأما حسن أبو طالب، فيرى: "أنه من الصعب على أية صانع قرار في مصر، أن يقول أو يصرح، بأنه ضد وحدانية التمثيل الفلسطيني، لأن هنالك ثوابت عربية ودولية"، وأما عن علاقة الإخوان بحماس، فيرى: أن العلاقة لا تقف هنا عند كونها ميل أو انحياز فكري أو أيديولوجي بل تتعداها، "فهنالك تقارير صحفية كثيرة، تتحدث عن أن العلاقة بين حماس والإخوان، أعمق بكثير مما نتخيل، ومن الممكن أن تكون حماس، هي "الإطار الميليشياوي للإخوان" الذي تستخدمه عند الضرورة، وهذا هو الخطر"(٤).

وأما عن موقف الإخوان أنفسهم، حول رؤيتهم لعلاقة النظام الجديد مع حماس، فبينما صرح الرئيس المصري محمد مرسي بالقول: "نقف على مسافة واحدة من الفصائل الفلسطينية. مشدداً على أن الفصائل الفلسطينية، هي التي لها الحق في تقرير مصيرها، وتحديد علاقتها مع بعضها البعض"(٥)، يقول محمود غزلان: "بلا شك، أنا لا أستطيع أن أنكر أن هنالك رابطة أقوى مع حماس، وأيضاً الأخوة في الجهاد. وفتح في الحقيقة نذكر لهم تاريخهم، وأنهم هم الذين بدأوا النضال، لذلك نحن دعونا جميع الفصائل للمصالحة، هنا ورحبنا بهم، لذلك تجد أنه رغم أننا لنا موقف من تصرفات فتح في الضفة الغربية، إلا أننا لا نغلط فيهم، رغم أننا نعلم أنهم تورطوا كثيراً". وأما عن شرعية تمثيل منظمة التحرير، فيقول غزلان: "منظمة التحرير حينما تكون ممثلة للشعب الفلسطيني كله، حينها تكون الممثل الوحيد، لكن بهذا الشكل الموجودة به الآن لا نستطيع أن نقل هذا"(٦).

لكن الخطر هنا، لا يكمن في رؤية الإخوان أو حتى في رؤية الرئيس الجديد، لخصوصية العلاقة، وانحيازه الفكري أو العاطفي لجهة حماس، بل تكمن الخطورة، في التوجهات السياسية للدولة المصرية ذاتها، تجاه الوضع الداخلي الفلسطيني، حيث بات واضحاً أن هنالك قوتان في مطبخ صناعة القرار في الملف الفلسطيني: **الأولى** قوة تأثير الإخوان؛ التي ترى بضرورة الانفتاح والتعامل مع حماس،

(١) أمين اسكندر، في مقابلة معه، مرجع سابق.

(٢) عماد جاد، في مقابلة معه، مرجع سابق.

(٣) محمد جمعه، في مقابلة معه، مرجع سابق.

(٤) حسن أبو طالب، في مقابلة معه، مرجع سابق.

(٥) "الرئيس المصري: نقف على مسافة واحدة من الفصائل الفلسطينية"، صحيفة الشرق الأوسط، ١٤ يوليو ٢٠١٢.

(٦) محمود غزلان، في مقابلة معه، مرجع سابق.

باعتبارها حكومة شرعية قائمة في قطاع غزة، وبالتالي الاعتراف بها، وتمكينها في حكمها لقطاع غزة. **والثانية** قوة تأثير مؤسسات الأمن القومي المصري؛ التي ترى الوضع القائم في غزة باعتباره وضعاً شاذاً، يضر بالقضية الفلسطينية، وبأمن مصر القومي، وبين منطق "الدولة" ومنطق "الجماعة"، تتم المماحكات أو لربما المواءمات، بما يثير القلق حول توجهات النظام الجديد تجاه قطاع غزة والقضية الفلسطينية عموماً، وخاصة فيما يُشاع عن صفقة أمريكية كبرى، لتمكين الإخوان المسلمين من الحكم، مقابل تسوية دائمة للصراع العربي الإسرائيلي.

وعن حالة القلق تلك، يقول عبد العليم محمد: "إن العلاقة التي تربط القيادة المصرية بحماس، ترتكز على معيارين: الأول مبدأ الشراكة الأيدلوجية والتجانس الأيديولوجي بين حماس والأخوان، والثاني مبدأ ما تراه مصر (المؤسسة الأمنية والعسكرية)، ألا وهو ثوابت الموقف المصري". وأما الشراكة أو التجانس الأيديولوجي، فقد أدى بحسب رأيه: "بأن تقدم مصر يد العون لغزة، وتقدم الغطاء السياسي، وتفك العزلة عن حماس، وتفتح الباب للزيارات، وكسر الحصار على غزة، وتلعب دوراً في وقف إطلاق النار، وهذا كله مفهوم. لكن في نفس الوقت، مصر لديها ثوابت فيما يتعلق بالموضوع الفلسطيني؛ فلا تستطيع أن تعترف بقطاع غزة كإقليم محرر أو كدولة، ولا يمكن أن يكون دعمها لغزة، على حساب رام الله، أو تتجاهل السلطة الفلسطينية، لأن في ذلك تقسيم للقضية الفلسطينية، وهو غير مقبول مصرياً"[(١)].

لكن ما هو غير مقبول مصرياً قد يكون مقبولاً إخوانياً، حسب العديد من النخب الفكرية والسياسية، وهنا تحصل حالة التجاذب في مطبخ صنع القرار في الملف الفلسطيني، من يكون له الغلبة: منطق الدولة المصرية، أم منطق الجماعة؟ فحسب رفعت السعيد: "جماعة الإخوان تريد حماية حماس، وتسويقها لدى العالم ولدى الغرب ولدى أمريكا، وحل مشكلاتها عن طريق قطر وتركيا وبلاد أخرى، ومنحها الفرصة في التحول إلى دولة أنفاق، ولكن "بارونات" الأنفاق ليسوا مجرد جامعي أموال وضرائب، على البضائع القادمة لغزة، بل هم يستهدفون سلاح وإرهابيين مدربين ذهاباً وعودة، وربما يكون استمرار الأنفاق بقرار سياسي، لكنه باليقين ليس في مصلحة مصر، ولا في مصلحة الأمن المصري، والقضية الفلسطينية، واعتقد أن الهدف في نهاية الأمر، هو إضعاف هيبة الجيش المصري"[(٢)].

وحسب عبد الغفار شكر: "فإن الرئيس مرسي هو محصلة الصراع بين تلك القوتين، وحتى الآن لم يُحسم الموضوع بشكل نهائي، فهو في لحظة ما يتعرض لضغوط من الإخوان، وفي لحظة أخرى

---

(١) عبد العليم محمد، في مقابلة معه، مرجع سابق.

(٢) رفعت السعيد، في مقابلة معه، مرجع سابق.

توضع أمامه معلومات من المخابرات، وفي لحظة ثالثة، يكون للقوات المسلحة رأي، وبالتالي الآن، هو يعاني من تعدد مصادر التأثير عليه، وهو يتصرف بالقطعة، وليس بسياسة استراتيجية"[١].

المطلب الثاني: مصر الجديدة وقطاع غزة

استمرت مصر في سعيها لرعاية الحوار الوطني بين الفصائل الفلسطينية منذ عام ٢٠٠٢، وتكثفت الجهود المصرية سعياً لإتمام المصالحة، خاصة بعد سيطرة حماس على قطاع غزة في عام ٢٠٠٧، إلا أن الجهود المصرية باءت بالفشل طوال فترة مبارك، ربما لشعور حماس بعدم حيادية الوسيط المصري من ناحية، أو ربما أن انفراد حماس وحدها في إدارة قطاع غزة، مَثّلَ لها فرصة للمناورة، وإملاء شروطها، بخاصة في ظل وجود دول وأحزاب داعمة لها. وهنا سيحاول الباحث، رصد وتحليل موقف مصر، في عهد الرئيس مرسي، فيما يخص قضية المصالحة الفلسطينية الداخلية، وعلاقة مصر بقطاع غزة.

أولاً: انعكاسات الثورة المصرية على حالة الانقسام الفلسطيني

بعد اندلاع ثورات الربيع العربي، وتحديداً الثورة المصرية، بما شكلته من حالة إلهام للشعوب العربية، تداعت مجموعات من الشباب الفلسطيني، التي تأثرت بالطبع بالنتائج الباهرة والسريعة التي حققتها ثورات الشباب العربي، وحشدت معها جماهير غفيرة من أبناء الشعب الفلسطيني، الذين أعياهم استمرار حالة الانقسام الداخلي، فنزلوا يوم ١٥ مارس ٢٠١١، إلى ساحات المدن الفلسطينية (غزة ورام الله)، حاملين شعار "الشعب يريد إنهاء الانقسام"، كمقدمة لإنهاء الاحتلال، وكانت معها تجربة الحراك الشعبي لإنهاء الانقسام، التي كانت أول انعكاس للثورة المصرية على الحالة الفلسطينية.

لقد كانت تجربة شباب فلسطين، التي بدأت في ١٥ مارس –ومازالت– تجربة فريدة بكل المقاييس، وهنا يمكن رصد مجموعة من الاستنتاجات، أهمها:

١. عكس الحراك الجماهيري الساعي لإنهاء الانقسام، عن حالة الإفلاس الحزبي والفصائلي، فقد كان دافع هؤلاء الشباب، هو حرصهم الوطني، في ظل فشل الفصائل الفلسطينية في التوصل لحالة من التوافق الوطني، رغم اللقاءات الدائمة والمستمرة دون طائل. وواقع الأمر، أن الجماهير الفلسطينية قد سبقت قياداتها، وعبرت بشكل تلقائي عن حرصها على مستقبل القضية الفلسطينية.

---

(١) عبد الغفار شكر، في مقابلة معه، مرجع سابق.

٢. كان خروج شباب فلسطين تلبية لحاجة وطنية حقيقية وملحة، وليس من باب الترف أو مجرد محاكاة لأترابهم من الشباب العربي، فقد كانت حالة من الإحباط الوطني قد سادت كافة أماكن التواجد الفلسطيني، في الوطن والشتات، نتيجة لاستمرار حالة الانقسام، وانسداد آفاق السلام.

٣. لم يكن هدف حراك ١٥ مارس، اسقاط النظام أو تغييره، ولم يكن الشباب يسعون لثورة ضد النظام، بل كان سعيهم لتصحيح مسار ثورة ضلت طريقها، بسبب الاقتتال والتناحر على سلطة تحت الاحتلال. كما أنهم لم يسعوا لكي يكونوا بديلاً عن الفصائل القائمة، بقدر ما سعوا لتجميع تلك الفصائل على مائدة حوار وطني، ينهي المأساة الفلسطينية الداخلية.

قد لا تكون تجربة الحراك الشبابي الفلسطيني قد أنجزت الهدف الرئيسي، الذي خرج من أجله الشباب (إنهاء الانقسام)، إلا أنها –بلا شك– قد شكلت عاملاً شعبياً ضاغطاً على طرفي الانقسام، أصبح من الصعب تجاهله أمام الرأي العام الفلسطيني والعربي على حدٍّ سواء، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فقد عكست هذه التجربة، مرة أخرى، حالة من الوعي لدى الشباب الفلسطيني، وقدرته على التأثير. إلا أنها بالمقابل، أظهرت محدودية ذلك التأثير، وبرهنت على قوة نفوذ الفصائل والتنظيمات في المجتمع الفلسطيني، وعلى قدرتها الهائلة على تمرير وتبرير مواقفها على النحو الذي تريده.

إلا أن تلك الفصائل، ذات التأثير النافذ لدى جماهيرها، وجدت نفسها مرغمة في ٤ مايو ٢٠١١، على التوقيع على اتفاق القاهرة، الذي وصفه أسعد غانم، بـ"التحايل فلسطينياً على معاني الثورات العربية"، كما أن اتفاق القاهرة أتى كمحاولة لدرء خطر الثورات العربية على مكانة حركتي: فتح وحماس، وأن الفصائل التي لم تُنجِز وعودها بالعودة والاستقلال وبناء الدولة، كان من المفروض أن يخرج الشعب ضدها، وأن يسعى لبناء مشروع وطني فلسطيني يتجاوز الفصائل، ويضيف غانم: "لذلك أدرك الطرفان، أن هذا التحرك الشعبي يعني تحييدهما من الاستفادة من الأوضاع العربية الناشئة"[(١)]. إلا أن توقيع ذلك الاتفاق، مَثّل طاقة أمل كبيرة في حينها، سرعان ما تبخر، وتعثرت جهود المصالحة مرة أخرى، لتضاف وثيقة القاهرة لمجموعة الوثائق التي سبق التوقيع عليها من قبل. لكن لماذا تمَّ توقيع الاتفاق.. ولماذا لم يتم تنفيذه؟! على أية حال، ليس هنا مكان سرد وتحليل أسباب عدم التنفيذ، والحجج التي يقدمها كل طرف؛ فهذا مجال لبحث آخر. لكن ما يهم موضوع بحثنا، هو رصد وتحليل تأثير الثورة المصرية على استمرار حالة الانقسام، وهل كان دور مصر الجديدة، مسهلاً أم معطلاً للمصالحة الفلسطينية؟.

يبدو في نظر الباحث، أن نفس الأسباب التي دعت الفصائل الفلسطينية لتوقيع اتفاق المصالحة، هي ذاتها التي عطلت تنفيذه؛ ففي حين شكل الحراك الشعبي حالة ضاغطة، سببت الكثير من الحرج لطرفي الانقسام، بالإضافة لتدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، في كل من غزة والضفة الغربية،

---

(١) أسعد غانم، "الخيار الديمقراطي العربي والقضية الفلسطينية". مرجع سابق، ص ص ١٩– ٢٣.

شكلت العوامل الإقليمية المتغيرة -نتيجة لثورات الربيع العربي- عوامل ضغط كبرى على طرفي الانقسام، دفعت كلاهما للإسراع في التوقيع على اتفاق القاهرة؛ "كان للتغير الحاد في المشهد الإقليمي، أثره الكبير في انكشاف ظهر فتح وحماس إقليمياً، بما أجبرهما على الانصياع لمنطق المصالحة. فمن ناحية، سقط نظام مبارك في مصر، وكان الداعم والحاضن الإقليمي الأهم للسلطة في رام الله، ومن ناحية أخرى، فإن الأوضاع الداخلية الراهنة في سوريا، قد أصابت حماس، هي الأخرى بنوع من القلق على مستقبل الدعم السوري لها. وفى السياق ذاته، ثمة تدهورات إضافية على صعيد "محور الممانعة"، تلقي بتبعاتها أيضاً على حركة حماس"[١]. لقد حرص كل طرف من طرفي الانقسام الفلسطيني -فيما يبدو- للمحافظة على وضعيته، وتقليل الخسائر التي مني بها، نتيجة لفقدانه معسكر الخلفاء، وهو بالضبط ما يمكن تسميته بـ"اتفاق الضرورة". وهنا يتعين السؤال: إذا كانت المصالحة حاجة فتحاوية-حمساوية، فلماذا لم تتم إذن؟ ولماذا استمرت حالة التلكؤ والتباطؤ، في تنفيذ المصالحة على الأرض رغم توقيع اتفاقيتي القاهرة والدوحة؟.

وهنا يمكن استعراض بعض الآراء التي أرجعتها إلى، "التلكؤ فلسطينياً وليس مصرياً، فالمؤسسة في مصر تصل أحياناً لمرحلة اليأس، فقد تم التوصل إلى حوالي ثلاث اتفاقيات للمصالحة، فهنالك تيار قوي في الضفة الغربية لا يريد غزة، وهنالك تيار داخل غزة يرى أن لديه إمارة إسلامية. والفلسطينيون هنا وهناك، لا أحد منهم يريد أن يتخذ قرارات صعبة"[٢]، "هنالك شيء في عقل الإدارة الأمريكية، وعلى علم به قيادات الإخوان، ويرتبون الأمر لما يمكن أن يحدث، وهذه المرحلة فيها رؤية غائمة لم تتضح بعد، وبالتالي المصالحة، ليست من ضمن الأولويات في هذه المرحلة"[٣]. "لكي تمارس جهود بين طرفين، فلا بد أن تستخدم سياسة العصا والجزرة، أما اليوم، فيبدو أن هنالك انشغالات مصرية، وثانياً أن مشكلة المصالحة الفلسطينية ليست مشكلة "تقنية"، بمعنى يمارسها تقنيين، فإذا لم يكن هنالك طرف سياسي ودعم سياسي في بذل جهد، فلن يحدث تقدم، وهذا غير متوفر الآن. وثالثاً لا يوجد ميل أو اقتناع، بأن هذه اللحظة هي لحظة مناسبة للمصالحة من الأطراف الفلسطينية نفسها، أو من بعضها على الأقل، فالمصالحة تعنى أن هنالك تنازلات في بعض الأشياء"[٤]. "هذه المشكلة، هي فلسطينية قلباً وقالباً ومصر ليس لها علاقة"[٥]. وأما موقف الإخوان، فيتلخص في "لسنا لاعبين في هذه المسالة، هنالك من يتدخل،

---

(١) محمد جمعه، "حل أم هدنة؟ تحديات ما بعد اتفاق المصالحة بين فتح وحماس". مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، السنة ٤٧، العدد (١٨٥)، يوليو ٢٠١١، ص ١٠٨.

(٢) عبد المنعم سعيد، في مقابلة معه، مرجع سابق.

(٣) أمين اسكندر، في مقابلة معه، مرجع سابق.

(٤) حسن أبو طالب، في مقابلة معه، مرجع سابق.

(٥) عبد الغفار شكر، في مقابلة معه، مرجع سابق.

بمعنى إسرائيل وأمريكا لهم حق الفيتو عند حركة فتح، وأظن أنه أكثر من مرة كان هنالك شبه توافق، ثم ترى "كونداليزا رايز" تتدخل فوراً بحيثُ تفشل أي حل، وبالتالي العلاقة مع إسرائيل والوليات المتحدة، والتهديد بقطع الأموال وتدخلاتهم، أعتقد أنها عائق أساسي في طريق المصالحة"(١).

ويمكن تلخيص الآراء في أنه: لا يوجد اهتمام، ولا أولوية لدى الجانب المصري، وربما الانشغالات الداخلية وشيء من هذا القبيل، والفلسطينيون أنفسهم لا يضغطون من أجل المصالحة، وكل منهم يرى، أن هذا الوضع ربما أفضل من تضحيات المصالحة. ورغم أن معظم الآراء ذهبت باتجاه: "أن استمرار الانقسام لأسباب فلسطينية بحتة"، وهذا قد يكون صحيح إلى حد كبير، إلا أن وجهة نظر الباحث تذهب إلى ما هو أبعد من ذلك!.

ثانياً: قطاع غزة بين محاولات كسر الحصار واستمرار الانقسام

وما هو أبعد من ذلك، هو الحراك الإقليمي الذي شكل بيئة محفزة لاستمرار حالة الانقسام؛ فقد شهد قطاع غزة، منذ صعود الإخوان للحكم في مصر، حراكاً سياسياً فاعلاً، يستهدف –حسب ما هو مُعلن– كسر الحصار عن قطاع غزة، وإعادة إعمار ما هدمته آلة الحرب الإسرائيلية، وفي هذا السياق تم فتح معبر رفح، وتمددت ساعات العمل فيه، في غياب الاتفاق مع رئاسة السلطة الفلسطينية. وفي أعقاب عملية رفح، التي استهدفت ستة عشر جندياً مصرياً في أغسطس ٢٠١٢، حدثت لقاءات أمنية وتبادل للمعلومات بين الأجهزة الأمنية المصرية وأجهزة الحكومة المقالة في غزة، وكان بعدها لقاء هشام قنديل، رئيس وزراء مصر، بإسماعيل هنية، ليمثل اعترافاً رسمياً به كرئيس وزراء، وكان قد أعلن في نهاية الزيارة، عن اتفاق الجانبين على تدشين منطقة تجارة حرة بين مصر وقطاع غزة، ثم جاءت بعدها زيارة أمير دولة قطر (الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني)، إلى غزة في سبتمبر ٢٠١٢.

ويمكن القول، إن هنالك عدة مؤشرات، ظهرت بعد تنصيب الرئيس محمد مرسي، تشي بمحاولات مصرية –ولو خجولة– لتمكين حكومة حماس في غزة، على حساب منظمة التحرير والسلطة الوطنية الفلسطينية. ورغم ما قد تحمله تلك الخطوات (كسر الحصار) من مشاعر "نبيلة"، للتعاضد والتضامن مع الشعب الفلسطيني في قطاع غزة، إلا أنه ثَمَ العديد من التساؤلات والهواجس والمخاوف، التي تمس وحدة الوطن "فلسطين" جغرافياً وسياسياً، وتهدد مستقبل القضية الوطنية الفلسطينية برمتها، تتجسد تلك المخاوف في محاولة سلخ قطاع غزة عن واقعه الفلسطيني، وقذفه في وجه مصر، وبالتالي تكريس الانقسام الجغرافي والديموغرافي أكثر فأكثر، بعد أن تجذّر سياسياً، وهنا، يمكن أن نرصد بعضاً من هذه التخوفات:

---

(١) محمود غزلان، في مقابلة معه، مرجع سابق.

- هذه الخطوات الرامية لكسر الحصار، على ما تحمله من نوايا حسنة تجاه الشعب الفلسطيني "المحاصر"، فإنها اختزال للقضية الفلسطينية في قطاع غزة، وكأنه لا يوجد احتلال واستيطان وتهويد في القدس والضفة الغربية، كما أنها ستكرس حالة من الاستقلال النسبي لقطاع غزة عن فلسطين الوطن، وتحوّل قطاع غزة إلى دويلة أو إمارة متكاملة الأركان (أرض، وشعب، وحكومة تبحث لها عن اعتراف عربي وإقليمي).
- وأكثر من ذلك فإن مشروع "شارون" (الانسحاب أحادي الجانب من قطاع غزة عام ٢٠٠٥) يصبح أكثر واقعية، حيث أن انفتاح غزة على سيناء، سيوفر الذريعة والمبرر للاحتلال الإسرائيلي، لقطع أي صلة له بقطاع غزة، واستمرار إغلاق المعابر التي تصل قطاع غزة بفلسطين (القدس والضفة والخط الأخضر).
- إنّ الخوف هنا مشروع ومبرر، من خطوة إنشاء المنطقة التجارية الحرة، أو البدء في إعادة إعمار غزة، أو أي خطوة أخرى مشابهة، في ظل حالة الانقسام الفلسطيني الداخلي، لأنها قد تحمل في طياتها بذور التجزئة، وهذا ليس من باب المبالغات، أو رغبةً في استمرار الحصار –بالطبع–، بقدر ما هو دعوة لـ"قوننة" و"شرعنة" أي إجراءات ذات طابع سيادي.
- ثم لماذا لم تبدأ القيادة المصرية "الجديدة" بملف إنجاز المصالحة، والضغط على طرفي الانقسام لإنهائه فوراً، وتشكيل حكومة وحدة وطنية متوافق عليها، ومن ثَمَّ يتم دراسة الإجراءات والتدابير والتسهيلات التجارية والاقتصادية الأخرى، بحيث يكون الاتفاق مع قيادة فلسطينية موحدة، تمثل كل الشعب الفلسطيني، ويكون الدعم المصري والعربي مشروطاً بإنجاز المصالحة أولاً، كأحد أدوات الضغط المصري على الفصائل الفلسطينية.
- ولماذا تمّ تعطيل إجراءات المصالحة أصلاً، بعد أن تمّ التوقيع على اتفاق القاهرة في ٤ مايو ٢٠١١، وبعدها اتفاق الدوحة في يناير ٢٠١٢؟ وهل يُعزى هذا التباطؤ والتلكؤ لفوز الإخوان المسلمين بأغلبية مقاعد البرلمان المصري بغرفتيه، وانتظاراً لما سوف تسفر عنه نتائج العملية السياسية، وانتخابات الرئاسة في مصر، وبعدها يتم تحديد موقف واضح من المصالحة، أو إعادة جدولتها بناءً على أسس جديدة حسب موازين القوى، ويبدو أن هذا ما تحقق بعد وصول الرئيس محمد مرسي لرئاسة الجمهورية.

يُسجل لمصر وحكومتها الجديدة الشكر، إذ هي مهتمة –رغم همومها الداخلية– بتوفير حلول لمشكلات قطاع غزة (الاقتصادية والإنسانية)؛ فغزة بحاجة لحل المشكلة المزمنة التي اسمها "الكهرباء"، وتوفير حاجة قطاع غزة من المحروقات، والمواد التموينية الأساسية بتعرفة جمركية، تتناسب والأوضاع الاقتصادية المتردية التي يعيشها أهل القطاع، وبحاجة لتسهيل السفر والانتقال من وإلى قطاع غزة، عبر معبر رفح بطريقة آدمية، بعيداً عن طوابير الانتظار الطويل، والترحيلات المُهينة عبر مطار القاهرة. كما أن سكان غزة بحاجة لتوفير سُبل العلاج الميسر في المستشفيات المصرية، بعد أن أصبح العلاج في

داخل المستشفيات الإسرائيلية، يمثل عبئاً وكلفةً هائلة، على كاهل المرضى من أبناء غزة والسلطة معاً، وبحاجة لفتح أبواب الجامعات المصرية لطلبة قطاع غزة، ومعاملتهم كالطلبة المصريين، كما كانت عليه الأحوال خلال عهود سابقة..الخ.

غزة بحاجة، إذن، لتغيير العديد من السياسات المصرية، التي تمس الحياة اليومية لأهل القطاع والفلسطينيين عموماً، دون أن تمس تلك السياسات بوحدة الأرض وبوحدة "التمثيل السياسي" للشعب الفلسطيني. كما أن الفلسطينيين بحاجة ماسة لجهود الرئيس والقيادة المصرية، للتدخل القوي والمؤثر لإتمام المصالحة الفلسطينية، وإنهاء حالة الانقسام السياسي بين شقي الوطن، التي يُفترض أن فرص إتمامها أصبحت الآن كبيرة جداً، لما تتمتع به القيادة المصرية الجديدة من علاقات متميزة مع قيادة حماس، وألا يحدث العكس؛ بحيث يزداد الشعور المتنامي بالزهو لدى حركة حماس، نتيجة لفوز محمد مرسي، ما يدفعها بالتالي لرفع سقف مطالبها، والتعنت في تطبيق إجراءات المصالحة، بهدف الحصول على المزيد من الامتيازات السلطوية، في ظل بيئة تفاوضية أصبحت منذ فوز الرئيس مرسي داعمةً لها، حتى وإن لم يكن هذا الدعم والانحياز الإخواني مُعلناً على الملأ.

ثالثاً: أبعاد زيارة أمير قطر إلى قطاع غزة

جاءت زيارة أمير دولة قطر (الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني) إلى غزة، في أكتوبر ٢٠١٢، دون التنسيق مع رئاسة السلطة، وهذه الزيارة ما كان لها أن تتم لولا وصول الإخوان لسدة الحكم في مصر. ورغم إعلانه التبرع بحوالي أربعمائة مليون دولار لإعادة إعمار غزة، فإنه ما من أحدٍ من أهل غزة قد شعر بالدهشة، أو الإعجاب بقطر وأميرها، ولم يتهللوا فرحاً بتبرعه بتلك الملايين، فهو من دفع المليارات لكي تحظى قطر بـ"شرف" تنظيم كأس العالم (مونديال ٢٠٢٢)، متفوقة بذلك على الولايات المتحدة نفسها. وبالتالي يتعين السؤال هنا: هل تستطيع قطر بأموالها، أن تهيمن على القرار الفلسطيني عبر بوابة حماس؟.

مشكورة قطر إذ هي منهمكة في مساعدة الشعب الفلسطيني، في إعادة إعمار الطرق والبنى التحتية، لكنها ستكون أكثر نفعاً لو ساعدت الفلسطينيين في إعادة إعمار وترميم البيت الفلسطيني الداخلي، وتشجيعها لحماس، بأن تبقى داخل فناء هذا البيت، والعمل على استكمال مبادرتها السابقة لإتمام المصالحة الفلسطينية، التي رعاها الأمير القطري. حينها يمكن اعتبار الزيارات لغزة مثمرة، وحينها لن يُحسب الدعم باعتباره رشوة سياسية، هدفها شق عصا الجماعة الوطنية. إن هذه الزيارة لا تخلو، في رأي الباحث، من عدة دلالات سياسية هامة: فهي **أولاً** استمرار للسياسة القطرية الساعية للعب دور إقليمي محوري، تنافس وتناطح فيه الكبار، لاسيما في هذه المرحلة التي يُعاد فيها رسم معالم المنطقة العربية، وإعادة هيكلة تحالفاتها من جديد، **وثاني** هذه الدلالات أن قطر، وهي تبحث لها عن دور في

رسم الأحداث الجارية في المنطقة العربية، تسعى لاستقطاب حركة حماس، التي تسعى هي الأخرى لإعادة تموضعها بعيداً عن محور إيران–سوريا– حزب الله، بعد اندلاع الثورة السورية، ويبدو أن قطر بهذه الزيارة وهذا الدعم المادي "المنتظر"، قد كافأت حماس على موقفها المعارض للنظام السوري. ولا شك، بأن قطر تستغل هذا الفضاء الحيوي، الذي أفرزته الساحة السياسية، في ظل انشغال مصر وانغماسها في ترتيب أوضاعها الداخلية. وفي كل الأحوال، ما كانت هذه الزيارة لتحدث بطبيعة الحال، بعيداً عن معرفة إسرائيل ورضاها.

المطلب الثالث: العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة (نوفمبر ٢٠١٢)

جاء العدوان الإسرائيلي في نوفمبر ٢٠١٢ (عملية "عمود السحاب" Pillar of Defense)، بعد شهور طويلة من التهدئة، على أثر اغتيال إسرائيل لأحمد الجعبري، مسئول كتائب القسام، الجناح العسكري لحركة حماس. وما يهمنا هنا، هو متابعة ورصد موقف مصر الجديدة، وكيف تصرفت حيال العدوان على غزة، ومقارنته بالموقف المصري في عصر مبارك.

لقد كان العدوان على غزة اختبار لدول الربيع العربي، لا سيما مصر، التي أرادت تل أبيب إحراجها، في ظل التعقيدات الداخلية والخارجية التي تواجهها، فإما أن تتورط هذه الحكومة في مواجهة ما زالت غير مستعدة لها، أو أن تكرر المواقف المعروفة التي كان يتخذها نظام مبارك في مثل هذه الظروف. لكن أداء القيادة المصرية نجح في ألا يقع في الفخ الذي نصبته له إسرائيل؛ فاختارت لنفسها دور الوسيط الذي تعتبره أفضل من دور المتواطئ، فيما اعتبره الكثيرون دوراً لا يليق بمصر، التي يأملون منها أن تكون في قيادة الصراع مع العدو لا وسيطاً معه(١). ويرى الخبير العسكري، اللواء حسام سويلم: أنه كان جزءاً من أهداف عملية "عامود السحاب"، اختبار موقف مصر في ظل نظام حكم الإخوان، الذي اقتصر على سحب السفير المصري من إسرائيل، إلى جانب جهود الوساطة للوصول إلى هدنة، بالإضافة لإنهاء الحصار المفروض على غزة، وفتح معبر رفح على مدار الساعة. إلا أن دخول مصر، كضامن لتصرفات المقاومة الفلسطينية، وضع إسرائيل في موقف أفضل، حيث ستصبح مصر هي المسئولة عن كل صاروخ تطلقه المقاومة على إسرائيل بعد ذلك(٢).

---

(١) معن بشور، "معركة غزة وتداعياتها". مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٤٠٦)، كانون أول/ديسمبر ٢٠١٢، ص١٠.

(٢) حسام سويلم، "حرب غزة والانقلاب في إستراتيجية الردع الإسرائيلية". ملف الأهرام الإستراتيجي، متوفر على موقع الأهرام الرقمي، ١ يناير ٢٠١٣. على الرابط
(http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1178958&eid=209) 3.2.2013.

ثمة تطورات حدثت، إذن، في مستوى التعاطي الرسمي العربي مع صمود غزة، لا يمكن الانتباه إلى حجمه، إلا بمقارنته بالموقف الرسمي العربي، إبان العدوان السابق على غزة (٢٠٠٨-٢٠٠٩)، حيث تمَّ الإعلان عنه في مؤتمر صحفي لوزيرة الخارجية الإسرائيلية من القاهرة، ولم يكن ممكناً عقد اجتماع، ولو شكلي، لوزراء الخارجية العرب. إلا أن هذا العدوان قد كشف بالمقابل أن رد الفعل الرسمي العربي، لا سيما في مصر، ما زال دون المستوى المطلوب والمأمول بعد ثورات الربيع العربي[١]. وعن هذا التطور في الموقف المصري، يقول محمود غزلان: "إن العدوان على غزة (٢٠٠٨-٢٠٠٩) يكاد يكون قد أُعلن من هنا من القاهرة، أما الآن فعندما حصل العدوان الأخير على غزة، تم سحب السفير المصري، وكان هنالك ضغط كبير ومستمر حتى تم وقف العدوان، وشكر الجميع الرئيس مرسى"، ويضيف غزلان: "أعتقد أن الأمور اختلفت تماماً"، وأن المؤشرات طيبة"، ويردف بالتوضيح: "إن هذه القضية لنا فيها موقف عقدي؛ فلسطين بلد إسلامي"[٢].

وأما عن تأثير العدوان الإسرائيلي على حركة حماس، فيمكن رصد النقاط التالية:

- على المستوى الفلسطيني الداخلي: حققت حماس -ومعها فصائل المقاومة- إنجازاً كبيراً، بأنها لأول مرة في تاريخ الصراع العربي الإسرائيلي، تصل فيها صواريخ المقاومة للعمق الإسرائيلي حتى مدينة تل أبيب والقدس. ولا شك أن هذه المعركة زادت من نفوذ حماس وشعبيتها، وقوة سيطرتها على القطاع.
- كما شكلت الحرب فرصة لحماس، لإثبات أن فترات التهدئة يمكن أن تُستخدم جيداً لتقوية الاستعداد العسكري، الأمر الذي يسهل مهمتها في تبرير استمرار التهدئة[٣].
- كما أن الدعم المصري الذي حظيت به حماس خلال العدوان، والتأييد الأمريكي لإجراء مفاوضات غير مباشرة بين حماس وإسرائيل، من أجل وقف إطلاق النار، أديا إلى تعزيز مكانة حماس السياسية بين بقية الفصائل الفلسطينية هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، أدى ذلك أيضاً إلى أن تعترف أطراف دولية مهمة للغاية (مصر، الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي)، ولو رمزياً، بالسلطة السياسية لحركة حماس على القطاع[٤]. ومن المؤكد أن الواقع الجديد، سيتيح لحماس هامش حرية كبير في المناورة، في الساحتين: الإقليمية والدولية[١].

---

(١) معن بشور، "معركة غزة وتداعياتها". مرجع سابق، ص ١٠.

(٢) محمود غزلان، في مقابلة معه، مرجع سابق.

(٣) أحمد جميل عزم، "حرب غزة ٢٠١٢ و"الدولة": العجز عن تغيير قواعد اللعبة". مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (٩٤)، ربيع ٢٠١٣، ص ١٣٧.

(٤) شلومو بروم، "ما بعد عامود السحاب: رؤية إسرائيلية لميزان الردع مع حماس". عرض: أحمد البهنسي، موقع مجلة=

- وعلى العكس من عملية الرصاص المصبوب (٢٠٠٨-٢٠٠٩)، التي تحدّث قادة إسرائيليون عن أن هدفها هو اسقاط حكم حماس في غزة، فإن عملية عامود السحاب لم يُسجل خلالها أي موقف سياسي إسرائيلي، يعلن عن أن هدفها هو اسقاط حماس، ولو حتى على المدى البعيد، وظهر بدلاً من ذلك الاعتراف بحماس، كعنوان للمفاوضات من أجل وقف إطلاق النار، لذلك، فإن إسرائيل –حسب شلومو بروم– حققت مكسباً سياسياً واستراتيجياً مهماً، لكنه خفي، وهو أن يتعامل المجتمع الدولي مع حماس في قطاع غزة، على أنها كيان سياسي مستقل، بشكل يؤدي إلى تعزيز الانقسام بين الضفة الغربية وغزة[٢].

وأما عن وجهة النظر الإسرائيلية للأبعاد السياسية للعملية العسكرية، فيقول وزير الاستخبارات الإسرائيلي دان مِريدور: "لم نتحرك لتدمير حماس. إن مبتغانا، هو أن يكون في قدرتهم السيطرة على غزة من دون مهاجمتنا"[٣]. أما حسب إيهود يعاري، الباحث الإسرائيلي في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى، فكتب في مجلة "فورين أفيرز" (Foreign Affairs) يقول: "حددت إسرائيل هدفاً متواضعاً إلى حد ما، لحملتها المسماة "عمود السحاب" (Pillar of Defense)، لا يتضمن إزاحة نظام حماس من غزة، مثلما كانت تسعى في الماضي، ولا انهيار كامل لجناح حماس العسكري. إن الهدف كما حدده بيان مسؤول إسرائيلي بارز، هو هدنة طويلة الأمد على طول الحدود مع غزة. أما حماس، فكان هدفها أن تبقى منتصبة على قدميها، مع محاولة إحداث أكبر ضرر وإصابات، كي تثبت أن تفوق إسرائيل العسكري وحده، لن يؤدي إلى إجبارها على التراجع. وبواسطة معادلة "لا منتصر" التي ترعاها الولايات المتحدة ولاعبون دوليون آخرون، فإنه يمكن الوصول إلى صفقة، تؤدي إلى هدوء طويل المدى"[٤].

وتحت عنوان: "معضلة إسرائيل في قطاع غزة"، كتب "شموئيل ساندلار Shmuel Sandler" أستاذ العلوم السياسية بجامعة بار إيلان: "حققت هذه العملية "المحدودة"، اثنين من الإنجازات السياسية الرئيسية: **أولها**: تأمين الدعم من جانب إدارة أوباما المُعاد انتخابه حديثاً، **وثانيها**: التوصل لاتفاق وقف

=السياسة الدولية، ١٥ يناير ٢٠١٣. على الرابط
(http://www.siyassa.org.eg) 15.3.2013.

(١) صالح النعامي، "غزة: تحولات بيئة الصراع الداخلية والخارجية". مركز الجزيرة للدراسات–الجزيرة نت، ١٣ يناير ٢٠١٣. على الرابط
(http://studies.aljazeera.net/reports/2013110112522174579/01/2013) 2.3.2013.

(٢) شلومو بروم، "ما بعد عامود السحاب: رؤية إسرائيلية لميزان الردع مع حماس". مرجع سابق.

(٣) Damien McElroy and Richard Spencer, "Benjamin Netanyahu to Defend Gaza Ceasefire", *Daily Telegraph*, 22 Nov 2012.

(٤) Ehud Yaari, "How to End the War in Gaza", *Foreign Affairs*, 17 November 2012. Available at:
(http://www.foreignaffairs.com/articles/138434/ehud-yaari/how-to-endthe-war-in-aza.) 3.2.2013.

إطلاق النار، عبر التفاوض وبواسطة الرئيس المصري الجديد محمد مرسي. وقد أشارت المشاركة المصرية إلى أن النظام الجديد، لم يتنكر لاتفاق السلام مع إسرائيل. وعلاوة على ذلك، واصلت القاهرة مشاركتها في شؤون قطاع غزة. لذلك، فإن توسيع نطاق العملية، كان يمكن أن يهدد هذه الإنجازات. وكان السبب الرئيسي لرفض نتنياهو عملية مماثلة لعملية "السور الواقي"، أن إسرائيل لم تطمح للعودة إلى الوضع ضمن الفترة الزمنية (١٩٦٧–٢٠٠٥). ولما كان رئيس السلطة الفلسطينية، محمود عباس، لا يستطيع قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية، نحو تسوية تاريخية مع إسرائيل، فبالتالي لا معنى استراتيجي لتسليمه قطاع غزة"[١].

أما فيما يتعلق بمصر، فيقول شلومو بروم، (الباحث بمعهد أبحاث ودراسات الأمن القومي الإسرائيلي، والعميد السابق ورئيس وحدة التخطيط بالجيش الإسرائيلي): أن الرئيس محمد مرسي استغل عملية "عمود السحاب"، لإعادة تدشين وضع مصر من جديد على أنها "الشقيقة الكبرى"، وزعيمة العرب، وأنها الدولة الشرق أوسطية الوحيدة، التي يمكن أن تأخذ على عاتقها عبء أزمة غزة، وإمكانية إجراء مفاوضات واتصالات لحل أي أزمة في المنطقة. فمن الناحية الاستراتيجية، خرجت مصر فائزة من عملية عامود السحاب، بعدما تحولت إلى مركز العمل الدولي لإدارة هذه الأزمة، كما أظهرت مصر قدرتها على "تحييد" قوة المنظمات الفلسطينية المسلحة، المدعومة في معظمها من إيران[٢]. لقد قبلت إسرائيل، بأن تحتكر مصر دور الوساطة بينها وبين حماس، أثناء المواجهة الأخيرة، مع إدراكها أن مصر تحت حكم مرسي ليست وسيطاً نزيهاً، وبحسب تعبير" تسفي مزال"، السفير الإسرائيلي الأسبق في القاهرة: "فإن الإدارة المصرية الجديدة كانت معنية، إلى حد كبير، بأن تراكِم حماس إنجازات واضحة"[٣].

ويبدو أن صانع القرار المصري، يتحرك في إطار محدود جداً، لأنه أيديولوجياً ملتزم بحماس، ونجح في وقف الصواريخ، ووضع حماس في مأزق "اللاشيء"؛ فهي لا تستطيع أن تحارب، ولا تستطيع أن تصبح دولة، وهذا أحسن حل بالنسبة لإسرائيل، فقد ضمن لإسرائيل وقف الصواريخ، وفي ذات الوقت، لا يوجد مصالحة[٤]. ويرى عماد جاد: "أن هذه المؤشرات تؤكد أننا نشهد الآن بدايات تحقق رؤية نتنياهو، فحكومة حماس المقالة في قطاع غزة بدأت تتصرف باعتبار غزة كياناً مستقلاً"، وفي عرضه

---

(١) Shmuel Sandler, "Israel’s Dilemma in Gaza", *Perspectives Paper* No. 191, Begin-Sadat Center for Strategic Studies, December 6, 2012. Available at: (http://www.biu.ac.il/SOC/besa/docs/perspectives191.pdf) 18.3.2013.

(٢) شلومو بروم، "ما بعد عامود السحاب: رؤية إسرائيلية لميزان الردع مع حماس". مرجع سابق.

(٣) تسفي مزال، "مصر ليست وسيطاً نزيهاً". موقع صحيفة معاريف، ٢٠١٢/١١/٢١. على الرابط (http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/417/136.html?hp=1&cat=479) 7.3.2013.

(٤) رفعت السعيد، في مقابلة معه، مرجع سابق.

للمخاطر الكامنة وراء ذلك، يقول: "إذا سارت التطورات على هذا النحو، فلن يكون هناك مجال للحديث عن دولة فلسطينية، أو وحدة الأراضي الفلسطينية، بل قطع متناثرة من الأراضي، تقوم فيها سلطات محلية، تمارس دورها الأقرب إلى الحكم الذاتي"، ويتساءل: "هل هذا ما تريده حماس بالفعل؟ وهل تعي جماعة الإخوان، وهي تمد يدها لحماس والقطاع، خطورة هذا السيناريو؟!"[(1)].

ويرى الباحث، أن العدوان الأخير على قطاع غزة (نوفمبر ٢٠١٢)، كان بمثابة بالون اختبار لحكم الإخوان المسلمين في مصر، فقد كانت التهدئة مع إسرائيل على المقاس الأمريكي، بل إن العدوان الإسرائيلي استمر يوماً إضافياً، حتى تصل وزيرة الخارجية الأمريكية، هيلاري كلينتون، للمنطقة، حينها تمَّ التوقيع والإعلان عن التهدئة. وعلى الرغم من الحملة الدعائية، التي حاولت الآلة الإعلامية والدبلوماسية المصرية تعميمها، حول الدور البطولي والمتميز الذي لعبه الرئيس مرسي وحكومته، إلا أن ما تم إعلانه من بنود للتهدئة تشير بأن الدور المصري لم يشهد أي تحول، على صعيد الوساطة بين فصائل المقاومة الفلسطينية وإسرائيل. وواقع الأمر، أن كل التحسينات "الديكورية"، متمثلة في ارتفاع نبرة الحديث الإعلامي، وسحب السفير المصري من تل أبيب، وزيارة رئيس الوزراء المصري لقطاع غزة ..الخ، لم تؤثر على الصورة النهائية للمشهد، فالنتيجة كانت كالمعتاد: تهدئة جديدة برعاية مصرية، على أن تقوم مصر بمنع دخول أسلحة إلى قطاع غزة، وهذا عامل آخر جديد، يضاف للعوامل الكابحة لدور مصر تجاه القضية الفلسطينية. ولو أضفنا إلى ذلك توسيع مشاركة قوات حفظ السلام الأمريكية، المتواجدة في سيناء، وما يشاع عن فرض مجسات مراقبة، على الحدود بين مصر وإسرائيل، فإننا نكون أمام معركة، كانت طرفي الحرب فيها (المقاومة وإسرائيل) هم المنتصرين، بينما خرج الوسيط هو الخاسر الأكبر!.

وثَمة نتيجة أخرى للحرب الإسرائيلية الأخيرة على غزة، تخص الوضع المصري الداخلي هذه المرة، فما أن تمّ الإعلان عن التهدئة بين حماس وإسرائيل، حتى أصدر الرئيس مرسي الإعلان الدستوري "المكمل" في ٢٢ نوفمبر ٢٠١٢، الذي منح لنفسه من خلاله سلطة إعلان دساتير مكملة، وحصن قراراته السابقة واللاحقة، وأقال النائب العام، وغيرها من القرارات الأخرى، مما أثار غضب عارم في الساحة المصرية، وأدى لحملة استقالات واسعة لدى مستشاريه، الذين لم يستشاروا في هذا الإعلان. ويبدو أن حالة النشوة السياسية التي عاشها الرئيس مرسي، نتيجة لما أسماه البعض بـ"النجاح الباهر" في وقف العدوان على غزة، وحالة الإشادة الدولية الواسعة بالرئيس مرسي وقيادته الحكيمة، دفعته للاستقواء على منافسيه في الداخل، فأقدم على هذه الضربة الاستباقية، ظاناً أنه لن يقابل بأي معارضة، وهو خارج لتوه من معركة غزة منتصراً. وواقع الأمر، أن هذا الإعلان قد قسم الشعب المصري، ووحد جبهة المعارضة، ووضع حداً فاصلاً، ومثل لحظة فارقة في مسيرة التحوّل الديمقراطي. ويرى الباحث، أنه ما كان لهذا

---

(١) عماد جاد، "مصر وإسرائيل وقطاع غزة". مجلة مختارات إسرائيلية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، العدد (٢١٥)، نوفمبر ٢٠١٢، ص ٤.

الإعلان أن يكون، لولا انتهاء سيماريو معركة غزة على هذا النحو، وهذا يعيدنا مرة أخرى لفكرة الاستخدام، والتوظيف السياسي للقضية الفلسطينية، من قِبل النظم العربية، للسيطرة على شعوبها وقمع معارضيها.

وواقع الأمر، فإن ما نخشاه هنا، هو التحول الحاصل في موقف "مصر الجديدة" تجاه القضية الفلسطينية، وتحديداً في الملف الفلسطيني الداخلي؛ حيث كان الموقف المصري يوصم قبل ثورة ٢٥ يناير بالانحياز لحركة فتح على حساب حماس، وأما الآن فالوقائع على الأرض، تشير لدعم واضح وصريح لحماس على حساب فتح ومنظمة التحرير، وفي الحالتين، تبدو أوراق المصالحة مطروحة جانباً. لقد بات واضحاً، إذن، تأثير الانحيازات الأيديولوجية للرئيس المصري "الإخواني" وحكومته الجديدة، على سياسة مصر تجاه القضية الفلسطينية. لذلك، فإن الدور القومي المطلوب والمتوقع من القيادة المصرية الجديدة الصاعدة، هو التعامل بمهنية وحيادية وجدية، مع تجاذبات السياسة الداخلية الفلسطينية، وتغليب المصالح القومية العليا، ووحدة القضية الفلسطينية، على حساب المصالح الحزبية المشتركة، وممارسة المزيد من الضغوط على الفصائل الفلسطينية، لتسريع عجلة المصالح، وإتمامها واقعاً على الأرض، في سبيل مواجهة التهديدات الإسرائيلية المتكررة.

وخلاصة القول، إنه على الرغم من الخلفية العقائدية التي شكلت تكوين الرئيس والنظام الجديد في مصر، وعلى الرغم من التغيرات الثورية، وزيادة تأثير الرأي العام والإعلام، على صانع القرار، فإن سياسة مصر الجديدة تجاه القضية الفلسطينية، لم تعكس –حتى الآن– تغيرات تُذكر على صعيد العلاقة مع إسرائيل. وتبدو تجربة السنة الأولى لحكم الرئيس محمد مرسي فيما يخص القضية الفلسطينية، غير كافية للحكم على توجهات النظام الجديد، إلا أنه لا يوجد ما يؤشر على اختلافات جوهرية، عما كان سابقاً في عصر مبارك؛ ربما كان الاختلاف في الدرجة، ولكن ليس في النوعية، ويمكن اعتبار تجربة العدوان الأخير على غزة (نوفمبر ٢٠١٢) نموذجاً.

إلا أن السياسة المصرية تجاه الشأن الفلسطيني الداخلي، قد شهدت خلال الفترة القصيرة لحكم الرئيس مرسي، اختلافات جوهرية واضحة؛ فقد تم التعامل مع الحكومة المقالة في غزة، باعتبارها حكومة رسمية تمثل قطاع غزة، وإن لم يتم التصريح بذلك، وقدمت مصر تسهيلات، بما يضمن استغناء واستقلال حماس في غزة عن باقي الوطن الفلسطيني، الأمر الذي يثير القلق حول استمرار هذا الدعم والانحياز الأيديولوجي لصالح حماس، بما يعمل على تمكينها في قطاع غزة، وبالتالي استدامة الانقسام الفلسطيني.

وعلى المستوى الشعبي، بدأت تعلو أصوات كثيرة في الأوساط السياسية والشعبية المصرية، تعارض السياسة الرسمية في طريقة تعاملها مع حماس غزة، ووصل الأمر باتهام حماس بمحاولة توريط مصر، والإخلال بأمنها القومي، لاسيما بعد عملية مقتل الجنود المصريين على نقطة الحدود برفح من

قبل مجموعات إسلامية، وما أشيع عن وجود عناصر مسلحة في مصر، تابعة للجناح العسكري لحركة حماس تحت تصرف الإخوان، وما يثار في الإعلام المصري من نقص حاد في المحروقات والسلع التموينية في المدن المصرية، بينما هي تهرب إلى غزة عبر الأنفاق..الخ. وفي هذا السياق، يرى وحيد عبد المجيد: "أن حركة حماس هي المعضلة الرئيسية، التي تواجه مستقبل العلاقة بين جماعة الإخوان والجيش، والمصدر الأساسي للخلاف بينهما"[(١)]. هذا فضلاً عن التساؤلات الدائمة حول هوية مرتكبي حادث مقتل الجنود المصريين الستة عشر، وعن تورط حماس بشكل مباشر أو غير مباشر، وعدم إفصاحها عن الجناة. كما وأثيرت من جديد، قضية ضباط الشرطة الأربعة المختطفين والمحتجزين لدى مجموعات مسلحة في غزة.

ربما تكون هذه الاتهامات الموجهة لحماس، تأتي في سياق التجاذبات السياسية والحزبية الدائرة بين مؤيدي ومعارضي حكم الإخوان في مصر، ومن باب تصفية الحسابات مع الإخوان عبر التنكيل بحماس، لكنها بلا شك سوف تؤثر بشكل مباشر على نظرة الشعب المصري للقضية الفلسطينية، وعلى تعاطفه مع الشعب المحاصر في غزة. وبعبارة أخرى، تبدو المقاربة المصرية الجديدة في التعامل مع قطاع غزة، أنها لم تغير من واقع الحصار المفروض على القطاع –حتى الآن–، ولم تُحسِّن من الظروف الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين الغزيين، وكل ما عبرت عنه، هو الوضع الجديد الذي تتمتع به حماس لدى الإخوان المسلمين، وقيادة النظام المصري الجديد.

خاتمة: استنتاجات عامة

من خلال ما تم مناقشته في هذا الفصل، يمكن أن نستنتج مجموعة من الخلاصات، أهمها:

١) إن سياسة مصر الخارجية لم تتبلور بعد، وليس لدى النظام ملامح سياسة خارجية واضحة، وهذا ربما عائد في جزء منه، لقلة الخبرة لدى كوادر الإخوان، وفي جزء آخر منه، يعود لكون السياسة الخارجية لمصر، تحكمها محددات دولية وإقليمية. لاسيما أن التغيير في السياسات والعلاقات الخارجية لدولة محورية كمصر، لا يحدث عادةً وفقاً لنمط خطي بسيط، وإنما يأتي كمحصلة لعملية مركبة وتراكمية، من تفاعل عدد كبير من المتغيرات.

٢) ويمكن الاستنتاج، أن سياسة مصر تجاه إسرائيل لم تتبلور بشكل واضح حتى الآن، وعلى الرغم من الخلفية العقائدية، والموقف الإخواني المبدئي من المشروع الصهيوني، فلا يبدو أن لديهم خيال استراتيجي، أو رؤية سياسية جديدة، مختلفة عن رؤية النظام السابق، ولم يعلنوا عن رؤية بديلة لحل القضية الفلسطينية، وموقفهم من هذه القضية مجرد شعارات فضفاضة، يعتريها الغموض.

(١) وحيد عبد المجيد، "«الإخوان» والجيش... وبينهما «حماس»". جريدة الاتحاد الإماراتية، ٢٧ مارس ٢٠١٣.

٣) برغم انقطاع التواصل السياسي بين مصر وإسرائيل، منذ صعود الرئيس مرسي، فإنه قد تمَّ التأكيد على الالتزام باتفاقية السلام، ولم تتقدم مصر حتى الآن، بطلب رسمي لتعديلها. وأما التنسيق الأمني والعسكري، فقد استمر على ما هو عليه، ولا يبدو أنه اختلف كثيراً عما كان سائداً.

٤) أما فيما يخص العلاقات الاقتصادية والتجارية، فقد استمرت مصر في المحافظة على اتفاقية (الكويز)، بل وتطالب بتوسيعها، بينما تم إلغاء اتفاقية توريد الغاز المصري لإسرائيل، لأسباب وصفت بـ"القانونية"، وهي عائدة –ربما– لعدم التمكن من توريد الغاز، نتيجة لتكرار عمليات تفجير خط الأنابيب لأكثر من ١٥ مرة، خلال سنة ونصف. وباختصار، لا يبدو فارقاً واضحاً، في سياسة مصر تجاه إسرائيل بين العهدين (ما قبل ثورة يناير وما بعدها).

٥) قد تكون الظروف الداخلية الصعبة التي يعانيها النظام الجديد، تجعل القيادة المصرية أكثر اعتماداً على الخارج، وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية، في تأمين الغذاء والشرعية السياسية على حدٍّ سواء، بما يجعل من الضغوط الخارجية كابحاً حقيقياً، لجهة تبني استراتيجيات ومواقف تليق بمصر الثورة.

٦) يمكن أن نلمس تحوّل واضح في توجهات مصر الجديدة، في الشأن الفلسطيني الداخلي، فيبدو أن القيادة المصرية الجديدة، غير مقدرة لحساسية التمثيل الفلسطيني ووحدانيته، وهي بحكم التوأمة والشراكة الأيديولوجية أقرب لحماس منها لمنظمة التحرير والسلطة الفلسطينية أو حركة فتح. كما أنه لم يُسجل للرئيس المصري الجديد، أنه لعب دوراً مهماً لإنهاء الانقسام الفلسطيني، رغم ما تربطه من علاقات حزبية بحركة حماس. بما يشي، ربما، بقبول النظام المصري الجديد بالوضع القائم في قطاع غزة. وبالتالي، سقط الادعاء القائل: بأن نظام مبارك كان المعيق الأساسي أمام إتمام المصالحة الفلسطينية.

٧) يظل الرأي العام المصري، هو العامل الحاسم تجاه رفض وتقويض أي محاولة، من شأنها القذف بقطاع غزة في وجه مصر.

٨) يمكن المقارنة بين سياسة النظامين (ما قبل الثورة وما بعدها)، من خلال الجدول التالي رقم (١):

جدول رقم (١)

مقانة بين النظامين المصري السابق والجديد من حيث سياستهما تجاه القضية الفلسطينية

وجه/عناصر المقارنة	النظام السابق	النظام الجديد
العلاقات السياسية مع اسرائيل	تواصل سياسي مباشر ومستمر	توقف الاتصالات السياسية المباشرة
العلاقات الامنية مع إسرائيل	تواصل وتنسيق أمني	تواصل أمني مكثف تعويضاً عن غياب التنسيق السياسي
العلاقات التجارية مع إسرائيل	مجودة ومتبادلة (اتفاقية الكويز، وتوريد الغاز)	استمرار اتفاقية الكويز والمطالبة بتعديل بعض شروطها، وتوقف توريد الغاز لأسباب قانونية
الموقف من التطبيع مع إسرائيل	دعم رسمي، ومقاطعة شعبية	مقاطعة رسمية وشعبية
الموقف الرسمي من العدوان الاسرائيلي	التنديد بالعدوان، وتحميل فصائل المقاومة كسر الهدنة	التنديد بالعدوان، واعلان التضامن مع قطاع غزة، زيارة رئيس الحكومة المصرية، ووزراء خارجية ثماني دول عربية
جهود وقف العدوان الاسرائيلي	السعي للتوصل لتهدئة بوساطة أمريكية وضمانات مصرية	السعي للتوصل لتهدئة بوساطة أمريكية وضمانات مصرية
الموقف الشعبي من العدوان	رفض العدوان، وإعلان التضامن مع الشعب الفلسطيني	رفض العدوان، واعلان التضامن مع الشعب الفلسطيني
الموقف الرسمي من الفصائل	أقرب لموقف م. ت. ف والسلطة	أقرب لموقف حركة حماس
الموقف الرسمي من قطاع غزة	رفض الوضع القائم باعتباره انقلاب وخروج عن الشرعية الفلسطينية	التعامل مع الحكومة المقالة في غزة، واستقبال اسماعيل هنية، والتنسيق مع أجهزة حماس الامنية
الموقف من المصالحة الفلسطينية	الراعي الحصري للحوار والضغط على طرفي الانقسام	دخول أطراف أخرى على خط المصالحة، ولم يتم أي تقدم رغم توقيع اتفاق في عهد المجلس العسكري
الموقف من معبر رفح	فتحه للحالات الانسانية فقط، في ظل غياب السلطة الفلسطينية عن المعبر	فتحه باستمرار، رغم غياب السلطة الفلسطينية عن المعبر

الفصل الرابع

الثورة المصرية والقضية الفلسطينية: رؤية للمستقبل

- مصر.. سيناريوهات ما بعد الثورة
- الانعكاسات المستقبلية للثورة المصرية على القضية الفلسطينية

  مستقبل العلاقات المصرية الإسرائيلية

  مصر ومستقبل عملية التسوية الفلسطينية-الإسرائيلية

  الرؤية المستقبلية للتعامل مع قطاع غزة

- خاتمة: الخيارات الفلسطينية

يدور البحث في هذا الفصل، حول التصورات المستقبلية لدور مصر وتوجهاتها في الصراع العربي الإسرائيلي والقضية الفلسطينية، حيث بات واضحاً، أن قدرة مصر على تبني توجهات معينة في سياستها الخارجية، واستعادة دورها الإقليمي، سيعتمد بشكل مباشر على مآلات الثورة المصرية، والمسارات التي ستتخذها عملية التحول السياسي في مصر، في ظل بيئة داخلية منقسمة ومضطربة.

إن هذه البيئة الداخلية المضطربة، ستؤثر –بلا شك– على السياسية الخارجية المصرية، وذلك انطلاقاً من الفرضية الواقعية، القائلة: "إن السياسة الخارجية، ما هي إلا انعكاس للتطورات والتغيرات الداخلية". وفي هذا السياق، يرى أحمد محمد أبو زيد: إن مستقبل السياسة الخارجية المصرية سيتوقف بصورة كبيرة على طبيعة التحولات الداخلية، التي ستبزغ عقب الثورة (المرحلة الانتقالية). ورغم أنه لا يقلل من الدور الذي ستمارسه القيود والضغوط، ومعطيات البيئات الدولية والإقليمية، على صانع القرار المصري، إلا أنه يجادل بأن قوة وثبات الأوضاع الداخلية المصرية، سيساعدان صانع القرار المصري على مواجهة مثل هذه التحديات، بمعنى أن ضعف وتمزق الأوضاع الداخلية وعدم استقرارها، ستزيد من حدة التدخلات والضغوط الخارجية، على صانع القرار (وبالطبع الاستجابة لها)، وهو ما سيقلل من استقلالية وفاعلية السياسة الخارجية المصرية، التي قامت الثورة من أجل تغييرها(١).

وبالتالي فإن شكل النظام السياسي (polity)، الذي ستفضي به المرحلة الانتقالية، وطبيعة العلاقة بين مؤسسات الدولة، ومدى انضباطها تحت سقف القانون في ظل الجمهورية الجديدة، ستحدد شكل التفاعلات في السياسة الخارجية، ومن ضمنها –بالطبع– العلاقة بإسرائيل.

وفي هذا الفصل، يحاول الباحث وضع التصورات لمستقبل الثورة المصرية، وما ستفضي إليه عملية التحول الديمقراطي في مصر، وبالتالي تخيل السيناريوهات(٢) المتوقعة للثورة، وما قد تُسفِر عنه من مسارات محتملة، مع محاولة ترجيح أيّ منها، وأيها أكثر واقعية وقابلية للحدوث. ومن ثم، يحاول الباحث استئناف التحليل لمستقبل العلاقات المصرية الإسرائيلية، وتوجهات مصر المستقبلية تجاه القضية الفلسطينية في سياق كل سيناريو من تلك السيناريوهات المحتملة، وأخيراً، الخيارات المتاحة أمام القيادة والقوى والنخب الفلسطينية، لكيفية التعامل والتعاطي مع الظروف والمتغيرات العربية والإقليمية.

---

(١) أحمد محمد أبو زيد، "محددات السياسة الخارجية المصرية: بعد ثورة ٢٥ يناير". مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (٣٩١)، أيلول/سبتمبر ٢٠١١، ص ص ١٤٠–١٤١.

(٢) **السيناريو Scenario**: هو وصف لوضع مستقبلي ممكن أو محتمل أو مرغوب فيه/مفضل، مع توضيح لملامح المسار أو المسارات التي يمكن أن تؤدى إلى هذا الوضع المستقبلي، وذلك انطلاقاً من الوضع الراهن أو من وضع ابتدائي مفترض. والأصل أن تنتهي كل الدراسات المستقبلية إلى سيناريوهات، أي إلى مسارات وصور مستقبلية بديلة. فهذا هو المنتج النهائي لكل طرق البحث المستقبلي. ولهذا، فإن بعض الباحثين يعتبرون السيناريو الأداة التي تعطي للدراسات المستقبلية نوعاً من الوحدة المنهجية (Methodological Unity).

المبحث الأول: مصر.. سيناريوهات ما بعد الثورة

قد يكون من المبكر الحكم على نتائج الثورة المصرية، إلا أن بلورة فهم موضوعي وعلمي لدوافعها الحقيقية، هو الذي سيمكننا من معرفة مآلاتها المحتملة، حيث تشير الأحداث الجارية بإمكانية أن تفضي الانتفاضات العربية عموماً، والمصرية خصوصاً، إلى نتائج غير متوقعة، كأن تنجح في تحقيق الانتقال الديمقراطي، على عكس ما يروج المعترضين عليها، أو تفشل في إرساء النظام الديمقراطي، وتدخل الدولة الوطنية في حالة من الفوضى والتفكيك، على نقيض ما يبشر به القائمون بها. وعلى أية حال، فإن تنامي هذه الشكوك يعزز قناعة الكثيرين، بأن مسارات الثورات العربية واتجاهاتها، ليست بالضرورة في يد القائمين بها(١).

ورغم أن محاولة الاستشراف في مثل هذه الظروف، التي تعجّ بالفوضى الأمنية والسيولة السياسية واللانظام، قد تبدو مغامرة، وعملية محفوفة بمخاطر الانزلاق في شطط التخمين، إلا أن الباحث يحاول هنا التأصيل العلمي للمسألة؛ وذلك عبر منهج الدراسات المستقبلية أو استشراف المستقبل، حيث يمكن النظر للمستقبل، بدلالات الحاضر، عبر قراءة السياق العام للأحداث، ومن خلال تقنية بناء السيناريوهات، في محاولة لاستشراف المستقبل المنظور؛ فهي ليست تنجيماً أو رجماً بالغيب، بل هي محاولة للتنبؤ بديناميات الحراك الشعبي، والتحول الحاصل في مزاج الرأي العام، مبنية على شواهد الواقع الراهن، وتفاعلاته السياسية الحاضرة، والتعمق في فهم ما يزخر به الواقع، من علاقات وتشابكات، ولا يقين، وديناميه. وتبقى هذه المحاولة، في الأخير، مجرد اجتهاد للباحث، قد لا يجني منها إلا شرف المحاولة. وهنا يمكن تخيل ثلاثة سيناريوهات متوقعة للمرحلة الانتقالية، والثورة المصرية، هي:

السيناريو الأول: مصر الناهضة (السيناريو المثالي The Best Case Scenario)

يتمثل هذا السيناريو في أن تفضي المرحلة الانتقالية، لتدشين دولة مدنية ديمقراطية دستورية حديثة، يُسمح فيها بالتعددية السياسية، والتداول السلمي على السلطة، دون استئثار لتيار أو إقصاء لآخر، مع توفر ضمانات دستورية وقانونية، للحريات العامة وحقوق الإنسان (المدنية والسياسية)، تُصان فيها حقوق الأقليات، وحرية العبادة والاعتقاد، وتشجيع حرية الفكر والإبداع والبحث العلمي. بما يسمح لمصر بالانطلاق نحو التطور ومواكبة العصر، والنهوض بالمشكلات الاقتصادية والاجتماعية المتراكمة، وتخفف النزعة المركزية في إدارة شئون الدولة، ومن ثم، التوافق المجتمعي على استراتيجية وطنية عليا، لاستنهاض مصر على كافة الصعد: السياسية والاقتصادية والثقافية والتنموية. إنه باختصار، سيناريو "الأمل"، وهو سيناريو مرغوب فيه ومفضل.

---

(١) شفيع بومنيجل، "الانتفاضات العربية: محاولة لفهم الدوافع واستشراف المآلات". مرجع سابق، ص ٢٣١.

ويفترض هذا السيناريو:

- وجود درجة عالية من التوافق الوطني، بين كافة الأطراف العملية السياسية، والتوافق على تشكيل حكومة ائتلاف وطني، تشرف على الانتخابات، وإعادة صياغة قانون الانتخابات وتقسيم الدوائر الانتخابية، بما يضمن عدالة في توزيع المقاعد النيابية، مع وجود إشراف قضائي على الانتخابات.
- ويتطلب تنازلات من قبل الإخوان المسلمين في تعديل الدستور وإعادة صياغة مؤسسات الدولة بشكل توافقي، بعيد عن الهيمنة ومحاولات الأخونة.
- حصول إجماع عام على هوية الدولة، وشكل النظام السياسي، والتوافق على نمط النظام الاقتصادي الذي تحتاجه مصر، للنهوض باقتصادها الوطني بما يتناسب مع أحوالها وإمكانياتها، وبما يسمح لها بالنهوض من عثرتها الاقتصادية الراهنة، ووضع خطط وطنية شاملة لجلب الاستثمارات الأجنبية، وتنشيط السياحة.

نتائج هذا السيناريو:

١- توزيع النظام السياسي بين الفرقاء؛ من حيث وجود برلمان منتخب، يمثل كافة الأحزاب، وبالتالي برلمان قوي وفعَّال. وتشكيل حكومة ائتلاف وطني واسع، وانتقال المعارضة من الشارع إلى داخل البرلمان ومؤسسات الدولة.

٢- استقرار الحياة السياسية، وبالتالي الأوضاع الأمنية، ومن ثم استعادة عجلة الاقتصاد.

٣- نتيجة الممارسة والاجتهاد من الجميع، يتقبل الناس الصبر بعض الوقت حتى تعود التنمية الشاملة والمستدامة، لتعيد للفئات المهمشة حقوقها، ويتحسن دخل الفرد.

٤- الاتفاق على مشروع وطني، أو استراتيجية وطنية شاملة في كافة المجالات: التعليمية، الصحية، الزراعية، الصناعية، العشوائيات، والبنية التحتية..الخ.

٥- وضع استراتيجية عليا للسياسة الخارجية المصرية، تقود لاستعادة دور مصر العربي والإقليمي والدولي، تعيد من خلاله صياغة النظام العربي الرسمي، وتطوير جامعة الدول العربية.

٦- إعادة صياغة علاقات مصر بالولايات المتحدة وإسرائيل، بما يجعل منها علاقات نديَّة متكافئة، مبنية على تبادل المصالح المشتركة، وليس علاقة التابع بالمتبوع. وبالتالي، استعادة قوتها ومكانتها واحترام العالم لها، بما يدفعها لإعادة النظر في بعض الملاحق الخاصة بمعاهدة السلام مع إسرائيل، بخاصة الشق الأمني والتجاري.

٧- ستكون مصر قادرة على لعب دور رئيسي في رعاية واحتضان مبادرة عربية ودولية لإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وإيجاد حلٍ عادلٍ للقضية الفلسطينية، معتمداً على قرارات الشرعية الدولية. وبالتأكيد سيكون بمقدورها رعاية حوار فلسطيني شامل، يضع حداً نهائياً لحالة الانقسام، ويتم الاتفاق على استراتيجية فلسطينية شاملة، لاستكمال مشروع التحرير.

يحمل هذا السيناريو معنى تحقيق أهداف الثورة، وما تعنيه من قطيعة تامة مع النظام السابق، تمتد لتصبح ثورة اجتماعية شاملة، تطول مجمل القيم الحاكمة لعلاقات الأفراد، ومن ثم القوى السياسية. ويتطلب هذا السيناريو براجماتية تيار الإسلام السياسي، بالإضافة إلى براجماتية الأحزاب والقوى المدنية، على افتراض أن كافة الأطراف سوف تفوز في هذه المعادلة السياسية، ما دامت تتحلّى بالرشادة السياسية، التي تفترض المساومة لا النفي[١]. وهو سيناريو يبدو مقبولاً من قطاعات واسعة من المواطنين، ويستهدف إقامة دولة ديمقراطية على النموذج التركي، ولكنها غير متطرفة في علمانيتها، كما هو الحال بالنسبة لتركيا[٢]، حيث نجحت تركيا في إيجاد توليفة، جعلت هناك ما يسمي بالنموذج التركي، في علاقة الإسلام بالسياسة[٣].

وهنا يمكن "مصرنة" التجربة التركية والاستفادة منها، لا سيما في الجوانب الاقتصادية والتنموية، فمصر قادرة دوماً على تشييد نموذجها الخاص "دولة المواطنة". إن هذه الدولة قد ألفتها مصر، باعتبارها رائدة الدولة القومية الحديثة التي تمتد جذورها لأكثر من مئتي عام، منذ تأسيسها على يد محمد علي، وهي من أوائل الدول الحديثة في الوطن العربي وربما العالم، عاشت خلالها أزهى مراحل التطور الليبرالي منذ ثورة عام ١٩١٩، حتى جاءت ثورة يوليو ١٩٥٢. وهنا يمكن لثورة ٢٥ يناير أن تزاوج بين هذين المتطلبين، وتكمل مشوار ثورتي (١٩١٩ التي دشنت نظاماً دستورياً ديمقراطياً، و ١٩٥٢ التي كرست العدالة الاجتماعية). وهذه الدولة المدنية بنسختها المصرية، وبنكهتها العربية الخالصة، تجمع فيها بين العروبة والإسلام. ويعتقد الباحث هنا، أن مصر مؤهلة للولوج في هذا المسار، بفضل ما تملكه من نخب فكرية وسياسية، قادرة على إدارة المرحلة الانتقالية، وترشيد خلافاتها، هذا فضلاً عن التكوين السيكولوجي للشخصية المصرية، التي لا تنزع للعنف، وتتسم بالوسطية والتسامح. وما يعزز هذا السيناريو "الحالم" أن العديد من البلدان، التي عاشت ظروف مشابهة للتجربة المصرية، قد أفضت مسارات التحول الديمقراطي فيها إلى دولة مدنية حديثة صاعدة (كأندونيسيا، والبرازيل، وماليزيا، وجنوب أفريقيا، وغيرها).

وعلى صعيد السياسة الخارجية، فعلى الأغلب ستتمكن مصر في مثل هذا السيناريو، من استعادة الدور الواعد (Promising Role)، في مجال السياسة الخارجية؛ فمن المتصور أن ترسم مصر الجديدة سياسة خارجية أكثر فاعلية، في الملفات الرئيسية للسياسة الخارجية المصرية، وعلى رأسها الصراع

---

(١) حسن سلامة، "السياسة: ثلاثة سيناريوهات لمستقبل الدولة في مصر". تحولات استراتيجية، ملحق مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، السنة ٤٨، العدد (١٨٧)، يناير، ٢٠١٢، ص ص ٧-٨.

(٢) شادية فتحي، ""الدولة الدينية" في مصر". تحولات استراتيجية، ملحق مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، السنة ٤٧، العدد (١٨٥)، يوليو ٢٠١١، ص ٧.

(٣) مصطفي الفقي، **الدولة المصرية والرؤية العصرية.. من فقه المراجعة إلى فكر المستقبل**. الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، ص ص٢٣٢-٢٣٦.

العربي–الإسرائيلي، مع فهم واضح لدور إسرائيل كمصدر رئيسي لتهديد الأمن القومي المصري، وملف مياه وادي النيل. واحتمالات أكبر لسياسة خارجية أكثر توازناً بين الفاعلين الرئيسيين في النظام الدولي، دون الانحياز المطلق للولايات المتحدة[(١)]. وهو السيناريو الذي أسماه محمد عبد السلام بـ"سيناريو الإمبراطورية"، وفي هذه الحالة، سيظهر ما سيعرف بـ"النموذج المصري"، الذي قد يقلب المنطقة رأساً على عقب مرة أخرى[(٢)]. ومن المهم هنا، ونحن نحلل هذا السيناريو، أن نتصور أن تمتلك القيادة المصرية الجديدة، خيال سياسي واستراتيجي لإنهاء الصراع العربي الإسرائيلي، لا يضيع الحقوق العربية والفلسطينية، وفي نفس الوقت، الاتكاء على شرعية القرارات الدولية التي تسند هذه الحقوق.

السيناريو الثاني: الإبقاء على الوضع الحالي (Status-Quo)

وهذا السيناريو يعني استدامة المرحلة الانتقالية، بما تحمله من حالة عدم استقرار: مجتمعي وسياسي واقتصادي، لفترة زمنية قد تطول أو تقصر حسب كل مسار من المسارات.

ويفترض هذا السيناريو:

- استمرار رفض الرئيس ومن خلفه الإخوان المسلمين، لمطالب أحزاب المعارضة، وانسداد أفق الحوار، وبالتالي استمرار حالة الانقسام السياسي، الناتج عن محاول التفرد بالسلطة من قبل الإخوان المسلمين.
- استمرار الإخوان المسلمين في محاولة الاستحواذ على المواقع السيادية في الدولة، والاستمرار في استعداء القضاء والإعلام وغيرها من قطاعات المجتمع.
- استمرار دعوة الرئيس لإجراء انتخابات نيابية جديدة، دون الاستجابة لمطالب المعارضة، وبدون توفير ضمانات حقيقية لإجراء انتخابات نزيهة وشفافة، وبالتالي تستمر أحزاب المعارضة وجبهة الإنقاذ في رفضها المشاركة في هذه الانتخابات.
- التمكن من إجراء انتخابات نيابية دون إشراف قضائي فاعل، بما يزيد من غضب الأحزاب، ومؤسسات المجتمع المدني، والشارع على حدٍّ سواء.

---

(١) عبد المنعم المشاط، "السياسة الخارجية المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير". ورقة بحثية في مؤتمر "مستقبل مصر: رؤية لقضايا سياسية واقتصادية" الذي أعدته كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة في ٣١ مارس ٢٠١٢. موجود على موقع جريدة الوسط، ٤ ابريل ٢٠١٢. على الرابط (http://www.el-wasat.com/portal/News-55657866.html) 6.9.2012.

(٢) محمد عبد السلام، "إقليم بلا نظام: البحث عن مفاتيح لفهم مستقبل منطقة الشرق الاوسط". مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، السنة ٤٧، العدد (١٨٥)، يوليو ٢٠١١، ص ٩.

النتائج المتوقعة لهذا السيناريو:

١) استمرار حالة الغضب الشعبي، والانقسام السياسي، وبالتالي تفشي ظاهرة العنف والفوضى الأمنية، واستمرار تدهور حالة الاقتصاد بشكل دراماتيكي على المدى القريب.
٢) مشاركة شعبية متدنية في الانتخابات، في حال اجرائها بالشروط السابقة، وخروج مجلس نيابي بأغلبية إسلامية؛ يتقاسمه الحزبان الكبيران (حزب الحرية والعدالة، وحزب النور السلفي)، وغالباً ما سيكون هذا البرلمان مطعون في شرعيته ومشروعيته.
٣) تشكيل حكومة إسلامية بأغلبية إخوانية، مع تمثيل رمزي لبعض الأحزاب الإسلامية المشاركة في البرلمان (كحزب الوسط، والبناء والتنمية..الخ)، أو بالتشارك مع حزب النور السلفي، ومن المؤكد أن أيٍّ من أحزاب المعارضة لن تشارك في هكذا حكومة، ومن المرجح أيضاً، أن يرفض العديد من القيادات المهنية الوطنية المستقلة، الدخول في هذه الحكومة، (والشاهد على ذلك رفض العديد منهم المشاركة في التعديل الوزاري، الذي طرحه الرئيس مرسي، على حكومة هشام قنديل في ٢١ أبريل ٢٠١٣)، بما يعني أن هذه الحكومة ستكون حكومة اللون الواحد، والصوت الواحد.
٤) استمرار حالة الاحتقان والانقسام المجتمعي، وازدياد حالة الإحباط مما آلت إليه عملية التحول الديمقراطي، بما قد يدفع بالحركات والائتلافات الشبابية للخروج في موجة ثورية جديدة، قد تكون أكثر شمولية من ٢٥ يناير، وغالباً ما ستضم إليها قطاعات واسعة من شرائح المجتمع المتضررة من حكم الإخوان، وقد تتحالف تلك القوى مع رموز وقيادات من الحزب الوطن المنحل. وربما تأخذ هذه الموجة شكلاً ختلفاً من الإصطفافات، بحيث تقسم القوى السياسية والمجتمع إلى فسطاطين: مدني مقابل إسلامي.

ويرى الباحث، أن استمرار الحال على ما سبق، من استئثار الإخوان المسلمين بالحكم بشراكة شكلية مع باقي التيارات الإسلامية، سيقود إلى واحدة من نتيجتين: إما نجاح تجربة الإخوان، وبالتالي تأسيس دولتهم واستمرارها لحقبة زمنية طويلة، وإما الفشل الذريع لها، وبالتالي خروجهم من صدارة المشهد السياسي، مع بقائهم قوة سياسية وازنة في الشارع المصري على أي حال، وفي كلتا الحالتين ستكون النتيجة حاسمة، ولا مجال للحلول الوسط، وسوف تستمر آثارها على المدى المتوسط والبعيد. وبالتالي، فإن هذا السيناريو سيقود الأوضاع في مصر، ويؤول بالضرورة إلى واحدٍ من هذين المسارين:

المسار الأول: نجاح الحكم المنفرد للإخوان المسلمين، بما يعني سيناريو "الدولة الدينية"

يفترض هذا المسار، أن ينجح الإخوان المسلمين في توظيف واستثمار رأس المال الاجتماعي، الذي راكموه عبر السنوات السابقة، مشروطاً بنجاحهم في تجاوز عقبة الركود الاقتصادي، فربما يتمكنوا عبر قرض صندوق النقد الدولي، وبعض المنح والقروض، من قطر وليبيا وغيرها من البلدان، في إنعاش حركة الاقتصاد، وخلق فرص عمل جديدة، وجلب استثمارات خارجية..الخ، مما قد يعطي انطباعات أولية

بأن التجربة تسير في الطريق السليم. وفي حال نجاح الإخوان المسلمين، بمشاركة الأحزاب ذات المرجعية الإسلامية، في قيادة الدولة والمجتمع، ففي هذه الحالة، يكون الإخوان المسلمين قد أتمّوا إنجاز المرحلة الانتقالية بشكل منفرد، وعبر إجراءات أحادية الجانب، بدون مشاركة من أحزاب المعارضة. عندئذن ستبدو قيادات المعارضة في نظر المجتمع، مجرد "نخبة فضائية"؛ تملأ الدنيا ضجيج وصراخ عبر الفضائيات والتظاهرات والتحريض المستمر، الذي لم يجنِ منه الشعب المصري سوى زهق الأرواح وتعطيل عجلة الاقتصاد. حينها يبدو الإخوان المسلمين مُحقين –في نظر المجتمع–، في أن يحكموا البلد بمفردهم، وستكون عملية أخونة مؤسسات الدولة هي متطلب إجباري، لإنجاح مسيرتهم، التي بدت تلوح نجاحاتها في الأفق. وسيكون الشعب أكثر تسامحاً معهم، في كل ما قد يتخذوه من إجراءات قانونية وإدارية واقتصادية، فهم على ما يبدو في طريقهم للنجاح.

غير أن هذا المسار، ومع وجود أحزاب إسلامية سلفية وأصولية، ستدفع بالإخوان نحو تبني مشروع الدولة الدينية، وإن على مدى متوسط، فليس هنالك ما يمنع من تدشينها، بعد أن أثبتت التجربة أنّ أحزاب المعارضة، ما هي إلا ظاهرة صوتية ليس إلا، وسيكون الإخوان المسلمين في هذه الحالة قد حققوا فوزاً ساحقاً ونصراً مؤزراً، ولن تستطيع المعارضة المدنية أن ترفع رأسها بعد ذلك لسنواتٍ طويلة.

وهذا المسار، يتمثل في إقامة دولة دينية، تأخذ بنمط يمكن وصفه بـ"الإيراني–الوهابي"، يأخذ من النموذج الإيراني الشيعي سمة وجود مرجعية عليا، يمكن أن تمثلها جماعة الإخوان المسلمين وهيكلها التنظيمي، وعلى قمته المرشد العام، ويأخذ من النموذج الوهابي السني فكرة "تطبيق الحدود" في الإسلام. وبالرغم من أن هذا السيناريو هو الأكثر إثارة للجدل، بحيث يمكن أن تصحبه درجة عالية من عدم الاستقرار، وإمكانية إحلال نظام سلطوي جديد، فإنه من غير المستبعد تحققه، مع ما يثيره، أو يترتب عليه، من مخاوف ومحاذير[(١)]. ويفترض هذا المسار، أن يترك المجال لكل القوى في الدخول في منافسات غير متكافئة، فتنقض الجماعات الدينية، على مقومات المجتمع، مما قد يؤدي إلى توجيه الدولة في مسارات غير ديمقراطية، والتحول إلى دولة دينية، وهو ما يتعارض مع مطالبات القوى الليبرالية والثورية، وهذا بدوره سيُحدث تناقضات وربما صراعات، قد يكون من الصعب تجنب عواقبها، أو وقف آثارها المدمرة لحضارة مصر[(٢)].

وعلى الرغم من القوة النسبية والحضور الشعبي، الذي تتمتع به قوى الإسلام السياسي، فإن نظام الحُكم سيظل مهزوزاً؛ من حيث برلمان بأغلبية إسلامية لديه مطاعن في شرعيته، ورئيس متردد يعمل

---

(١) شادية فتحي، ""الدولة الدينية" في مصر". مرجع سابق، ص ٧.

(٢) أحمد مجدي حجازي، "من اغتيال شعب إلى اغتيال ثورة .. مصر إلى أين؟". مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، السنة الثانية عشرة، العدد (٤٦)، ابريل ٢٠١٢، ص ١٢٧.

ألف حساب لناخبيه ومناوئيه، وأداء حكومي متخبط، بحيث تسير السنوات المتبقية له برؤية ناقصة، وأداء مرتبك، ورفض شعبي لعدم تحقيق طفرة منتظرة في كل شيء. وستجد الأحزاب المدنية الفرصة للنيل من خصومهم، ويسفهون أداء الرئيس والإسلاميين، وسيظلو يُذكرون الناس ويؤنبون أنفسهم، على سوء اختيارهم في انتخابات الرئاسة. وبعبارة أخرى، لن يشعر المواطنون بحالة من الرضا العام عن أداء الإخوان، وستظل التجربة دون الطموح المتوقع من الناحية الاقتصادية، وفي حالة من التردي والتراجع في مجال الحريات العامة، بخاصة حرية الفكر والفن والإعلام.

أما على صعيد السياسة الخارجية، فمن المستبعد أن يحدث هنا تغير أساسي في سياسة مصر الخارجية، في ظل هذا السيناريو، وفي ظل غياب شراكة وطنية كاملة. لكن تغيراً جزئياً وحذِراً قد يحدث، في طريقة إدارة العلاقات مع إسرائيل وسلطتي: غزة والضفة الغربية، لكن ليس في القضايا الجوهرية المتصلة بهذه العلاقة. ويُستبعد كذلك أن تتمكن مصر من استعادة مكانتها العربية والإقليمية والدولية، التي تُلبي تطلعات كثير من العرب[1]. كما أن الانعكاس المحتمل لهذا التحول على المستوى الإقليمي، يتمثل في "تديين" محتمل بمستوى ما للسياسات الخارجية؛ فقد ظهرت تحليلات مختلفة في الماضي القريب، تشير إلى "أسلمة" الصراع العربي–الإسرائيلي، وتشير التحليلات المستقبلية إلى احتمالات ظهور تحالفات إقليمية على أسس تتعلق بالدين، أو مؤسسات إقليمية تستند إلى العامل الديني، أو أن يظهر مشروع إقليمي إسلامي، على حساب المشروع القومي العربي. إلا أن هنالك عوامل مختلفة، تؤدي إلى تقييد مثل تلك السيناريوهات، منها تكوين جيل الثورات العربية، وبرجماتية التيارات الدينية ذاتها حالياً. وعلى كل الأحوال، فإن العامل الديني سيؤدي حتماً إلى تأثيرات إقليمية[2].

المسار الثاني: فشل تجربة الإخوان المسلمين

يفترض هذا المسار، استمرار الأوضاع الاقتصادية في التراجع، من حيث ارتفاع معدلات البطالة، وزيادة الضرائب، وارتفاع الأسعار، نتيجة لرفع الدعم عن السلع الأساسية، بناءً على شروط صندوق النقد الدولي، وبالتالي خروج الجماهير بشكل عفوي، في موجة ثورية جديدة، يكون عنوانها الأبرز رفض استمرار حكم الإخوان المسلمين، وهذه الموجة ستكون على الأرجح، أكثر قوة وعنفاً مما سبق، خلال المرحلة الانتقالية. وغالباً ما ستكون الهبة الجديدة، ضد الرئيس والحكومة وكل مؤسسات الدولة، التي اتسمت بسوء الإدارة والتخبط والارتجال، ولم تجلب لهم سوى الدمار والخراب والفوضى الأمنية، ومزيد من شظف العيش، فماذا يحدث لو أسقطت الجماهير الثائرة حكومة الأكثرية الناخبة؟! التي لم تقدم لناخبيها سوى الوعود البراقة بوفرة العيش، وعدالة اجتماعية غائبة. والمؤكد أن هذه الحالة ستجد في

(١) وحيد عبد المجيد، "مصر.. إلى أين؟ في مفترق ثلاثة طرق". مرجع سابق، ص ١٦.

(٢) محمد عبد السلام، "إقليم بلا نظام: البحث عن مفاتيح لفهم مستقبل منطقة الشرق الأوسط". مرجع سابق، ص ٧–٨.

أوساط المعارضة، ووسائل الإعلام من يغذيها، لتتدحرج ككرة النار في الهشيم، وتدخل البلد كله في حالة من الفوضى العارمة، وربما تقود لحالة من الاضطرابات والعصيان المدني، وكلما حاول الإخوان المسلمين الدفاع عن حكومتهم ورئيسهم، كلما تورطوا أكثر في المواجهة مع الجماهير الغاضبة.

وما يعزز ذلك، أن "مشروع النهضة"، الذي تطرحه جماعة الإخوان المسلمين، لا يحمل حلولاً للمشكلات، التي كانت أساساً في تفجر الثورة (البطالة والأجر المتدني)، ولا في تأسيس الدولة المدنية، التي كانت هي الأخرى مطلباً واضحاً في ثورة يناير[١]. والشاهد حتى الآن، أن مفهوم الشراكة الوطنية الكاملة بعيداً عن تفكير جماعة الإخوان المسلمين، وأن أقصى ما يمكن أن يبلغه توجهها تجاه القوى غير الإسلامية، بل حتى إزاء القوى السلفية، هو نوع من الشراكة الجزئية[٢]، ولا يوجد حتى الآن، مشروع عملي يلهم كل المصريين، ولا يوجد أيضاً شخصية ملهمة بالمصالحة الوطنية، ومد اليد للآخر[٣].

ولقد جاء نص الاستقالة المسببة، التي تقدم بها محمد فؤاد جاد الله، المستشار القانوني للرئيس محمد مرسي، في ٢٣ ابريل ٢٠١٣، كاشفاً عن تلك الحالة؛ حيث ذكر عدة أسباب للاستقالة، أهمها: "عدم وجود رؤية واضحة لإدارة الدولة، وبناء مستقبل مصر، وتحقيق أهداف الثورة؛ والإصرار على استمرار حكومة قنديل رغم فشلها سياسياً واقتصادياً وأمنياً؛ ومحاولات اغتيال السلطة القضائية، والنيل من استقلالها والاعتراض على أحكامها؛ واحتكار تيار واحد إدارة المرحلة الانتقالية، وعدم مشاركة باقي التيارات في صنع القرار، وعدم الاعتماد على أصحاب الخبرة والكفاءة، والاعتماد على أصحاب الثقة فقط؛ والعجز عن إجراء حوار وطني، يضم جميع القوى والتيارات لتحقيق توافق سياسي واقتصادي وأمني؛ وعدم تمكين الشباب من ممارسة دورهم المحوري في كافة المجالات، وتعمّد تهميشهم وإقصائهم"[٤].

وفي هذا الصدد، يقول عبد الغفار شكر، رئيس حزب التحالف الشعبي الاشتراكي، وعضو جبهة الإنقاذ: "إن الثورة سوف تكمل أهدافها، لأن هنالك أجيال جديدة ظهرت في الساحة، تسعى إلى التغيير،

---

(١) سلامة كيلة، "مشهد الإسلام السياسي من المعارضة إلى السلطة". الجزيرة نت–المعرفة ٢٠١٢/١٠/٢٩. على الرابط (http://www.aljazeera.net/opinions/pages/8f4d878-0561a-4718-b5-827c9162dcfc54) 1.3.2013.

(٢) وحيد عبد المجيد، "مصر.. إلى أين؟ في مفترق ثلاثة طرق". مرجع سابق، ص ١٦.

(٣) عبد المنعم سعيد، في مقابلة معه، مرجع سابق.

(٤) من نص استقالة محمد فؤاد جاد الله المستشار القانوني للرئيس مرسي، التي تقدم بها في ٢٠١٣/٤/٢٣. موجودة على موقع جريدة إليوم السابع، على الرابط (http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=1032806) 25.4.2013.

ومصممة على مواصلة النضال من أجل التغيير، ومستعدة لدفع ثمن التغيير، وهؤلاء هم الضمانة الحقيقية لاستمرار الثورة"[1].

ويبدو للباحث، أن هذه الجيل من شباب الثورة، الذي تغص صدورهم بالحسرة على ضياع ثورتهم، وتضحيات شهدائهم، وعلى أحلامهم بدولة مدنية حديثة، ومشاركة سياسية، وعدالة اجتماعية، وبما يشعرون به من خذلان من قبل القوى السياسية، واستحواذ وتنكيل وتهميش من قبل الإخوان المسلمين، ومعاملتهم كذكر النحل الذي أدى مهمته الأخيرة، لن يقف مستسلماً، وسيُعيد الكرَّة مرة أخرى، وربما مرات عديدة، حتى ينجز أهداف ثورته؛ فلقد عقل ذاته، وامتلك مفتاح السر، وخَبر الطريق إلى ميدان التحرير. وقد ظهرت تجليات حالة الغضب والإحباط تلك، في المبادرات الشبابية الجارية، منذ إبريل ٢٠١٣، والمعروفة إعلامياً بـ"حملة تمرد"، والهادفة لجمع أكبر عدد ممكن من تواقيع الشعب المصري، لحجب الثقة عن الرئيس محمد مرسي، والتي ربما تحدث أثراً هائلاً في الحراك الشعبي، لجهة تصويب مسار الثورة.

وفي رأي الباحث، فإن هذا المسار (فشل تجربة الإخوان)، سيضع العملية السياسية في مصر أمام احتمالين، هما:

أ) **الاحتمال الأول: استقالة الرئيس والإعلان عن انتخابات مبكرة.** ويتمثل هذا الاحتمال في خضوع الرئيس للضغوط الشعبية المتزايدة، والإعلان عن تنحيه والدعوة لانتخابات رئاسية مبكرة، حفاظاً على استقرار مصر. وهذه الانتخابات سيتصدى لها أحد قيادات المعارضة، من جبهة الإنقاذ (أوفرهم حظاً حمدين صباحي، ذلك لأنه أكثر من يتبنى فكرة العدالة الاجتماعية)، أو أحد رجالات النظام السابق (أوفرهم حظاً الفريق أحمد شفيق).

وهذا المسار رغم أنه قد يكون قارب النجاة لتجربة الإخوان المسلمين والثورة ولمصر كلها، إلا أن انسحاب الإخوان من صدارة المشهد السياسي، لن يكون بهذه السهولة وهذا التحضر الديمقراطي، بل إنهم غالباً ما سيستميتون دفاعاً عن الرئيس، باعتباره خلاصة الهدف الذي سعى له الإخوان، على مدى أكثر من ثمانين عاماً، وباختصار، لن يُسلم الإخوان الحكم لغيرهم، لأن ذلك سيعني ببساطة إقرارهم بالفشل، بينما تفيد التجارب والخبرة التاريخية بالإخوان، بأنهم يفتقرون لثقافة الإقرار بالخطأ والتراجع عنه، حتى في صغائر الأمور، فمن باب أولى أن لا يقروا بفشلهم في قيادة البلد، وهم من بنوا مشروعهم الدعوي والاجتماعي والسياسي، ومبرر وجودهم، باعتبارهم البديل الأفضل من غيرهم، من التيارات المدنية والليبرالية، لقيادة الأمة. وفي واقع الأمر، أن هذا بالنسبة لهم أمرٌ دونه الموت.

---

(١) عبد الغفار شكر، في مقابلة معه، مرجع سابق.

ب) **أما الاحتمال الثاني:** فهو استمرار الإخوان المسلمين في العِند والمكابرة، والإبقاء على الوضع القائم، مع بعض الإجراءات والتحسينات الشكلية والسطحية، في محاولة لامتصاص نقمة الشارع الغاضب. وربما تسعفهم حصافتهم في تهدئة الشارع، وتنفيس بعض الاحتقان، من خلال عدة تعديلات وزارية؛ تطال بعض الوزارات، التي تمس حياة المواطنين بشكل مباشر، والاستمرار في لعبة كسب الوقت، وترحيل المشاكل، أملاً في إكمال المدة القانونية للرئيس. وهنا سيكون أقصى ما يطمحون إليه، في ظل هذا السيناريو، هو المحافظة على شعبيتهم، وتجنب حدوث تراجع جوهري فيها. والمؤكد أن هذه التجربة، سوف تخصم من رصيد القوى الإسلامية وشعبيتها، فيتقدم الخصوم ليعرضوا أنفسهم كبديلٍ احترافي، لأداء الهواة في السنوات الماضية. على أن تنتظر المعارضة جولة الحسم في الانتخابات الرئاسية المقبلة، وهى غالباً ما ستحسم لصالح أي مرشح يواجه مرشح الإخوان المسلمين أو التيارات الإسلامية عموماً، نتيجةً لحالة الغضب المتراكم لدى المجتمع المصري، من تجربة الإخوان الفاشلة، وعلى الأرجح، أن اصطفافاً من القوى المدنية سوف يتشكل، لدعم أي مرشح مدني في جولة الإعادة في انتخابات الرئاسة، أمام أي مرشح إسلامي. مع الإبقاء على احتمالات المرشحين السابقين، كبدائل واقعية كما هي.

السيناريو الثالث: سيناريو الفوضى (السيناريو الأسوأ The Worst Case Scenario)

يفترض هذا السيناريو:

- استمرار الإخوان المسلمين في تعنتهم من أمام حركة الشارع، التي قد تتسبب في "ثورة جياع"، دفاعاً عن تجربتهم التي انتظروها لأكثر من ثمانين عاماً.
- استمرار متتالية العنف بشكل طردي، وبوتيرة متصاعدة، وانتشار أعمال البلطجة والسلب والنهب، وفقدان الأمن والأمان.
- دخول أحزاب المعارضة على خط الأزمة، متبنية لمطالب الشارع.
- انحياز شريحة واسعة من الطبقة الوسطى، والطبقة الوسطي العليا، لمطالب المنتفضين.
- تحويل شعارات المتظاهرين إلى مضامين سياسية، وتحميل الفشل للرئيس مرسى وحكومته.

ويترتب على هذا السيناريو:

١) ارتفاع نبرة تبادل الاتهامات والتهديد والتشكيك والتخوين، وربما التكفير (في حالة الخروج على الحاكم)، بما يسوغ ويبرر لكافة الأطراف استخدام كافة الوسائل المتاحة والممكنة، بما قد يدفع لحالة من العصيان المدني.

٢) خروج الثورة عن نسق السلمية، وتحولها لحالة من العنف والعنف المضاد، قد تطال رموز سياسية وإعلامية، ومقرات حكومية وسيادية، ومقار أحزاب سياسية. مع غياب للشرطة وقوى الأمن الداخلي، بما يدفع الحزب الحاكم والتيارات الإسلامية للدفع بعناصرها للشارع، لمحاولة الحفاظ على

مكتسباتها، وهذا بدوره سيعطي المبرر لكل حزب كي يشكل له ميليشيا خاصة، لحماية مقراته وقياداته، ولن يكون الحصول على السلاح اللازم مهمة صعبة، في مثل هذه الحالة، بخاصة في ظل ما هو منتشر من تجارة السلاح، وبالتالي دخول البلاد في نفق مظلم.

٣) حدوث مناوشات طائفية، سرعان ما تتحول إلى فتنة طائفية على هامش الأحداث الدائرة، ستدفع بالأقلية المسيحية لمحاولة حماية نفسها من الأكثرية المسلمة، وهذا ربما يقود لتدخل خارجي، سواءً بطلب المسيحيون، أو بمبادرة من المنظمات الحقوقية الدولية، تحت بند التدخل الإنساني لحماية الأقلية المسيحية.

٤) محاولة تدويل بعض القضايا والملفات، مثل: ملف التزوير في الجولة الثانية لانتخابات الرئاسة، حيث صرح محامي الفريق أحمد شفيق، بعزمه رفع الملف لمحكمة العدل الدولية، في حال تباطؤ النيابة والقضاء المصريين، في الكشف عن الجوانب الخفية، لبعض ما قيل عن عمليات تزوير في الانتخابات.

إن ما تشير إليه الشواهد، أن أطراف الأزمة تختلف حول مسائل، لا يستطيع نظام ديمقراطي معالجتها، وتصبح، بالتالي، العملية الديمقراطية مستحيلة، وما يزيد الأزمة تفاقماً أن التدافع لم يعد مصرياً وحسب، بل يبدو أن أطرافاً عربية قد تورطت فيه، وأن لهذه الأطراف أذرعاً سياسية ومالية طويلة، قادرة على التأثير في ديناميات التدافع، وفي مواقف بعض أطرافه، بما في ذلك أطراف إسلامية[1].

كما أن الأحداث التي شهدتها مصر بعد الإعلان الدستوري (نوفمبر ٢٠١٢)، أعطت انطباعاً قوياً حول تفشي ظاهرة العنف السياسي، وأثبتت أن محصلة الحراك السياسي، وعملية التحول الديمقراطي في مصر، بعد عامين من انطلاقها، قد أعادت الثورة والثوار للمربع الأول. ورغم مأساوية هذه النتيجة، فإنها في الوقت نفسه، تشكل عاملاً حاسماً، وقد يبدو ضرورياً، لجهة إكمال أهداف الثورة، التي خرج الثوار من أجلها ولم تُكتَمل بعد. إنها باختصار، موجة جديدة لثورة يناير، وقد تكون توابع الزلزال أكثر خطورة من الزلزال نفسه، إن لم تُحسن النخب السياسية التصرف، وإدارة الشئون العمومية للبلاد. ويرى الباحث، أن هذا السيناريو سيضع مصر على حافة الهاوية، وعلى مفترق طرق، وسيتفتح الأبواب أمام مسارين، هما:

المسار الأول: تدخل الجيش في الحياة السياسية

يتمثل هذا المسار في تدخل المؤسسة العسكرية لحماية البلاد، وحفظ الأمن والسلم الاجتماعي، وربما العودة لحالة الطوارئ وحكم العسكر من جديد، وعلى النخب المصرية ومن خلفها الشعب، أن تجهد

(١) "محنة مصر: لعبة سياسية بلا قواعد". الجزيرة نت– مركز الجزيرة للدراسات، ٤ فبراير ٢٠١٣. على الرابط (http://studies.aljazeera.net/positionestimate/2013249574248833/02/2013.htm) 4.4.2013.

نفسها في رسم خارطة طريق جديدة، لمرحلة انتقالية جديدة، لتسليم السلطة لقيادة مدنية منتخبة، وكم من الوقت سوف تأخذه المرحلة الانتقالية الجديدة، على حساب الشعب المصري واستقراره. وربما يرى الكثيرون –ومعهم كل الحق– أن بقاء العسكر في السلطة، هو الضمان الوحيد لأمن البلاد، ومدنية الدولة. فبرغم النهاية المأساوية لمشوار المجلس العسكري، إلا أنه ما أن ظهرت حالة التفرد بالسلطة، من قِبَل الإخوان المسلمين، وما تلاها من حالات عنف واستقواء بعناصرها في قمع معارضيها، حتى بدا لقطاع واسع من الشعب المصري، أن الجيش هو الملاذ الأخير من استبداد الإخوان، وبالتالي، فإن السؤال الرئيسي الدائر الآن في الأوساط السياسية، ولدى الشارع المصري هو: متى سينزل الجيش للشارع؟!.

ورغم تأكيد اللواء سيف اليزل: "أن القوات المسلحة عادت إلى ثكناتها، وليس لديها أي استعداد للتدخل في الحياة السياسية المصرية، بشكل مباشر أو غير مباشر، وأن المؤسسة العسكرية لن تنزل متطوعة إلى الشارع، إلا بقرارٍ مكتوب من الرئيس، وليس شفوياً"[(١)]، وتأكيد اللواء عادل سليمان: "أن المؤسسة العسكرية خرجت من المعترك السياسي، وتفرغت لاحترافيتها، والجيش خاضع للقيادة السياسية المنتخبة"[(٢)]، فإن المؤسسة العسكرية ستظل، في رأي الباحث، لاعباً أساسياً في خلفية المشهد السياسي المصري، على المدى القريب والمتوسط، لما تتمتع به من احترام وحضور، في العقل الجمعي المصري. ويتساءل عبد الإله بلقزيز: "في ظل الصعود الصاروخي للقوى الإسلامية والأصولية، مقابل تفكك المجتمع المدني والقوى المدنية، هل ثَمَّ اليوم من ضمانة غير المؤسسة العسكرية لحماية مدنية السلطة؟"[(٣)]. لذلك، فإنه من المؤكد أن الجيش سيكون مضطراً للنزول للشارع، في حال انزلقت البلاد إلى حالة أمنية متردية، والمثال الواضح على ذلك ما حدث في مدينة بور سعيد، في بداية فبراير ٢٠١٢، حينما تدخل الجيش لحفظ الأمن، ومنع الاشتباكات بعد عجز قوات الشرطة وانسحابها من المدينة. والمؤكد أيضاً، أن الجيش المصري سيظل دائماً هو الدرع الحامي، الذي يتحصن به المصريين، كلما ألمت بهم خطوب السياسة، واستبد بهم الحكام، ولن يقف متفرجاً أو مكتوف الأيدي، وهو يسمع نداءات واستغاثات المواطنيين والاحزاب، بضرورة التدخل.

---

(١) اللواء سامح سيف إلىزل، في مقابلة معه، مرجع سابق.

(٢) اللواء عادل سليمان، مدير المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، في مقابلة أجراها معه الباحث في مكتبه بمقر المركز، مدينة نصر– القاهرة، في ٢٠١٣/١/١٥ .

(٣) عبد الإله بلقزيز، (في) "مصر إلى أين؟ في مفترق ثلاثة طرق". مرجع سابق، ص ٢٥.

المسار الثاني: الاحتراب الداخلي والتقسيم

وأما المسار الثاني، فهو الحرب الأهلية، وهذا الخيار (المسار) رغم سوداويته، إلا أنه لا يمكن أن يُستثنى من رزمة الخيارات؛ صحيح أن الشعب المصري بطبيعته لا ينزع للعنف، وأن الثورة بدأت وانتهت سلمية، إلا أن سرعة سقوط النظام في مصر، حسب تعبير شفيع بومنيجل: "لم تعط فرصة للملاحظين، لاختبار مدى التزام قادة الثورة بمبدأ "السلمية"، ولا بمعرفة ما إذا كانوا سيستنجدون بالأجنبي، لو تماسك النظام قليلاً"[(١)]. هذا بالإضافة لوجود فاعلين رئيسيين ضمن قوى الإسلام السياسي (الجماعات الجهادية)، اعتادوا على استخدام العنف ضد الدولة والمجتمع، حينما كان المجتمع لا يتقبل مثل هذا السلوك، في سياق تاريخي سابق، فكيف سيكون حالهم اليوم، وهم يعملون في ظل بيئة سياسية مواتية، بل ومحرضة على استخدام العنف، لا سيما في المناطق المهمشة، والتي تقع على أطراف البلاد، والمناطق الريفية، وغيرها من المناطق، التي تخرج عن دائرة السيطرة التامة لقوى الجيش وأجهزة الأمن.

إنه السيناريو الأسوأ على الإطلاق؛ وهو أن يفقد البسطاء من الشعب المصري بصيص الأمل، المتبقي لهم، في حياة كريمة (خبز، حرية، وعدالة اجتماعية)، فتنفلت تلك الجموع من عقالها، كافرة بالدولة والأحزاب السياسية، فتدب الفوضى والفلتان الأمني. وليس غريباً أن تجد هذه الحالة من الفوضى، من يغذيها ويعززها، سواءً من أعداء الداخل أو أعداء الخارج، وهم كثر؛ فمصر مطمع لقوى عديدة، وهي مفتوحة من الغرب والجنوب، على بلدين تعج بفوضى السلاح، وأما الحدود الشرقية، فهي مواجهة لعدو تاريخي متربص بها، ولن يكون سعيداً، وهو يراها تتحول ديمقراطياً، وتنهض لتبني الأمجاد. ولن تجد، وأنت تبحث عمن أطلق الكلمة الأولى أو الرصاصة الأولى، إلا ناراً قد اشتعلت، ولا تجد من يخمدها.

وقد لا يخلو هذا السيناريو، من الاشتباكات والصدامات الدينية، فتفتح الأبواب للأجنبي للتدخل "الإنساني" لحماية الأقليات، وربما تبدأ الأفكار التآمرية في التفاعل، فتخرج من الأدراج للعلن ملفات وخطط لتقسيم مصر، سمعنا وقرأنا عنها، في غير مرة، دون أن نعيرها اهتمام يُذكر (دولة للأقباط وأخرى لأهل النوبة)، وفق رؤية "برنارد لويس" صاحب نظرية "الاحتواء المزدوج"[(٢)]. وقد يؤدي انتهاك القانون، وتردي الأوضاع الاقتصادية، إلى زيادة احتمال سيناريو "الدولة الفاشلة"[(١)].

---

(١) شفيع بومنيجل، "الانتفاضات العربية: محاولة لفهم الدوافع واستشراف المآلات". مرجع سابق، ص ٢٣٩.

(٢) "برنارد لويس" هو وهو مستشرق بريطاني الأصل، يهودي الديانة، صهيوني الانتماء، أمريكي الجنسية. خبير في التاريخ والدراسات الشرقية الإفريقية. كتب "لويس" كثيراً وتداخل في تاريخ الإسلام والمسلمين، حيث اعتبر مرجعاً فيه، وكتب في التاريخ الحديث، نازعاً النزعة الصهيونية التي يصرح بها ويؤكدها. وقد وفر المؤرخ البارز، الكثير من الذخيرة الأيدلوجية لإدارة بوش في قضايا الشرق الأوسط، والحرب على الإرهاب، حتى أنه يعتبر بحق منظراً لسياسة التدخل والهيمنة الأمريكية في المنطقة. رغم أن مصطلح "صدام الحضارات" يرتبط بالمفكر المحافظ "صموئيل=

وأما على صعيد السياسة الخارجية، فواضح أن مصر في هذا السيناريو الكارثي، ستدخل في كبوة داخلية كبرى تنهك قواها، وتفت من عضدها، وبالتالي ليس من المتوقع، أن يكون هنالك اهتماماً يُذكر بالشؤون الخارجية عموماً، طالما أن حالة الانقسام الداخلي، هي السائدة في المشهد السياسي المصري، وهو السيناريو الذي أسماه محمد عبد السلام بـ"سيناريو المستعمرة"[٢]، فتتداعى عليه الأكلة. وهذا بدوره سيلقي بظلاله على القضية الفلسطينية، والمنطقة العربية برمتها. والأكثر خطورة من ذلك، أن مصير الجيش المصري سيصبح على المحك، في حال استمرت الفوضى الأمنية والاحتراب الداخلي؛ إنه قلقٌ مبررٌ جداً، في ظل ما تعيشه المنطقة العربية في وضعها الراهن؛ فالجيش العراقي تم تفكيكه منذ سنوات، والجيش السوري يتم تدميره، ولم يعُد هنالك جيش ليبي بعد الثورة، بما يعني أن الجيش المصري أصبح هو الجيش الوحيد –حتى الآن– المتماسك والقوي، الموجود في قلب المنطقة العربية، والقادر على تحقيق توازن استراتيجي في المنطقة، والوقوف في وجه إسرائيل، وبالتالي، فإن الخشية هنا، أن يكون الجيش المصري هو المستهدف، من خلال توريطه في مواجهات داخلية، تشبه إلى حد ما حرب العصابات.

وإجمالاً يمكن القول، إن مصر ما بعد الثورة، معرضة لأكثر من سيناريو، ومرشحة للمضي في أكثر من مسار، وما يرجح كفة أحدهم، هو رشادة الأطراف الفاعلة، ومدى استعداد التيارات والنخب السياسية المصرية، للتعاطي بجدية ومسئولية، مع المرحلة الحرجة التي تعيشها البلاد، كما أن المشهد العام لن يكون معزولاً عن بعض التدخلات الإقليمية والدولية. ورغم صعوبة التنبؤ، في هذه اللحظة الراهنة، بحدوث سيناريو واحد من تلك السيناريوهات أو المسارات، إلا أن الباحث يعتقد هنا، أن **السيناريو الأول (مصر الناهضة)**، مفرط في التفاؤل، ورغم أنه سيناريو مُحبّذ ومرغوب، إلا أنه صعب الحدوث، على الأقل في المدى المنظور، لما عُرف عن الإخوان المسلمين من عدم قبول الآخر، ومن سابق الخبرة عن طريقة أدائهم في الحكم، في أكثر من بلدٍ عربي، لا سيما وأن تجربتهم السياسية في حكم مصر ما زالت ناشئة، فهم سيعملون على حشد إمكانياتهم، واستنفاذ طاقتهم بالحد الأقصى، للإستئثار بالحكم والتمسك به إلى النهاية، وبالتالي، فلن يكون هنالك فرصة حقيقية للتوافق المجتمعي، والشراكة الوطنية.

=هنتينجتون"، فإن "لويس" هو من قدم هذا التعبير أولاً إلى الخطاب العام. وظل لويس على مدى سنوات "رجل الشئون العامة"، كما كان مستشاراً لإدارتي بوش الأب والابن. في عام ٢٠٠٦ كرمه "ديك تشيني" نائب الرئيس بوش الابن، مكلفاً إياه مستشاراً لوزير الدفاع لشئون الشرق الأوسط. وقد وضع لويس مشروعاً متكاملاً، يهدف إلى تقسيم وتفتيت العالم العربي–الإسلامي، ضمن خطة أسماها نظرية "الاحتواء المزدوج".

(١) تُعرف "الدولة الفاشلة" بأنها الدولة التي تفقد فيها الحكومة المركزية احتكارها لحق استخدام العنف المشروع في إقليمها، والذي هو من الوظائف الرئيسية للدولة، وبدونه لا يمكن تحقيق وظائف الدولة الأخرى. وهي الحالة التي تضحى فيها الدولة عاجزة عن أداء وظائفها، نتيجة انهيار أو تفكك هياكل الدولة، وفقدها شرعيتها، مع انهيار القانون والنظام السياسي بأكمله؛ المرجع: (Michael Ignatieff, "Intervention and State Failure", *Dissent Magazine*, Winter 2002, P. 118.).

(٢) محمد عبد السلام، "إقليم بلا نظام: البحث عن مفاتيح لفهم مستقبل منطقة الشرق الأوسط". مرجع سابق، ص ٩.

أما **السيناريو الثالث (الاحتراب الداخلي)**، فهو أيضاً في تصور الباحث، يبدو مستبعداً –حتى الآن–، ذلك أن أي حالة من الفوضى في مصر، بعمقها الحضاري، وثقلها الديمغرافي، وموقعها الجيواستراتيجي، يُخشى أن تنعكس على الإقليم ككل، فتسود حالة من الفراغ أو الفوضى العارمة، أو الفجوة العميقة، التي ربما تتسبب في حدوث مواجهات إقليمية عنيفة، "وصفتها الدوائر الغربية بسيناريو يوم القيامة (Doomsday)"[١]. لذلك، فلن يُسمح لمصر (إقليمياً ودولياً)، أن تنزلق إلى هذه الهاوية، أولخيار "ثورة الجياع"، لأنها تعني مزيد من الفوضى في المنطقة. وواضح أيضاً، أن الغرب عموماً والولايات المتحدة تريد حالة من الاستقرار في مصر، صحيح أنها لا ترغب بأن ترى مصر دولة قوية في المنطقة، إلا أنها في ذات الوقت، لا تريد انهيار الدولة المصرية، بما يعني فوضى أمنية في كل الإقليم، وهذا بدوره سينعكس سلباً على أمن إسرائيل. ويدعم هذا الرأي، قول عصمت سيف الدولة: إن الأمريكان يريدون مجتمعاً مستقراً بنسبة ما، ويعتمد عليهم دائماً، ويستشهد بتصريحات رسمية أعلنتها وزارة الخارجية الأمريكية، على لسان "فيكتوريا لولاند" بأن: "الولايات المتحدة الأمريكية ستظل هي الضامن الأول لاستقرار مصر المالي حد الكفاف، ولن نسمح لها بأن تنهض، ولكننا أيضاً من ناحية أخرى لن نسمح أبداً بأن تجوع"[٢]. إذن، وفقاً لهذا السيناريو يرى الباحث، أنه يُراد لمصر أن تسير وفق "نظرية الطفو"؛ بحيث لا تغرق، وفي نفس الوقت لا تكون قادرة على العوم والسباحة.

يبقى إذن، السيناريو الأرجح، هو **السيناريو الثاني (الإبقاء على الوضع الحالي)** باشتقاقاته ومساراته المتعددة، أي وجوب الانتظار لجولة الحسم في الانتخابات القادمة، في معركة الرئاسة والبرلمان، سواءً جاءت الانتخابات مبكرة نتيجة لتنحي الرئيس مرسى، أو باستكمال مدته القانونية. وهو سيناريو واقعي جداً، وقابل للتحقيق في المدى الزمني المنظور، حيث يوجد رئيس مدني ثوري، وبرلمان مختلط لا تتحكم فيه أغلبية من طيف واحد (مدنية أو إسلامية)، وحكومة ائتلاف وطني، تضم أغلبية الأحزاب السياسية. وهذا السيناريو، هو أفضل الأسوأ ضمن رزمة السيناريوهات السيئة؛ ومعنى ذلك، أن مصر عليها أن تنتظر لشهور أو لسنوات، حتى يتشكل معالم نظام سياسي جديد، يستطيع أن يبدأ مشواره من جديد، سعياً لاستكمال أهداف الثورة المحتجزة، حينها يمكن أن تنهض مصر من عثرتها، وتستطيع أن ترسم سياستها الداخلية والخارجية، بما يلبي تطلعات الشعب المصري والأمة العربية، وهذا –بالطبع– سيعود بمردود إيجابي على القضية الفلسطينية.

---

(١) أبو بكر فتحي الدسوقي، "عالم مختلف.. الشرق الأوسط في مرحلة "ما بعد الثورات"". مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، السنة ٤٧، العدد (١٨٥)، يوليو ٢٠١١، ص ٥٣.

(٢) عصمت سيف الدولة، في مقابلة معه، مرجع سابق.

إن هذا التكييف للثورة وأهدافها، هو المستقبل المُؤَمّل فيه، لتحقيق دولة مدنية حديثة وقوية، تليق بحجم التضحيات، التي قدمتها وما زالت تقدمها مصر، وإلا سيكون البديل هو الكارثة بعينها! وهذا كله في رحم الغيب.

وخلاصة القول، إن هذه السيناريوهات تبدو وكأنها تقع على متصل (الاستقرار – الفوضى)، يمثل طرفه الأول السيناريو الأكثر انسجاماً، مع فكرة التحول الديمقراطي الحقيقي (الدولة المدنية)، ويمثل طرفه الثاني السيناريو الأكثر إثارة للجدل (الاحتراب الداخلي والتقسيم والدولة الفاشلة)، وما بين هاتين النقطتين، هناك عدد آخر من السيناريوهات، التي تقف في منطقة وسط بينهما.

وهنا يتوجب القول، إن هذه السيناريوهات والمسارات المختلفة، لا تمثل بدائل لبعضها البعض؛ بمعني، أن وجود أحدها لا يلغي الباقي بالضرورة، وإنما يمكن أن تشهد مصر سيناريوهات مختلفة في فترات زمنية مختلفة، أو قد تشهد أشكالاً متناثرة من عدة سيناريوهات، أو قد تشهد مناطق مختلفة في مصر سيناريوهات مختلفة. لكن الأمر المؤكد، أن أي سيناريو مستقبلي بشأن التطور السياسي في مصر، لن يخلو من دور المؤسسة العسكرية، حتى ولو بدا دورها غير مباشر. وفي كل سيناريو من هذه السيناريوهات، سيكون شكل النظام السياسي مختلف، وستكون ارتباطاته بالسياسة الخارجية لها وضع مختلف، وشكل مختلف، لكن النتيجة المحسومة بالتأكيد –بصرف النظر عمن سيحكم مصر في المرحلة اللاحقة– أن مصر قد تغيرت، وأنها لن تعود إلى ما كانت عليه، وفي كل الأحوال، سوف يكون لتلك التطورات الداخلية، انعكاسات مباشرة على القضية الفلسطينية.

المبحث الثاني: الانعكاسات المستقبلية للثورة المصرية على القضية الفلسطينية

لعل أحد أبرز الاستنتاجات المستمدة من استقراء دروس التاريخ السياسي للمنطقة العربية، في القرن العشرين، يتمثل في أن تاريخ وتطور النظام العربي في مختلف مراحله، لا يمكن فهمه بمعزل عن القضية الفلسطينية، كما أن تاريخ وتطور القضية الفلسطينية، يصعب فهمه أيضاً بمعزل عن فهم تاريخ وتطور النظام العربي. ولهذا قيل: إن العلاقة بين النظام العربي والقضية الفلسطينية قوية ومتبادلة، للدرجة التي يصعب فيها معرفة أيهما المتغير الأصيل، وأيهما المتغير التابع(١). لذلك، فإن أيٍّ من تلك السيناريوهات والمسارات السابقة، سوف تؤثر –بلا شك– سلباً أو إيجاباً، على توجهات مصر الخارجية عموماً، وتجاه الصراع العربي الإسرائيلي خصوصاً. وهنا، يمكن استشراف بعض التصورات المستقبلية "المحتملة"، لتوجهات مصر "الجديدة"، حيال العلاقة مع إسرائيل، وملف التسوية الفلسطينية، وما يتعلق بالشأن الفلسطيني الداخلي، على المدى المنظور.

---

(١) محمد جمعه، **العلاقات العربية–الفلسطينية: مستجدات ما بعد الثورة**. مرجع سابق، ص ٣.

المطلب الأول: مستقبل العلاقات المصرية الإسرائيلية

في ظل التحولات الكبرى التي تجرى في المنطقة العربية (تحديداً في مصر وسوريا)، يبدو من الطبيعي أن يشهد الصراع العربي–الإسرائيلي تحولاً، وإعادة تشكُّل من جديد، كما حدث مع كل التحولات التاريخية الكبرى في المنطقة. وفي حالة السيولة السياسية التي تعيشها المنطقة العربية، مع حالة الضبابية التي تحيط بمستقبل مصر، يبدو الصراع العربي–الإسرائيلي مفتوح على كل الاحتمالات، ومع كل سيناريو أو مسار متوقع، تزداد حالة عدم اليقين، وتصبح كل التقديرات الاستراتيجية مجرد تخمينات، قد تصيب وقد تخطئ. ويرى الباحث، أن التجربة الإخوانية مازلت تحت الاختبار، وبحكم الثقل الجيواستراتيجي لمصر، فإن تجربة التحول الديمقراطي، ستكون بالتأكيد تحت المجهر الغربي، وبذلك سيحرص الإخوان المسلمين –على المدى المنظور على الأقل– على تجنب الاصطدام، أو الاحتكاك، أو حتى الخروج عن النسق الأمريكية والغربية عموماً، سعياً منهم لإنضاج وإنجاح تجربة الحكم الوليدة. وهنا، يمكن استشراف مستقبل العلاقات المصرية الإسرائيلية، من خلال:

أولاً: مستقبل معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية

يبدو أن معاهدة السلام المصرية–الإسرائيلية، ستظل على الأرجح قائمة على حالها، على المدى المنظور والمتوسط، وهذا يعود لعدة أسباب، أهمها:

١) أن السلام مع إسرائيل يشكل ركيزة أساسية، في تصورات ومدركات النخبة السياسية المصرية، بصرف النظر عن الخلفية الفكرية، أو العقائدية لتلك النخبة، بحيث يكاد يوجد شبه إجماع لدى النخبة السياسية، بأن خيار الحرب مع إسرائيل أصبح أمراً مستثنى(١). ويتضح من كل التصريحات، التي صدرت وتصدر عن القيادة السياسية، أنها تشير بوضوح، لالتزام مصر بالمعاهدات الدولية، التي وقعتها مصر، ومن ضمنها بالطبع معاهدة السلام مع إسرائيل. وحتى بعد صعود الإخوان لسدة الحكم، لا يوجد –حتى الآن– ما يؤشر على رغبة مصر في إلغاء الاتفاقية، أو حتى تعديل بعض بنودها.

٢) لقد استفاد كلا البلدين (مصر وإسرائيل) إلى حد بعيد من تخفيض النفقات العسكرية، الناتجة عن التخفيض الجوهري، في حالات التأهب العسكري، أو الطوارئ تجاه بعضهما البعض(٢).

---

(١) هذا ما أكده كل القيادات الحزبية والنخب الأكاديمية والمهتمين بالشأن السياسي المصري في مقابلاتهم مع الباحث.

(٢) عمرو زكريا خليل (معدا)، **الثورة المصرية ومستقبل العلاقات المصرية الإسرائيلية وانعكاساتها على القضية الفلسطينية**. منتديات الوحدة العربية، ص ٦. متوفر على الرابط (http://www.arab-unity.net/up/uploads/files/unity-2fed92fe39.pdf) 14.9.2011.

٣) تفيد السوابق التاريخية، بأن اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية قد صمدت لأكثر من ثلاثة عقود، رغم حالات التوتر والصراع بين العرب وإسرائيل. وحتى في مرحلة ما بعد الثورة فقد تم تجاوز الخلاف، حول حادث مقتل الجنود المصريين، ومحاصرة مبنى السفارة الإسرائيلية في القاهرة، وتم الاكتفاء بتقديم إسرائيل الاعتذار.

٤) إن ظروف المرحلة الانتقالية، والأوضاع الاقتصادية، التي تمر بها مصر، ستدفعها للتمسك والالتزام أكثر بمعاهدة السلام، حرصاً منها على استمرار التأييد السياسي للنظام الجديد، من قبل الغرب والولايات المتحدة، ولضمان حصوله على قرض صندوق النقد الدولي.

٥) رغم أن الإخوان المسلمين محكومين للجانب العقائدي، فإنهم في الجانب العملي، سيعملون على المحافظة على الوضع القائم؛ فتلاحظ مثلاً أن الرئيس مرسي لم يذكر في أيٍّ من خطاباته كلمة إسرائيل، فهم يتعاملون مع إسرائيل كنجاسة قومية، ويصعب عليهم الخروج عن هذا الخط، وإلا كان الانقلاب عليه من نفس المعسكر الإسلامي، إلا أن عناصر التواصل والاستمرارية (Continuity) في السياسة الخارجية المصرية، أكبر بكثير من عناصر التغير[١].

٦) وأما عن ردِّ الفعل الإسرائيلي، فيمكن استعراض أهمها عبر تصريحات عاموس جلعاد، رئيس القسم الأمني والسياسي في وزارة الدفاع الإسرائيلية: "بأن معاهدة السلام مع مصر، لن يتم تعديلها إلا بالتوافق بين الطرفين". وفي تصريح لنتنياهو، قال فيه: "بأن أي تعديل في المعاهدة، ولو ضئيل، قد يقود إلى تقويضها بالكامل، كما أنه يؤثر سلباً على قدرة إسرائيل، على توقيع اتفاقات مماثلة مع دول عربية أخرى مستقبلاً"[٢].

٧) يرى بعض الباحثين الإسرائيليين، أن الإخوان ليسو صادقين في توجهاتهم، للمحافظة على اتفاقية السلام مع إسرائيل؛ "فعندما يتحدثون إلى العالم الغربي، فالحكومة المصرية بقيادة الإخوان المسلمين، تُطنب بالحديث عن التزامها بمعاهدة السلام مع إسرائيل، ومع ذلك فإن جماعة الإخوان المسلمين، بقيادة الرئيس محمد مرسي، لا تخفي رغبتها في إلغاء المعاهدة في حديثها الداخلي مع عناصرها. وفي حين أن الصراع العسكري مع مصر ليس من المرجح في المستقبل القريب، إلا أن الخطاب المعادي لإسرائيل، النابعة من كبار قادة الإخوان، يجب أن يؤخذ على محمل الجد"[٣].

٨) ثمة إجماع بين النخبة الإسرائيلية على أن العلاقات المصرية–الإسرائيلية، التي وصفت على

---

(١) عبد المنعم سعيد، في مقابلة معه، مرجع سابق.

(٢) في تصريحات لنتنياهو نشرت في صحيفة هاآرتس ١٧/١٠/٢٠١٢.

(٣) Liad Porat , "The Muslim Brotherhood in Egypt and Its True Intentions Towards Israel", *Perspectives Paper*, No. 192, Begin-Sadat Center for Strategic Studies, Bar-Ilan University, December 10, 2012. Available at: (http://www.biu.ac.il/SOC/besa/docs/perspectives192.pdf) 12.3.2013.

مدى العقود الماضية، بأنها "سلام بارد"، سوف تتعرض لمزيد من "البرودة" في السنوات المقبلة، وأن الأزمات العنيفة سوف تلاحقها. غير أن النخبة الإسرائيلية أو أغلبيتها الساحقة، لا تتوقع أن تندلع حرب بين مصر وإسرائيل، على المدى المنظور (من ٥ إلى ١٠ سنوات)(١).

٩) إن مستقبل اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية، سيعتمد في المستقبل على: **أولاً** مدى التحولات السياسية في مصر، والتوظيف الانتخابي لدعوات مراجعة العلاقات المصرية الإسرائيلية، وتقليصها لأدنى المستويات، في ظل تحكم الشارع في مواقف القوى السياسية قبيل انتخابات برلمانية فاصلة. **وثانياً** نطاق التحولات في السياسة الخارجية المصرية، واحتمالات تغير مسار العلاقات مع الأطراف الإقليمية المعادية لإسرائيل، لا سيما إيران. **وثالثاً** توجهات الرأي العام في الدولتين حيال اتفاقية السلام(٢).

ثانياً: مستقبل التعاون الأمني العسكري بين مصر وإسرائيل

١- **أمن الحدود:** أدى تصاعد تهديدات الجماعات المسلحة في سيناء، لإثارة الضغوط الإسرائيلية على مصر، لاستعادة ضبط الحدود في إطار الالتزام باتفاقية السلام، في ظل اتهامات إسرائيلية لمصر بتعمد تراخي الإجراءات الأمنية، لاعتبارات سياسية في إطار العلاقات الوثيقة بين الإخوان المسلمين وحركة حماس، والضغوط المصرية لإجبار إسرائيل لتعديل اتفاقية كامب ديفيد، بما أدى لتحويل سيناء لبؤرة تهديدات أمنية، على حد تعبير إيهود باراك. وفي السياق ذاته، أثار طرح مصر، مزايدة عالمية للبحث عن الغاز والبترول في المياه الإقليمية الاقتصادية، مخاوف جديدة، من احتكاكات مع أنشطة الاستكشاف الإسرائيلية في المناطق الحدودية، بما يصعد الجدل المستقبلي، حول ترسيم الحدود المائية بين الدولتين(٣).

٢- **التوازن العسكري:** تصاعد القلق الإسرائيلي من واردات الأسلحة المصرية، لا سيما استيراد مصر لغواصتين من طراز ٢٠٩ من ألمانيا، وفشل حملة الضغوط الدبلوماسية على الحكومة الألمانية، لعدم المصادقة على الصفقة، تحت ذريعة الأوضاع التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، على الرغم من امتلاك إسرائيل غواصات من طراز دولفين الأكثر تطوراً. لكن الأهم من ذلك، أن الولايات المتحدة يمكنها أن تعمل ككابح للقدرات العسكرية المصرية، ولن تقدم لها أية موارد جديدة، إذا أقدمت مصر على خرق معاهدة السلام مع إسرائيل، وحتى في حالة ظهور مورد جديد، فإن الأمر

(١) سعيد عكاشة، "المراقب: إسرائيل في مواجهة الواقع الجديد في الشرق الأوسط". مجلة السياسة الدولية، السنة ٤٧، العدد (١٨٥)، مؤسسة الأهرام، يوليو ٢٠١١، ص ٧١.

(٢) محمد عبد الله يونس، "حدود ومآلات التغير في العلاقات المصرية الإسرائيلية". مرجع سابق.

(٣) المرجع السابق.

سيحتاج ربما لجيل كامل، حتى يصبح الجيش المصري قوة مؤثرة عسكرياً، تستخدم أنظمة تسليح جديدة. بما يضمن لإسرائيل أن مصر لن تشكل خطراً عسكرياً، قبل مرور عدة سنوات على الأقل[١].

٣- **الوضع الأمني في سيناء:** يرى بعض الخبراء الإسرائيليين: "أنه تحت الضغط، ربما تجبر إسرائيل على إعادة الاستيلاء على أجزاء من سيناء، أو إجراء ترتيبات جديدة، تشمل تعديل ملحق معاهدة السلام مع مصر، بحيث تدفع الأخيرة بقوات عسكرية أكثر إلى سيناء، لتأمين مصلحة (مصرية- إسرائيلية)، وإنهاء الفوضى، وإرساء دعائم النظام والأمن"[٢]. ومنهم من وجّه النصح، بضرورة "أن تتحلى الحكومة الإسرائيلية بالحصافة، وألا تسمح لنفسها بالانجرار وراء الاستفزازات، التي تهدف إلى دفع القوات الإسرائيلية نحو مواجهة في سيناء"[٣]، ومنهم من يرى: "أن الحديث عن تطوير سيناء، والدفع بالجيش المصري إليها، هو نتيجة لرغبة الإخوان المسلمين، في سياق صراعها مع إسرائيل"[٤]. والحاصل، أنه يوجد بالفعل تقدير عام (قديم في الواقع)، من جانب مؤسسات الأمن المصرية، بأن الترتيبات الأمنية الملحقة بمعاهدة السلام، تتطلب إعادة نظر، وبالتالي توجد داخل مصر ضغوط وقناعات، سوف تدفع على الأقل في اتجاه تعديل تلك الملاحق. لكن الأهم من تلك الضغوط، هو أن الوضع الأمني في المنطقة "ج"، قد أصبح شديد التعقيد، على النحو الذي يتطلب بالفعل إنهاء الترتيبات القديمة، التي حكمت التعامل معها، والتي أدت إلى تقلص القدرة على ضبط الأمن فيها، بما أدى إلى الإضرار بالطرفين الرئيسيين للمعاهدة[٥]. ويظل الخيار الأكثر ملاءمة في الوقت الراهن، وفقاً لمعطيات الأمور، هو تعديل الشق المتعلق بالترتيبات الأمنية -على غرار ما حدث عام ٢٠٠٥- لاسيما وأن ما يحدث في سيناء الآن، هو فرصة لتتقدم مصر بطلب لتعديل هذا الجزء من الاتفاقية، استناداً لنص المادة الرابعة بها، بما يسمح لمصر بنشر مزيد من القوات في

---

(١) محمد جمعه، **العلاقات العربية-الفلسطينية: مستجدات ما بعد الثورة**. مرجع سابق، ص ١٢.

(٢) Efraim Inbar, "The 2011 Arab Uprisings and Israel's National Security", *Mideast Security and Policy Studies*, No. 95, The Begin-Sadat Center for Strategic Studies, Bar-Ilan University, February 2012. Available at : (http://www.biu.ac.il/SOC/besa/MSPS95.pdf) 19.11.2012.

(٣) Oded Eran, "Egypt: An Era of Uncertainty", *INSS Insight*, No. 349, 27/6/2012. available at: (http://www.inss.org.il/upload/(FILE)1340789113.pdf) 13.10.2012.

(٤) Liad Porat , "The Muslim Brotherhood in Egypt and Its True Intentions Towards Israel", Op. Cit.

(٥) محمد عبد السلام، "الاختبار الأول: إلى أين سيصل توتر العلاقات المصرية- الإسرائيلية؟"، مجلة السياسة الدولية، الموقع الالكتروني، ٢٠١١/٨/٢٧. على الرابط التالي (http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/2126.aspx) 16.2.2013.

سيناء، وبحيث تتمكن من فرض سيطرتها الأمنية عليها، وغلق الباب أمام الحجج والذرائع التي تستخدمها إسرائيل، للتعدي على السيادة المصرية في سيناء بين الحين والآخر. أما في حالة رفض إسرائيل التفاوض على مثل هذا التعديل، فسيظل الخيار، هو إعمال نص المادة السابعة من الاتفاقية، فيما يتعلق باللجوء إلى التحكيم الدولي[١].

٤- **السلاح النووي الإسرائيلي:** وثَمة مصدر آخر للتوتر والقلق الأمني، وهو السلاح النووي الإسرائيلي. فتلك الأسلحة تضيف أبعاداً خطرة لمشكلتي الصراع والتسلح الإقليميين؛ فالتقديرات السائدة حول الأوضاع النووية، تشير إلى امتلاك إسرائيل لترسانة نووية متوسطة، يقدر حجمها ما بين (١٠٠-٢٠٠) رأس نووي على الأقل، رغم عدم إعلانها رسمياً عن امتلاكها أسلحة نووية[٢]، كما واعتمت إسرائيل استراتيجية نووية معقدة منذ امتلاكها للأسلحة النووية، تقوم على مبدأ "الغموض النووي"[٣]، صحيح أن إسرائيل لم تستخدم السلاح النووي طيلة حروبها مع العرب، لكنها تظل قوة حاسمة يتم الاحتفاظ بها ضمن سيناريو "الملاذ الأخير"، في حال تعرض وجودها للخطر[٤]. وقد تدفع التطورات السياسية الحالية في الشرق الأوسط، إلى الربط بين عملية السلام الإسرائيلية-الفلسطينية/العربية، وقضية الحد من التسلح التقليدي، وإخلاء الإقليم كله من أسلحة الدمار الشامل[٥]، فقد ضغطت مصر لفرض إجراءات السلامة النووية على المنشآت الإسرائيلية، خلال مؤتمر الوكالة الدولية للطاقة الذرية في ١٨ سبتمبر ٢٠١٢، وأعادت طرح مبادرتها لإخلاء الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل، وتلازم ذلك مع مخاوف إسرائيلية، عَبَّر عنها "شاؤول يشاي"، نائب رئيس مركز الأمن القومي الإسرائيلي السابق، من اتجاه مصر لإحياء برنامج نووي عسكري، اتساقاً مع المواقف المعلنة لقيادات وكوادر جماعة الإخوان المسلمين، التي ينتمي إليها الرئيس مرسي[٦]. وبعبارة أخرى، فقد

(١) يسرا صلاح، "القواعد القانونية لتعديل المعاهدات الدولية مع التطبيق على معاهدة السلام المصرية-الإسرائيلية". مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، السنة ٤٧، العدد (١٨٦)، أكتوبر ٢٠١١، ص ٢٠.

(٢) محمد عبد السلام، **المتاهة: مشكلة إقامة منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط.** مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٦، ص ١٢.

(٣) إدوين كوشان، **غموض متعمد: تحليل الإستراتيجية النووية الإسرائيلية.** سليلة ترجمات سياسية غير الدورية، مكتبة د. محجوب عمر الخاصة، القاهرة، ١٩٩٨، ص ١٤٠.

(٤) أحمد عبد الحليم، "الحد من التسلح في مفاوضات السلام"، (في) مصطفي علوي (محررا)، **المفاوضات العربية-الإسرائيلية ومستقبل السلام في الشرق الأوسط.** مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٤، ص ٣٥٢.

(٥) محمد قدرى سعيد، "تحت الاختبار: مستقبل العلاقات المصرية-الإسرائيلية". مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، السنة ٤٧، العدد (١٨٦)، أكتوبر ٢٠١١، ص ١٣٩.

(٦) محمد عبد الله يونس، "حدود ومآلات التغير في العلاقات المصرية الإسرائيلية". مرجع سابق.

يغدو منطق التفاعل الإقليمي في الشرق الأوسط، خلال الحقبة المقبلة: "إما أن نكون جميعاً نوويين أو لا"[١]. وبالتالي، إما أن تسعى الجمهورية الجديدة في مصر، لدخول النادي النووي العسكري، في ظل احتفاظ إسرائيل بترسانتها النووية، وسعي إيران لتطوير برنامج نووي وصاروخي، ذي أبعاد عسكرية، وإما أن تستمر مصر، في سعيها لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، في الشرق الأوسط، ذلك السلاح الذي يجعل من إسرائيل، الدولة الأهم في المنطقة، بما يؤثر على دور مصر الإقليمي.

ولكن في المقابل، توجد عدة عناصر تطمئن إسرائيل نسبياً، على أن ثمة قيوداً، تحول دون تحول مصر في المدى المنظور إلى طرف مناوئ لها، أو أن تؤدي أية أزمات مقبلة معها، إلى حالة عداء كامل، وذلك لأسباب عدة، منها: إن احتمالات انشغال مصر بشئونها الداخلية، ستتزايد تحت ضغط المشكلات الاقتصادية–الاجتماعية، إلى جانب محاولات استعادة الأمن في الداخل، وسيؤدي ذلك حتماً لمحاولة التقليل من الاشتباك في علاقات صراعية في الخارج[٢]. ويعزز هذا الطرح، ما ورد من تصريحات لمسئولين كبار في المنظومة الأمنية الإسرائيلية، بالقول: "إن العلاقات الدبلوماسية بين الجانبين الإسرائيلي والمصري بدأت تنعكس بشكل إيجابي، خاصة بعد انتهاء عملية (عامود السحاب)، والعملية التي أودت بحياة ١٦ جندياً مصرياً في أغسطس من العام ٢٠١٢، ولم تدخل إلى قطاع غزة صواريخ بعيدة المدى، كما أن عمليات إدخال السلاح قد انخفضت بشكل ملحوظ خلال تلك الفترة". وتابع المسؤول الإسرائيلي قائلاً: "إن الجيش المصري والأجهزة الأمنية في مصر، قد أبدت استعدادها للتعاون الكبير والمشترك مع الإسرائيليين"، لافتاً إلى: "أن الفترة الماضية شهدت تحسناً كبيراً في العلاقات بين الجيشين المصري والإسرائيلي، من ناحية التنسيق الأمني"، واصفاً تلك العلاقات بـ"شهر العسل"[٣]، بما يشي بأن العلاقات الأمنية المصرية الإسرائيلية، سوف تستمر على حالها، رغم الرفض الشعبي لها.

ثالثاً: مستقبل التعاون التجاري بين مصر وإسرائيل

يُثار الحديث هنا، عن مستقبل اتفاقية الكويز، التي كانت محل انتقاد واسع في الأوساط الشعبية والحزبية المصرية. إلا أن المعطيات الحالية تشير إلى استمرار تلك الاتفاقية في المستقبل؛ فقد كان وزير التجارة والصناعة المصري حاتم صالح، قد أكد، في نوفمبر ٢٠١٢: "أن مصر طلبت تعديل الاتفاقية، بتخفيف نسبة المكون الإسرائيلي من ١٠،٥% إلى ٨%، وأن الجانب الإسرائيلي وعد بالرد على هذا

---

(١) محمد بيلي العليمي، "العودة: الدور الإقليمي لمصر بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١". مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، السنة ٤٧، العدد (١٨٥)، يوليو ٢٠١١، ص ٦٩.

(٢) سعيد عكاشة، "المراقب: إسرائيل في مواجهة الواقع الجديد في الشرق الأوسط". مرجع سابق، ص ٧١.

(٣) "تل أبيب تصف العلاقات الأمنية مع القاهرة بأنها شهر عسل". القدس العربي، لندن، ٢٠١٣/٤/١٢.

الطلب خلال شهر"، مشيراً إلى: "أنه في حالة الرفض، فإن مصر لديها من وسائل الضغط والتفاوض، ما يجعلها تحصل على ما تراه يحقق مصالحها الوطنية"[١]. وفي الأسبوع الأول من يناير ٢٠١٣، زار وفد مصري رسمي واشنطن، للتفاوض مع إسرائيل والولايات المتحدة، على توسيع اتفاق الكويز، وتقليل نسبة المكون الإسرائيلي. وفي حوار مع وكالة "بلومبرج" الأمريكية المتخصصة في الاقتصاد، قال رئيس الوزراء المصري هشام قنديل: إن مصر ستفي بتعهدها فيما يتعلق بالاتفاق، الذي يفتح باب السوق الأمريكية لمنتجات مصرية، وقال قنديل بالنص: "إن أناساً كثيرين يصنعون عملاً ناجحاً منها، ونريد أن نكون متأكدين أننا نفعل الشيء الصحيح لهم لكي يزدهروا"[٢].

واضح، إذن، أن التعاون التجاري بين مصر وإسرائيل، سوف يستمر على حاله في المرحلة القادمة، في ظل حكم الإخوان، وأن كل ما تسعى له الحكومة المصرية، هو تحسين شروط التعاقد بينها وبين إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية. وعلى الرغم مما كان قد وجه سابقاً، من انتقادات لتلك الاتفاقيات من قبل المعارضة المصرية، في عهد مبارك، وعلى رأسهم الإخوان المسلمين، إلا أن شيئاً من تلك الانتقادات، لم يجد له سبيلاً لدى النظام المصري الجديد.

وخلاصة القول، إن اتفاقية السلام المصرية–الإسرائيلية سوف تستمر على حالها، إلا أن العلاقات المصرية الإسرائيلية في شقها السياسي، لن تعود إلى سابق عهدها، في ظل بيئة شعبية ورسمية محملة بنزوع ثوري للتغيير والتخلص من إرث نظام مبارك. كما أن التنسيق الأمني، سوف يستمر على حاله، وربما تزداد أهميته ويتطور بشكل ملحوظ تعويضاً لغياب الاتصالات السياسية المباشرة، وبسبب ما تشهده سيناء من توترات أمنية مستمرة على الحدود بين الجانبين. ورغم الحالة الشعبية المتنامية لمقاطعة التطبيع، إلا أن التعاون التجاري سيستمر على الأغلب، ذلك لأنه يمثل مصلحة اقتصادية لمصر.

المطلب الثاني: مصر ومستقبل عملية التسوية الفلسطينية–الإسرائيلية

لقد ظلت مصر على مدى العقود الماضية، هي الراعي الرئيسي لعملية التسوية السياسية الفلسطينية الإسرائيلية، وأما الآن، فيتمحور البحث حول دور مصر المستقبلي في عملية السلام على المسار الفلسطيني، خلال المرحلة الانتقالية، في ظل حكم الإخوان المسلمين، وعن رؤيتهم المستقبلية للحل، ودورهم فيه.

(١) على محمود، "مصر في انتظار رد إسرائيل على عديل اتفاقية الكويز الشهر الحالي". الأهرام المسائي، ٢ نوفمبر ٢٠١٢.

(٢) وائل جمال، "سراويل الكويز برعاية الإخوان". جريدة الشروق المصرية، ١٤ يناير ٢٠١٣.

أولاً: المقاربة المصرية لعملية التسوية

لعل أكثر الأسئلة إثارة للجدل، منذ اندلاع ثورة ٢٥ يناير، تلك المتعلقة بتأثير الثورة على المقاربة المصرية لملفي التسوية، والعلاقة مع إسرائيل. وعن حدود التغيير في المقاربة المصرية لعملية التسوية مع إسرائيل، تحديداً على المسار الفلسطيني، فثم وجهتا نظر في هذا المضمار؛ واحدة متفائلة بالدور المصري المستقبلي، وأخرى متشائمة.

فأما الاعتقاد المتفائل، فيتمثل في ربط الرئيس المصري بين استمرار اتفاقية كامب ديفيد وإقامة الدولة الفلسطينية، في حديثه لصحيفة نيويورك تايمز، الأمر الذي أُعتبر تحولاً جديداً في ثوابت السياسة الخارجية المصرية؛ إذ أكد مرسي على أن احترام اتفاقية السلام مع إسرائيل يتوقف على تطبيق نصوصها الخاصة، بمنح الحكم الذاتي للشعب الفلسطيني، ويرتبط بالتغير في الموقف المصري حيال الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة، وفك الحصار المفروض عليه، في إطار العلاقات الصاعدة بين مصر وحركة حماس التي تعتبرها تهديداً لأمنها(١). وفى سياق كهذا، لن تمارس مصر السياسات نفسها التي مارسها نظام مبارك، فيما يتعلق بملف المفاوضات والعملية السلمية برمتها، التي انطلقت منذ توقيع اتفاقات أوسلو. بل ستكون مصر أكثر حزماً من (مصر مبارك)، في دعم الحقوق الفلسطينية. كذلك من المرجح ألا تنسحب مصر من المبادرة العربية للسلام، لكنها ستكون أشد انتقاداً للممارسات العدوانية الإسرائيلية(٢).

وأما الاعتقاد غير المتفائل بالدور المصري بخصوص عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية، فينطلق من كون المفاوضات لها أصولها وفنونها وأعبائها، ويبدو أن النخب الجديدة الآن في مصر، لا تفضل التورط في هذا الموضوع، فهي تعتقد أن التورط فيه، سيجعلها تعيد إنتاج نظام مبارك، وبالتالي فهي لا تتحدث عن مفاوضات، ولا يوجد قناة اتصال سياسية مع الطرف الإسرائيلي، ويبدو أن فكرة المفاوضات ليست من أولويات القيادة المصرية الجديدة. ويعتقد أبو طالب: "أنه ماعدا قضية غزة الملاصقة لمصر، فلن تعمل القيادة المصرية الجديدة على مستوى القضية الفلسطينية، كما كان الحال عليه أثناء حكم مبارك"(٣). ويضاف إلى ذلك، أن الأوضاع التي تمر بها المنطقة مربكة جداً، فما يحدث في سوريا غير واضح، وما قد يحدث في الأردن، فالقضية ملتبسة، والأمر نفسه في لبنان، إذن فتطورات الأوضاع الداخلية للدول الأربعة المحيطة بإسرائيل، لا تتيح رؤية استراتيجية أبعد من شهرين إلى ثلاثة، وبالتالي كل المنطقة بالنسبة للقضية الفلسطينية، سوف تنتظر حتى انتهاء لعبة الكراسي الموسيقية،

---

(١) حديث للرئيس المصري محمد مرسي، في جريدة نيويورك تايمز، ٢٣ سبتمبر ٢٠١٢.

(٢) محمد جمعه، **العلاقات العربية-الفلسطينية: مستجدات ما بعد الثورة**. مرجع سابق، ص ٩.

(٣) حسن أبو طالب، في مقابلة معه، مرجع سابق.

وظهور ملامح نهائية للربيع العربي، فإذا اتضحت في إطار التوجه الأممي، فإن طبيعة القضية الفلسطينية ستتغير انطلاقاً من مصر، والعكس صحيح[١].

وأما عن وجهة نظر الإخوان المسلمين أنفسهم للحل، فيقول القيادي الإخواني محمود غزلان: "في الواقع، قد يكون من الصعب أن نقول الحل الآن، لكننا مع أن تصبح مصر قوية، وأن تستعين بأخواتها العربيات، وأن يحصل ضغط على هذا الكيان بشكل أو بآخر، حينها يمكن تحديد طرق حل المسألة، حسب الظروف الموجودة وقتها، أما الآن، فمن الصعب أن نحدد.. هدفنا ابتداءً، نريد أن نُحملها لكل المسؤولين، فهي ليست قضية الفلسطينيين وحدهم، وليست قضية مصر وحدها، بل هي قضية كل العرب والمسلمين"[٢]. وفي هذا الصدد، يرى اللواء عادل سليمان: أن خيار الحرب والسلام، كلاهما سقطا، والبديل هو التسوية مع الحفاظ على الحلم القومي، إلى أن يشاء الله، نعدّ له ونربي له الأجيال، وعندما يُمكِّننا الله في الأرض، الذي قد يستغرق ربما مئة سنة، أما الآن فعلينا أن نعمل مرحلياً، وفق ما هو متاح. وعن شكل هذا الحل، يقول سليمان: "وفق الممكن، هو تسوية طويلة الأمد، بحيث يمكن إيجاد حلول لبعض القضايا مع تأجيل بعض القضايا الأخرى العالقة. وهذا الشيء كي يتحقق، مطلوب أن تكون القيادة الفلسطينية غير قابلة للمزايدة عليها، وتحديداً من قِبل قيادة حماس، وبالتالي، لو أن حماس هي من يقود عملية التسوية هذه، فلن يستطيع أحداً أن يزايد عليها، لأنها هي من يقود المقاومة، وهذا لا يتعارض مع القوى الدولية"[٣].

واضح إذن، أن التيار الإسلامي لديه منطلق جديد، وهو فكرة "المدى البعيد"، بمعنى أن الموضوع ليس مؤجل سنة أو خمس سنين وإنما قد يؤجل قرن من الزمان، إلى حين أن ينجح المشروع الإسلامي، في فرض وإنجاح مشروعه في المنطقة، وخلق مجموعة من الدول المستقلة القوية، تستطيع فيما بعد أن تضع تصورات وخطط للمسألة الفلسطينية. وهذا المنحى –رغم وجاهته– لكن لا يمكن الادعاء بأنه مضمون في صحته. وعن ذلك، يقول الأزعر: "إذا تمَّ تمرير التسوية الفلسطينية في ظل هؤلاء، فسوف تثبت لفترة طويلة جداً (على الأقل ٣٠ أو ٤٠ سنة)، وبالتالي سيكون هناك نوع من أنواع الاستقرار (stability) في المنطقة، إذا مرت التسوية من تحت عباءة هؤلاء، لذلك هم يناورن بورقة المصالحة الفلسطينية، فهي رسالة للغرب، بأنهم هم القادرون على أن ينجزوا ملف المصالحة، وهم القادرون على أن

---

(١) عبد المنعم سعيد، في مقابلة معه، مرجع سابق.

(٢) محمود غزلان، في مقابلة معه، مرجع سابق.

(٣) اللواء/عادل سليمان، في مقابلة معه، مرجع سابق.

يُطوعوا ويُروّضوا حركة حماس والجهاد وليس أحداً آخر، وليس صواريخ إسرائيل، بل بكلمة من المرشد"[١].

وكانت تصريحات لعصام العريان، القيادي الإخواني، ونائب رئيس حزب الحرية والعدالة، حول عودة اليهود المصريين إلى مصر، قد أثارت جدلاً سياسياً واسعاً وذلك من أجل حل الصراع العربي- الإسرائيلي. وفي حين كانت الحكومات الليكودية، قد عمدت على مرّ السنوات الأخيرة إلى ربط حق العودة للشعب الفلسطيني، بحق اليهود في العودة إلى البلاد العربية، في محاولة لتعطيل حق العودة الفلسطيني، يأتي موقف العريان -وإن تمّ تبريره والتراجع عنه لاحقاً- ليكون أول عربي، يقبل بالمنطق التفاوضي الإسرائيلي، الذي لم تقبل به أي حكومة عربية من قبل[٢].

الدور القطري في عملية التسوية

ومن جانب آخر، تُثار الكثير من علامات الاستفهام، حول الدور القطري في ملف التسوية الفلسطينية، فثمة تطورات مثيرة، حدثت بعد صعود الإخوان للحكم في مصر، تشير إلى ترتيبات تجرى بين كل من قطر وما يطلق عليه "التنظيم الدولي للإخوان"، حول احتمال نهوض الجانبين -بدعم أمريكي وإسرائيلي- بمحاولة الضغط على الرئيس محمد مرسى، للسير نحو حلحلة السلام المعطل مع الفلسطينيين بمبادرة من التنظيم الدولي للإخوان. وترافق ذلك، مع عودة أنباء عن لقاءات سرية تجريها حماس مع إسرائيل في عواصم أوروبية، بدعم من دول عربية، وهو ما هدّد نبيل أبو ردينه، مستشار الرئيس الفلسطيني في ٦ نوفمبر ٢٠١٢، بفضحه بالأسانيد، فإذا أضفنا إلى ذلك زيارة أمير قطر لغزة، فإن سيناريو محدد يجرى العمل عليه، ويجمع كل هذه الأطراف، من أجل إدماج حماس في عملية التسوية، الذي يبدو أنه أصبح أمراً غير مستبعد، ويدور البحث هنا، عن دور مصر والرئيس محمد مرسى في هذا السيناريو ![٣].

ويبدو بوضوح، أن إسرائيل تحاول استثمار مشاعر الخوف التي يحسها الإخوان المسلمين في مصر حالياً، فبعد فشلهم وفشل الرئيس مرسى في تحقيق أي إنجاز اجتماعي واقتصادي، واحتمال فقدانهم الفرصة التاريخية التي حصلوا عليها بعد سقوط مبارك، فإن احتمالات إذعانهم للمشاركة في تحقيق سيناريو التسوية مع الفلسطينيين، عبر خطة "الدولة المؤقتة"، تحت مسمى "اتفاق هدنة طويل الأمد"، كما

---

(١) محمد خالد الأزعر، في مقابلة معه، مرجع سابق.

(٢) أسعد أبو خليل، "الإخوان ويهود مصر". جريدة الأخبار، العدد (١٨٩٩)، ٥ كانون الثاني ٢٠١٣. على الرابط (http://www.al-akhbar.com/node/174919) 5.5.2013.

(٣) سعيد عكاشة، "إسرائيل ومعضلة وصول الإخوان للحكم قي مصر". مختارات إسرائيلية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، العدد (٢١٦)، ديسمبر ٢٠١٢، ص ٧٥.

تطالب حماس، يبدو كبيراً، خاصة إذا ما كان الثمن الذي سيحصل عليه الرئيس محمد مرسي، نظير إسهامه في تحقيق هذا السيناريو، المزيد من الدعم السياسي والاقتصادي لمصر، بما يُمكِّن جماعة الإخوان المسلمين من البقاء في السلطة لفترة طويلة، دون خشية من هبات جماهيرية، تهدد باقتلاع حكم الإخوان الحالي. وهنا يبرز الدعم المالي القطري، كأداة لابتزاز الرئيس محمد مرسي، لتمرير مشروع هدنة العشرين عاماً، أو تدوير منصب المرشد العام للإخوان، وعدم قصره على مصر، من خلال التنظيم الدولي للإخوان، بما قد يكرس نهاية هيمنة مصر على القيادة الدولية للإخوان، كنوع من العقاب على عدم تعاونهم في مشروع التسوية[١].

وقد برز هذا الدور القطري بوضوح، من خلال تصريحات حمد بن جاسم، رئيس الحكومة القطري، خلال زيارة وفد جامعة الدول العربية للعاصمة الأمريكية واشنطن، في أواخر نيسان ٢٠١٣، وكانت لجنة مبادرة السلام العربية –التي ترأسها قطر– قد تبنت مبادرة تقرّ مبدأ "تبادل الأراضي" مع الاحتلال، التي رحب بها وزير الخارجية الأمريكي، جون كيري، واصفاً إياها بأنها "خطوة كبيرة إلى الأمام"، بينما رفضها نتنياهو، معتبراً أن الصراع ليس صراع أراضي، بل صراع على "يهودية الدولة".

وفيما يرى البعض، أن واشنطن تريد من قطر وتركيا، وربما من لجنة المتابعة العربية، السعي من أجل احتواء حركة حماس ضمن إطار التسوية، أو ضمان التزامها صفر معارضة، ولهذا فإن سخاء قطر واحتضانها لحركة حماس، ودفعها مئات الملايين، تحت عنوان إعادة إعمار قطاع غزة، لم يكن سخاءً مدفوعاً بالرغبة في دعم المقاومة وبرنامجها، إنما لتوظيفه في الوقت المناسب، لمساعدة حماس على دخولها في العملية السلمية[٢]، يرى البعض الآخر، أن هذا اللهث العربي، قد جاء نتيجة لجهد أميركي مكشوف، لمبادلة إسقاط نظام الرئيس السوري بشار الأسد، مقابل تسوية فلسطينية تحفظ ماء وجه العرب، الذين قبلت طليعتهم، بقيادة قطر، بمبدأ "تبادل الأرض" مع إسرائيل، فيما وصف بـ"وعد بلفور جديد"، أطلقه العرب أنفسهم هذه المرة[٣].

ثانياً: الرؤية الإسرائيلية لمستقبل عملية التسوية مع الفلسطينيين

تركزت الرؤية الإسرائيلية لعملية التسوية مع الفلسطينيين، على فكرة "الأمن مقابل السلام"، التي وردت على لسان نتينياهو، رئيس الحكومة الإسرائيلية، في كتابه المعنون بـ"مكان بين الأمم: إسرائيل والعالم"، المنشور عام ١٩٩٣، كما أنه يرفض أن يتمتع الكيان الفلسطيني –المزمع إقامته– بأي شكل من

(١) سعيد عكاشة، المرجع السابق، ص ص ٧٥–٧٦.

(٢) طلال عوكل، "هل ثمة أفكار عربية جديدة؟". جريدة الأيام، ٢/٥/٢٠١٣.

(٣) "واشنطن نحو مقايضة سقوط الأسد بتسوية فلسطينية". جريدة الأخبار، العدد (١٩٩٥)، ٣ أيار ٢٠١٣. على الرابط (http://www.al-akhbar.com/node/182471) 6.5.2013.

أشكال السيادة، وذلك من خلال ما يسميه بـ"المصالح القومية الحيوية" لإسرائيل، ويحددها بخمس قضايا: الأمن الاستراتيجي، والسيطرة على مصادر المياه في الضفة الغربية، وحق المراقبة الديمغرافية، ووحدة القدس، والتعريف الأوسع لمصطلح "المناطق الأمنية"[١]. وهذه الرؤية، تؤكد التصور الإسرائيلي لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، في السنوات الثلاث الأخيرة (٢٠٠٩-٢٠١٢)، حول الاستعداد لتقديم تسوية سياسية للفلسطينيين، مقابل الحصول على مصالحة منهم، وقد بات هذا التوجه محل إجماع قومي إسرائيلي داخل المجتمع الإسرائيلي. وتتلخص معالم التسوية السياسية، التي تستعد إسرائيل لتقديمها للفلسطينيين حلاً للصراع في حدود عام ١٩٦٧، في[٢]:

١- الاعتراف بدولة فلسطينية منزوعة السلاح.
٢- ضم الكتل الاستيطانية، بمعنى عدم القبول بالعودة إلى خطوط الرابع من حزيران ١٩٦٧.
٣- وجود إسرائيلي في منطقة غور الأردن، ويتراوح هذا الوجود من بين مطلب السيادة الإسرائيلية كحد أقصى، والسيطرة العسكرية لمدة طويلة من الزمن كحد أدنى.
٤- القدس، هي عاصمة موحدة لإسرائيل، وخصوصاً البلدة القديمة، أو التنازل عن الأحياء العربية في القدس كحد أقصى.

بينما تطالب إسرائيل من الجانب الفلسطيني، تبني "منظومة المصالحة"، لحل الصراع في حدود عام ١٩٤٨، ويشمل ذلك[٣]:

١. الاعتراف بإسرائيل كدولة قومية للشعب اليهودي، أي: اعتراف بإسرائيل كدولة يهودية.
٢. الاعتراف بالرواية الإسرائيلية-الصهيونية حول المسؤولية لمشكلة اللاجئين، التي نتجت عن رفض الفلسطينيين قرار التقسيم، ودخول الجيوش العربية الحرب عام ١٩٤٨، بهدف تصفية الوجود اليهودي في "أرض إسرائيل". وبالتالي، عدم الاعتراف بالمسؤولية التاريخية عن مشكلة اللاجئين، وعدم الاستعداد لعودة اللاجئين إلى حدود "دولة إسرائيل".
٣. الاعتراف بالحقوق التاريخية والدينية لليهود على فلسطين.

---

(١) بدر عبد العاطى، **الكيان الفلسطيني من بيجن إلى نتنياهو: دراسة في التصور المصري**. مرجع سابق، ص ٢٧٨.

(٢) مهند مصطفى، "الاستراتيجية الإسرائيلية التفاوضية (٢٠٠٩-٢٠١٢): نصف تسوية ونصف مصالحة". المجلة العربية للعلوم السياسية، الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٣٧)، شتاء ٢٠١٣، ص ص ١٥١-١٥٢.

(٣) مهند مصطفى، المرجع السابق، ص ١٥٢.

وتشترط الحكومة الإسرائيلية حالياً، الاعتراف الفلسطيني "بيهودية الدولة"، لاستئناف المفاوضات، بما يحمل في طياته، خطر حرمان المواطنين الفلسطينيين في فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨، من حقهم في وطنهم، وشطب حق عودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم وأراضيهم، وسط دعوات إسرائيلية بالطرد "الترانسفير"، التي يتمسك بها وزير الخارجية، أفيجدور ليبرمان، و"التهجير الطوعي" للشعب الفلسطيني من خلال الممارسات العدوانية الإسرائيلية[١].

وفي دراسة لـ "ماكس سنجر"، الباحث في مركز بيجن–السادات للدراسات الإستراتيجية، حملت عنوان "استراتيجية السلام مع الفلسطينيين"، خلص فيها إلى أن السلام غير ممكن الآن، لأن المجتمع الفلسطيني غير مهيأ، وهذا يمكن أن يُعرف من خلال تصريحات وأفعال القادة الفلسطينيين، وتأكيدهم على إنكار التاريخ اليهودي في هذه الأرض. كما أن البيئة السياسية الراهنة في العالم العربي –الإسلامي معادية جداً تجاه إسرائيل والغرب، وبالتالي لن يكون هناك أي أمل في تغيير حاسم في الرأي العام الفلسطيني في هذا الوقت. ويضع مجموعة من التدابير، التي يمكن استخدامها للعمل من أجل السلام في المستقبل، وهي[٢]:

١) رفض إنكار الفلسطينيين للاتصال التاريخي لإسرائيل إلى أرض "إسرائيل".
٢) إعادة توطين "اللاجئين" الفلسطينيين خارج "إسرائيل".
٣) تعديل برامج المساعدات للحد من استخدام الفلسطينيين للأموال الأجنبية لدعم البنية التحتية للإرهاب، وتعليم الكراهية.
٤) تشجيع النقاش الحر والصحافة الحرة في المجتمع الفلسطيني.
٥) مناقشة الأراضي المحددة، التي يحتاجها الفلسطينيين حقاً، لفعالية تقرير المصير وإقامة الدولة.

ومن جانب آخر، فإن التحولات الديموغرافية الدراماتيكية في إسرائيل قادت إلى انتهاء سيطرة الصهيونية الاشكنازية التقليدية على المشروع الصهيوني، وهي الوضعية التي وصفها "باروخ كيمرلنج"، بأفول هيمنة "الاحوساليم" (الحروف الأولى عبرياً من اشكنازي، علماني، قديم، اشتراكي وقومي)، الذين بنوا الدولة الصهيونية لصالح مجتمع ، يمر بـ"حرب ثقافات"، يُنتج نخبة جديدة تبحث عن بدائل جديدة للصراعات المتشعبة. وبالتوازي مع ذلك، دخل اليسار ممثلاً في حزب "العمل"، في أزمة هيكلية بتفكك

---

(١) نادية سعد الدين، "الحل الدولي؟ السيناريوهات المختلفة للإقامة الدولة الفلسطينية". مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، السنة ٤٨، العدد (١٨٧)، ص ص ١٤–١٥.

(٢) Max Singer, "A Strategy for Peace with the Palestinians", *Mideast Security and Policy Studies* No. 98, Begin-Sadat Center for Strategic Studies (besa), Bar-Ilan University, November 2012, pp. 35-36. Available at: (http://www.biu.ac.il/SOC/besa/MSPS98.pdf.) 7.3.2013.

قواعده الاجتماعية الرئيسية، ممثلة في انهيار حركة "الكيبوتسات"، وتراجع قواعد "الهستدروت"، والتي دفعت اليسار إلى صيرورة من التفكك. فيما يبدو أن إسرائيل في طريقها لتدشين "دولة الكتلة الواحدة" اليمينية[١].

وفي محاولة للتنصل من اسحقاقات عملية السلام، يرى "إيفرايم إنبار"، مدير مركز بيجن–السادات للدراسات الاستراتيجية (besa)، التابع لجامعة بار ايلان: "أن الرئيس محمود عباس جزء من المشكلة وليس من الحل"، وفي معرض تبريره لهذا الإدعاء، يقول: "على الرغم من وجود الكثيرين في المجتمع الدولي ممن يروا الرئيس الفلسطيني محمود عباس، كشريك جدي للسلام، إلا أن كلمات الرئيس الفلسطيني وتصرفاته، تثبت أنه مهتم بلا شيء، أقل من الخراب لدولة إسرائيل. وبدلاً من إعداد شعبه لتنازلات مؤلمة، والتعايش السلمي مع إسرائيل، يمجد الكفاح المسلح، ويصر على "حق العودة" للاجئين الفلسطينيين إلى إسرائيل، ويعمل على تجريم وتشويه صورة إسرائيل". ويضيف حول قضية اللاجئين، بالقول: "منذ سنوات رفض الزعماء الفلسطينيون محاولات للتخفيف من حالة اللاجئين، من خلال توطينهم في السكن الملائم، في قطاع غزة والضفة الغربية، وبدلاً من ذلك فضلت تلك القيادات، أن يبقى اللاجئون والملايين من نسلهم في المدن ومخيمات الصفيح، كما يبادق سياسية في النضال ضد إسرائيل، ويشكل هؤلاء اللاجئين عنصراً هاماً في فلسطين من خلال صورة الذات الضحية". ويسوق هنا أيضاً، نموذجاً لما أسماه بالتعنت من قبل الرئيس محمود عباس فيقول: "عندما خاطب ما يسمى بـ"المعتدل" عباس مواطنيه، في ذكرى حركة فتح في ٤ يناير ٢٠١٣، تجنب ذكر صيغة الأرض مقابل السلام، أو إقامة دولة فلسطينية بجوار إسرائيل، التي يمكن أن تضع حداً للصراع، ومعاناة شعبه، وبدلاً من ذلك، شدد [الرئيس] عباس، على الضرورة الدائمة للانضمام إلى مسار الكفاح المسلح، من أجل تحقيق "حلم العودة" للاجئين الفلسطينيين وذريتهم"[٢].

ويمكن القول، إن عملية التسوية، ليست على سلّم أولويات النظام المصري الجديد بقيادة الإخوان المسلمين، فضلاً عن انشغاله بالهموم المصرية الداخلية. وفي ظل التوجهات اليمينية المتطرفة داخل المجتمع الإسرائيلي، تبدو فرص إنجاز تسوية عادلة للقضية الفلسطينية، تكاد تكون معدومة. ولكن ما يُخشى منه في هذا المنحى، أن يتمّ استغلال حالة الفراغ السياسي في المنطقة العربية، من قبل قطر أو

---

(١) أكرم ألفي، "إسرائيل: تدشين "دولة الكتلة الواحدة" اليمينية ". مختارات إسرائيلية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، العدد (٢١٥)، نوفمبر ٢٠١٢، ص ٨٧.

(٢) Efraim Inbar, "Abbas Is Part of the Problem, Not the Solution", *Perspectives Paper*, No. 195, Begin-Sadat Center for Strategic Studies, Bar-Ilan University, January 15, 2013. Available at: (http://www.biu.ac.il/SOC/besa/docs/perspectives195.pdf) 27.2.2013.

غيرها، للعب دور العرّاب في مشروع تسوية، يشكل فرصة تاريخية لإسرائيل قد لا تتكرر، لتمرير حل تصفوي للقضية الفلسطينية، مستغلةً حالة الانشغال المصري، والغياب العربي، والانقسام الفلسطيني.

المطلب الثالث: الرؤية المستقبلية للتعامل مع قطاع غزة

لعل أخطر ما يواجه القضية الفلسطينية في المرحلة الراهنة، هو حالة الضبابية والغموض التي تكتنف مستقبل العلاقة بين مصر وقطاع غزة، في ظل حكم الإخوان على شطري الحدود الفاصلة بينهما. فربما تكون الحكومة المصرية قد راجعت حساباتها، ولو مؤقتاً، حول مشروع منطقة التجارة الحرة بين مصر وقطاع غزة، لكن تلك القيادة الجديدة، ستظل واقعة طوال الوقت، تحت تأثير الضغط الحزبي، والانحياز الأيديولوجي، من أجل الإقدام على خطوات، تسعى لدعم وتعزيز حكومة حماس في غزة، كجزء من خطة "التمكين"، ما قد يؤدي في النهاية إلى فصل قطاع غزة، وهو في النهاية، خدمة للمشاريع الإسرائيلية، الرامية إلى تطبيق خطوة الانفصال أحادي الجانب، بما قد يثير الشك والريبة، حول التناغم ما بين المقاربتين المصرية والإسرائيلية، في التعامل مع قطاع غزة.

أولاً: المقاربة المصرية

إنّ رفع الحصار عن قطاع غزة، مع جمود مساري المصالحة والتسوية، إلى جوار غموض أهداف الفاعلين من الإسلاميين في هذا الشأن، مع إطالة أمد المرحلة الانتقالية في مصر، فمن شأن هذا كله، دفع الأمور تدريجياً، نحو "دولنة" قطاع غزة، سواءً أكان ذلك عن قصد أو عن غير قصد [(١)].

وأما على المستوى غير الرسمي، فإن القضية الفلسطينية بالنسبة للرأي العام، تعد جزءاً من الأمن القومي، ولكن هنالك ما أسماه أبو طالب "معضلة حماس"، ويضيف: "صحيح أننا ليس ضد حماس، لكن هنالك انتقاد لحالة الميل تجاه حماس، باعتبار أنها هي البديل للقضية الفلسطينية، أو اختزال لها. وأن هنالك شعور عام تلقائي، بأن الميل ناحية حماس يضر بالقضية الفلسطينية، والميل ناحية حماس يضر حتى بالأمن القومي المصري، والميل ناحية حماس، ممكن أن يخلق إشكاليات مع الجانب الإسرائيلي ليس أوانها الآن". وما هو أخطر من ذلك في نظره، هو تساؤلات الرأي العام بين الحين والآخر، "حول العلاقة ما بين حماس والنظام الجديد، وهل ستؤثر على أمن سيناء؟!"[(٢)]. بينما يرى علاء أبو النصر:

(١) محمد جمعه، **العلاقات العربية–الفلسطينية: مستجدات ما بعد الثورة**. مرجع سابق، ص ٢٨.

(٢) حسن أبو طالب، في مقابلة معه، مرجع سابق.

"أن هذا كلام مبني على أساس غير سليم، وهي من باب الحرب الإعلامية، المقصود منها تشويش فكر العوام والتأثير عليهم، وهو إجرام في حق الفلسطينيين، قبل أن يكون إجرام في حق المصريين"(١).

وحتى على الجانب الإنساني، فيرى العديد من الفلسطينيين، أنه إلى الآن "لم نلمس أي إجراءات مختلفة على الصعيد الإنساني، وتم رفع مذكرات عديدة للرئيس محمد مرسي ولكن دون فائدة؛ التعليم المجاني الذي تمتع به الفلسطينيين في مصر، خلال العصور السابقة، لم يعد قائماً، وممنوع على أي فلسطيني أن يدخل أي مستشفى حكومي في مصر، صحيح أن الرئيس مرسي، فتح معبر رفح على عكس ما كان في عهد مبارك، ولكن هل تعلم أن المعبر هو مشروع استثماري على حساب الفلسطينيين؟ والحال في عهد الإخوان المسلمين مازال سيئاً"(٢). وحول تقييم موقف الإخوان ورؤيتهم للوضع الفلسطيني الداخلي، يقول عبد القادر ياسين: "النظام المصري يقول أنه يقف على مسافة واحدة، وهذا غير صحيح، ولا أطمئن اليوم لوساطة حكام مصر في المصالحة الفلسطينية، فهم يحاولون استعادة حلم الخلافة الإسلامية، انطلاقاً من إمارة غزة"(٣).

يضاف إلى ذلك عامل آخر مهم، ألا وهو الدور القطري في هذه المسألة، حيث أنه منذ إسقاط معمر القذافي في ليبيا، أصبحت شبه جزيرة سيناء وقطاع غزة، أكبر منطقة في الشرق الأوسط لتجارة السلاح الليبي، حيث يتدفق السلاح الليبي على سيناء، ومن سيناء يصل السلاح إلى كافة العناصر الإسلامية "المتطرفة" في الشرق الأوسط، بما في ذلك القاعدة. ونظراً لأن حكومة الإخوان المسلمين، والجيش المصري، ليس لديهما استعداد للعمل ضد البدو في سيناء، فقد تحول هؤلاء في ظل هذا الوضع بليبيا بين عشية وضحاها، من مهربين صغار للسلاح، ليس لهم تأثير كبير، إلى مهربي سلاح وأصحاب نفوذ ومال ومليشيات عسكرية. وحسب موقع (دبكا debka) الإسرائيلي، هذا هو السبب الرئيسي الذي جاء من أجله أمير قطر إلى غزة، وهو مستعد لاستثمار ملايين الدولارات هناك، ذلك أن النظام القطري، يعرف أنه بدون ترسيخ نظام قوي لحماس في غزة، قادر على بسط سيطرته على بدو سيناء، وعلى الجماعات "الإرهابية" السلفية، وعلى تجارة السلاح الجارية بين ليبيا ومصر وسيناء وقطاع غزة، فإنه سيفقد تدريجياً سيطرته وتأثيره على ليبيا، ولهذا يدرك هذا النظام، أنه يجب عليه أن يضمن لنفسه السيطرة

---

(١) علاء أبو النصر، الأمين العام لحزب البناء والتنمية (الجماعة الإسلامية)، في مقابلة أجراها معه الباحث في مقر الحزب، القاهرة، ١٠ يناير ٢٠١٣.

(٢) يونس الكتري، كاتب فلسطيني وأحد مؤسسي منظمة التحرير الفلسطينية مقيم في مصر، في مقابلة أجرها معه الباحث في منزله، في القاهرة، ٥ يناير ٢٠١٣.

(٣) عبد القادر ياسين، مؤرخ وكاتب فلسطيني مقيم في مصر، في مقابلة أجرها معه الباحث في منزله، في القاهرة، ٢ يناير ٢٠١٣.

على غزة وسيناء، حتى لا تنهار مواقعه في ليبيا، وهذا ما يتناغم مع رغبة حماس، التي تسعى لاستعادة دورها بعد أن فقدت حليفها القوي في سوريا، حسب رأي الموقع[١].

ورغم أن هذه المعلومات إسرائيلية المصدر، وبالتالي يجب تحري الدقة والحذر عند تناولها، فإنه في نفس الوقت لا يجب التقليل من أهميتها، حيث أن شواهد الواقع تشير بخطورة الدور القطري في المنطقة عموماً، وبخاصة ملف القضية الفلسطينية، سواءً دورها في ملف المصالحة الداخلية، أو دخولها على خط التسوية في الآونة الأخيرة، وفي كلا الملفين، تجد دوراً قطرياً يسترعي الانتباه والقلق؛ فرغم أنها إعلامياً تساند المقاومة، وتفتح فضائية الجزيرة منبراً حصرياً لمن تسميهم بـ"محور الممانعة"، إلا أنها لم تقطع علاقاتها بإسرائيل، ولم تغلق مكاتبها المفتوحة في: الدوحة وتل أبيب، هذا فضلاً عن القواعد العسكرية الأمريكية الرابضة على أرضها.

ثانياً: المقاربة الإسرائيلية

في سياق علاقة غزة بمصر ما بعد الثورة، يبدو من المفارقات أن بعض الدوائر في إسرائيل، ترى في كون الرئيس المصري الجديد عضواً في الإخوان المسلمين، فرصة كبرى لفك الارتباط عن قطاع غزة، ومن هؤلاء "بن درور يميني"، الذي كتب في معاريف قائلاً: "لا حاجة بنا لأن نخشى مغبة الربط بين مصر في ظل حكم الإخوان المسلمين وسكان غزة، إنها، بالأحرى، فرصة لفك الارتباط جدياً عن قطاع غزة. فهناك الآن كيانين متصلين جغرافياً، يخضعان لحكم الإخوان المسلمين، نفس الشعب، نفس الدين، نفس الأيديولوجيا، نفس الثقافة، نفس الأحلام. وبالتالي، فقد آن الأوان لتأخذ إسرائيل خطوة ضرورية، للفصل الكامل بين إسرائيل وقطاع غزة، وإلحاق القطاع بدولته الأم – مصر. في الماضي، كانت هناك مخاوف من أن مثل هذا الربط، قد يؤدي إلى انتشار أيديولوجية حماس، وتغلغلها داخل مصر، حسناً، لقد تخطينا اليوم هذه المخاوف، إذ أضحت هذه الأفكار، هي تماماً ما يوحد الكيانين"[٢].

ومن جهته اعتبر "جيورا أيلاند"، مستشار شارون للأمن القومي، أن هناك ميزة في كون الرئيس المصري عضواً في الإخوان المسلمين، لأن بإمكانه ممارسة تأثير أكبر على غزة، بأكثر مما كان يستطيع النظام السابق. وأكدّ على ضرورة أن ترتكز السياسة الإسرائيلية، على إدراك غزة، بوصفها دولة مؤقتة بكل

---

(١) هيئة التحرير، "النيران ستشتعل مع زيارة حاكم قطر لغزة". موقع: (debka)، ٢٠١٢/١٠/٢٢. على الرابط (www.debka.il) 3.12.2012.

(٢) Ben-Dror Yemini, "Proposal: A One-State Solution for Egypt and The Gaza Strip" *Maariv*, 29/6/2012, translated by: AL Monitor . A vailable at : (http://www.al-monitor.com/pulse/politics/07/2012/by-virtue-of-one-nation.html) 3.2.2013.

معنى الكلمة، لديها حدود جغرافية واضحة، وحكومة مستقرة، وسياسة خارجية مستقلة. وقال أيلاند: "الوقت الآن أكثر ملائمة، لتشكيل سياستنا نحو غزة، التي يجب أن ترتكز على عدة مبادئ[(١)]:

١- تعترف إسرائيل بغزة، دولة مؤقتة، بكل ما تحمله الكلمة من معانٍ.
٢- غزة ليست خاضعة للاحتلال. الحدود بين غزة ومصر (ممر فلادلفيا) مفتوحة بالكامل.
٣- تتحمل دولة غزة، المسئولية عن جميع الأنشطة العدائية على الحدود والموجهة نحو إسرائيل.
٤- في حالة فتح النيران على إسرائيل من غزة، سترد إسرائيل على دولة غزة بقوة، الأمر الذي يشتمل على تدمير لأهداف تابعة للنظام الحاكم في غزة.

وتتبلور المقاربة الإسرائيلية للتعامل مع قطاع غزة، وفق تجربة الماضي، في ضوء ثلاث احتمالات مستقبلية ممكنة لقطاع غزة، وهي[(٢)]:

- **الأول: العودة للمرحلة ما بين (١٩٤٨-١٩٦٧)**؛ وضع قطاع غزة تحت السيطرة المصرية، دون تفاعله مع الضفة الغربية.
- **والثاني: العودة للمرحلة ما بين (١٩٦٧-٢٠٠٥)**؛ فترة احتلال قطاع غزة، والتي سمحت بزيادة التفاعل بين السكان الفلسطينيين في غزة والضفة، وتم تعزيز الربط بين غزة والضفة الغربية بعد معاهدة السلام مع مصر، والتي تركت غزة تحت السيطرة الإسرائيلية، ثم اتفاق أوسلو للسلام، الذي أنشأ السلطة الفلسطينية، وعزز مزيد من الروابط بين قطاع غزة والضفة الغربية.
- **والثالث: الحفاظ على الوضع القائم ما بعد العام ٢٠٠٧**؛ أي بعد سيطرة حماس على غزة.

وفي ظل هذه الظروف، ترى إسرائيل وجود العلاقة المصرية مع غزة أفضل الأسوأ، من خلال استلامها مسؤولية محدودة في شؤون غزة، بحيث توفر مصر عنواناً يمكن التفاوض معه، وبالتالي تفضل حكومة نتنياهو استراتيجية، تبدو مزيج من إطار ما قبل عام ١٩٦٧، وواقع ما بعد عام ٢٠٠٥، ألا وهي غزة شبه مستقلة ترتبط مع مصر، على افتراض أن هذا سيكون الخيار المفضل لإسرائيل، مع وجوب أن تكون المشاركة المصرية مقيدة؛ بشرط أن أي مشاركة مصرية، يجب أن تأتي تحت رقابة وثيقة، وتُرجح عدم اللجوء لخيار إعادة احتلال قطاع غزة، وربطه مرة أخرى مع الضفة الغربية، هذا البديل –حسب شيموئيل ساندلار– يمكن أن يؤدي إلى قيام دولة فلسطينية "رجعية متطرفة" بجناحين. وفي عالم مثالي،

---

(١) Giora Eiland, "Israel, Do Yourself a Favor And Treat Gaza as a State", *Yedioth Ahronoth*, 27/6/2012, translated by: AL Monitor. Available at : (http://www.al-monitor.com/pulse/politics/06/2012/if-they-shoot-they-should-pay.html) 1.3.2013.

(٢) Shmuel Sandler, "Israel's Dilemma in Gaza", Op. Cit.

غزة سوف تتحول إلى سنغافورة، ومع ذلك، هذا خيار غير واقعي؛ طالما أن "الربيع العربي" يتحول إلى "شتاء إسلامي"(١).

وخلاصة القول، إن القواسم الأيديولوجية والحزبية المشتركة ما بين حماس وجماعة الإخوان المسلمين الحاكمة في مصر، ستشكل معضلة لكيفية التعامل مع حماس، وبالتالي مع قطاع غزة الذي يخضع لسيطرتها المطلقة. وفي ظل الأوضاع الأمنية المتدهورة في سيناء، على الحدود مع غزة، ومع نزوع إسرائيلي واضح للتخلص من قطاع غزة، وقذفه في وجه مصر، وفي ظل استمرار حالة الانقسام الفلسطيني الداخلي، يبدو أن المستقبل السياسي لقطاع غزة، يتجه نحو تكريس الوضع القائم وتحويله إلى كيان منفصل أقرب إلى دويلة؛ شعب على أرض، وحكومة تبحث له عن سيادة مُعترفٌ بها. وفي الوقت الذي تحاول إسرائيل بوسائل عدة، تقويض السلطة الوطنية الفلسطينية، عقاباً لها على توجهها الأممي، نرى محاولات متعددة، للنيل من شرعية ومشروعية التمثيل السياسي الفلسطيني، بما يوحي للعالم بوجود دولتين وحكومتين، تمثلان الشعب الفلسطيني، في تساوق غريب مع أهداف السياسة الإسرائيلية.

وأخيراً، فإن الفلسطينيين أصبحوا بحاجة ماسة لكي يسمعوا ما يطمئنهم، بأن ربيع العرب قد وصل صداه إلى السياسة الخارجية في مصر، ودول "الربيع العربي"، الذي تتعلق به آمالهم، فينعكس ذلك في المواقف الداعمة لصمود الشعب الفلسطيني على أرضه، واستعادة حقوقه المغتصبة، وإنجاز استحقاق الدولة الفلسطينية، والحفاظ على وحدته الداخلية. وقبل هذا كله، فإنهم بحاجة لموقف تاريخي من قيادة الإخوان المسلمين، يعلنون فيه بوضوح، رفضهم المطلق لكل المشاريع، التي بدأت تلوح في الأفق من جديد، حول توطين الفلسطينيين في سيناء، فنقطع بذلك دابر الهاجس الوسواسي المسكون فينا، حول فكرة أو مشروع "الوطن البديل".

---

(١) Shmuel Sandler, "Israel's Dilemma in Gaza", Op. Cit.

خاتـمة: الخيارات الفلسطينية

إن هذه الرؤية المستقبلية التي تمّ استعراضها، رغم ما يعتريها من فرضية المؤامرة، إلا أنها تظل واقعية لدرجة معتبرة، في ظل ما تشهده المنطقة العربية من حالة انقسام سياسي ومجتمعي حاد، على أسس أيديولوجية- دينية، عنوانها المشترك سيطرة الإسلام السياسي – تحديداً الإخوان المسلمين- على مقاليد الحكم في مصر، وبلدان الربيع العربي. وما يزيد من حالة الريبة والارتباك هو سيطرة حركة حماس "الإخوانية" على قطاع غزة، الملاصق للحدود المصرية، وما تشهده سيناء من حالة انفلات أمني، ربما تخرج عن سيطرة الدولة المصرية، في بعض الأحيان، بما قد يهدد وحدة الأراضي الفلسطينية، ويهدد معها مستقبل القضية الفلسطينية برمتها.

إن هذا التفكير "السايسبيكوي"، يجب أن يظل حاضراً في الذهن الفلسطيني، على الأقل في المرحلة الانتقالية للتحول السياسي في بلدان الربيع العربي، وفي القلب منها مصر. ولعله من نافلة القول: إن مصر ديمقراطية وقوية وناهضة، لن تكون تابعة ومرتهنة للولايات المتحدة والغرب، لذلك فإن التدخل الأمريكي في الشأن المصري، سيظل حاضراً، طالما أن مصر مازالت تتلمس طريقها خلال المرحلة الانتقالية، ولا يمكن أن نهمل أوراق القوة، وأدوات الضغط التي تملكها الولايات المتحدة، للتأثير في الوضع المصري، وسيتراوح مدى حضور هذا الدور، فإن لم يكن من باب استدعائه لحماية طرف، من تغوّل طرف آخر، فربما يكون من نافذة "التدخل الإنساني"، لحماية الأقليات، وحقوق الإنسان، وبالتالي فإن محصلة الأوضاع الداخلية المصرية، سوف تعكس نفسها على طبيعة العلاقة بين مصر وإسرائيل، وعلى دور مصر في ملف التسوية، ومقارباتها في التعامل مع قطاع غزة، وملف المصالحة الفلسطينية، وسيكون تأثير مصر في هذه الملفات سلبياً، في حال استمر حكم الاخوان المسلمين على حاله في مصر، التي قد تكون مرغمة على لعب أدوارٍ معينة، لا تعكس إرادتها الذاتية.

لذلك، فإن الإجابة على تلك التحديات الجوهرية، في رأي الباحث، لا تقع على عاتق القيادة المصرية الجديدة، مهما كان توجهاتها الفكرية، أو غيرها من القيادات العربية، بل على عاتق الشعب الفلسطيني وقيادته. ويمكن المجازفة بالقول: إن الموقف المصري والعربي من تلك الملفات المطروحة، سيتحدد وفق الإرادة الفلسطينية، وحسب الرؤية الفلسطينية المتوافق عليها. وهنا سوف يتطرق الباحث بنقاش ثلاث خيارات استراتيجية –هي في الأصل مطروحة أمام القيادة الفلسطينية–، مع محاولة ترجيح الخيارات الأكثر ملائمة، والتي ربما تكون قادرة على كبح تلك السيناريوهات التصفوية، أو بالحد الأدنى، الإقلال من خطرها على مستقبل القضية الفلسطينية.

الخيار الأول: المصالحة الوطنية

إن الخطر الحقيقي في هذه اللحظة التاريخية الحاسمة، يتمثل في استمرار بقاء الوضع القائم في غزة والضفة على حاله؛ في غزة حكومة مُقالة، تُحكم سيطرتها المنفردة على كافة شؤون البلاد والعباد، مع غياب واضح لحقوق الإنسان، تعتمد في اقتصادها على استمرار تدفق البضائع عبر الأنفاق، مع تردى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لدرجة غير مسبوقة، ولها سيادة تبدأ وتنتهي عند بوابة معبر رفح. وسلطة فلسطينية في الضفة الغربية، تسيطر على أقل من ١٠% من مساحة الضفة الغربية، هي عبارة عن جزر في بحر من المستوطنات الإسرائيلية، بلا أفق مستقبلي على مسار المفاوضات، المتوقفة منذ سنوات، وبلا تنمية حقيقية، مبنية على اقتصاد محلي، بل هي مجرد تنمية معتمدة على المنح والهبات وعائدات الضرائب، التي بالكاد تفي بفاتورة رواتب الموظفين، والشئون الاجتماعية، ولها سيادة تبدأ وتنتهي على الحواجز الإسرائيلية. وكلٌ منهما له علاقاته الخارجية، وتحالفاته الإقليمية، وشعبٌ يُستدعى عبر أدوات الحشد والتعبئة، كلما دقت طبول الحرب الكلامية بين الطرفين.

إن الاستمرار في الحالة الفلسطينية القائمة (انقسام سياسي ووطني)، فضلاً عن كونه يخصم من رصيد القضية الفلسطينية، الذي تراكم عبر سنين من النضالات والتضحيات، فإنه سيؤدي بلا شك، إلى ازدواجية الشرعية والكيانية الفلسطينية، وبالتالي يمكن أن نتوقع كل السيناريوهات السيئة مستقبلاً. وواقع الأمر، إن لعبة عض الأصابع والمباراة الصفرية (Zero-Sum Game)، الدائرة رحاها بين حركتي: فتح وحماس؛ بهدف ربح كل شيء على حساب الطرف الآخر، سوف تدفع كلاهما للمضي إلى حافة المجهول، في ظل واقع إقليمي يتسم بالسيولة والفوضى واللانظام، مما سيدفع المجتمع الفلسطيني وقواه الحية، لبلورة خياراته الخاصة واستعادة زمام المبادرة، نحو تشكيل الكتلة الحرجة، القادرة ليس فقط على إحراج فتح وحماس، بل وإلى محاولة الإطاحة بهما؛ كطرفين غابت عنهما حالة الرشاد السياسي والوطني، بما يهدد مستقبل القضية الفلسطينية.

صحيح أن استمرار الانقسام تحفزه عوامل خارجية، وأن أطرافاً إقليمية ودولية لها مصلحة في استمرار الانقسام، لكن يجب أن لا نُحمِّل مصر الإخوانية أو قطر أو غيرها، مسؤولية الانقسام الفلسطيني؛ فالمسؤولية هنا فلسطينية خالصة، والمبادرة، بالتالي، يجب أن تكون فلسطينية، فكل عواصم الدنيا لن تستطيع أن تُلزم الفلسطينيين بالتصالح، إن لم تتوفر لديهم النوايا الحسنة، والمسؤولية التاريخية تجاه الوطن والقضية. وهنا تبرز أهمية إنجاز المصالحة الفلسطينية، التي من شأنها أن تقطع الطريق على كل من يحاول العبث بالقضية الفلسطينية، لذلك فإن تعزيز الثقة المتبادلة بين الأطراف الفلسطينية، وتحقيق التكامل، والشراكة الفاعلة على الأرض، لهي السد المنيع والترياق الواقي من التدخلات الخارجية، الهادفة لاستغلال الورقة الفلسطينية في خدمة مشاريعها السياسية الخاصة.

وبعد كل هذه المخاطر، لم يعد هنالك ما يبرر أو يسوغ لاستمرار الانقسام، ولم يعد الفلسطينيون قادرون على تحمل ترف السجالات والمناكفات والمراهقات السياسية، ولم يعد هنالك متسع للعبث الفصائلي أو للتحزب الأيديولوجي، والاستنصار بالخارج؛ فالتهديدات الإسرائيلية ضارية ومستمرة، من سياسة الاستيطان وابتلاع الأراضي وتهويد القدس..الخ. وهذه الضغوط الإسرائيلية وغيرها، يجب أن تشكل عامل حفز لتفجير الطاقات، وتصعيد الإبداعات الفلسطينية الذاتية، لجهة إعادة تصويب مسار الثورة الفلسطينية برمتها، عبر الجهود الحزبية الرسمية، والحراك الشعبي المتواصل، للضغط على أطراف الانقسام، للتخلي عن شروطها الخاصة لإتمام المصالحة، التي يجب أن تكون جزءاً من مشروع وطني متكامل، واستراتيجية شاملة، قادرة على إعادة الاعتبار للقضية الفلسطينية وتحقيق أهدافها، مستغلين بذلك القوة الدافعة، والبيئة المواتية التي أنتجتها ثورات الربيع العربي. وبعبارة أخرى، إن المطلوب هو وحدة وطنية فاعلة وناجزة وليس مجرد مصالحة شكلية، تعيد توزيع النظام السياسي بطريقة المحاصصة الفصائلية، وتحويل الوضع الفلسطيني، من حالة "انقسام" السلطة إلى حالة "اقتسام" للسلطة، كما هو حاصل الآن، بما يعني استمرار واستدامة الانقسام.

الخيار الثاني: انتفاضة فلسطينية جديدة

يرى الكثيرون، أن الخروج من حالة الوضع القائم، يتمثل في انتفاضة شعبية جديدة تضع حداً لاستمرار الاستيطان والاحتلال بلا ثمن. قد تمثل الانتفاضة الفلسطينية الثالثة، حلاً عبقرياً لمواجهة المستقبل المحتوم بالصدام مع حكمة اليمين الإسرائيلي، لكن لا بد من الإشارة هنا، إلى عدة نقاط جوهرية:

١) الانتفاضة الفلسطينية المرجوة، يجب أن لا تنزلق للعسكرة، فقد أثبتت التجربة الفلسطينية، أن النضال الفلسطيني الشعبي أجدى وأنفع، وأن الانزلاق إلى مربع العنف، يعطي الذريعة والمبرر للاحتلال، كي يبطش بالشعب الفلسطيني، في ظل اختلال هائل لموازين القوة، وانحياز دولي للرواية الإسرائيلية. لقد كانت عسكرة انتفاضة الأقصى (عام ٢٠٠٠)، وصفة لفشل الحراك الشعبي السلمي التلقائي، فنتج عنها احتكار الفعل الثوري في يد مجموعات مسلحة، تسببت بشكل أو بآخر، في حالة من "الفلتان الأمني"، كان نتيجته خسارة فادحة على مستوى المواجهة مع الاحتلال من ناحية، وتقويض منجزات السلطة الوطنية الفلسطينية من ناحية أخرى، وقد ظهرت تجلياته أخيراً بالاقتتال الداخلي، ثم الانقسام الفلسطيني. وهذا لا يعني، على أي حال، عدم اللجوء للعمل العسكري المسلح، كأحد أدوات المقاومة الشعبية، لكن هذا الخيار يجب أن يخضع للمراجعات، وبحاجة لتوافق وطني حول الأساليب والتكتيكات المناسبة، بحيث يكون العمل المسلح رافعة للقضية الوطنية، ولا يمثل عبئاً عليها، أو خصماً من رصيدها.

٢) إنّ أي انتفاضة فلسطينية، يجب أن تشمل كافة المناطق المحتلة عام ١٩٦٧ (الضفة والقدس وقطاع غزة)؛ فلا معنى هنا لاندلاع انتفاضة فلسطينية جديدة في الضفة الغربية، بدون مشاركة فلسطينية في قطاع غزة. وهنا يدور الحديث عن شكل المشاركة، التي يفترض أن تسهم بها جماهير قطاع غزة، في ظل ما هو قائم بعد الانسحاب الإسرائيلي من القطاع (٢٠٠٥). لذلك، سيكون مطلوباً فلسطينياً الاتفاق على برنامج نضالي واضح ومشترك، بين كافة فصائل العمل الوطني والإسلامي، حول شكل وحجم المشاركة.

٣) إنّ اندلاع انتفاضة فلسطينية جديدة في الضفة الغربية، دون الإسهام والمشاركة الحقيقية فيها من قطاع غزة، سيقود بالضرورة إلى نتيجتين: **الأولى:** إن الانتفاضة في الضفة ضد الاحتلال الإسرائيلي، مع عدم انخراط قطاع غزة في الأحداث، يؤكد الادعاء بأن قطاع غزة منطقة محررة، وهذا سيدفع نحو تحويل القطاع إلى كتلة معزولة عن الحراك الشعبي الفلسطيني، ومنفصلة عن الحلم الوطني الجامع، وبالتالي محاولة إيجاد حلول لتخفيف الحصار عنه عبر زيادة الدفع به نحو مصر، لإيجاد حلول ما للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، والسماح بعودة بعض الآلاف من اللاجئين، ضمن مناطق تتسع جنوباً في سيناء ضمن الدويلة الغزاوية. **والثانية:** إن انتفاضة فلسطينية في الضفة دون مشاركة من غزة، ستفهم على أنها انتفاضة مزدوجة؛ ضد الاحتلال والاستيطان، ولكنها قد تُستغل عبر حمل شعارات ضد السلطة الفلسطينية القائمة، وبالتالي حرف مسارها، من كونها انتفاضة تحرر وطني، لتصبح تحركات فئوية أو سياسية ضد السلطة، وهذا بدوره سيقود، مرة أخرى، لحالة من الاقتتال الداخلي لا يمكن التنبؤ بمآلاته.

٤) وفي كل الأحوال، فإن الانتفاضة الفلسطينية يجب أن تكون شعبية سلمية، على غرار انتفاضة الحجارة (عام ١٩٨٧)، التي اعتمدت أسلوب المواجهة الجماعية والعصيان المدني، في مواجهة آلة الحرب الإسرائيلية. فقد برهنت تجارب المقاومة السلمية، في بلعين ونعلين ومعركة جدار الفصل العنصري وغيرها، على فعاليتها ونجاعتها، في مواجهة الاحتلال والاستيطان، واستقطاب تعاطف الرأي العام الدولي.

الخيار الثالث: حل السلطة الفلسطينية

أحد الخيارات المطروحة للنقاش، هو حل السلطة الفلسطينية، كرد على التعنت الإسرائيلي في مسيرة التسوية. وهنا فإن الباحث، يحذر بشدة من خيار حل السلطة الفلسطينية، ذلك لأن هذا الخيار ليس حلاً مجدياً البتة؛ ففي الوقت الذي تسعى فيه القيادة الفلسطينية، لتثبيت واقع سياسي يتكئ على اعتراف دولي بالسلطة الفلسطينية كنواة للدولة الفلسطينية، فمن غير المنطقي، أن نعيد عقارب الزمن إلى الوراء، بحجة أن السلطة، هي مجرد سلطة تحت الاحتلال، وأنها تنسق أمنياً مع الاحتلال..الخ. إن البدائل المتوقعة نتيجة لحل السلطة، أسوأ بكثير من خيار استمرار السلطة على هذا النحو؛ فلا تخلو المشاريع

الإسرائيلية من سيناريوهات إنتاج قيادات محلية، تقوم محل السلطة الفلسطينية "المُنحلة"، واستنساخ تجربة روابط القرى، وليس خافياً على أحد، تهديدات "ليبرمان"، وزير الخارجية الإسرائيلي، التي أطلقها في وجه الرئيس محمود عباس، عشية التوجه للأمم المتحدة المتحدة، بخصوص إيجاد قيادات فلسطينية بديلة.

ومن ناحية أخرى، فإن قرار بحل السلطة الفلسطينية، بهدف تحميل الاحتلال مسؤولياته القانونية والأخلاقية، يفقد مضمونه بالنسبة لقطاع غزة، الذي انسحبت منه إسرائيل من جانب واحد (في عام ٢٠٠٥)، وبالتالي أصبح هذا الخيار مجرد خيار عبثي؛ يعنى على أرض الواقع، حل السلطة في الضفة الغربية، مع إبقاء الحكومة المقالة في غزة، تمارس سلطة محلية على سكان القطاع، بلا مسوغ أو شرعية دستورية. وهو ما سيؤدي لاختزال "الكيان السياسي الفلسطيني"، في مساحة قطاع غزة، مع ربطه بشكل أو بآخر مع مصر. ومن ناحية أخرى، سيعود سيناريو الخيار الأردني لإدارة الضفة الغربية إلى الواجهة من جديد؛ في واقع الأمر، إن التاريخ لم يَقُل كلمته النهائية بعد بشأن العلاقات الفلسطينية الأردنية.

إن قراراً بحل السلطة الفلسطينية، والعودة للمرحلة (ما بين ١٩٨٧-١٩٩٤)، كان ممكناً قبل تنفيذ خطة شارون لفك الارتباط "الانسحاب أحادي الجانب من قطاع غزة"، بحيث يتم إسقاط أي خصوصية لحدود العام ١٩٦٧ والتعامل مع كل الأراضي الفلسطينية (فلسطين التاريخية)، وفق وضعية واحدة، حينها كان يمكن للنضال الفلسطيني، أن يأخذ منحى آخر؛ متمثلاً في الكفاح من أجل المساواة في الحقوق المدنية والاجتماعية، ضمن دولة واحدة ثنائية القومية. أما الآن فيصبح هذا المسار عدمي أقرب للانتحار الوطني، الذي سيحيل ملايين الفلسطينيين، إلى طابور من المعتاشين على وكالة غوث وتشغيل اللاجئين. ويرى الباحث هنا، أن أي مسار لا يشمل كافة المناطق الفلسطينية المحتلة عام ١٩٦٧، سيكون من شأنه فصل وسلخ أجزاء من الأراضي الفلسطينية، إلا إذا تمّ التوافق الوطني على حل السلطتين معاً، وإدارة الشأن الداخلي في كل من الضفة والقطاع، عبر قيادة وطنية موحدة، وهذا قد يبدو بعيد المنال في ظل استمرار حالة الانقسام الراهن. ومن المتوقع في ظل سيناريو حل السلطة الفلسطينية، وفي ظل حكومة يمينية، أن تُقدم إسرائيل على مزيد من الاستيطان ومصادرة الأراضي، والأخطر من ذلك تفعيل سياسة "الترانسفير" القصري لسكان الضفة الغربية، هذا المشروع الذي يداعب الخيال الإسرائيلي، الهادف إلى تقليل الخطر الديموغرافي. وفي ظل حل السلطة –التي وفرت بشكل أو بآخر حد أدني من العيش الكريم لآلاف الأسر الفلسطينية– ربما تقدم إسرائيل، على فتح سوق العمل الإسرائيلي أمام الفلسطينيين، وتحويلهم لمجرد عمال داخل المستوطنات الإسرائيلية.

والخلاصة إذن، إن التهديد بخيار حل السلطة الفلسطينية والتلويح به في وجه حكومة إسرائيل، يبدو مقبولاً، لكن تنفيذه واقعاً على الأرض، سيأتي بنتائج سلبية على العكس مما هو متوقع؛ فسيصبح مصير الحركة الوطنية الفلسطينية مرهون بالاحتلال، ومقارباته في التعامل مع السكان الفلسطينيين. والحال أن أوضاع الشعب الفلسطيني، ستعود إلى ما كانت عليه قبل الانتفاضة الفلسطينية الأولى

(١٩٨٧)؛ جيش من العمال الفلسطينيين، الباحثين عن رزقهم في ضواحي المدن الإسرائيلية، مع حالة من الإحباط الوطني من مسيرة نضال قادت في النهاية، للفشل في تحقيق أهدفها الوطنية، مع ما سيواكبها من محاولات "الأسرلة"، وتقويض الانتماء الوطني، والسخط على الحركة الوطنية برمتها، التي أوصلت الفلسطينيين لهذه الحالة. إنه خيار كارثي، ووصفة للفشل والانتحار الوطني.

ما العمل..؟! نحو تبني استراتيجية وطنية شاملة

يبدو المستقبل أكثر تشاؤماً من الوضع الراهن القائم الآن، إذا ما ظلت عملية التدافع السياسي الفلسطيني على ما هو عليه الآن (سلطة في الضفة، وأخرى في غزة). وهذه ليست دعوة للإحباط – بالطبع– بل هي مجرد محاولة لدق جدار الخزان، وقرع جرس الإنذار المبكر، قبل قدوم الطوفان، الذي قد يدخل المنطقة ومعها القضية الفلسطينية، في آفاق مجهولة. وبالتالي، على الفلسطينيين التمسك بتلابيب وحدتهم الداخلية والاتفاق –ولو بالحد الأدنى– على برنامج، يسمح بتوزيع الأدوار ما بين المقاومة بكافة أشكالها والمفاوضات، مع تحصين البيت الفلسطيني الداخلي، كي لا تصبح القضية الفلسطينية عرضة للمساومات الإقليمية، الجارية في المنطقة العربية. لذلك، فإن أولى التوجهات الفلسطينية، يجب أن تنصب نحو الحفاظ على القضية الوطنية الفلسطينية، في هذه المرحلة الانتقالية، ومن ثَم اتخاذ مجموعة من الإجراءات، سيحاول الباحث إسدالها على شكل توصيات.

النتائج والتوصيات

في ختام دراسة وتحليل واستشراف ما انتهت إليه الدراسة، في فصولها المتعددة، فقد خلصت إلى مجموعة من النتائج والتوصيات، أهمها:

أولاً: النتائج

- ❖ اندلعت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ في مصر، بعد سنوات من حالة الانسداد في الأفق السياسي، في ظل تردي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وازدياد ملحوظ في المظاهرات الاحتجاجية، بالإضافة للدور المحرض الذي لعبته وسائل الإعلام الخاص. ورغم ما يقال عن مؤامرة أمريكية تقف وراء اندلاع الثورة المصرية، فإن الدراسة اعتبرت ذلك، تسخيفاً لجهد الشعب المصري، وتجادل الدراسة، بأن الثورة المصرية ذاتية الأسباب والأهداف، وجاءت نتيجة لتراكم القهر والوعي.
- ❖ على الرغم من أن الثورة المصرية، مثلت بعنفوانها وتحضرها، حدثاً فريداً أبهر العالم، وشكّل حالة إلهام واسعة، فإنها لم تستطع إلى الآن، أن تُحدث تغيرات جذرية في الأوضاع التي نهض الثوار من أجلها. ذلك، لأن أهم معضلات الثورة المصرية، أنها بلا رأس وبلا قيادة، وهذا ما عكس حالة من الفراغ القيادي بعد رحيل نظام مبارك، فبرزت التيارات الإسلامية وعلى رأسها الإخوان المسلمين؛ كبديل لقيادة الدولة المصرية، بما أظهرته من قدرة عالية على حشد الأنصار والمؤيدين، في ظل غياب مؤثر للقوى المدنية والثورية.
- ❖ كشفت الدراسة عن حجم التناقضات الاجتماعية والفكرية والسياسية بين القوى الثورية، وما يعتمل في المجتمع المصري من تباينات، ظهرت تجلياتها من خلال مجموعة من الثنائيات: ثوار مقابل "فلول"، والدستور أولاً مقابل الانتخابات أولاً، وشرعية الميدان مقابل شرعية البرلمان، وقوى مدنية مقابل قوى إسلامية، ودولة مدنية مقابل دولة دينية، مما بدا وكأن ثوار الميدان قد اتفقوا على ما لا يريدونه (نظام مبارك)، ولكنهم لم يتفقوا على ما يرغبون به!.
- ❖ بيَّنت الدراسة، أن تجربة الإخوان المسلمين في الحكم، لم تستطع إلى الآن النهوض بمصر، لغياب مشروع عملي، واستراتيجية وطنية. كما وأظهرت الدراسة، أن أغلبية واسعة من النخب الفكرية والسياسية، وشرائح كبيرة من الشعب المصري، ترى في سياسات الإخوان (في الاقتصاد، والحريات العامة، والعدالة الاجتماعية، والتنمية البشرية)، امتداداً لسياسات مبارك، ولا يوجد ما يؤشر على تغيير نوعي في تلك السياسات.
- ❖ شكل سلوك الإخوان المسلمين منذ صعودهم للحكم في مصر، انتكاسة لأحلام الثورة المصرية؛ لعدم اكتمال عملية التحول الديمقراطي، كما وعكست تجربة السنة السابقة، رغبة جامحة لدى الإخوان للاستئثار بالحكم منفردين، مع محاولات حثيثة لإقصاء الأصوات المعارضة، وسعيهم الحثيث لـ"أخونة الدولة" المصرية.

- مثّل الإعلان الدستوري، نقطة فارقة في مسيرة الثورة المصرية، حيث قسم الأحزاب السياسية ومن خلفها المجتمع إلى فسطاطين (مدني–إسلامي)، وقد ظهرت تجلياته في أكثر من مناسبة، عَبَّر فيها المعارضون بشكل عنيف عن رفضهم لسياسة الإخوان المسلمين. والحاصل، أن حالة الإنكشاف التي يعيشها الإخوان، ستدفع مصر ثمنها.
- وعلى صعيد مصر والقضية الفلسطينية، أكدت الدراسة على وجود مجموعة من المحددات والثوابت، التي تحكم علاقة مصر بالقضية الفلسطينية، وتشكل خطاً ناظماً لتلك العلاقة، وهي: اعتبارات تتعلق بأمن مصر القومي، انطلاقاً من محددات التاريخ والجغرافيا والديموغرافيا؛ واعتبارات تتعلق بدور مصر الإقليمي، انطلاقاً من البعد الحضاري لمصر: عربياً وإسلامياً؛ وبعد عملية السلام، أضيفت اعتبارات تتعلق بتعميم عملية التسوية السلمية، ودور مصر الريادي فيها.
- رغم وجود محددات وأسس ضابطة، لتوجهات مصر تجاه الصراع العربي–الاسرائيلي، إلا أن السياسة المصرية تجاه القضية الفلسطينية، خلال الجمهورية الأولى، قد اعتمدت على إدراك وتصورات النخبة السياسية الحاكمة –وتحديداً رئيس الجمهورية– لطبيعة الصراع العربي الإسرائيلي، لما لموقع الرئاسة من أهمية مطلقة، في صنع قرار السياسة الخارجية، وتحديداً تجاه العلاقة مع إسرائيل.
- برزت خصوصية الدور المصري في القضية الفلسطينية، منذ توقيع اتفاق "أوسلو"، كراعي لعملية السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وحرصت مصر مبارك على الحضور الدائم في كافة مراحل العملية السلمية كطرف وسيط حيادي، وأحياناً داعم ومساند للحقوق الفلسطينية، ولعبت دوراً رئيسياً في تثبيت تهدئة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، في أكثر من جولة صدام. كما ولعب النظام المصري، في عهد مبارك، دوراً مركزياً في رعاية واحتضان الحوار الفلسطيني الداخلي، وقد ازدادت أهمية هذا الدور، بعد حدوث الانقسام الفلسطيني في حزيران ٢٠٠٧، ومحاولات مصر المتكررة للتوصل لاتفاق ينهي حالة الانقسام، إلا أن نظام مبارك، فشل في جسر الهوة بين الفرقاء الفلسطينيين.
- أكدت الدراسة، أنّ الثورة المصرية، في ظل القيادة الجديدة (الإخوان المسلمين)، لم تحدث تحولات على صناعة السياسية الخارجية المصرية؛ فرغم الخلفية العقائدية للرئيس الجديد، وقوة الرأي العام، إلا أنه في ذات الوقت ظهرت عوامل أخرى كابحة ومحددة للدور المصري، منها غياب التوافق الوطني، وتردى الوضع الاقتصادي. ولم تعكس تجربة الإخوان المسلمين، حتى الآن، توجهات واضحة في السياسة الخارجية.
- بينت الدراسة، أن اتفاقية السلام المصرية الاسرائيلية، تشكل عقبة رئيسية في طريق ضمان مصر لأمنها القومي، وبشكل خاص في سيناء، حيث تتواجد القوي السلفية والجهادية.
- أظهرت الدراسة أن رؤية الاخوان –كحزب حاكم– للصراع العربي الإسرائيلي، لم تتبلور بعد بشكل واضح، وأن سياسة النظام المصري الجديد تجاه إسرائيل، لم تختلف عن سياسات النظام السابق؛

فبرغم الخلفية العقائدية للرئيس المصري الجديد، فقد استمر التنسيق والتعاون الأمني مع غياب للاتصالات السياسية المباشرة، ورغم الرفض الشعبي للتطبيع، فإن العلاقات التجارية قد استمرت على حالها، أما العدوان على غزة (نوفمبر ٢٠١٢)، فقد تم تسويته بنفس المنطق السابق: تحت الرعاية الامريكية، وبضمانات مصرية لالزام فصائل المقاومة بالتهدئة.

- ❖ شكلت القواسم الحزبية المشتركة بين حركة الإخوان المسلمين في مصر، وحركة حماس في فلسطين، انحيازاً أيديولوجياً واضحاً تجاه حركة حماس، على حساب منظمة التحرير، والسلطة الوطنية الفلسطينية، ما انعكس سلباً على وحدانية التمثيل الفلسطيني، وعلى المصالحة الفلسطينية. ولم تعكس المقاربات المصرية الجديدة تسهيلات واضحة، في تعاملاتها مع سكان قطاع غزة، بقدر ما قدمت تسهيلات لحركة حماس.
- ❖ بينت الدراسة، أن هذا الانحياز من قبل الرئيس وجماعته، والتسهيلات المقدمة لحركة حماس، قد أدخل الحركة ومن خلفها الفلسطينيين، من سكان قطاع غزة، في مواجهة مع خصوم الإخوان من التيارات المدنية المصرية، بخاصة بعد مقتل الجنود المصريين، وتصاعد التوترات الأمنية في سيناء، مما يؤثر سلباً على حالة التعاطف الشعبي مع القضية الفلسطينية، ويمثل خصماً من رصيدها المعنوي في عقول وقلوب المصريين.
- ❖ استشرفت الدراسة، معالم المرحلة المستقبلية للثورة المصرية والقضية الفلسطينية، على المدى المنظور، فخلصت إلى ثلاث سيناريوهات، هي: مصر الناهضة، والإبقاء على الوضع القائم مع تغيرات محتملة، أو الاحتراب الداخلي، وأن كل حالة من تلك الحالات، سوف تلقي بظلالها بشكل مباشر على الحالة الفلسطينية. وقد رجحت الدراسة السيناريو الثاني (تشبث الإخوان بالواقع القائم، وهذا الوضع إن استمر على حاله، فلن يمتد لأكثر من ثلاث سنوات، وغالباً ما ستنتهي تجربة الإخوان بصعود رئيس مدني، مع بقاء الإخوان كقوة سياسية مؤثرة). وخلال هذه الفترة، لن تمتلك مصر توجهات واضحة حيال الصراع العربي الإسرائيلي، نتيجة للأوضاع الداخلية المرتبكة، والحالة الاقتصادية المتعثرة، والغموض السياسي في المنطقة العربية.
- ❖ توصلت الدراسة وفق منطق الأمور، إلى أن مصر، في ظل حكم الإخوان المسلمين، لن تكون مؤهلة للعب دور رئيسي على صعيد عملية السلام الفلسطينية الإسرائيلية، بخاصة في ظل حكومة إسرائيلية، لا تؤمن بمسيرة التسوية، كأسلوب لحل الصراع.
- ❖ وخلصت الدراسة، إلى أن الحلول السياسية التي قد تُطرح في هذه المرحلة الانتقالية، لن تلبي تطلعات الشعب الفلسطيني، في إقامة دولته المستقلة على حدود ١٩٦٧. وتحذِّر الدراسة هنا، من حالة السيولة السياسية، وما تعيشه المنطقة العربية، من إعادة تَشكُل، أن يتم تمرير حلول تصفوية للقضية الفلسطينية، في مقابل صفقة كبرى تؤمِّن لإسرائيل هدنة طويلة الأمد.
- ❖ استشعرت الدراسة، خطراً محدقاً من المقاربات المستقبلية، بشأن التعامل مع قطاع غزة؛ فرغم أن الموقف المصري المعلن، هو رفض أي حلول لاجتزاء قطاع غزة، إلا أنّ الرؤية الإسرائيلية تتجه

مستقبلاً، نحو عزل قطاع غزة عن باقي الأراضي الفلسطينية، ودفعه تدريجياً نحو مصر، ويُخشى هنا من الدور الذي تلعبه دولة قطر، سواءً على صعيد التسوية، في محاولة لـ"ترويض" حركة حماس، ودمجها في العملية السلمية، أو على صعيد قطاع غزة، بحيث تقدم دعماً سياسياً ومادياً سخياً لحماس، في محاولة لتمتينها في قطاع غزة، وبالتالي تأبيد حالة الانقسام.

- توصلت الدراسة، إلى أن المصالحة الفلسطينية الداخلية، قد أصبحت الآن أكثر أهمية من أي وقت مضى، لكي تتجاوز القضية الفلسطينية "محنة البقاء"، في ظل ظروف عربية وإقليمية غاية في الضبابية. وإن تلكؤ قطبي الانقسام الفلسطيني في إتمام المصالحة، يفتح الباب لأطراف خارجية، لمحاولة الدخول على الخط، واستغلال وتوظيف الورقة الفلسطينية لخدمة مصالحها. والأمر كله يشي بمخاطر جسيمة على حاضر ومستقبل القضية الفلسطينية برمتها.

ثانياً: التوصيات

تبدو صور المستقبل المنظور سوداوية، وتحمل الكثير من التوقعات غير السارة للفلسطينيين، ويبدو أن الخيارات الفلسطينية أصبحت محدودة، في ظل تعطل العملية السلمية، وانشغال العرب في ترتيب قضاياهم المحلية. وهذه الصورة ليست رؤية تيئيسية، أو دعوة للإحباط والانكسار، والتسليم القدري، بل هي قراءة واقعية للوضع الراهن. ولدى الباحث إيمانٌ عميق، بأن الثورة المصرية سوف ترسم معالم طريقها، وتنهض لاستكمال أهدافها، وتشكِّل نموذجها الخاص، وتستعيد مكانتها العربية والإقليمية، وهذا سينعكس إيجاباً على القضية الفلسطينية، لكنها بحاجة لوقت قد يستغرق عدة سنوات.

ونظراً لارتباط تطورات القضية الفلسطينية بتطورات النظام العربي، بما قد يعني اعادة تَشَكُل الصراع العربي الإسرائيلي، وبالتالي، فإن المرحلة الراهنة هي أخطر المحطات التي تعيشها القضية الفلسطينية على الإطلاق؛ فالحركة الوطنية تعيش في حالة انقسام داخلي، ومصر والمنطقة العربية عموماً، تعيش مرحلة انتقالية، تتسم بالغموض وعدم اليقين، بما قد تحمله من مساومات إقليمية ودولية، على حساب الحقوق الفلسطينية. لذلك، فإن الجهود خلال هذه السنوات القادمة، يجب أن تنصب نحو تجاوز محنة "إعادة التشكيل"، حتى تخرج مصر والأمة العربية من عنق الزجاجة. وحتى انقشاع هذه الغمة، مطلوب من الفلسطينيين أدوارٌ مهمة، على ثلاث مستويات، هي:

١) المستوى الوطني

هذا المستوى يتطلب من التنظيمات والفصائل الفلسطينية، التحلي بالرشاد والنضج السياسي، وإدراك خطورة اللحظة التاريخية، التي تمرّ بها القضية الفلسطينية، وتنحية الخلافات الحزبية، وإعلاء المصلحة الوطنية العامة، على المصالح الفئوية الضيقة. وبناءً عليه، توصى الدراسة القيادات السياسية والحزبية الفلسطينية، أن تبدأ جدول أعمالها الوطني، بمجموعة من الإجراءات العاجلة، أهمها:

- ❖ إنهاء الوضع الشاذ الذي أفرزته حالة الانقسام الفلسطيني، والذهاب فوراً إلى حوار وطني خالص، تتداعى فيه الفصائل الفلسطينية من تلقاء نفسها، فالمصالحة تبدأ من غزة ورام الله، وليس من أي عاصمة عربية. وهنا يؤكد الباحث، على أهمية الدور الذي يجب أن تلعبه منظمة التحرير ورئاسة السلطة في الدعوة لهذا الحوار واحتضانه، فبعد أن فشلت المقاربات المصرية والعربية في إتمام مصالحة فلسطينية، أصبحنا بحاجة لمقاربة فلسطينية خالصة، ولا ضير بأن تكون برعاية عربية لضمان التنفيذ، وتوفير شبكة أمان.
- ❖ الاتفاق على برنامج تنفيذي، يعيد توحيد المؤسسات السياسية والإدارية في شطري الوطن، وتشكيل حكومة وحدة وطنية كفؤة، ممثلة لكافة الفصائل الفلسطينية، أو حكومة تكنوقراط، بالإضافة لقيادات حزبية، لتكون قادرة على تنفيذ اتفاق المصالحة، وإلزام قواعدها التنظيمية على الأرض، والبدء في الإعداد لانتخابات فلسطينية شاملة (رئاسية وتشريعية)، والاتفاق على إعادة تشكيل أو انتخاب مجلس وطني جديد، يمثل كافة الفصائل غير المنضوية في المنظمة.
- ❖ صياغة استراتيجية وطنية شاملة للتحرر الوطني، تكون واقعية وقابلة للتطبيق على الأرض، تتناسب مع الظرف الوطني والإقليمي والدولي الراهن، بعد أن تم نعي عملية السلام. هذه الاستراتيجية تتضمن المزاوجة بين "المقاومة الذكية"[1]، التي تحتل فيها المقاومة الشعبية الجماعية غير العنفية، مكاناً رئيسياً، وبين المفاوضات، مع استحداث وسائل نضالية فعّالة، تعيد القضية الفلسطينية إلى صدارة الأحداث في المنطقة والعالم.
- ❖ التأكيد على أهمية دور الشباب الفلسطيني، كرأس حربة في استدامة النضال الوطني، وإعادة الاعتبار للقضايا الوطنية الكبرى، فقد أثبتت تجربة الحراك الشبابي الفلسطيني، أن جيل الشباب يمتلك من القدرة والطاقة، والوعي والحس الوطنيين، ما يؤهله لقيادة النضال بكافة أشكاله، لذلك فإن أي استراتيجية وطنية شاملة، يجب أن تأخذ بعين الاعتبار حضور الشباب، وتمثيلهم المنصف في كافة دوائر صنع القرار المؤسسي والتنظيمي.
- ❖ تعزيز حالة التواصل الداخلي بين أبناء الشعب الفلسطيني في محافظات الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة، وبينهم وبين أترابهم من فلسطينيي الداخل والشتات، لكبح كل محاولات الفصل بين أبناء الشعب الواحد.
- ❖ ضرورة اهتمام السلطة الفلسطينية بشؤون قطاع غزة، في ظل ارتفاع هائل لمعدلات الفقر والبطالة، وتراجع ملحوظ في مجالات التنمية البشرية، مقارنة بمحافظات الضفة الغربية، وما يتسببه ذلك من حالة يأس وإحباط عام، يؤدى لاختلالات وتشوهات واضحة في منظومة القيم الوطنية والاجتماعية

---

(١) استخدم مصطلح "المقاومة الذكية" من قبل "مجموعة التفكير الاستراتيجي الفلسطيني" ٢٠٠٨، وتشير "المقاومة الذكية" إلى الاستخدام الذكي والمرن والمركز للمكونات الفرعية المختلفة، ضمن مسار واسع النطاق للمقاومة الوطنية بوجه عام.

للشعب الفلسطيني.

- ❖ توصي الدراسة، بعدم التعامل مع سكان قطاع غزة باعتبارهم فائض بشري، كل ما يربطه بمؤسسات السلطة الفلسطينية هو الراتب الشهري فقط، بحيث أصبح السواد الأعظم من سكان القطاع، مجرد عاطلين عن العمل والإنتاج، سواءً مَن يتقاضى منهم أجر، أو من لا يتقاضى. إن الاستمرار في سياسة إدارة الظهر لقطاع غزة، وهموم سكانه، سوف تفضي إلى حالة قد لا يُحمّد عقباها.
- ❖ الانتفاضة الفلسطينية الثالثة قد تكون ضرورة وطنية، تخرج الفلسطينيين من مأزق "اللاسلام واللامقاومة" القائم الآن، لكن يجب الاندفاع نحوها بخطة مدروسة ومعمقة ومتوافق عليها وطنياً. وتوصي الدراسة، بعدم الانجرار وراء بعض الأفكار العبثية، كخيار حل السلطة الفلسطينية.

٢) على المستوى العربي

إن ربيع مصر والعرب، سائر إلى حال سبيله، إن لم يدخل الفلسطينيون على الخط، لمحاولة رسم معالمه وتعديل مساره، ليس بمعنى التدخل في الشئون الداخلية للدول العربية، لكن بمعنى تعظيم حضور القضية الفلسطينية على جدول أعمال الثورات والشعوب العربية، وفي القلب منها الثورة المصرية. وإن لم يسارع الفلسطينيون في غرس القضية الفلسطينية، ضمن أولويات الهموم العربية الجديدة، فقد تصبح المهمة صعبة لاحقاً، وهنا توصي الدراسة على المستوى العربي بما يلي:

- ❖ اعادة النظر في اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية، والسعي لتعديلها بما يتلائم مع متطلبات الأمن القومي العربي والقضية الفلسطينية، وكذلك إعادة النظر في مبادرة السلام العربية، التي أقرتها جامعة الدول العربية في عام ٢٠٠٢، طالما أن حكومة الاحتلال غير جادة في مسيرة التسوية.
- ❖ العمل على استثمار الحالة الوجدانية لدى الشعوب العربية تجاه القضية الفلسطينية، وتوظيفها لتصبح قوة ضاغطة، لتبني مواقف سياسية أكثر صرامة تجاه إسرائيل. لذلك، فإن أي استراتيجية وطنية، يجب أن تضع في الحسبان، قوة الجماهير العربية وقدرتها على قلب الموازين.
- ❖ الدفع بشعوب الربيع العربي، واشراكها في معركة التحرر الوطني، من خلال تبني استراتيجية قومية لمحاصرة إسرائيل وعزلها، عبر حملات مقاطعة إسرائيل وملاحقتها في أروقة القضاء الدولي، والسعي لفرض عقوبات عليها، ومقاطعة المنتجات والسلع التي تقدم دعماً بشكل أو بآخر للكيان الإسرائيلي، بالإضافة للحملات الواسعة، لمقاطعة التطبيع مع إسرائيل بكافة أشكاله.
- ❖ تعزيز علاقات الشراكة مع الأحزاب العربية الفاعلة، والمهتمة بالقضية الفلسطينية، والتنسيق الدائم معها على صعيد الفعاليات الشعبية، الخاصة بدعم القضية الفلسطينية، وهنا تبرز أهمية تفعيل دور الاتحادات الشعبية الفلسطينية، والسفارات الفلسطينية لدى الدول العربية، لفتح آفاق جديدة من التعامل مع المنظمات الشعبية، ومنظمات المجتمع المدني، في البلدان التي تتواجد بها.

- ❖ العمل على تدشين تجمع للتيارات الحزبية السائدة في الوطن العربي: الإسلامي، والوطني الليبرالي، والقومي، واليساري، على قاعدة دعم ومساندة القضية الفلسطينية، بما يعزز المناعة الوطنية المصرية، وينعكس على سياستها الخارجية، وتحديداً في مجال العلاقة مع إسرائيل والولايات المتحدة، ويشكل كابحاً أمام أي محاولات لتصفية القضية الفلسطينية، وإعادة الاعتبار لبعدها العربي والإسلامي.
- ❖ المشاركة الجماعية في حملات شعبية لدعم القدس، وفضح ممارسات إسرائيل العدوانية في أراضي دولة فلسطين المحتلة، وتفعيل قضية الأسرى الفلسطينيين والعرب في السجون الإسرائيلية، ودفع جامعة الدول العربية، لتبني خطوات دولية للمطالبة بالإفراج عنهم. إن هذا التوجه الشعبي الواسع سيعمل على تحييد القوة العسكرية الإسرائيلية، وسيوفر شبكة أمان للشعب الفلسطيني. إن الإسناد العربي المتكئ على الثورات الديمقراطية، هو المعادل الموضوعي، لتفوق ميزان القوة العسكرية لصالح إسرائيل.
- ❖ ضرورة التزام السياسة الفلسطينية سياسة الحياد، تجاه التيارات والأحزاب السياسية الفعالة على الساحة المصرية والعربية، والوقوف على مسافة واحدة من الجميع، والتعامل بحصافة ولباقة سياسية، وعدم الزج بالقضية الفلسطينية، في السجالات الحزبية والانتخابية داخل البلدان العربية.

٣) على المستوى الدولي

- ❖ استمرار الجهود الدولية، الرامية لتعزيز مكانة دولة فلسطين في الأمم المتحدة، واستغلال صفة عضوية "المراقب"، للانضمام إلى الهيئات والمنظمات الدولية الأخرى، وأهمها محكمة الجنايات الدولية (I. C. C)، وللمعاهدات الدولية، مثل: معاهدة جنيف الرابعة.
- ❖ استغلال الحملات الدولية للتضامن مع الشعب الفلسطيني، في فضح الممارسات الإسرائيلية، لدى المجتمع الدولي.
- ❖ توظيف حالة التقدير والاحترام التي اكتسبتها الشعوب العربية بعد ثورات الربيع العربي، لخلق رأي عام دولي مناصر للقضية الفلسطينية، وخاصة بعد أن أنهت هذه الثورات، إدعاء إسرائيل باحتكارها للديمقراطية في المنطقة.
- ❖ تعزيز علاقات الشراكة والتوأمة مع الأحزاب الدولية المساندة للقضية الفلسطينية، لخلق رأي عام مساند داخل بلدانهم، والضغط على حكومات بلادهم، لتبني مواقف داعمة للقضية الفلسطينية.
- ❖ تعزيز العلاقات السياسية مع تكتل الدول الصاعدة في المجتمع الدولي، مثل: مجموعة "البريكس" التي تضم (روسيا، والصين، والهند، والبرازيل، وجنوب أفريقيا)، وكذلك دول أمريكا اللاتينية، ودول شرق أسيا، وغيرها من الدول القوية، فهي دول كبيرة ومهمة في العالم، من حيث: عدد السكان، والمساحة الجغرافية، والثروات، والطاقة الإنتاجية، والقوة، وذلك لكسر الاحتكار وازدواجية المعايير الأمريكية المنحازة لإسرائيل.

- ❖ السعي لتدويل القضية الفلسطينية، بما يوفر غطاءً دولياً، يعيد طرح المشكلة الفلسطينية أمام الأسرة الدولية، وايجاد حلول لها وفق قرارات الشرعية الدولية، ويسهم في عزل إسرائيل دولياً.

وختاماً، إن المستقبل الفلسطيني لم يُكتب بعد، ولا يملك أحد أن يكتبه نيابةً عن الفلسطينيين أنفسهم، أو بمعزل عنهم. والمستقبل الذي يسعى إليه الفلسطينيون، ليس مستقبلاً واحداً لا فكاك منه، بل في الواقع له عدة أوجه، وعدة خيارات؛ تتحدد وفق الإمكانات والأهداف، وتعتمد على عزم الفلسطينيين على أن يصلوا إلى ما يودون أن يكونوا عليه. فالتاريخ الفلسطيني لن يرحم أحداً من هذا الجيل، إن لم ينهضوا جميعاً من سباتهم، رافضين الاستكانة للقدر، لافظين لكل أفكار الإذعان. إن بداية الطريق لكل إصلاح، وتغيير للواقع، وتنمية للمستقبل، تبدأ بتغيير الإنسان، وفق القانون الإلهي ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾.

المراجع

أولاً: الوثائق

1) البرنامج الانتخابي لحزب الحرية والعدالة. متوفر على موقع: حزب الحرية العدالة، على الرابط (http://www.hurryh.com/Party_Program.aspx#**الريادة_الإقليمية**) 15.10.2012.
2) الدستور المصري (دستور ١٩٧١)
3) الدستور المصري الجديد (٢٠١٢)
4) قانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٧٧ الخاص بنظام الأحزاب السياسية- مصر.
5) قانون رقم ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ وهو المعروف بقانون الطوارئ- مصر.
6) مشروع النهضة: البرنامج الانتخابي لمرشح الإخوان المسلمين للرئاسة. متوفر عبر الصحف المصرية، مثلاً: جريدة اليوم السابع، ٢٦ ابريل ٢٠١٢ (http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=&662562) 7.11.2012.
7) نص استقالة محمد فؤاد جاد الله المستشار القانوني للرئيس مرسي، التي تقدم بها في ٢٠١٣/٤/٢٣. موجودة على موقع جريدة اليوم السابع، على الرابط (http://www1.youm7.com/News.asp?NewsID=1032806) 25.4.2013.
8) وثيقة نشرها موقع ويكيليكس (ضمن رزمة الوثائق الدبلوماسية الأمريكية المسربة عبر موقع ويكيليكس الالكتروني) صُنفت بالسرية، أرسلتها (مارجريت سكوبي)، السفيرة الأمريكية السابقة بالقاهرة، بتاريخ ٢٠٠٧/٥/١٤، حملت عنوان: (انتقال الرئاسة في مصر PRESIDENTIAL SUCCESSION IN EGYPT). على الرابط (http://wikileaks.org/cable/07/05/2007CAIRO1417.html) 2.7.2012.

ثانياً: الكتب

1) أبراش، إبراهيم خليل، **الثورة العربية والقضية الفلسطينية (دراسة تحليلية للثورات العربية وتأثيراتها على القضية الفلسطينية)**. قراءات إستراتيجية، مركز التخطيط الفلسطيني- منظمة التحرير الفلسطينية، السنة الرابعة، العدد السابع، إبريل ٢٠١١.
2) أبو دوح، خالد كاظم، **الرياضة والخطاب الإعلامي: رؤية سوسيولوجية نقدية**. سلسلة قضايا، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، القاهرة، ٢٠١٠.
3) إسماعيل، محمد حافظ، **أمن مصر القومي في عصر التحديات**. مركز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة، ١٩٨٧.
4) الأسود، شعبان الطاهر، **علم الاجتماع السياسي: قضايا العنف السياسي والثورة**. الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠٠٣.
5) الأشعل، عبد الله، **مخاطر الشقاق بين فتح وحماس على القضية الفلسطينية**. مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، ٢٠١٠.
6) أمين، جلال، **مصر والمصريون في عهد مبارك: ١٩٨١-٢٠٠٤**. دار ميريت، ط١، القاهرة، ٢٠٠٩.
7) بسيوني، محمود شريف، **الجمهورية الثانية في مصر**. دار الشروق، ط ١، القاهرة، ٢٠١٢.
8) بلقزيز، عبد الإله، **الدولة والمجتمع: جدليات الوحيد والانقسام في الاجتماع العربية المعاصر**. الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، ٢٠٠٨.
9) تاج الدين، أحمد، **٢٥ يناير ثورة شعب**. الهيئة العامة للاستعلامات-مصر، القاهرة، ٢٠١١.

١٠) جبارة، تيسير، **تاريخ فلسطين**. الطبعة العربية الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، ١٩٩٨.

١١) حمدان، جمال، **شخصية مصر**. الجزء الثاني، عالم الكتب، القاهرة، ١٩٨١.

١٢) حمروش، أحمد، **قصة ثورة ٢٣ يوليو: مجتمع جمال عبد الناصر**. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ١٩٧٤.

١٣) خلاف، هاني، **الدبلوماسية المصرية والهموم العربية**. مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع، ط١، القاهرة، ٢٠١٠.

١٤) خلف، صلاح (أبو أياد)، **فلسطيني بلا هوية**. لقاءات مع الكاتب الفرنسي: اريك رولر، نقلها إلى العربية: نصير مروة، [د.ت].

١٥) **دراسات فلسطينية**. جامعة النجاح الوطنية، قسم العلوم السياسية، نابلس، ٢٠١١.

١٦) ربيع ، عمرو هاشم (محررا)، **ثورة ٢٥ يناير (قراءة أولية ورؤية مستقبلية)**. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠١١.

١٧) رضوان، طلعت، **الصراع المصري العبري والصراع الفلسطيني الإسرائيلي والمأزق الحضاري للمرجعية الدينية**. مكتبة جزيرة الورد، الطبعة الأولى، القاهرة، ٢٠١١.

١٨) زاهر، ضياء الدين، **مقدمة في الدراسات المستقبلية: مفاهيم- أساليب- تطبيقات**. مركز الكتاب للنشر، القاهرة، ٢٠٠٤م.

١٩) سلطان، دافيد، **أسرار التطبيع بين مصر وإسرائيل – تطبيع العلاقات بين الدول العربية وإسرائيل: النموذج المصري**. ترجمة: عمرو زكريا، تقديم: سعد الدين إبراهيم، دار بن لقمان، القاهرة، ٢٠٠٩.

٢٠) السيد، السيد نصر الدين، **ثقافة الدولة المدنية**. دار العين للنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، ٢٠١٢.

٢١) الشريف، ماهر، **البحث عن الكيان: دراسة في الفكر السياسي الفلسطيني ١٩٠٨-١٩٩٣**. الطبعة الأولى، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي- شركة (F.K.A) المحدودة للنشر، نيقوسيا-قبرص، ١٩٩٥.

٢٢) الشوبكي، عمرو (وآخرون)، **حال مصر ٢٠١٠ عام قبل الثورة**. منتدى البدائل العربي للدراسات، القاهرة، ٢٠١١.

٢٣) عبد السلام، محمد، **المتاهة: مشكلة إقامة منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الأوسط**. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٦.

٢٤) عبد العاطى، بدر، **الكيان الفلسطيني من بيجن إلي نتنياهو: دراسة في التصور المصري**. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ١٩٩٧.

٢٥) عبد العليم، محمد عبد العليم، **الحكم الذاتي والأراضي الفلسطينية المحتلة**. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ١٩٨٠.

٢٦) عبد الناصر، جمال، **فلسفة الثورة**. الهيئة العامة للاستعلامات-مصر، القاهرة، [د. ت.]

٢٧) عسيلة، صبحي (محررا)، **الفصائل الفلسطينية من النشأة إلى حوارات التهدئة**. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٥.

٢٨) العطار، حسن ابراهيم، **مصر والقضية الفلسطينية في كامب ديفيد-الحكم الذاتي في الضفة والقطاع**. دار الاتحاد للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٥.

٢٩) علوي، مصطفي (محررا)، **المفاوضات العربية-الإسرائيلية ومستقبل السلام في الشرق الأوسط**. مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، ١٩٩٤.

٣٠) عمارة، محمد، **الأعمال الكاملة للشيخ محمد عبده**. المجلد الأول، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٣.

٣١) عوض، لويس ، **لمصر والحرية**. دار القضايا، مطابع الأهرام التجارية، القاهرة، ١٩٧٧.

٣٢) العيسوي، إبراهيم، **الدراسات المستقبلية ومشروع مصر ٢٠٢٠م**. معهد التخطيط القومي، القاهرة، ٢٠٠٠.

٣٣) الفضيل، محمود عبد، **نواقيس الإنذار المبكر**. دار العين للنشر، القاهرة، ٢٠٠٨.

٣٤) الفقي، مصطفي، **الدولة المصرية والرؤية العصرية.. من فقه المراجعة إلي فكر المستقبل**. الهيئة العامة للكتاب، القاهرة.

٣٥) قدسي، صفوان، **تشريح الثورة المضادة**. منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ١٩٨٣.

٣٦) قرقر، مجدي، **بين التطبيع الرسمي.. والرفض الشعبي لإسرائيل**. مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، ٢٠١١.

٣٧) قرني، بهجت و هلال، علي الدين، **السياسات الخارجية للدول العربية**. ترجمة: جابر سعيد عوض، مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة، ١٩٩٤.

٣٨) كرازين، يوري **علم الثورة في النظرية الماركسية**. (ترجمة سمير كرم)، دار الطليعة، بيروت، ط ١، ١٩٧٥.

٣٩) الكواري، علي خليفة وآخرون، **المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ٢٠٠٠.

٤٠) كوشان، إدوين، **غموض متعمد: تحليل الإستراتيجية النووية الإسرائيلية**. سليلة ترجمات سياسية غير الدورية، مكتبة د. محجوب عمر الخاصة، القاهرة، ١٩٩٨.

٤١) الكيالي، عبد الوهاب، **الموسوعة السياسية**. المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الجزء الأول، بيروت، ١٩٧٩.

٤٢) لبيب، الطاهر، "هل الديمقراطية مطلب اجتماعي؟ علاقة المشروع الديمقراطي بالمجتمع المدني العربي". (في) **المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية**. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٢.

٤٣) محمد، عبد العليم (محررا)، **تسوية الصراع العربي الإسرائيلي: دور مصر الإقليمي**. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٩٧.

٤٤) محمد، عبد العليم، **الثورة المصرية بين المرحلة الانتقالية والقضية الفلسطينية**. مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، ٢٠١١.

٤٥) مسعد نفين (تحرير)، **كيف يصنع القرار في الأنظمة العربية**. مركز دراسات الوحدة العربية، ط ١، بيروت، ٢٠١٠.

٤٦) مصطفى، نادية **الثورة المصرية.. نموذجاً حضارياً**. مركز الحضارة للدراسات السياسية، القاهرة، ٢٠١١.

٤٧) **الموسوعة الفلسطينية: دراسات القضية الفلسطينية**. القسم الثاني– الدراسات الخاصة، هيئة الموسوعة الفلسطينية، المجلد الخامس، ط ١، بيروت، ١٩٩٠.

٤٨) هبري، موسى، **وثائق حرب أكتوبر**. الطبعة الأولى، المكتب المصري الحديث، القاهرة، ١٩٧٤.

٤٩) هلال، عليّ الدين، **العهد البرلماني في مصر من الصعود إلي الانهيار: ١٩٢٣ – ١٩٥٢**. الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، ٢٠١١.

٥٠) هويدي، أمين، **الفرص الضائعة: القرارات الحاسمة في حربي الاستنزاف وأكتوبر**. الطبعة الأولي، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ١٩٩٢.

٥١) هيكل، محمد حسنين، **خريف الغضب.. قصة بداية ونهاية عصر أنور السادات**. الطبعة الأولى، ١٩٨٣.

٥٢) هيكل، محمد حسنين، **سلام الأوهام: أوسلو ما قبلها وما بعدها**. ط١، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٦.

٥٣) هيكل، محمد حسنين، **مبارك وزمانه.. من المنصة إلى الميدان**. دار الشروق، ط ١، القاهرة، ٢٠١٢.

٥٤) هيكل، محمد حسنين، **ملف السويس: حرب الثلاثين سنة**. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٦.

ثالثاً: الدوريات والمجلات

١) إبراهيم أبراش، "الثورات العربية وفلسطين: استعادة البعد القومي أم تعزيز البعد الإسلامي؟". مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (٨٧)، صيف ٢٠١١.

٢) إبراهيم عرفات، "ثورات.. لكن في يد قوى سكونية". مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، السنة الثانية عشرة، العدد (٤٦)، إبريل ٢٠١٢.

٣) أبو بكر الدسوقي، "دور مصر الإقليمي في واقع جديد". مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، السنة ٤٨، العدد (١٩٠)، أكتوبر ٢٠١٢.

٤) أبو بكر فتحي الدسوقي، "عالم مختلف.. الشرق الأوسط في مرحلة "ما بعد الثورات"". مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، السنة ٤٧، العدد (١٨٥)، يوليو ٢٠١١.

٥) أحمد جميل عزم، "حرب غزة ٢٠١٢ و"الدولة": العجز عن تغيير قواعد اللعبة". مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (٩٤)، ربيع ٢٠١٣.

٦) أحمد زايد، "أركيولوجيا الثورة وإعادة البعث للطبقة الوسطي". مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، السنة الحادية عشرة، العدد (٤٢)، ابريل ٢٠١١.

٧) أحمد زايد، "أسئلة مسكوت عنها في بناء الدولة المصرية". مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، السنة الحادية عشرة، العدد (٤٤)، أكتوبر ٢٠١١.

٨) أحمد زايد، "التوترات العنيفة في مجتمعات ما بعد الثورات العربية". ملحق تحولا استراتيجية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، السنة ٤٧، العدد (١٨٦)، أكتوبر ٢٠١١.

٩) أحمد مجدي حجازي، "من اغتيال شعب إلى اغتيال ثورة .. مصر إلى أين؟". مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، السنة الثانية عشرة، العدد (٤٦)، ابريل ٢٠١٢.

١٠) أحمد محمد أبو زيد، "محددات السياسة الخارجية المصرية: بعد ثورة ٢٥ يناير". مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٣٩١)، أيلول/سبتمبر ٢٠١١.

١١) أسعد غانم، "الخيار الديمقراطي العربي والقضية الفلسطينية". مجلة إضافات (المجلة العربية لعلم الاجتماع)، العدد الخامس عشر، مركز دراسات الوحدة العربية، صيف ٢٠١١.

١٢) أكرم ألفي، "إسرائيل: تدشين "دولة الكتلة الواحدة" اليمينية ". مختارات إسرائيلية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، العدد (٢١٥)، نوفمبر ٢٠١٢.

١٣) أمل حمادة، "معادلة جديدة؟: إعادة تشكل العلاقة بين الدولة والمجتمع بعد الثورات العربية". ملحق اتجاهات نظرية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، السنة ٤٨، العدد (١٨٩)، يوليو ٢٠١٢.

١٤) برهان غليون، "الولادة الجديدة للعالم العربي". مجلة الدراسات الفلسطينية، السنة ٢٣، العدد (٨٦)، ربيع ٢٠١١.

١٥) توفيق المدني، "ربيع الثورات الديمقراطية العربية". مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٣٨٦)، نيسان ٢٠١١.

١٦) جاسون براونلى، ""المحافظة الأمريكية": ردة فعل إدارة أوباما تجاه ثورة ٢٥ يناير في مصر". مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، السنة ٤٨، العدد (١٨٩)، يوليو ٢٠١٢.

١٧) جاك أ. قبانجي، "لماذا "فاجأتنا" انتفاضتا تونس ومصر؟ مقاربة سوسيولوجية". مجلة إضافات (المجلة العربية لعلم الاجتماع)، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد الرابع عشر، ربيع ٢٠١١.

١٨) حسن سلامة، "السياسة: ثلاثة سيناريوهات لمستقبل الدولة في مصر". تحولات استراتيجية، ملحق مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، السنة ٤٨، العدد (١٨٧)، يناير ٢٠١٢.

١٩) حسنين توفيق إبراهيم وحامد عبد الماجد قوسي، "الانتخابات التشريعية ومستقبل التطور السياسي والديمقراطي في مصر". مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٣٢٦)، نيسان ٢٠٠٦.

٢٠) حنان أبو سكين، "دور "التشاور السياسي" في تحقيق مدنية الدولة". مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، السنة الحادية عشر، العدد (٤٤)، أكتوبر ٢٠١١.

٢١) خالد كاظم أبو دوح، "ثورة ٢٥ كانون الثاني/يناير في بر مصر.. محاولة للفهم السوسيولوجي". مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٣٨٧)، مايو ٢٠١١.

٢٢) خليل العناني، "التيارات الإسلامية في عصر الثورات العربية". تحولات استراتيجية، ملحق مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، السنة ٤٧، العدد (١٨٤)، ابريل ٢٠١١.

٢٣) خير الدين حسيب، "الربيع العربي: نحو آلية تحليلية لأسباب النجاح والفشل". مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٣٩٨)، نيسان/أبريل ٢٠١٢.

٢٤) ساري حنفي، "ثورتا الياسمين والميدان: قراءة سوسيولوجية". مجلة إضافات (المجلة العربية لعلم الاجتماع)، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (١٣)، شتاء ٢٠١١.

٢٥) سعيد عكاشة، "إسرائيل ومعضلة وصول الإخوان للحكم قي مصر". مختارات إسرائيلية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، العدد (٢١٦)، ديسمبر ٢٠١٢.

٢٦) سعيد عكاشة، "المراقب: إسرائيل في مواجهة الواقع الجديد في الشرق الأوسط". مجلة السياسة الدولية، السنة ٤٧، العدد (١٨٥)، مؤسسة الأهرام، يوليو ٢٠١١.

٢٧) السلطوية الانتخابية: المفهوم والحالة المصرية. سلسلة الأوراق النظرية–الورقة الأولى، منتدى البدائل العربي للدراسات، القاهرة، ٢٠١١.

٢٨) شادية فتحي، ""الدولة الدينية" في مصر". تحولات استراتيجية، ملحق مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، السنة ٤٧، العدد (١٨٥)، يوليو ٢٠١١.

٢٩) شفيع بومنيجل، "الانتفاضات العربية: محاولة لفهم الدوافع واستشراف المآلات". مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٣٩٨)، نيسان/أبريل ٢٠١٢.

٣٠) طارق البشري، "علاقة الدين بالدولة: حالة مصر بعد الثورة". مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٤٠٧)، كانون ثاني/يناير ٢٠١٣.

٣١) الطاهر لبيب، "لكي لا تأكل الثورة أولادها باكراً". مجلة إضافات (المجلة العربية لعلم الاجتماع)، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد الثالث عشر، شتاء ٢٠١١.

٣٢) عبد الله السيد ولد اباه، "التحليل الثقافي للثورات العربية". مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، السنة الثانية عشرة، العدد (٤٦)، إبريل ٢٠١٢.

٣٣) عصام نعمان، "نحو استنهاض الأمة في سياق عروبي إسلامي". مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٤٠٢)، آب/أغسطس ٢٠١٢.

٣٤) علي ليلة، "خرائط النخبة المصرية والثورة". مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، السنة الثانية عشرة، العدد (٤٥)، يناير ٢٠١٢.

٣٥) عماد جاد، "مصر وإسرائيل وقطاع غزة". مختارات إسرائيلية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، العدد (٢١٥)، نوفمبر ٢٠١٢.

٣٦) عمر رياض، "الشروط الغائبة: حلم استعادة الخلافة يواجه معضلة "الحداثة". ملحق تحولات استراتيجية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، السنة ٤٨، العدد (١٨٩)، يوليو ٢٠١٢.

٣٧) عمرو الشوبكي، "الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر–المغرب–لبنان–البحرين)". مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٣٨٤)، شباط ٢٠١١.

٣٨) عمرو الشوبكي، واقع ومستقبل الثورة المصرية. سلسلة أوراق البدائل، منتدى البدائل العربي للدراسات، القاهرة، ٢٠١١

٣٩) ليزا بليدز، "حالة التنافس السياسي في مصر". مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، السنة التاسعة، العدد (٢٦)، نوفمبر ٢٠٠٩.

٤٠) مالك عوني، "سياقات إعادة البناء: هل يمكن أن تؤسس الثورة المصرية نموذجاً؟". ملحق تحولات إستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، السنة ٤٨، العدد (١٨٧)، يناير ٢٠١٢.

٤١) محمد بيلي العليمي، "العودة: الدور الإقليمي لمصر بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١". مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، السنة ٤٧، العدد (١٨٥)، يوليو ٢٠١١.

٤٢) محمد جمعه، "حل أم هدنة؟ تحديات ما بعد اتفاق المصالحة بين فتح وحماس". مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، السنة ٤٧، العدد (١٨٥)، يوليو ٢٠١١.

٤٣) محمد جمعه، العلاقات العربية–الفلسطينية: مستجدات ما بعد الثورة. كراسات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، السنة الثانية والعشرون، العدد (٢٣٠).

٤٤) محمد سالمان طايع، "السياسة الخارجية: تغييرات منضبطة و"مصالح دائمة"". تحولا استراتيجية، ملحق مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، السنة ٤٨، العدد (١٨٧)، ابريل ٢٠١٢.

٤٥) محمد سعد أبو عامود، "المأزق: إدارة أزمات مصر الخارجية بعد ثورة ٢٠١١". مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، السنة ٤٨، العدد (١٨٩)، أكتوبر ٢٠١٢.

٤٦) محمد عبد السلام، "إقليم بلا نظام: البحث عن مفاتيح لفهم مستقبل منطقة الشرق الأوسط". مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، السنة ٤٧، العدد (١٨٥)، يوليو ٢٠١١.

٤٧) محمد فرج، "الثورة والصراع بين القديم والجديد". مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، السنة الحادية عشرة، العدد (٤٤)، أكتوبر ٢٠١١.

٤٨) محمد قدرى سعيد، "تحت الاختبار: مستقبل العلاقات المصرية–الإسرائيلية". مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، السنة ٤٧، العدد (١٨٦)، أكتوبر ٢٠١١.

٤٩) محمد نور الدين أفاية، "التحرر من السلطوية والديمقراطية المعلقة". مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٣٩١)، أيلول/ سبتمبر ٢٠١١.

٥٠) محمد نور الدين أفاية، "القوى الاجتماعية للثورة". مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٣٩٨)، نيسان/إبريل ٢٠١٢.

٥١) محمود أبو زيد، "العقد الاجتماعي والانتقال لمجتمع ديمقراطي". مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، السنة الثانية عشرة، العدد (٤٥)، يناير ٢٠١٢.

٥٢) محمود معاذ عجور، "قلق في تل أبيب: الموقف الإسرائيلي من ثورة ٢٥ يناير". مجلة السياسة الدولية، السنة ٤٧، العدد (١٨٤)، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ابريل ٢٠١١.

٥٣) مختار شعيب، "مشروع الإسلاميين السياسي للجمهورية المصرية الثانية". مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، السنة الثانية عشرة، العدد (٤٥)، يناير ٢٠١٢.

٥٤) معن بشور، "رأي في تعامل القوميين مع صعود الإسلاميين". مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٣٩٩)، أيار/مايو ٢٠١٢.

٥٥) معن بشور، "معركة غزة وتداعياتها". مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٤٠٦)، كانون أول/ديسمبر ٢٠١٢.
٥٦) منير حافظ، "التاريخ السري لحكم عبد الناصر: حكم مكتب المشير". مجلة روزاليوسف، ١٩٧٦/٥/١٩.
٥٧) مهند مصطفى، "الاستراتيجية الإسرائيلية التفاوضية (٢٠٠٩-٢٠١٢): نصف تسوية ونصف مصالحة". المجلة العربية للعلوم السياسية، الجمعية العربية للعلوم السياسية بالتعاون مع مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٣٧)، شتاء ٢٠١٣.
٥٨) مي مجيب عبد المنعم مسعد، "الأقباط ومطالبهم في مصر بين التضمين والاستبعاد". مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٤٠١)، آب/أغسطس ٢٠١٢.
٥٩) ميخائيل ميلشتاين، "شرق أوسط قديم-جديد: الثورات في الشرق الأوسط وانعكاساتها على إسرائيل". مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد (٨٧) صيف ٢٠١١. نقلاً عن "عدكان استراتيجي/تقويمات استراتيجية، المجلد الرابع، العدد الأول(نيسان/أبريل) ٢٠١١، ترجمة: رندة حيدر.
٦٠) نادية سعد الدين، "الحل الدولي؟ السيناريوهات المختلفة لإقامة الدولة الفلسطينية". مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، السنة ٤٨، العدد (١٨٧).
٦١) نادين عبد الله، فهم وتطوير حركات الاحتجاج الاجتماعي: رؤية اجتماعية- سياسية. سلسلة أوراق البدائل، منتدى البدائل العربي للدراسات بالتعاون مع مؤسسة "فريدريش إيبرت"، القاهرة، ٢٠١١.
٦٢) هالة مصطفى، "مرحلة انتقالية بلا توافق". مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، السنة الثانية عشرة، العدد (٤٥)، يناير ٢٠١٢.
٦٣) هالة مصطفي، "الثورة المصرية: عودة الروح والوعي". مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، السنة الحادية عشرة، العدد (٤٢)، ابريل ٢٠١١.
٦٤) هالة مصطفي، "ثورة في مفترق الطرق". مجلة الديمقراطية، مؤسسة الأهرام، السنة الحادية عشر، العدد (٤٤)، أكتوبر ٢٠١١.
٦٥) هاني خلاف، "الضاغطون: أبعاد تأثير قوى "الشارع" في السياسات الخارجية للدول العربية". اتجاهات نظرية، ملحق مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، السنة ٤٨، العدد (١٨٧)، يناير ٢٠١٢.
٦٦) هاني نسيرة، "تركيا أم إيران؟ "النماذج المتوقعة" للحكم الإسلامي في مصر وتونس". مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، السنة ٤٨، العدد (١٨٩)، يوليو ٢٠١٢.
٦٧) يسرا صلاح، "القواعد القانونية لتعديل المعاهدات الدولية مع التطبيق على معاهدة السلام المصرية-الإسرائيلية". مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، السنة ٤٧، العدد (١٨٦)، أكتوبر ٢٠١١.
٦٨) يوسف الشوري، "العبور إلى الديمقراطية". مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٣٨٥)، آذار/مارس ٢٠١١.
٦٩) وحيد عبد المجيد، ""نهاية الإهانة": ثورة ٢٥ يناير ضد النظام الهش في مصر". مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، السنة ٤٧، العدد (١٨٤)، أبريل ٢٠١١.

رابعاً: دراسات وتقارير

١) أحمد فاروق غنيم (وآخرون)، **دراسة حول نظام النزاهة الوطني- مصر ٢٠٠٩**. منظمة الشفافية الدولية، القاهرة، ٢٠٠٩.

٢) أحمد درويش، "منظومة القيم في المجتمع المصري خلال الخمسين عاماً المنصرمة". دراسة شاملة، عرض أهم نتائجها: همام سرحان، أكتوبر ٢٠٠٩، عبر موقع swissinfo.ch. موجود علي الرابط (http://www.swissinfo.ch/ara/detail/content.html?cid=1298122) 5.1.2012.

٣) "العمال والثورة المصرية"، تقرير صادر عن مؤسسة أولاد الأرض لحقوق الإنسان والمركز المصري للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، الحوار المتمدن، العدد (٣٢٨٧)، ٢٠١١/٢/٢٤. على الرابط (http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=#247691) 13.12.2011.

٤) التقرير الإستراتيجي العربي. مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٠٠١.

٥) التقرير الإستراتيجي الفلسطيني ٢٠٠٥. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠٠٥.

٦) التقرير الإستراتيجي الفلسطيني ٢٠١١. مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، الطبعة الأولى ٢٠١٢.

٧) تقرير التنمية البشرية العربية لعام ٢٠٠٩.

٨) تقرير التنمية البشرية مصر- ٢٠٠٥: اختيار مستقبلنا، نحو عقد اجتماعي جديد. الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP) ومعهد التخطيط القومي، القاهرة.

٩) تقرير حول الوضع القانوني لقطاع غزة، الهيئة العامة للاستعلامات-مصر، ٢٠٠٩/١/٢. على الرابط (http://www.sis.gov.eg/ar/) 14.3.2013.

١٠) "ثورة الشعب المصري: ملهمة شعوب العالم". تقرير صادر عن مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء المصري (أعده مجموعة من الباحثين)، فبراير، ٢٠١١. على الرابط (http://photoauto.ahramonline.org.eg/articles.aspx?Serial=465942&eid=1367) 3.2.2012.

١١) حسني محمود حسن، "دراسة تحليلية لأسباب الفساد في مصر قبل ثورة ٢٥ يناير: نحو رؤية مستقبلية لمنع ومكافحة الظاهرة". مركز العقد الاجتماعي التابع لمجلس الوزراء المصري. على الرابط (www.socialcontract.gov.eg) 7.12.2011.

١٢) عمرو زكريا خليل (معدا)، الثورة المصرية ومستقبل العلاقات المصرية الإسرائيلية وانعكاساتها على القضية الفلسطينية. منتديات الوحدة العربية. متوفر على الرابط (http://www.arab-unity.net/up/uploads/files/unity-2fed92fe39.pdf) 14.9.2011.

١٣) غياث محمد سليمان حجازي، "**ماهية الدور المصري ومنطلقاته في الحوار الوطني الفلسطيني ٢٠٠٥-٢٠١٠**". رسالة ماجستير غير منشورة، في التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، ٢٠١٢.

١٤) محسن صالح (محررا)، **صراع الإرادات: السلوك الأمني لفتح وحماس والأطراف المعنية ٢٠٠٦-٢٠٠٧**. ملف الأمن في السلطة الفلسطينية (٢)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠٠٨.

١٥) محسن صالح (محررا)، **مصر وحماس**. تقرير معلومات (٧)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠٠٩.

١٦) محسن صالح (محررا)، **الموقف الإسرائيلي من ثورة ٢٥ يناير المصرية**. تقرير معلومات (٢٣)، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ٢٠١٢.

١٧) ملتقى منظمات حقوق الإنسان المستقلة، "شاهد عيان أمام الأمم المتحدة: كارثة حقوق الإنسان في مصر". تقرير منظمات حقوق الإنسان غير الحكومية المصرية لآلية الاستعراض الدوري الشامل، متوفر على موقع: المبادرة المصرية للحقوق الشخصية. على الرابط (http://eipr.org/report/492/491/05/02/2010) 4.6.2012.

خامساً: أوراق عمل في مؤتمرات وندوات

١) جابر سعيد عوض، "اقتراب تحليل النظم في علم السياسة". ورقة مقدمة في ندوة بعنوان: إقترابات البحث في العلوم الاجتماعية، ١٩٩٢. على الرابط
(https://sites.google.com/site/misraffairs/system_analysis) 3.4.2013.
٢) جميل مطر، "الثورة المصرية: الخلفيات والبدايات". (في) "مصر.. إلى أين؟". مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٨٥)، آذار ٢٠١١. وهي في الأصل حلقة نقاش عقدت بدعوة من مركز دراسات الوحدة العربية، في بيروت بتاريخ ٢٠١١/٢/١٢.
٣) حسن نافعة، (في) ندوة بعنوان "الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: نحو خطة طريق"، نظمها مركز دراسات الوحدة العربية بالاشتراك مع المعهد السويدي بالإسكندرية، في مدينة الحمامات–تونس، في الفترة ٦–٩ شباط/ فبراير ٢٠١٢. عرض التقرير: نفين مسعد، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٩٨)، نيسان/أبريل ٢٠١٢.
٤) زياد حافظ، "ثورة يناير في مصر: تساؤلات الحاضر والمستقبل". (في) مصر.. إلى أين؟، مجلة المستقبل العربي، العدد (٣٨٥)، آذار ٢٠١١. وهي في الأصل حلقة نقاش عقدت بدعوة من مركز دراسات الوحدة العربية، في بيروت بتاريخ ٢٠١١/٢/١٢.
٥) عبد المنعم المشاط، "السياسة الخارجية المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير". ورقة بحثية في مؤتمر "مستقبل مصر: رؤية لقضايا سياسية واقتصادية" الذي أعدته كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، في ٣١ مارس ٢٠١٢. موجود على موقع جريدة الوسط، ٤ ابريل ٢٠١٢. على الرابط
(http://www.el-wasat.com/portal/News-55657866.html) 6.9.2012.
٦) علي خليفة الكواري، "نحو مفهوم جامع يعزز الانتقال إلى الديمقراطية في البلاد العربية". محاضرة قدمت في نادي العروبة في البحرين بتاريخ ٢٠٠٨/٢/٢٦. نقلا عن موقع: مركز دمشق للدراسات النظرية والحقوق المدنية. على الرابط
(http://www.dctcrs.org/s4328.htm) 15.8.2011.
٧) وحيد عبد المجيد، "مصر.. إلى أين؟ في مفترق ثلاثة طرق". (في) "مصر.. إلى أين؟"، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٤٠٤)، أكتوبر ٢٠١٢. وهي في الأصل ورقة عمل مقدمة لحلقة نقاش بعنوان: مصر إلى أين؟. عقدت في مقر مركز دراسات الوحدة العربية في بيروت، بتاريخ ٢٠١٢/٩/١٢.

سادساً: دراسات عبر المواقع الالكترونية

١) "الإخوان المسلمون"، ويكيبيديا الموسوعة الحرة. على الرابط
(http://ar.wikipedia.org) 5.3.2013.
٢) "السياسة الخارجية المصرية بين جمال عبد الناصر وأنور السادات ومحمد حسني مبارك"، موقع: المركز المصري للشئون الخارجية، سلسلة أوراق، رقم (١١)، يونيو ٢٠١٠. على الرابط
(https://sites.google.com/site/misraffairs/readings/egypt_fp) 7.2.2013.
٣) "الطريق إلى ميدان التحرير"، الجزيرة نت– الاقتصاد والأعمال، ٢٠١١/٩/١٩
٤) "محنة مصر: لعبة سياسية بلا قواعد". الجزيرة نت– مركز الجزيرة للدراسات، ٤ فبراير ٢٠١٣. على الرابط
(http://studies.aljazeera.net/positionestimate/2013249574248833/02/2013.htm) 4.4.2013.
٥) "مصر تبدأ إعادة إغلاق حدودها". موقع الشروق أون لاين، ٢٠٠٨/١/٢٥، على الرابط
(http://www.echoroukonline.com/ara/?news=21457) 13.3.2013.
٦) أحمد الخميس، "تقابتنا والتطبيع: "هؤلاء الصحفيين لا أحد". الحوار المتمدن، ٢٠٠٨/١٠/٦. على الرابط
(http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=149239) 8.6.2012.
٧) أحمد السيد النجار، "الاقتصاد المصري ومعضلة الفقر والتهميش كمحصلة للسياسات الاقتصادية العامة". الجزيرة

نت – مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١١/٢/١٠.

٨) أحمد تهامى، "آليات صنع السياسة الخارجية المصرية". مجلة السياسة الدولية، عدد يناير ٢٠٠٠، متوفر على وقع الأهرام الرقمي، ١ يناير ٢٠٠٠. على الرابط
(http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=219712&eid=2233) 17.3.2013.

٩) أحمد فياض، "توقع كسر حصار غزة بعد مبارك". الجزيرة نت، ٢٠١١/٢/١٦. على الرابط
(http://www.aljazeera.net/news/pages/106a30a4-d48601-a1-a484-ae1c220748fe) 2.2.2013.

١٠) أيمن السيد عبد الوهاب، "التفريق بين رئاستي الجمهورية والحزب الحاكم مطلب إصلاحي". الجزيرة نت–المعرفة، ٢٠٠٥/٥/٢٠. على الرابط
(http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/43-1569-76343970cc-95c325-٧da3e2e0#0#677) 16.3.2012.

١١) بشير عبد الفتاح، "إشكالية الفعل الثوري عند المصريين". الجزيرة نت– مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٠/٧/٢١. على الرابط
(http://soutalhaq.net/forum/showthread.php?t=23066) 17.11.2011.

١٢) بيان لوزارة الخارجية المصرية، في ١٩ ديسمبر ٢٠٠٨، موقع الهيئة العامة للاستعلامات–مصر

١٣) جلال أمين، "ماذا حدث للثقافة المصرية في نصف قرن ١٩٥٢– ٢٠٠٢". موقع: وجهات نظر. على الرابط
(http://www.weghatnazar.com/article/article_details.asp?id=93&issue_id=6) 17.10.2011.

١٤) حسام سويلم، "حرب غزة والانقلاب في إستراتيجية الردع الإسرائيلية". ملف الأهرام الإستراتيجي، متوفر على موقع الأهرام الرقمي، ١ يناير ٢٠١٣. على الرابط
(http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1178958&eid=209) 3.2.2013.

١٥) حسن نافعة، "أسس ومرتكزات السياسة الخارجية المصرية في عهد مبارك". مركز الجزيرة للدراسات –الجزيرة نت، ٢٠١١/١٠/١٣. على الرابط
(http://studies.aljazeera.net/files/201188736172598O6/08/2011) 12.2.2012.

١٦) حسن نافعة، "خصائص نظام الحكم المصري من منظور علم السياسة"، الجزيرة نت، ٢٠٠٥/٥/١٧. على الرابط
(http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/6b3f9-4455c46-46ad-9bee-5c3b30fa7246) 7.10.2011.

١٧) حسن نافعة، "سلام مصر مع إسرائيل والأمن القومي العربي". الجزيرة نت– المعرفة، ٢٠٠٩/٣/٢٥. على الرابط
(http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/53a26d16-e9f4-a7f-880e-f97f7d4512f7) 7.10.2011.

١٨) حسن نافعة، "مصر وغزة وحماس: ماذا بعد الحرب؟ (٢) خيارات مصر المتاحة في المرحلة القادمة". مركز الجزيرة للدراسات– الجزيرة نت، ٢٠٠٩/٢/٧.

١٩) حسنين توفيق إبراهيم، "أزمة النظام السياسي المصري: التوازن بين السلطات ومعضلة الشرعية". الجزيرة نت–مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٠/١١/٢٥. على الرابط
(http://studies.aljazeera.net/files/2011871056586514 22/08/2011) 3.12.2011.

٢٠) حمدي عبد الرحمن، "مراجعات الثورة المصرية بعد عامها الأول". الجزيرة– المعرفة، ٢٠١٢/٢/١٢. على الرابط
(http://www.aljazeera.net/opinions/pages/d11fbed8-b36d-564-8018-4763ddc194fdb) 2.5.2012

٢١) خالد المعيني، "العروبة بين مطرقة إيران وسندان الإخوان". الجزيرة نت– المعرفة، ٢٠١٢/٢/٢٣. على الرابط
(http://www.aljazeera.net/opinions/pages/e39c10fb-5230-42f0-87c7-00b095b12277) 17.5.2012.

٢٢) خالد المعيني، "المحركات الحقيقية للثورات العربية والمحصلات النهائية". الجزيرة نت– المعرفة، ٢٠١١/٥/١٨. على الرابط
(http://www.aljazeera.net/opinions/pages/63214c8-6c4-91b34-bd658-24a4890235e) 3.10.2011.

٢٣) خالد حنفي علي، "وصف مصر: الدولة والإقليم والعالم بعد ثورة ٢٥ يناير". موقع مجلة السياسة الدولية. على الرابط
(http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/2126.aspx) 17.2.2013.

٢٤) رباب المهدي (وآخرون)، "٢٤ عاماً على حكم مبارك". أوراق اشتراكية، مركز الدراسات الاشتراكية–مصر، سبتمبر

٢٠٠٤. على الرابط
(http://www.e-socialists.net/node/4076) 5.11.2011.

٢٥) ريهام مقبل، "داخل الجماعة: رؤية أمريكية لمستقبل الإخوان المسلمين بعد ثورة يناير". موقع مجلة السياسة الدولية. موجود على الرابط
(http://gate.ahram.org.eg/User/Topicsm/5325.aspx) 3.2.2013.

٢٦) سالم لبيض، "الإغراء السياسي والمعوق الاجتماعي للإسلاميين". الجزيرة نت–المعرفة، ٢٠١٢/٢/٢١. على الرابط
(http://www.aljazeera.net/opinions/pages/98914d0e-8f491-38a-99d0-6f1d2fb15d7f) 7.2.2012.

٢٧) سامح فوزى، "النخبة السياسية المتطهرة دائما". موقع: مواطنون من أجل التنمية، ٢٠١١/١١/٥. على الرابط
(http://www.Cfd-eg.Org/node/0393) 12.5.2012.

٢٨) "سجل الفساد في مصر.. إذا لم يحصلوا على الأراضي والقصور فمن يحصل عليها.. كفاكم حقدا!!!". موقع إنقاذ مصر، ٢٠١٠/٣/٨. على الرابط
(http://www.saveegyptfront.org/news/?c=200&a=28499) 17.11.2011.

٢٩) سلامة كيلة، "مشهد الإسلام السياسي من المعارضة إلى السلطة". الجزيرة نت–المعرفة ٢٠١٢/١٠/٢٩. على الرابط
(http://www.aljazeera.net/opinions/pages/8f4d878-0561a-4718-b5-827c9162dcfc54) 1.3.2013.

٣٠) سهيل الغنوشي، "مصير الثورات وخيارات الإسلاميين". الجزيرة نت– المعرفة، ٢٠١٢/٣/٢٩. على الرابط
(http://www.aljazeera.net/opinions/pages/cec9cee8-3ccd-41ed-8b0a-948ab4500340) 5.9.2012.

٣١) شفيق أحمد على، "بالأسماء والوقائع .. أهل التطبيع (الحلقة الرابعة)". ١٣ حزيران /يونيو ٢٠١١. على الرابط
(http://almawqef.com/spip.php?page=imprimir_articulo&id_article=3335) 14.7.2012.

٣٢) شلومو بروم، "ما بعد عامود السحاب: رؤية إسرائيلية لميزان الردع مع حماس". عرض: أحمد البهنسي، موقع مجلة السياسة الدولية، ١٥ يناير ٢٠١٣. على الرابط
(http://www.siyassa.org.eg) 15.3.2012.

٣٣) الشيماء عبد السلام إبراهيم، "المواطنة والقيم الأساسية التي ترتبها في المجتمع". موقع مجلة الديمقراطية، ٢٠١٢/٢/١٦. على الرابط
(http://democracy.ahram.org.eg/UI/Front/Search.aspx?Text) 13.6.2012.

٣٤) صالح النعامي، "غزة: تحولات بيئة الصراع الداخلية والخارجية". مركز الجزيرة للدراسات–الجزيرة نت، ١٣ يناير ٢٠١٣. على الرابط
(http://studies.aljazeera.net/reports/2013110112522174579/01/2013) 2.3.2013.

٣٥) صبري محمد خليل، "مفهوم الثورة بين العلم والفلسفة والدين". ملتقى الوحدة العربي. على الرابط
(http://arab-unity.com/vb/t/1857) 16.11.2011.

٣٦) عاطف السعداوي، "انتخابات ٢٠٠٥ وبناء الجمهورية الثانية". الجزيرة نت، ٢٠٠٥/٥/١٧. على الرابط
(http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/8ab4eca4-3bd9557-4717-5-d96187a0#0#45749) 2.5.2012.

٣٧) عاطف معتمد عبد الحميد، "مصر.. ملامح دولة صنعت التاريخ". الجزيرة نت– مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١١/٢/١٠. على الرابط
(http://studies.aljazeera.net/files/20118710416414323/08/2011.htm) 16.11.2011.

٣٨) عبد الحافظ الصاوى، "الاقتصاد المصري وخصخصة بلا حدود". الجزيرة نت– المعرفة، ٢٠٠٧/٨/٩. على الرابط
(http://www.aljazeera.net/opinions/pages/0-2958908eb45-3ba-b5df-67fb293d98f3) 3.4.2012

٣٩) عبد الخالق فاروق، "السلطة والثروة والعلاقة الشهواء: كيف تحول الفساد إلى بنية مؤسسية متكاملة في مصر؟". الجزيرة نت– مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١١/٢/٣. على الرابط
(http://studies.aljazeera.net/files/2011/08/201187111023557441.htm) 13.2.11.2011.

٤٠) عبد الستار قاسم، "المطلوب من الحكومات الإسلامية". الجزيرة–المعرفة، ٢٠١١/١٢/٢٠. على الرابط

(http://www.aljazeera.net/opinions/pages/a3651d2-39c4494-62-aee3-b693f9ff709a) 3.1.2012.

٤١) عبد العزيز الحيص، "هل الربيع العربي مؤامرة أميركية؟". الجزيرة نت– المعرفة، ٢٠١٢/١/٢٢. على الرابط (http://www.aljazeera.net/opinions/pages/3259ed85-052f-485f-9a72-0dd0645d07a5) 4.6.2012.

٤٢) عبد العليم محمد، "العلاقات المصرية الإسرائيلية في عهد مبارك". مركز الجزيرة للدراسات–الجزيرة نت، ٢٠١١/١٠/١٣. على الرابط (http://studies.aljazeera.net/files/20118885527866750/08/2011.htm) 16.4.2012.

٤٣) علي ليلة، "تحولات الثقافة ومنظومات القيم في مصر". مجلة الديمقراطية، العدد (٣١)، يوليو ٢٠٠٨. متوفر على موقع الأهرام الرقمي، على الرابط (http://digital.ahram.org.eg/Community.aspx?Serial=915992) 7.10.2011.

٤٤) فهمي هويدي، "عن الفساد وسنينه". الجزيرة نت– المعرفة، ٢٠٠٦/١١/٢٣. على الرابط (http://www.aljazeera.net/books/pages/9bc31b45-ca2a-4e31-bec0838-9df08ff1f) 3.1.2012.

٤٥) ماجد كيالي، "إذا لم تكن هذه ثورات فما هي الثورة إذاً؟". الجزيرة نت– المعرفة، ٢٠١٢/٣/١٣. على الرابط (http://www.aljazeera.net/opinions/pages/eb0c0f1d-9d5f-4a64-91ea-6037e008092f) 7.9.2012.

٤٦) ماكسميليان فورت، "مصر والإمبراطورية الأميركية". الجزيرة نت– المعرفة، ٢٠١١/٢/١٦. على الرابط (http://www.aljazeera.net/opinions/pages/6697ad2e-ecff-4295-a40c-a3da24dc36d7) 5.3.2012.

٤٧) محمد بن المختار الشنقيطي، "منطق الثورات ومآلاتها". الجزيرة نت– المعرفة، ٢٠١١/٢/٢٤. على الرابط (http://www.aljazeera.net/opinions/pages/b6a33661-a06c-90972-8422-4439d257c31) 7.3.2012.

٤٨) محمد جمعة، "الدور المصري في خطة الانفصال". مجلة السياسة الدولية، عدد أكتوبر، ٢٠٠٥. متوفر على موقع الأهرام الرقمي، ١ أكتوبر ٢٠٠٥. على الرابط (http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=221511&eid=1531) 13.2.2013.

٤٩) محمد طاهر التوارجي، "الهيئة العامة للكتاب والرقص على أنغام التطبيع". موقع الفكر القومي العربي، ٢٨ أكتوبر ٢٠٠٧. على الرابط (http://www.alfikralarabi.org/modules.php?name=News&file=article&sid=683) 2.3.2013.

٥٠) محمد عبد السلام، "الاختبار الأول: إلى أين سيصل توتر العلاقات المصرية– الإسرائيلية؟"، مجلة السياسة الدولية، الموقع الالكتروني، ٢٠١١/٨/٢٧. على الرابط (http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/2126.aspx) 16.2.2013.

٥١) محمد عبد الله يونس، "حدود ومآلات التغير في العلاقات المصرية الإسرائيلية". المركز الإقليمي للدراسات الإستراتيجية، القاهرة، ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. على الرابط (http://rcssmideast.org) 7.12.2012.

٥٢) محمد فتوح مصطفى، "اتفاق المصالحة الوطنية الفلسطينية". الهيئة العامة للاستعلامات–مصر. على الرابط (http://www.sis.gov.eg/ar/LastPage.aspx?Category_ID=1867) 14.2.2013.

٥٣) محمد فرج، (في) "السجون في عهد مبارك.. سلخانات للتعذيب وانتهاك لحرية المواطن". ندوة نظمها حزب العمل بمشاركة بعض القوى السياسية والوطنية المصرية بنقابة المحامين، في ٢٠٠٦/١١/٩. على الرابط (http://www.masress.com/alshaab/1863) 17.4.2011.

٥٤) محمد فرج، "العلاقات المصرية–العربية في عهد مبارك". مركز الجزيرة للدراسات– الجزيرة نت، ٢٠١١/١٠/١٣. على الرابط (http://studies.aljazeera.net/files/2011887580409875/08/2011) 4.5.2012.

٥٥) محمد فؤاد المغازي، "في ذكري رحيل القائد الخالد جمال عبد الناصر: رؤيته ودوره في الصراع العربي–الإسرائيلي". منتدى الفكر القومي العربي. ٢٠٠٦/٩/٢٤. على الرابط (http://alfikralarabi.net/vb/showthread.php?p=2938) 5.1.2013.

٥٦) محمود جمعة، "خيار التدويل يتهدد قضية تصدير الغاز المصري لإسرائيل". الجزيرة نت، ٢٠٠٨/١١/٢١. على

الرابط
(http://www.aljazeera.net/news/pages/c459ad56-fc4783-81-bce4-2f3703db711a) 7.3.2013.
٥٧) محمود عبده علي، ""الألتراس": التوجهات السياسية لجمهور كرة القدم في مصر". موقع مجلة السياسة الدولية، ٢٠١٢/٢/١. على الرابط
(http://www.siyassa.org.eg/NewsQ/2126.aspx) 15.9.2012.
٥٨) مصطفى الحسناوي، "تحولات مفهوم الثورة في زمن موت الأيديولوجيا". موقع حكمه، ٢٠١١/٢/٢٧. على الرابط
(http://www.hekmah.org/portal/) 9.11.2011.
٥٩) منار الشوربجي، "العلاقات المصرية الأميركية: كيف يصحح الخلل ويتحقق التوازن؟". الجزيرة نت- مركز الجزيرة للدراسات، ١٣ أكتوبر ٢٠١١. على الرابط
(http://studies.aljazeera.net/files/20118884513495568/08/2011.htm) 7.6.2012.
٦٠) منتصر الزيات، "التشريعات المقيدة للحريات عقبة في طريق الإصلاح بمصر". الجزيرة نت، ٢٠٠٥/٥/٢٠. على الرابط
(http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/279292db-47-5414b8-bccd-37593a53c0#0#455) 8.2.2012.
٦١) مهند عمر، "مصر والمسألة الفلسطينية". شبكة فولتير، ٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. على الرابط
(http://www.voltairenet.org/article162007.html) 17.9.2012.
٦٢) موسوعة مقاتل من الصحراء، "اتفاقيات السلام العربية–الإسرائيلية خلال القرن العشرين: بدء المفاوضات المباشرة الفلسطينية–الإسرائيلية". على الرابط
(http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/EtefakyatS/sec092.htm) 4.10.2012.
٦٣) وائل جمال الدين، "اقتصاد مصر ما بعد الثورة: أزمة طاحنة وتحد كبير". موقع: BBC عربي، ٢٥ يناير ٢٠١٣. على الرابط
(http://www.bbc.co.uk/arabic/business/130125/01/2013_egypt_economy.shtml) 2.3.2013.
٦٤) وحيد عبد المجيد، "المعارضة الحزبية في مصر: اختلالات البناء وضعف الأداء". الجزيرة نت- مركز الجزيرة للدراسات، ١٣ أكتوبر ٢٠١٠. على الرابط
(http://studies.aljazeera.net/files/201187112232431/08/2011.htm) 7.2.2012.
٦٥) يسرا الشرقاوي، "قوة الشوارع: لماذا اختارت "التايم" المتظاهر شخصية العام ٢٠١١ ؟". موقع مجلة السياسة الدولية. على الرابط
(http://www.siyassa.org.eg/NewsContent) 12.6.2012.

سابعاً: الصحف والجرائد

١) "إسرائيل لا تتدخل في شئون مصر الداخلية"، موقع واللا الإخباري (walla)، ١٢ فبراير ٢٠١١.
٢) "الرئيس المصري: نقف على مسافة واحدة من الفصائل الفلسطينية"، صحيفة الشرق الأوسط، ١٤ تموز/يوليو ٢٠١٢.
٣) "تل أبيب تصف العلاقات الأمنية مع القاهرة بأنها شهر عسل". القدس العربي، لندن، ٢٠١٣/٤/١٢.
٤) "لنخرج جيرانا آخرين من دائرة الصراع"، موقع واللا الإخباري (walla)، ٢١ فبراير ٢٠١١.
٥) "مبارك: نتابع عن قرب تداعيات انقلاب حماس على الشرعية في غزة". جريدة الحياة، رام الله، ٢٠٠٧/٦/٢٤.
٦) "مصر تدين استيلاء حماس على السلطة". جريدة الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٧/٦/١٦.
٧) "مصر تنقل مقر بعثتها الدبلوماسية من غزة إلي رام الله". جريدة الأهرام، القاهرة، ٢٠٠٧/٦/٢٠.
٨) "نتنياهو يبارك حفظ السلام"، يديعوت أحرونوت، ١٢ فبراير ٢٠١١.

٩) "واشنطن نحو مقايضة سقوط الأسد بتسوية فلسطينية". جريدة الأخبار، العدد (١٩٩٥)، ٣ أيار ٢٠١٣. على الرابط
(http://www.al-akhbar.com/node/182471) 6.5.2013.
١٠) "يهود الولايات المتحدة قلقون علي القدس"، موقع إذاعة الجيش الإسرائيلي، ١٦ فبراير ٢٠١١.
١١) أحمد أبو الغيط، "حول السياسة الخارجية المصرية ومؤسساتها". جريدة الشرق الأوسط، لندن، ٢٠١٢/٨/٢٩.
١٢) أحمد أبو الغيط، "مصر بين المكانة والدور". جريدة الشرق الأوسط، لندن، ٢٠١٢/٨/٢٨
١٣) أحمد الخطيب ومجدي سمعان، "تصريحات الاعتراف بإسرائيل تثير «زلزالاً إخوانياً» والعريان يواصل التراجع مع زيادة الضغوط". جريدة المصري اليوم، القاهرة، ٢٠٠٧/١٠/١٩
١٤) أحمد زايد، "ماذا تعنى الدولة المدنية؟". جريدة الشروق المصرية، ٢٦ فبراير ٢٠١١
١٥) أسامة الغزالي حرب، "الإخوان المسلمون عند مفترق طرق". جريدة الأهرام، ٢٥ مايو ٢٠١١
١٦) أسامة الغزالي حرب، "آلام ولادة الديمقراطية". جريدة الأهرام، ٢٩ أغسطس ٢٠١٢
١٧) أسامة الغزالي حرب، "لماذا لا يثور المصريون؟". جريدة المصري اليوم، ٢٠٠٧/٩/٣.
١٨) أسامة الغزالي حرب، "مصر ما بعد مبارك"، جريدة المصري اليوم، ٢٠٠٩/١٠/٢٥.
١٩) أسامة غيث، "التنظيم السري واحتراف سرقة الثورات". جريدة الأهرام، ١٤ ابريل ٢٠١٢.
٢٠) أسعد أبو خليل، "الإخوان ويهود مصر". جريدة الأخبار، العدد (١٨٩٩)، ٥ كانون الثاني ٢٠١٣. على الرابط
(http://www.al-akhbar.com/node/174919) 5.5.2013.
٢١) آفي فرحان، "لنعد الكتائب إلي سيناء". القناة السابعة، ٢٤ فبراير ٢٠١١.
٢٢) أماني زكى، "الإخوان باعوا "الوهم" للمصريين". جريدة الوفد، ٦ سبتمبر ٢٠١٢.
٢٣) تسفي مزال، "مصر ليست وسيطاً نزيهاً". موقع صحيفة معاريف، ٢٠١٢/١١/٢١. على الرابط
(http://www.nrg.co.il/online/1/ART2/417/136.html?hp=1&cat=479) 7.3.2013.
٢٤) جريدة الراي، الكويت، ٢٠١٢/٣/٢٥.
٢٥) جريدة القدس العربي، لندن، ٢٠٠٩/١/٣.
٢٦) جريدة هاآرتس، ٢٠٠٨/١/٢١.
٢٧) جلال أمين، "مأزق الديمقراطية.. في ظل الفكر السلفي". جريدة الشروق المصرية، ٣٠ مارس ٢٠١٢.
٢٨) حديث للرئيس المصري محمد مرسي، في جريدة نيويورك تايمز، ٢٣ سبتمبر ٢٠١٢.
٢٩) خطاب عبد الناصر في جريدة المنار، العدد (١٥٢٧)، بتاريخ ١٩٦٥/٦/١.
٣٠) رجب أبو سرية، "خطة الانفصال: ماذا لو كان الحملُ كاذباً". جريدة الأيام، رام الله، ٢٢ حزيران ٢٠٠٤.
٣١) روعي فايس، "مصر ترغب في تغيير الاتفاق الاقتصادي مع إسرائيل". يديعوت احرونوت، ٢٠١٢/١١/٣.
٣٢) ضياء رشوان، "جمود وشيخوخة نظام: الأرقام لا تكذب". جريدة الشروق المصرية، ٢٠١٠/٦/٢٨.
٣٣) طلال سلمان، "تطفل عربي على معركة الرئاسة في مصر: حتى لا يلتهم ورثة النظام الثورة". جريدة الشروق المصرية، ١١ أبريل ٢٠١٢.
٣٤) طلال سلمان، "في سياسة مصر الخارجية.. عهد ما بعد الميدان". جريدة الشروق، القاهرة، ١٩ سبتمبر ٢٠١٢.
٣٥) طلال عوكل، "الحوار الفلسطيني.. أين عليه أن ينتهي؟". صحيفة البيان الإماراتية، ٢٠٠٩/٧/٤.
٣٦) طلال عوكل، "هل ثمة أفكار عربية جديدة؟". جريدة الأيام، ٢٠١٣/٥/٢.
٣٧) عاموس هارئيل، "كابوس قادة أجهزة المخابرات". صحيفة هاآرتس، ٣٠ يناير ٢٠١١.
٣٨) عاموس هرئيل، "إتمام صفقة شاليط معجزة". جريدة هاآرتس، ٢٠١١/١٠/١٦.

٣٩) عبد العليم محمد، "الدين والسياسة بعد ثورة ٢٥ يناير". جريدة الأهرام، ١٥ ابريل ٢٠١١.

٤٠) على محمود، "مصر في انتظار رد إسرائيل على عديل اتفاقية الكويز الشهر الحالي". الأهرام المسائي، ٢ نوفمبر ٢٠١٢.

٤١) علي وتوت، "في مفهوم الدولة المدنية وسماتها". جريدة الصباح، ٢٠١١/٧/١٢. على الرابط (http://www.alsabaah.com/ArticleShow.aspx?ID=10536) 23.11.2011.

٤٢) عمرو الشوبكي، "لماذا لن يثور المصريون؟". جريدة المصري اليوم، ٢٠١٠/٧/١٥.

٤٣) عمنوئيل شيلاه، "سلام مع المستبدين". القناة السابعة، ٢١ فبراير ٢٠١١.

٤٤) فاضل أحمد العماني، "الدروس المستفادة من الثورة في مصر". صحيفة الوطن السعودية، ٢٠١١/٢/١٠. على الرابط (http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleId=4389) 12.10.2011.

٤٥) فهمي هويدي، "وقعوا في الفخ". جريدة الشروق المصرية، ٢ أبريل ٢٠١٢

٤٦) في تصريحات لنتنياهو نشرت في صحيفة هاآرتس ٢٠١٢/١٠/١٧

٤٧) محمد حسنين هيكل، حوار صحفي في جريدة المصري اليوم، ٢٠٠٩/١٠/٣٠.

٤٨) محمد صفيّ الدين خربوش، "مصر والدولة المدنية الحديثة (٢-٢)". جريدة المصري اليوم، ٢٠١١/٥/٢٢.

٤٩) مصطفى الفقي، "مصر وإسرائيل بعد ثورة ٢٥ يناير". جريدة دار الحياة السعودية، ١٣ سبتمبر ٢٠١١. على الرابط (http://international.daralhayat.com/internationalarticle/306704) 23.5.2012.

٥٠) مصطفي بكري، (في) حوار صحفي بجريدة الوطن المصرية، ٢٠١٢/٩/٣٠.

٥١) مفيد شهاب، "مصر والقضية الفلسطينية". الأهرام المسائي، ٢٠١٠/١١/١٠.

٥٢) من حديث الرئيس مبارك للتلفزيون الإسرائيلي، جريدة المساء، ١٩٩٤/١٢/٢١.

٥٣) من حديث الرئيس مبارك لمجلة نيوزويك الأمريكية، جريدة الأخبار، ١٩٨١/١٠/١٢.

٥٤) من خطاب الرئيس مبارك بمناسبة الاحتفال بذكرى تحرير سيناء، جريدة الأهرام، ١٩٩٠/٤/٢٥.

٥٥) من خطاب الرئيس مبارك بمناسبة الاحتفال بذكرى تحرير سيناء، جريدة الأهرام، ١٩٩٢/٤/٢٦.

٥٦) من خطاب الرئيس مبارك في احتفال كلية دار العلوم، جريدة الأهرام، ١٩٩١/١١/٤.

٥٧) من خطاب الرئيس مبارك في ذكرى ٦ أكتوبر، جريدة الأهرام، ١٩٩٥/١٠/٦.

٥٨) من كلمة وزير الخارجية عمرو موسى بالجمعية العامة، الأهرام، ١٩٩٥/١٠/٤.

٥٩) ناجي عبد العزيز ولبنى صلاح الدين، "التقرير السري لـ«صندوق النقد»: الموقف يزداد صعوبة والحكومة لا تشعر بالوقت". جريدة المصري اليوم، القاهرة، ١٧ إبريل ٢٠١٣.

٦٠) نيفين مسعد، "السياسة الخارجية المصرية بين الاستمرارية والتغيير". جريدة الشروق، القاهرة، ١٣ سبتمبر ٢٠١٢.

٦١) هاجر دياب، "عاصفة الإسلاميين "تضرب" إسرائيل". الأهرام المسائي، ٥ سبتمبر ٢٠١٢.

٦٢) هيئة التحرير، "النيران ستشتعل مع زيارة حاكم قطر لغزة". موقع: (debka)، ٢٠١٢/١٠/٢٢. على الرابط (www.debka.il) 3.12.2012.

٦٣) وائل جمال، "سراويل الكويز برعاية الإخوان". جريدة الشروق المصرية، ١٤ يناير ٢٠١٣.

٦٤) وحيد عبد المجيد، "«الإخوان» والجيش... وبينهما «حماس»". جريدة الاتحاد الإماراتية، ٢٧ مارس ٢٠١٣

٦٥) وكالة سما، نقلاً عن جريدة يديعوت أحرونوت، ٢٠١٢/٣/١٧.

٦٦) يوئيل ماركوس، "لنقلل عروضنا". صحيفة هآرتس، ٢٥ فبراير ٢٠١١.

ثامناً: برامج تلفزيونية

١) أحمد سيد النجار، (في) برنامج "دولة رجال الأعمال"، برنامج وثائقي من إنتاج قناة الجزيرة، عرض على فضائية الجزيرة بتاريخ ٢٠١١/١٠/١٣.

٢) جمال فهمي، (في) برنامج تحت المجهر "فضائيات رجال الأعمال"، برنامج وثائقي من إنتاج قناة الجزيرة، عرض بتاريخ ٥ تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠١١ .

٣) مصطفي الفقي، (في) برنامج "سنوات الفرص الضائعة"، عنوان الحلقة: "علاقة مبارك بقادة إسرائيل". قناة النهار الفضائية، عرض بتاريخ ٢٠١٣/٢/١٥.

٤) ممدوح حمزة، أمين عام ائتلاف شباب الثورة، (في) سلسلة حلقات برنامج "شاهد علي الثورة". قناة الجزيرة، مارس ٢٠١١.

تاسعاً: مقابلات شخصية:

١) مقابلة مع السيد ياسين، مستشار مركز للدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، أجراها معه الباحث في مكتبه بمؤسسة الأهرام، القاهرة، في ٢٥ ديسمبر ٢٠١٢.

٢) مقابلة مع أمين اسكندر، عضو الهيئة العليا لحزب الكرامة الناصري وعضو مجلس الشعب السابق، أجراها معه الباحث في القاهرة، ٣٠ ديسمبر ٢٠١٢.

٣) مقابلة مع بشير عبد الفتاح، رئيس تحرير مجله الديمقراطية، أجراها الباحث معه في مكتبه بمجلة الديمقراطية بمؤسسة الأهرام، القاهرة، في ١٣ يناير ٢٠١٣.

٤) مقابلة مع حسن أبو طالب، الباحث بمركز الأهرام للدراسات السياسة والاستراتيجية، ومدير المركز الإقليمي للإعلام بمؤسسة الأهرام، أجراها معه الباحث في مكتبه بالأهرام، القاهرة، ٢٤ ديسمبر ٢٠١٢.

٥) مقابلة مع حسن نافعة، أستاذ العلوم السياسية بجامعة القاهرة، أجراها معه الباحث في مكتبه بجامعة القاهرة، في ١٧ يناير ٢٠١٣

٦) مقابلة مع رفعت السعيد، رئيس حزب التجمع الوطني الديمقراطي، أجراها معه الباحث في مقر الحزب، القاهرة، ١٠ يناير ٢٠١٣.

٧) مقابلة مع عبد العليم محمد، الخبير بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، أجراها معه الباحث، بمكتبه بمؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٣ ديسمبر ٢٠١٢

٨) مقابلة مع عبد الغفار شكر، رئيس حزب التحالف الشعبي الاشتراكي، أجراها معه الباحث في مقر الحزب، القاهرة، ١٢ يناير ٢٠١٣.

٩) مقابلة مع عبد القادر ياسين، مؤرخ وكاتب فلسطيني مقيم في مصر، أجرها معه الباحث في منزله، في القاهرة، ٢٨ ديسمبر ٢٠١٣.

١٠) مقابلة مع علاء أبو النصر، الأمين العام لحزب البناء والتنمية (الجماعة الإسلامية)، أجراها معه الباحث في مقر الحزب، القاهرة، ١٠ يناير ٢٠١٣.

١١) مقابلة مع عماد جاد، الخبير بمركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ورئيس تحرير مختارات استراتيجية، وعضو مجلس الشعب السابق، ونائب رئيس الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي، أجراه الباحث معه في مكتبه بمؤسسة الأهرام، القاهرة، ٢٦ ديسمبر ٢٠١٢.

١٢) مقابلة مع اللواء/ سامح سيف اليزل، رئيس مركز الجمهورية للدراسات الأمنية والاستراتيجية، أجراها معه الباحث في مكتبه بمقر جريدة الجمهورية، القاهرة، في ١٣ يناير ٢٠١٣.

١٣) مقابلة مع اللواء/عادل سليمان، مدير المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، أجراها معه الباحث في مقر المركز،

في مدينة نصر – بالقاهرة، ١٥ يناير ٢٠١٣.
١٤) مقابلة مع محمد جمعة، الباحث المتخصص في الملف الفلسطيني بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، أجراها معه الباحث في مكتبه بالأهرام، القاهرة، ١٧ يناير ٢٠١٣.
١٥) مقابلة مع محمد خالد الأزعر، الملحق الثقافي للسفارة الفلسطينية بالقاهرة، أجراها الباحث معه في القاهرة، في ١٩ يناير ٢٠١٣.
١٦) مقابلة مع محمد عصمت سيف الدولة، المستشار السابق للرئيس مرسي، أجراها الباحث معه، في مكتبه بالقاهرة، في ٢ يناير ٢٠١٢
١٧) مقابلة مع محمود غزلان، عضو مكتب الإرشاد بجماعة الإخوان المسلمين، أجراها معه الباحث، في المقر العام لجماعة الإخوان المسلمين بالمقطم، القاهرة، في ١٤ يناير ٢٠١٣.
١٨) مقابلة مع يونس الكتري، كاتب فلسطيني وأحد مؤسسي منظمة التحرير الفلسطينية مقيم في مصر، أجرها معه الباحث في منزله، في القاهرة، ٤ يناير ٢٠١٣.

عاشراً: المراجع الأجنبية

1) Ben-Dror Yemini, "Proposal: A One-State Solution for Egypt and The Gaza Strip" *Maariv*, 29/6/2012, translated by: AL Monitor. Available at **:** (http://www.al-monitor.com/pulse/politics/07/2012/by-virtue-of-one-nation.html) 3.2.2013.

2) Ben-Dror Yemini, "Proposal: A One-State Solution for Egypt and The Gaza Strip" Maariv, 29/12/2012, translated by: AL Monitor. Available at **:** (http://www.al-monitor.com/pulse/politics/07/2012by-virtue-of-one-nation.html) 5.3.2013.

3) Bhargava, R., "Political Secularism: Why it is needed and what can be learnt from its Indian version". In G. B. Levey, & T. Modood (Eds.), *Secularism, Religion and Multicultural Citizenship*, Cambridge University Press, 2009.

4) Boyd, Richard, "The Value of Civility?", *Urban Studies*, Vol. 43, Numbers, 5&6 May 2006.

5) Butros Ghali, "The Foreign Policy of Egypt", (in) Joseph E. Black and Kenneth W. Thompson, *Foreign Policy in a World of Change*. Harper and Row, New York, 1963.

6) Damien McElroy and Richard Spencer, **"**Benjamin Netanyahu to Defend Gaza Ceasefire", *Daily Telegraph*, 22 Nov. 2012.

7) David Otto, "Autonomy and the Palestinians: a survey", *The Palestine Yearbook of International Law*, Vol. 1, 1984.

8) Dexter Filkins, "The Deep State", *The New Yorker*, March 12, 2012.

9) Efraim Inbar, "Abbas Is Part of the Problem, Not the Solution", *Perspectives Paper*, No. 195, Begin-Sadat Center for Strategic Studies, Bar-Ilan University, January 15, 2013 . Available at: (http://www.biu.ac.il/SOC/besa/docs/perspectives195.pdf) 27.2.2013.

10) Efraim Inbar, "The 2011 Arab Uprisings and Israel's National Security", *Mideast Security and Policy Studies*, No. 95, The Begin-Sadat Center for Strategic Studies,

Bar-Ilan University, February 2012. Available at **:**
(http://www.biu.ac.il/SOC/besa/MSPS95.pdf) 19.11.2012.

11) Ehud Yaari, "How to End the War in Gaza", *Foreign Affairs*, 17 November 2012. Available at:
(http://www.foreignaffairs.com/articles/138434/ehud-yaari/how-to-endthe-war-in-aza.) 3.2.2013.

12) Giora Eiland, "Israel, Do Yourself a Favor And Treat Gaza as a State", *Yedioth Ahronoth*, 27/6/2012, translated by: AL Monitor. Available at:
(http://www.al-monitor.com/pulse/politics/06/2012/if-they-shoot-they-should-pay.html) 1.3.2013.

13) H. Akin Unver, "Turkey's Deep-State and the Ergenekon Conundrum", *The Middle East Institute*, No. 23, Aprail, 2009.

14) I. Dwisha, *Egypt in Arab World: The Elements of Foreign Policy*. Macmillan Press, London, 1976.

15) Jack Goldstone, "Understanding the Revolution of 2011: Weakness and Resilience in Middle East Autocracies", *Foreign Affairs*, vol. 90, no. 3 (May-June 2011).

16) Liad Porat , "The Muslim Brotherhood in Egypt and Its True Intentions Towards Israel", Perspectives Paper, No. 192, Begin-Sadat Center for Strategic Studies, Bar-Ilan University, December 10, 2012. Available at:
(http://www.biu.ac.il/SOC/besa/docs/perspectives192.pdf) 12.3.2013.

17) Malcolm H. Kerr, "The Unite Arab Republic, The Domestic Political and Economic Background of Foreign Policy", (in) Paul Y. Hammond and Sidney S. Alexander, *Political Dynamics in the Middle East*. American Elsevier Publishing Company, New York, 1972.

18) Mark Landler, "Clinton Calls for Orderly Transition to Greater Freedom in Egypt", New York Times, January 31, 2011.

19) Max Singer, "A Strategy for Peace with the Palestinians", *Mideast Security and Policy Studies* No. 98, Begin-Sadat Center for Strategic Studies (besa), Bar-Ilan University, November 2012, pp. 35-36. Available at:
(http://www.biu.ac.il/SOC/besa/MSPS98.pdf.) 7.3.2013.

20) Michael Ignatieff, "Intervention and State Failure", Dissent Magazine, Winter 2002, P. 118.

21) Oded Eran, "Egypt: An Era of Uncertainty", INSS Insight, No. 349, 27/6/2012. Available at:
(http://www.inss.org.il/upload/(FILE)1340789113.pdf) 13.10.2012.

22) Office of the Press Secretary, "Remarks by the President on Egypt", February 11, 2011.
(http://www.whitehouse.gov/the-press-office/2011/02/11/remarks-president-egypt) 2.10.2011.

23) Shmuel Sandler, "Israel's Dilemma in Gaza", Perspectives Paper , No. 191, Begin-Sadat Center for Strategic Studies, December 6, 2012. Available at:
(http://www.biu.ac.il/SOC/besa/docs/perspectives191.pdf) 18.3.2013.

24) Stephen Walt, "Alliance Formation and the Balance of World Power". International Security, vl. 9, no. 4, 1985, pp. 3-43.

25) "US Urges Restraint in Egypt, Says Government Stable", Reuters, January 25, 2011. (http://af.reuters.com/article/topNews/idAFJOE70O0KF25012011) 21.10.2011.

الملاحق: أسئلة المقابلة

أسئلة المقابلات الشخصية حول: الانعكاسات المتوقعة للثورة المصرية على القضية الفلسطينية

سؤال إستهلالي:

بعد ما جرى من إعلان دستوري وعرض الدستور على الاستفتاء، وما شهدته مصر من حالة انقسام سياسي بدأ نخبوياً، وانتهى انقساماً مجتمعياً عمودياً، وأصبح الثورة على مفترق طرق، والمشهد السياسي عرضة لكافة الاحتمالات، برأيكم ما هي المآلات والمسارات المتوقعة للثورة المصرية؟. وهل مازال لديكم أمل في أن تحقق الثورة أهدافها التي اندلعت من أجلها؟.

<u>* المحور الأول: سياسة مصر الخارجية في عهد مبارك</u>

١) ما هي محددات وثوابت ومرتكزات السياسة الخارجية تجاه القضية الفلسطينية خلال الجمهورية الأولى، وتحديداً في مرحلة الرئيس مبارك؟
٢) ما هي مؤسسات صنع القرار في السياسة الخارجية المصرية تجاه القضية الفلسطينية؟ وكيف يصنع القرار السياسي تجاه القضية الفلسطينية؟
٣) كيف تقيمون السياسة الخارجية لمصر تجاه القضية الفلسطينية في الجمهورية الأولي (١٩٥٢-٢٠١١) عموماً وفي مرحلة الرئيس عهد مبارك على وجه الخصوص؟

<u>* المحور الثاني: سياسة مصر الخارجية بعد ثورة يناير</u>

٤) هل تتوقعون تغيير في مواقف مصر تجاه القضية الفلسطينية بعد الثورة ؟ بمعنى هل أن تغير الساسة في مصر سيتبعه تغير في السياسات الخارجية ؟ وما درجة هذا التغيير، وبأي اتجاه ؟
٥) حسب رأيكم من سيكون له الدور الرئيس في صنع السياسة الخارجية تجاه القضية الفلسطينية، بعد الثورة، السياسيين أم المهنيين (التكنوقراط/الإداريين) ؟
٦) كيف تقيمون دور الرأي العام الشعبي (الأحزاب السياسية، ائتلافات شباب الثورة، النقابات المهنية، الاتحادات الشعبية) في التأثير على صناعة القرار في السياسة الخارجية تجاه القضية الفلسطينية والعلاقة بإسرائيل؟ أم أن السياسة الخارجية سوف تظل تصنع في الغرف المغلقة؟
٧) ما الدور المتوقع للقوة الناعمة في التأثير في سياسة مصر الخارجية ؟ هل تتوقعون أن تستفيد الدولة من توظيف القوى الناعمة لخدمة أهداف السياسة الخارجية؟

٨) ما مدى تأثير البيئة/الضغوط الخارجية على سياسة مصر تجاه القضية الفلسطينية؟ (الضغوط الاقتصادية، السياسية، المنح العسكرية).

***المحور الثالث: مصر والقضية الفلسطينية: رؤية للمستقبل**

٩) ما مدى اهتمام القيادة الجديدة بالقضايا القومية، وهل تسعى لاستعادة دور مصر الإقليمي؟ أم أنها ستولي اهتماما كبيرا بترتيب أولوياتها في القضايا الداخلية ؟

١٠) هل تمثل القضية الفلسطينية أولوية في السياسة الخارجية لمصر ما بعد الثورة؟ وإلى أي مدى؟

١١) هل ستؤثر الرؤية "العقائدية" للقيادة المصرية الجديدة من المشروع الصهيوني، على موقف مصر الرسمي من اتفاقية السلام المصرية–الإسرائيلية ؟

١٢) هل لدى الإخوان رؤية جديدة لحل الصراع العربي–الإسرائيلي؟ وما هو موقفهم من حل الدولتين؟ وهل لدى الإخوان المسلمين خيال سياسي لتحقيق المطالب الفلسطينية.. أم أنها عاجزة عن تقديم بدائل جديدة ؟

١٣) هل سيؤثر الضغط الشعبي في تحديد اتجاهات العلاقة بإسرائيل ؟ وبأي درجة ؟

١٤) ما هو مستقبل العلاقات التجارية المصرية–الإسرائيلية ؟ (اتفاقية الكويز وتوريد الغاز المصري لإسرائيل)، وكذلك التطبيع.

١٥) ما هو دور مصر المتوقع من عملية السلام الفلسطينية–الإسرائيلية، شريك أم وسيط ؟

*** المحور الرابع: مصر والشأن الفلسطيني الداخلي**

١٦) ما هي رؤية القيادة الجديدة للفصائل الفلسطينية ؟ هل تتحدد المواقف الرسمية المصرية من الفصائل الفلسطينية وفق المنطلقات الأيديولوجية؟ أم هنالك محددات وثوابت ومعايير واضحة في التعامل مع الأطراف الفلسطينية؟ وهل تقف القيادة الجديدة على مسافة واحدة من الجميع؟

١٧) كيف تقيمون موقف الرئيس والحكومة الجديدة من شرعية التمثيل ووحدانية التمثيل الفلسطيني المتمثل بمنظمة التحرير الفلسطينية، وما هو الموقف الرسمي من التعامل مع الحكومة "المقالة" في غزة (حكومة حماس)؟ بمعني آخر، هل تدرك مصر "الجديدة" حساسية موضوع التمثيل الرسمي الفلسطيني وأبعاده في ظل الانقسام الفلسطيني الداخلي؟

١٨) من الواضح أن هنالك قوتين سوف تتحكمان في سياسة مصر الخارجية تجاه الملف الفلسطيني؛ **الأولي:** منطق الدولة؛ والمتمثل بموقف مصر المبدئي والثابت، الذي تواترت عليه الحكومات في ظل الجمهورية الأولي منذ يوليو ١٩٥٢ (المنطلق من موقفها العروبي وأمنها القومي)، **والثانية:** منطق الجماعة الأم؛ المتمثل في الضغوط الحزبية بعد وصول الإخوان المسلمين لسدة الحكم، وما يحملونه من مشروع إقليمي قد يمتد للأراضي الفلسطينية وتحديدا قطاع غزة الذي تحكمه حماس، وبين هاتين القوتين سوف تتراوح القرارات أو ربما المواءمات. في رأيكم أي قوة سوف يكون لها

التأثير في المستقبل في صناعة قرارات السياسة المصرية تجاه القضية الفلسطينية؟

١٩) التعاون المصري الرسمي مع مؤسسات الحكومة المقالة وأجهزتها الأمنية شهد تطور ملحوظ بعد العملية الإجرامية بحق الجنود المصريين في رفح، تمثل في أكثر من مظهر، منها: استقبال وفود من أجهزة حماس الأمنية في غزة، والإعلان عن تسهيلات عبر معبر رفح الحدودي، ولقاء إسماعيل هنية، رئيس الحكومة المقالة في غزة، برئيس الوزراء المصري هشام قنديل، والإعلان عن الاتفاق المبدئي بإقامة "منطقة تجارة حرة" بين مصر وقطاع غزة. والسؤال هنا: هل ترون أن هذا التعاون هو من باب التنسيق الأمني لحادثة عرضية فرضتها الظروف فقط، أم أنها مقدمات تهدف لترسيم علاقات سياسية في المستقبل مع حكومة حماس في غزة؟

٢٠) الموقف المصري الرسمي من قضية "منطقة التجارة الحرة" بين مصر وقطاع غزة لم يكن واضحا وقاطعاً، فهل تعتقدون أنها قد تقدم على تدشين هذا المشروع –تحت شعار دعم الشعب الفلسطيني وكسر الحصار المفروض علي قطاع غزة– في ظل استمرار حالة الانقسام الفلسطيني؟

٢١) هل يمكن أن نشهد اعتراف رسمي مصري بحكومة حماس في غزة، في حال تعثرت المصالحة الفلسطينية، ربما يبدأ بتسهيلات تتعلق بالجوانب الإنسانية، ويتطور تدريجياً لاعتراف مباشر مثلاً؟

٢٢) حول ما أشيع ويشاع من خطر أو هاجس **مشروع توطين أهل غزة في سيناء**، هل هذا الأمر من باب المبالغات والمزايدات والمناكفات السياسية من قبل التيارات السياسية المناوئة للإخوان؟ أم أنها قضية تستحق الوقوف عندها؟ وهل نحن بحاجة لكي نستمع لموقف تاريخي من قبل إخوان مصر، يعلنون فيه بوضوح عن رفضهم المطلق لفكرة "الوطن البديل"؟

٢٣) **حول موضوع المصالحة الفلسطينية الداخلية**. في تقديركم، هل تولي القيادة المصرية الجديدة ملف المصالحة أولوية كبيرة؟ ولماذا توقفت عجلة المصالحة بعد توقيع اتفاق القاهرة في ٢٠١١/٥/٤، حتى أن اللقاءات الدورية "الروتينية" بين الفصائل الفلسطينية التي كانت تحتضنها الإدارة المصرية لم تعد قائمة، فهل الانشغالات الداخلية تعيق دور مصر في التدخل لإنهاء الانقسام؟ وواقع الأمر أن مصر اليوم أكثر قدرة علي التأثير وممارسة الضغوط علي كافة الأطراف الفلسطينية، بحكم علاقاتها المتميزة مع حركة حماس، فلماذا لم يفتح هذا الملف بقوة حتى الآن رغم أهميته القومية القصوى؟

٢٤) هل تعتقدون أن حالة التباطؤ والتلكؤ هي لأسباب تقنية أو فنية أو لوجسية بحت؛ بسبب انشغالات القيادة المصرية في شأنها الداخلي، أم أنها لدواعي حزبية صرف، بمعنى إبقاء الوضع على ما هو عليه لحين تغير أو تحسن ظروف بعض الأطراف الفلسطينية، وتغيير موازين القوى، والوقت بالتأكيد لصالح حركة حماس، في ظل ما يشهده العالم العربي من مد إسلامي.

٢٥) هل تعتقدون أن الانحيازات الأيديولوجية للرئيس المصري وحكومته الجديدة ستؤثر على سياسة مصر تجاه القضية الفلسطينية؟!!. أم أنها تتعامل بمهنية وحيادية وجدية مع تجاذبات السياسة الداخلية الفلسطينية، وتغلب المصلحة القومية العليا، ووحدة القضية الفلسطينية على حساب

المصالح الحزبية المشتركة؟

٢٦) هل تعتقدون أن جزء من رؤية الإخوان "العالمية"، أو لنقل الخيال السياسي للإخوان المسلمين، للوضع الفلسطيني هو محاولة تغيير الخارطة الفلسطينية الداخلية، بمعنى إعادة ترتيب القوى داخل البيت الفلسطيني بما يدفع بحركة حماس لتصبح القوة الرئيسية المسيطرة في الساحة الفلسطينية؟ علي غرار الدور التاريخي الذي لعبه الزعيم الراحل عبد الناصر، بعد نكسة حزيران ١٩٦٧، تجاه قيادة حركة فتح بما أوصلها لقيادة م. ت. ف مثلا؟.

٢٧) أخيراً، ما هي النصيحة التي تسدلونها للقيادة الفلسطينية، وكيف لها أن تتعامل مع هذه الحالة المصرية التي تشهد حالة من السيولة السياسية الشديدة؟

شكراً لكم على سعة صدركم وعلى اتاحة الوقت،،،